Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي

العدد (21) دولة قطر - أبريل 2024م

تصدر عن

بيت المشورة للاستشارات المالية

إلكتروني ISSN : 2409-0867

ورقي ISSN : 2410-6836

https://doi.org/10.33001/M01042024issue/21

mashurajournal.com

بسم الله الرحمن الرحيم

(البحوث المنشورة تعبر عن رأي كاتبيها)

مجلة بيت المشورة

مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي

الجهة المصدرة

Published by:

بيت المشورة للاستشارات المالية
الدوحة – قطر ص.ب: 23471
www.b-mashura.com

Bait Al-Mashura Finance Consultations
Doha-Qatar P.O. Box 23471
www.b-mashura.com

عن المجلة..

مجلة علمية دولية محكمة تعنى بنشر البحوث في مجالات الاقتصاد والتمويل الإسلامي، وتصدر مرتين في السنة.

تهدف المجلة إلى إتاحة الفرصة للباحثين والمتخصصين لتحكيم ونشر نتاجهم العلمي (عربي – إنجليزي) من بحوث ودراسات في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي، كما تهدف إلى نشر الوعي المعرفي من خلال إتاحة هذه البحوث والدراسات للمستفيدين عبر وسائط النشر الورقية والإلكترونية.

الرؤية..

أن تكون مجلة علمية دولية رائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

الرسالة..

نشر البحوث العلمية المحكمة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وفق المعايير العالمية المعتمدة.

الأهداف..

- إتاحة الفرصة للباحثين لتحكيم ونشر بحوثهم في مجال الصناعة المالية الإسلامية.
- الإسهام في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية من خلال البحوث العلمية المتسمة بالأصالة والتجديد وفق المعايير العلمية المعتبرة.
- تحقيق عالمية التمويل الإسلامي وفق الرؤية العصرية بضوابطها الشرعية وأخلاقياتها المهنية.
- تأسيس مكانز للمعلومات تحقق المرجعية العلمية بحيث تكون المجلة سجلاً وثائقياً للبحوث والدراسات في مجال الصناعة الماليةالإسلامية.

العناوين للتواصل:

http://www.mashurajournal.com info@mashurajournal.com

رئيس التحرير

أ. د. خالد بن إبراهيم السليطي

المدير العام للحي الثقافي (كتارا)
قـطـر

نائب رئيس التحرير

د. أسـامة قيـس الدريعـي

العضو المنتدب الرئيس التنفيذي
لبيت المشورة للإستشارات المالية - قطر

مدير التحرير

د. فؤاد حميد الدليمي

بيت المشورة للاستشارات المالية - قطر

فريق التحرير

د. إبراهيم حسن جمّال

بيت المشورة للاستشارات المالية – قطر

د. عمر يوسف عبابنه

بيت المشورة للاستشارات المالية – قطر

أ. محمد مصلح الدين مصعب

بيت المشورة للاستشارات المالية – قطر

أ. محمد نفيل محبوب

بيت المشورة للاستشارات المالية – قطر

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. حبيب أحمد

جامعة دورهام - المملكة المتحدة

أ. د. إبراهيم محمد خريس

جامعة الزرقاء - الأردن

أ. د. أحمد بلوافـي

جامعة الملك عبد العزيز – المملكة العربية السعودية

د. محيي الدين الحجار

جامعة باريس الثامنة وجامعة باريس الأولى
(بونتيون سوربون) - فرنسا

أ. د. محمد الأفندي

جامعة صنعاء - اليمن

أ. د. أسامة عبد المجيد العاني

كلية الفارابي الجامعة - العراق

أ. د. محمد قراط

جامعة القرويين - المغرب

د. محمد الشريف العمري

جامعة اسطنبول صباح الدين زعيم
تـركيـا

الهيئة الاستشارية

د. إبراهيم عبد الله الأنصاري

عميد كلية الشريعة والدراسات الاسلامية
جامعة قطر - قطر

أ. د. عبد الله الزبير عبد الرحمن

رئيس الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات
المالية وأستاذ بجامعة القرآن والعلوم الإسلامية - السودان

أ. د. عبد الرحمن يسري أحمد

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
جامعة الاسكندرية - مصر

أ.د. صالح قادر كريم الزنكي

رئيس قسم الدراسات الإسلامية - كلية الشريعة
والدراسات الإسلامية - جامعة قطر - قطر

أ. د. عصام خلف العنزي

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت - الكويت

د. العياشي الصادق فداد

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك
الإسلامي للتنمية - السعودية

أ. د. عائشة يوسف المناعي

مدير مركز محمد بن حمد آل ثاني لإسهامات
المسلمين في الحضارة-جامعة حمد بن خليفة - قطر

د. خالد العبد القادر

كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة قطر - قطر

أ. د. علي محمد الصوا

عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ببنك صفوة
الإسلامي، الجامعة الأردنية - الأردن

أ. د. محمد أكرم لآل الدين

المدير التنفيذي للأكاديمية العالمية للبحوث
الشرعية-(إسرا) - ماليزيا

أ. د. عبد الودود السعودي

جامعة السلطان الشريف علي
الإسلامية - بروناي

د. مراد بوضاية

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة قطر - قطر

نبذة عن الجهة المصدرة

بيت المشورة للاستشارات المالية

Bait Al-Mashura Finance Consultations

نبذة عن بيت المشورة للاستشارات المالية

توطئـــة:

بيت المشورة للاستشارات المالية هي شركة مساهمة قطرية تأسست عام 2007 م، وتعد الأولى في دولة قطر في تقديم الاستشارات المالية الشرعية والرقابة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى الاستشارات الإدارية والتدريب والتطوير.

تعمل على تقديم الحلول والأعمال الإبداعية ضمن نطاق خدماتها للشركات والأفراد، ولأجل رفع مستوى الأداء انضمت بيت المشورة لعضوية تحالف مجموعة(LEA)، وهي شركة أمريكية تعتبر ثاني أكبر شركة عالمية متخصصة في الاستشارات والتدقيق.

ومن أجل مواكبة التطور السريع في قطاع التمويل الإسلامي عمدت بيت المشورة إلى تقنين أعمال الهيئات الشرعية والتدقيق والرقابة تماشياً مع التطور السريع والانتشار الواسع لأعمال التمويل الإسلامي في العالم، بالإضافة إلى الاهتمام بالجانب العلمي والمعرفي المتمثل في نشر المفاهيم والقيم والأخلاق المالية الإسلامية، لتكون شريكاً حقيقياً في نجاح العمل المصرفي الإسلامي.

رؤيتنا:

أن نكون شركة رائدة عالمياً في تقديم الاستشارات المالية والاستشارية والشرعية والإدارية والتدقيق الشرعي والتطوير والتدريب في مجالات الصناعة المالية المختلفة.

رسالتنا:

نشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بالصناعة المالية، ومتابعة تطبيقها بأعلى معايير الجودة والتميز من خلال الأساليب العلمية الحديثة والعنصر البشري المؤهل.

قيمنا:

الأمانة، المصداقية، الاحترافية، الشفافية، روح الفريق، السرية.

أهدافنا:

- نشر ثقافة الصناعة المالية داخل دولة قطر وخارجها.
- استحداث وتطوير منتجات مالية تواكب النمو في الصناعة المالية عموماً والإسلامية على وجه الخصوص ودعم وضعها التنافسي.
- الاستثمار في العنصر البشري لإعداد كوادر مؤهلة علمياً وعملياً في مجال الاستشارات المالية والهيئات الاستشارية والرقابة والتدقيق الشرعي.
- تحقيق رضا المتعاملين عن الخدمات المقدمة.
- التواصل مع المؤسسات المالية محلياً وإقليمياً وعالمياً.

قواعد النشر

أولاً: شروط النشر العامة:

1ـ تعنى المجلة بنشر المواد المتعلقة بالاقتصاد والتمويل الإسلامي باللغتين: العربية والإنجليزية، سواء أكانت بحوثًا أصيلة، أم تقارير عن مؤتمرات وندوات وورش عمل، أم عروضًا لأطاريح علمية مما له صلة بمجال التخصص.

2ـ تعنى المجلة بنشر البحوث التي لم يسبق نشرها، بأيّ وسيلة من وسائل النّشر، ولا قُدِّمت للنّشر في مجلة أخرى، ويوثق ذلك بتعهد خطي من الباحث.

3ـ البحوث التي تصل إلى المجلة لا تُرد سواء أُنْشرت أم لم تنشر.

4ـ لا يجوز نشر البحث في مكان آخر بعد إقرار نشره في المجلة إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من مدير التحرير.

5ـ في حال ثبوت إخلال الباحث بالأمانة العلمية فإن للمجلة الحق باتخاذ الإجراءات اللازمة وتعميم ذلك على المجلات المتعاونة.

6ـ تعتبر المجلة غير ملزمة بإبداء الأسباب في حالة عدم النشر.

7 – يحق لهيئة التحرير إجراء التعديلات الشكلية على البحث وفق سياسات النشر في المجلة.

8 – لا تتقاضى المجلة أي رسوم للنشر ولا تقدم أي مكافآت للأبحاث المنشورة إلا في حالة الاستكتاب.

ثانياً: شروط النشر الخاصة:

1 – ضرورة التقيد بالقيم الموضوعية والأخلاقية للبحوث العلمية؛ ومنها:

أ- اتسام البحث بالأصالة وسلامة الاتجاه علميًا وفكريًا.

ب- البُعد عن تجريح الأشخاص والهيئات أثناء النقد العلمي في البحث

ج- معالجة البحث القضايا المُعاصرة والأقرب إلى حاجة الواقع الإنساني معالجة نظرية تطبيقية

د- ملازمة الموضوعية والتجرد عن الميول والاتجاهات الشخصية.

2 – حسن الصياغة العلمية للبحث، ومراعاة ما يلي:

أ- سلامة اللغة وخلوها من الأخطاء اللغوية والنحوية.

ب- مراعاة علامات الترقيم والقواعد الإملائية.

ج- الدقة في التوثيق وتخريج النصوص والشواهد.

3 – أن لا تزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة من القطع العادي (A4) بما في ذلك المراجع والملاحق.

4 – حجم الخط ونوعه:

أ- البحوث المكتوبة بالعربية يكون حجم الخط فيها: (16) وخط الهامش: (12)، ونوع الخط. (Traditional Arabic)

ب- أما البحوث المكتوبة بالإنجليزية فيكون حجم الخط: (14) والهامش: (10) ونوع الخط. (Times New Roman)

5 – يرفق البحث بملخص باللغتين: العربية والانجليزية؛ على أن لا يتجاوز كل واحد منهما (300) كلمة؛ ويتضمن الملخص ما يلي: موضوع البحث وأهدافه ومنهجه وأهم النتائج والتوصيات إضافة إلى الكلمات المفتاحية.

6 – يُقسم البحث وينظَّم وفق متطلبات منهج البحث العلمي، حفاظًا على نسق البحوث والتقارير المنشورة في المجلة، على النحو الآتي:

أ- المقدمة وتشمل: موضوع البحث، وأهميته، ومشكلته، وحدوده، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة (إن وجدت)، وهيكلة البحث.

ب- متن البحث، وينبغي أن يكون مقسمًا إلى مباحث ومطالب متسقة ومترابطة

ج- الحرص على عرض فكرة محددة في كل مبحث تجنبًا لإطالة الفقرات والعناوين الفرعية.
د- الخاتمة، وتكون ملخصة وشاملة للبحث متضمنة لأهم (النتائج) و(التوصيات)
هـ- قائمة المصادر والمراجع والملاحق.
7 - يتم اتباع منهج (MLA) في توثيق البحوث كالآتي:
أ- ذكر المصادر والمراجع في الحاشية السفلية لأول مرة بالشكل الآتي:
(شهرة المؤلف، الاسم الأول، اسم الكتاب، مكان النشر، الناشر، رقم الطبعة، تاريخ النشر، الجزء والصفحة)
ب- ذكر المصدر والمرجع عند تكراره في الهامش التالي مباشرة (المرجع نفسه، الجزء والصفحة) وعند ذكره في موطن آخر من البحث فيكون (شهرة المؤلف، اسم الكتاب، الجزء والصفحة).
ج- إذا خلا المرجع من بعض البيانات، فتذكر الاختصارات المتعارف عليها على النحو الآتي:
- بدون مكان النشر: (د. م). بدون اسـم النـاشر: (د. ن)
- بدون رقــم الطبـعة: (د. ط). بدون تاريخ النشر: (د. ت)
د- تكتب الآيات القرآنية مضبوطة بالشكل، وترسم كما في المصحف، وتوضع بين قوسين مزهرين وليس نسخاً من البرامج الإلكترونية، ويشار إلى اسم السورة ورقم الآية في الهامش.
هـ- يراعى عند تخريج الأحاديث النبوية الشريفة بعد ذكر اسم المرجع إضافة اسم الكتاب واسم الباب ورقم الحديث.
و- يراعى عند الاستشهاد من الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) ذكر تاريخ استعراض المصدر من الموقع.
ز- توضع الهوامش أسفل كل صفحة بترقيم متسلسل من بداية البحث إلى آخره.
ح- الرسومات والبيانات والجداول ونحوها، يراعى فيها ما يلي:
- تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في المتن، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيمًا متسلسلًا، وتكتب عناوينها والملاحظات التوضيحية في أسفلها.
- تدرج الجداول في المتن وترقم ترقيمًا متسلسلًا وتكتب عناوينها في أعلاها، أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول.
ط- تثبت مصادر ومراجع البحث في نهاية البحث وترتب ترتيبًا هجائيًا ويفصل بين المراجع باللغة العربية والإنجليزية.
ك- في حالة قبول البحث يلتزم الباحث بترجمة المراجع العربية الواردة في نهاية البحث إلى اللغة الإنجليزية (**Roman Script**).

ثالثاً: سير البحوث

ـ ترسل الأبحاث إلكترونيًا إلى العنوان الخاص بالمجلة (editor@mashurajournal.com).
ـ تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، ومن ثم تقرر أهليته للتحكيم، أو رفضه.
ـ تُحكَّم البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة من قِبل اثنين من المحكمين على الأقل.
ـ تُعاد البحوث إلى الباحثين بعد تحكيمها لغرض التعديل إن لزم.
ـ إذا تم قبول البحث للنشر، فإنّ كافة حقوق النشر تؤول للمجلة، ولا يجوز نشره بأيّ وسيلة من وسائل النشر الورقية أو الإلكترونية، إلّا بإذن كتابي من مدير التحرير.
-تنشر البحوث المقبولة حسب الإجراءات المتبعة على الموقع الرسمي للمجلة.
ـ إذا تم نشر البحث فيرسل للباحث خطاب النشر مع نسخة إلكترونية من المجلة التي تم نشر بحثه فيها.

الفهـرس

تقديم..... 05

الاستدلال بالأسس الشرعية والقواعد الفقهية في الحكم على صور الإغراق السلعي المعاصر
إياد عبد الحميد نمر وعبد المجيد محمود الصلاحين 09

دمج رؤى الاقتصاد السلوكي في السياسات العامة (تجربة المملكة العربية السعودية)
عبد القيوم بن عبد العزيز بن محمد 57

تحليل الكفاءة التقنية لشركات التأمين التقليدي والتأمين التكافلي في قطر باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات
عمر علي سالم الرملي ومحمد غيث مهايني 103

مبدأ سلطان الإرادة في الفقه الحنبلي، دراسة فقهيّة مقارنة مع القانون المدني القطري
عبد العزيز محمد الجابر 149

الاستثمار الاجتماعي من منظور الاقتصاد الإسلامي
أويس بن بكر تيجاني 199

Utilising AI-based Chatbot for Maximising Value and Profitability of Islamic Financial Institutions
Zaki Ahmad, Ikhlas al-Amatullah, Mohamed Nafeel Mahboob 243

تقـديـم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

إن منظومة الاقتصاد الإسلامي المعرفية بنيت على الأحكام والقواعد الشرعية والكنوز الاجتهادية التي توصل إليها علماء هذه الأمة أفرادًا أو مجامع فقهية وهيئات علمية، لتشكل منطلقًا ومرجعًا لمحاولات الابتكار والتطوير في الساحة العملية والتطبيقية التي تمثلها بشكل كبير المؤسسات المالية الإسلامية، ومستندًا لحلول الأزمات والمشكلات التي تطرأ على التعاملات الاقتصادية والمالية، وليبرز ذلك كله في نتاج معرفي يرتبط بحركة البحث العلمي، ويدفعها إلى مزيد من النظر في المستجدات والممارسات والأساليب المالية الحديثة، لتغذية هذه المنظومة بدراسات رصينة توافق أصول الشريعة ومقاصدها وتخدم المؤسسات المالية الإسلامية، بما يحقق مصالح العباد والنهوض بالبلاد.

إن البحث العلمي الجاد والنافع يسهم بشكل فعّال في تحقيق الأهداف المنشودة، من خلال دعم ورفد المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي، ورسم الرؤى المستقبلية واستشراف الفرص المناسبة للصناعة المالية الإسلامية، لذا حرصت مجلة بيت المشورة على أن يكون من أولوياتها نشر البحث العلمي المتخصص للاستفادة منه في تطوير الممارسات المالية وتقويمها ومواكبة حركة التقدم التكنولوجي.

ويطيب لنا أن نضع بين أيديكم العدد الحادي والعشرين من «مجلة بيت المشورة»، والذي تضمن دراسةً عن الاستدلال بالأسس الشرعية والقواعد الفقهية في الحكم على صور الإغراق السلعي المعاصر، وبحثًا حول دمج رؤى الاقتصاد السلوكي في السياسات العامة «تجربة المملكة العربية السعودية»، وبحثًا تناول تحليل الكفاءة التقنية لشركات التأمين التقليدي والتأمين التكافلي في قطر، كما ضمّ العدد دراسةً عن مبدأ سلطان الإرادة في الفقه الحنبلي «دراسة فقهية مقارنة مع القانون المدني القطري»، وبحثًا عن الاستثمار الاجتماعي من منظور الاقتصاد الإسلامي، بالإضافة إلى دراسة باللغة الإنجليزية تناولت توظيف روبوتات الدردشة القائمة على الذكاء الاصطناعي لتعظيم قيمة وربحية المؤسسات المالية الإسلامية.

ونأمل من السادة الباحثين والمتخصصين المساهمة في تطوير المجلة من خلال اقتراحاتهم وآرائهم الكريمة، سائلين الله تعالى التوفيق والسداد والهداية والرشاد.

هيئة تحرير المجلة

الدراسات والبحوث

الاستدلال بالأسس الشرعية والقواعد الفقهية في الحكم على صور الإغراق السلعي المعاصر

إياد عبد الحميد نمر

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة قطر- قطر

Iyad.Nemer@qu.edu.qa

عبد المجيد محمود الصلاحين

كلية الشريعة في الجامعة الأردنية- الأردن

a.salaheen@yahoo.com

(سلّم البحث للنشر في 27/ 09/ 2023م، واعتمد للنشر في 08/ 11/ 2023م)

https://doi.org/10.33001/M0104202421/120

Check for updates

الملخص:

تتناول هذه الدراسة مجموعة من الأسس الشرعية والقواعد الفقهية التي تمهّد عملية الاجتهاد الفقهي في بيان حكم الإغراق السلعي لصوره المتعددة، حيث تسهم بمجموعها في توسيع دائرة الاستدلال على الحكم الشرعي للصور المستجدة في الإغراق السلعي، وتعمل على تدعيم أوجه التخريج الفقهي لهذه الصور على مسألة بعينها من كتب التراث المذهبية.

وتكمن مشكلة البحث في صعوبة وقوف الفقيه على مسألة فقهية قديمة تتطابق في

تكييفها مع صور الإغراق السلعي المعاصر من كل جهة، مما قد يحمل الفقيه على المغالاة في بعض الأحيان والتكلّف في الحاقها بها، وتسعى الدراسة إلى تعزيز نظر المجتهد في الاستدلال بمجموعة المبادئ الشرعية، والقواعد الفقهية، أو العلل المشتركة التي تعاضد هذا التكييف أو ذاك وتسانده.

وبإعمال المنهجين: الاستقرائي والتحليلي استطاعت الدراسة أن تصل إلى نتائجها المرجوة في الحكم بنزول أكثر صور الإغراق السلعي في حكمها تحت المبادئ الفقهية والأسس العامة المانعة من الغش والغبن والغرر، والتي عالجت عقود الاحتكار، وتلقي الركبان، والبيع على البيع، والتحقق من توافقها مع القواعد الفقهية الخمسة المختارة في معالجة موضوع الإغراق السلعي والأحكام المتعلقة به. وأوصت الدراسة بتفعيل منهجية الاستدلال العامة بالأسس الفقهية العامة والقواعد الفقهية والاحتكام إليها عند النظر في المستجدات المالية عموما، والابتعاد عن التكلّف في البحث عن تكييف فقهي خاص لكل صورة مستجدة، أو العناء في إلحاقها بمسألة سبق تناولها في المدونات الفقهية.

الكلمات المفتاحية: الإغراق السلعي، الأسس الشرعية، القواعد الفقهية.

Foundations of Shariáh and Fiqhi Maxims Governing the Contemporary Forms of Commodity Dumping

Iyad Abdelhameed Nemer Abdelrahman

College of Sharia and Islamic Studies, Qatar University – Qatar

Abdelmajid Mahmood Al-Salahein

Faculty Sharia, University of Jordan - Jordan

Abstract

This study explores a set of principles of Shari'ah and jurisprudential maxims aimed at facilitating the jurisprudential process in elucidating rulings related to various forms of commodity dumping. Collectively, these principles and rules contribute to broadening the scope of inference regarding the legal verdicts on emerging forms of commodity dumping. They also bolster the jurisprudential interpretation of these forms, particularly in addressing a specific issue from heritage books of different schools of thoughts.

The research addresses the challenge faced by jurists in aligning ancient jurisprudential issues with contemporary forms of commodity dumping from all perspectives. This challenge may lead jurists to overstate or struggle to integrate such issues effectively. Consequently, the study endeavors to enhance jurisprudential deliberation in deriving rulings by considering a set of legal principles, jurisprudential rules, or common rationales that support and reinforce various adaptations.

Utilizing both inductive and analytical approaches, the study successfully reaches its intended outcomes by adjudicating most forms of commodity dumping within the framework of jurisprudential principles and overarching principles aimed at preventing fraud, injustice, and deception. Furthermore, it addresses monopoly contracts, receipt of riders, sale for sale, and their

alignment with five selected jurisprudential maxims concerning commodity dumping and related provisions.

The study recommends the activation of a general reasoning methodology grounded in overarching jurisprudential principles and maxims, advocating for their application in addressing financial developments holistically. This approach seeks to alleviate the burden of searching for specific jurisprudential adaptations for each new scenario and avoids the complexities associated with attaching such adaptations to previously addressed jurisprudential issues.

Keywords: Commodity Dumping, Legal Foundations, Fiqhi Maxims

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه أجمعين، اللهم أخرجنا من ظلمات الغفلة والجهل إلى أنوار المعرفة والفهم وبعد:

فإن المسائل المستجدة في المعاملات المالية لا نهاية لها؛ إذ هي ملازمة للتطور في وسائل التجارة الذي لا يعرف التوقف، ومصاحبة لانفتاح العولمة المعاصرة على الأسواق المحلية والعالمية الذي لا تعيقه الحدود، وهي في ذات الوقت تمثل تحديا كبيرا أمام الفقهاء في الإحاطة بمستجدات السوق، ووصف المعالجات الشرعية أو الإجازات الفقهية لها.

ولما كانت قاعدة (الأصل في الأشياء الإباحة) تحكم مسائل العقود وصور التجارة المعاصرة، وتشبع رغبة الإنسان الطامع في المزيد من الكسب، والحريص على مواصلة السعي في الأرض، فإن صلاحية العمل بهذه القاعدة يتوقف على أخذ الاعتماد الشرعي لهذه المستجدات، ونجاحها في اجتياز اختبارات القياس والتقويم بالأسس والمبادئ العامة والقواعد الكلية التي تضبط فقه المعاملات المالية عموما، وتوجّه الأحكام المتعلقة بها.

ويعد الإغراق السلعي واحدا من هذه المستجدات التي تعنى بطرح كميات كبيرة من منتج ما في سوق محلي أو خارجي، وبأسعار التكلفة أو أقل، لتحقيق أهداف تتفاوت بين تحقيق ربح، أو احتكار سلعة، أو مواجهة أزمات اقتصادية أو غيرها.

وقد رافق التنوع في صور الإغراق تنوع في منهجيات الفقهاء في تناول أحكام الإغراق بين ملتمس تخريج صوره على أقوال أئمة المذاهب الفقهية، ومتحمل عناء البحث عن تكييف لأحد صورها على عقد فقهي، أو إلحاقها بمسألة من مسائل الفتوى في المدونات الفقهية، ونحى بعضهم منحى الاحتكام إلى المبادئ العامة والقواعد الكلية في تناول مسائله، كما تعرض هذه الدراسة من خلال نموذج تطبيقي يوّجه الفقيه إلى الأسس الشرعية الموجهة ويرشد إلى القواعد الكلية الحاكمة لمسائل الإغراق السلعي.

مشكلة البحث:

يعمد كثير من الباحثين في تناولهم لأحكام الإغراق السلعي المستجدة إلى البحث عن تخريج أو تكييف لها على مسائل من كتب الفقهاء السابقين، ومن الطبيعي أن تظهر الفروق وعدم المطابقة بينها، وابتعادا عن المغالاة أو التكلّف في هذه العملية، يقترح البحث توسيع دائرة الاستدلال بالمبادئ العامة والقواعد الفقهية التي تساند هذه التخريجات وتشعر الفقيه بالثقة في الأحكام المتحصلة.

أهدافه:

يهدف البحث للإجابة عن مجموعة من الأسئلة وهي:

- ما مفهوم الإغراق السلعي وما أهم صوره.
- ما أهمية النظر في الأسس الشرعية والقواعد الكلية للوقوف على حكم الإغراق السلعي.
- ما أهم الأسس والمبادئ العامة التي تؤطر لأحكام الإغراق السلعي.
- ما القواعد الفقهية الموجهة والمرشدة للحكم على صور الإغراق السلعي.

أهمية البحث وحدوده:

تظهر أهمية البحث في معاونة الفقهاء والمهتمين من الاقتصاديين والقانونيين في الوقوف على المبادئ والأسس الشرعية وإعمال القواعد الكلية الحاكمة والمرجحة لأحكام الإغراق السلعي، مع ملاحظة أوجه العلاقة بينها، ولن تتطرق الدراسة للخوض في التكييفات الفقهية المحتملة لصور الإغراق السلعي، أو التخريج على الفروع الفقهية في كتب التراث الفقهي.

الدراسات السابقة:

نظرًا لاتساع آثار الإغراق السلعي من الناحية الاقتصادية والسياسية والقانونية،

فقد استفاد هذا البحث من أكثر من عشر دراسات سابقة اهتمت بالتأصيل لمفهوم الإغراق السلعي وأنواعه وصوره، ووقف فيها الباحثان على بعض التكييفات القانونية والفقهية لصور الإغراق، ومن الدراسات الفقهية المتخصصة على سبيل المثال لا الحصر:

- بحث القحطاني، مشبب بن سعيد، مفهوم الإغراق السلعي دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة(جات)، منشور في مجلة دفاتر السياسة والقانون 2015. واكتفى الباحث فيه بعرض مصطلحات إسلامية لها علاقة بالإغراق وهي: بيع الوضيعة والبيع على بيع الآخر والاحتكار مع مقارنة موجزة بينها وبين الإغراق دون ترجيح أو بيان للفارق في كل منها.
- بحث الصلاحين، عبد المجيد محمود، الإغراق السلعي مفهومه وأحكامه الفقهية، منشور في مجلة دراسات إسلامية، الجزائر، 2022. واهتم فيها الباحث بعرض مجموعة من التكييفات الفقهية لصور الإغراق السلعي، مع الانتقاد لها أو بيان أوجه الفرق بينها وبين الإغراق ثم ترجيح واحدة منها وهي البيع بأقل من سعر السوق، وبيان حكمه وأدلة الفقهاء والترجيح والمقارنة بينه وبين الإغراق.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها تتناول دراسة أوجه العلاقة بين الإغراق السلعي وبين المبادئ العامة والأسس الشرعية الحاكمة، وتعرض القواعد الفقهية ذات الصلة الموجهة للأحكام المتعلقة بالإغراق السلعي، وهذا ما لم تغطه الدراسات السابقة المذكورة.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم اتباع المنهج الاستقرائي في الوقوف على الأسس والمبادئ العامة والقواعد الكلية، ثم توظيف المنهج التحليلي في بيان العلاقة بين

هذه الأسس والقواعد وبين الإغراق السلعي وأوجه الاتفاق والافتراق.

هيكلية البحث:

وقد جاءت الدراسة في مبحث تمهيدي ومبحثين رئيسين وخاتمة، كالآتي:

المبحث التمهيدي: مفهوم الإغراق السلعي وصوره ومنهجية النظر في أحكامه الفقهية.

المبحث الأول: الأسس والعقود الفقهية التي يُستقى منها حكم الإغراق السلعي.

المبحث الثاني: القواعد الفقهية الموجهة لحكم الإغراق.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

والله الموفق وهو المستعان.

المبحث التمهيدي: مفهوم الإغراق السلعي وصوره ومنهجية النظر في أحكامه الفقهية.

يهدف هذا المبحث إلى رسم إطار عام لمفهوم الإغراق السلعي بغية توظيفه في التمهيد لتناول الأسس والمبادئ الشرعية الموجهة، والقواعد الكلية الحاكمة التي يرجع إليها الفقيه في بيان الحكم الشرعي لكثير من صور الإغراق السلعي المعاصرة. ويأتي بيان ذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم الإغراق السلعي.

تعددت تعريفات المختصين للإغراق السلعي والألفاظ ذات الصلة به كالإغراق التجاري، وحرق الأسعار، والتسعير الضاري وغيرها، ويظهر التفاوت في التعريفات تبعا لاختلاف وجهات النظر في تناولها للإغراق (من النواحي السياسية والاقتصادية والقانونية والفقهية)، وهذا ما يظهر في عينة التعريفات الآتية:

- حيث عرّفه العقيلي بقوله: «انتهاج دولة معينة أو مؤسسة اقتصادية لسياسة

تعمل على التمييز بين أسعار بيع السلعة في الداخل من ناحية، وأسعار تصديرها إلى الخارج من ناحية أخرى». [1]

- عرّفته اتفاقية الجات (الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة) بأنها: «الحالة التي يكون فيها سعر تصدير السلعة أقل من قيمتها المعتادة إلى بلد آخر، أو يقل عن تكاليف انتاجها.»[2]
- عرّفه الغامدي بقوله: «حالة من التمييز السعري للمنتج، بهدف إقصاء المنافسين، أو تقليص عددهم، ومن ثم السيطرة على السوق، والتحكم في الأسعار» [3].
- ونصت المادة (4) من نظام مكافحة الإغراق في القانون الأردني الخاص لعام 2004 على أنه:«يعد المنتج مغرِقا إذا كان السعر الذي يباع فيه للتصدير إلى المملكة أقل من قيمته العادية، ويشار على الفرق بين القيمة العادية وسعر التصدير بهامش الإغراق»[4].

وبعد عرض هذه التعريفات يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

1. بالرغم من التفاوت في التعريفات السابقة إلا أنها تجتمع في التأكيد على حالة التمييز السعري للمنتج الذي يقصد به أهدافا معينة (ربحية تجارية أو سياسة اقتصادية أو احتكارية، أو غير ذلك).
2. يشير تنوع التعريفات السابقة إلى الآثار الممتدة للإغراق السلعي على مستوى سياسات الدول واقتصاداتها، مما يدفعها إلى سنّ قوانين منظمة للسوق المحلي، أو الدخول في اتفاقيات دولية لحماية اقتصادها من مخاطر الإغراق السلعي بصوره السلبية.
3. تظهر أهمية أخذ التصوّر الصحيح لحالة تمييز سعر المنتج في الأسواق كعامل

(1) العقيلي، مساعد، الإغراق السلعي «دراسة مقارنة»، الرياض، جامعة محمد بن سعود، (د.ط)، 1424ه، ص21.
(2) نقلًا عن القحطاني، مشبب، مفهوم الإغراق «دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة جات Gaat»، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد13، 2015، ص375.
(3) الغامدي، عبد الهادي، الإغراق التجاري في ضوء أحكام النظام الموحد لمكافحة الإغراق بدول مجلس التعاون الخليجي واتفاق مكافحة الإغراق، الجزائر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 2017، عدد62، ص69.
(4) نظام مكافحة الإغراق والدعم رقم(26)، لسنة (2003)، المنشور في الجريدة الرسمية رقم(4587)، بتاريخ 2/ 3/ 2003م.

أساسي في تحديد صورة الإغراق ومعرفة حكمها، ويدخل في ذلك معرفة البواعث والدوافع لهذا التمييز، والوقوف على الآثار والمآلات المترتبة عليه.

4. لم يقف الباحثان في التعريفات السابقة على تعريف جامع لصور الإغراق السلعي على تنوعها، فبعضها يشير على الإغراق الدولي دون المحلي، وبعضها الآخر يركز على بواعث الاحتكار دون الظروف الطارئة؛ وهذا الأمر طبيعي يتوافق مع اختلاف زوايا النظر في كل منها، ويتماشى مع أهداف البحث الذي يسعى إلى تسليط الضوء على المبادئ والقواعد الفقهية التي تعين المجتهد في استقاء حكم كل صورة، وليس الوقوف على التكييف الفقهي لصورة بعينها.

المطلب الثاني: صور الإغراق السلعي.

لا يهدف هذا المطلب إلى استقصاء صور الإغراق السلعي الفرعية، فهي كثيرة ومتعددة ومتطورة، غير أنه يركز على تناول جهات الاعتبار في تقسيم هذه الصور، والتي يستفاد منها في التميز بين صور الإغراق عموما، وأخذ التصور الصحيح عن بواعثها، وإدراج الصور المستجدة ضمنها، مما يعين في معرفة الحكم الشرعي بالرد إليها، أو القياس عليها وهذه الاعتبارات مستنتجة من مجموع الدراسات السابقة - التي وقف عليها الباحثان- على اختلافها وتنوعها[5]، وهي كالآتي:

أولًا: الإغراق باعتبار مدته الزمنية: ومن صوره الدائم والمؤقت.

وصورة الإغراق الدائم تتمثل عادة في ببيع المنتج المحلي في الأسواق الخارجية بأسعار قريبة من أسعار الكلفة أو أقل منها، وهو ما يتصف بالاستمرارية والدوام؛ بهدف فتح الأسواق الدولية للمنتج المحلي، أو بهدف اتخاذ سياسات معينة وتحقيق مصالح للدولة المغرِقة. بينما يأتي الإغراق المؤقت أو (العرضي/ الطارئ/ الموسمي) نتيجة ظرف طارئ ومؤقت كما في فترة التخلص من البضائع

(5) انظر: الحاج علي، وسام، الإغراق التجاري في ضوء التشريع القطري والاتفاقيات الدولية، قطر، جامعة قطر، رسالة ماجستير، 2022، ص30 36-، القحطاني، مفهوم الإغراق، ص377، العقيلي، الإغراق السلعي، ص23، الغامدي، الإغراق التجاري في ضوء أحكام النظام الموحد لمكافحة الإغراق، ص70، فياض، عطية السيد، الإغراق التجاري في الفقه الإسلامي: مفهومه، حكمه، مواجهته، مجلة كلية جامعة العلوم، جامعة القاهرة، 2005، ص82. الخضيري، ياسر، الإغراق التجاري دراسة فقهية مقارنة، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، ص283 وما بعدها.

قرب نهاية الموسم (الشتاء/ الصيف) تخفيضا لنفقات التخزين، وابتعادا عن تعطيل رأس المال.

ثانيًا: الإغراق باعتبار مكانه: ومن صوره المحلي والخارجي.

فالإغراق المحلي (الداخلي) يقوم به بعض التجار بغية إزاحة المنافسين من السوق المحلية، أو رغبة في تسييل الأموال، أو الاحتكار، بينما يتمثل الإغراق الدولي (الخارجي) بقيام الدولة بإعادة تصدير منتجاتها المحلية إلى الأسواق الخارجية المستهدفة بسعر التكلفة أو أقل تحقيقا لمصالحها.

ثالثًا: الإغراق باعتبار سببه: ومن صوره الهجومي والدفاعي.

وصورة الإغراق الهجومي (الافتراسي) تتمثل في بيع السلع بسعر التكلفة أو أقل بغية إزاحة المنافسين ابتداءً، وطردهم من السوق المحلية أو الدولية. بينما يقوم الإغراق الدفاعي بتخفيض سعر منتجاته في السوق بهدف حماية حصته في سوق التصدير والبقاء في قائمة المنافسة بطريقة وقائية أو ردة فعل للإغراق الافتراسي الذي يهدد بقائه في السوق.

رابعًا: الإغراق باعتبار الإرادة والقصد: ومن صوره المتعمد والتلقائي.

القصد والتخطيط عنوان مهم في الإغراق المتعمد؛ وذلك لتحقيق أضرار بالمنافسين وفتح أسواق جديدة واحتكار السلع والتحكم في الأسعار، بينما يحدث الإغراق التلقائي كنتيجة غير مقصودة أو مخطط لها مسبقا بسبب الأزمات الاقتصادية الطارئة، أو مواجهة لفترات الكساد، أو معالجة لفائض الإنتاج في سوق ما.

خامسًا: الإغراق باعتبار شموليته: ومن صوره السلعي والرأسمالي والصرفي والاجتماعي.

وهذا الجانب الشمولي للإغراق يظهر فيه اتساع دلالات المصطلح وتنوع صوره، فالإغراق السلعي يتمثل في تمييز سعر السلعة أو المنتج في الأسواق المحلية أو

الخارجية ببيعه بسعر التكلفة أو أقل تحقيقا لأهداف معينة، بينما يتمثل الإغراق الرأسمالي (الائتماني) بتفضيل الأسواق الخارجية بشروط وتسهيلات ائتمانية كالإقراض بفائدة أقل مما يفرضه واقع هذه الأسواق. وأما الإغراق الصرفي فيتمثل في تخفيض سعر عملة الدولة المنتجة بغرض زيادة قدرة المنتجات المحلية على المنافسة في الأسواق الخارجية، وأخيرا تعمد بعض الدول إلى تخفيض كلف الإنتاج من خلال استخدام العمالة الرخيصة سواء باستقدامهم أو نقل مصانع انتاجها إلى بيئاتهم الاجتماعية بغية إضعاف قدرة المصانع المنافسة والسيطرة على السوق، وهذا ما يطلق عليه بالإغراق الاجتماعي.

سادسًا: الإغراق باعتبار ماهيته: ومن صوره التقليدي والالكتروني.

وصورة الإغراق التقليدي هي الصورة القديمة الشائعة في الأسواق والمتمثلة بالوجود الحسي والحقيقي للسلع في الأسواق وأمام المستهلكين، بينما أفرزت لنا وسائل التواصل الاجتماعي والإعلانات الرقمية والتسويق الالكتروني صورا مستجدة من تسويق المنتجات والبضائع المحلية والأجنبية، ازدحمت بها المنصات والمتاجر الرقمية، وتزايدت أعداد المتعاملين بها إلى حد نافست من خلالها الأسواق المحلية التقليدية التي لم تستطع مجاراتها في البيع بكميات كبيرة وبأسعار منافسة.

المطلب الثالث: منهجية الاستدلال بالأسس والأدلة العامة والقواعد الفقهية التي تستقى منها أحكام المسائل المعاصرة.

يقابل المسائل الشرعية المنصوص على حكمها في القرآن والسنة، سيل لا محدود من النوازل والمستجدات والقضايا المعاصرة التي تنجم عن نشاط الإنسان الدائم وعمارته المستمرة في هذه الأرض، وهذا بدوره يجعل الفقهاء أمام تحديات كبيرة ومستعجلة في بيان الأحكام الشرعية لهذه المسائل وتوضيحها للخلق.

ويمكن عرض هذه المنهجية من خلال الفرعين الآتيين:

أولًا: المعالم العامة لمنهجية التعامل مع القضايا المعاصرة.

تناول كثير من العلماء منهجية التعامل مع القضايا الفقهية المستجدة[6]، ووضعوا ضوابط وإرشادات للفقهاء المنشغلين بهذه المسائل بغية الوصول إلى الحكم الشرعي الذي ينسجم مع مقصد الشريعة الأكبر في جلب مصالح العباد ودرء المفاسد عنهم. وقد اجتمعت كلمتهم على قواسم مشتركة في هذا الميدان، أعرض أهمها في النقاط الآتية:

- أجمعوا على ضرورة التحقق من أهلية المجتهدين في الأحكام الشرعية للقضايا المعاصرة، واستيفائهم للشروط والعلوم اللازمة لمهمة التوقيع عن رب العالمين.
- واتفقوا على أهمية الوصول إلى التصور الصحيح عن المسائل المستجدة في المجالات المختلفة الاقتصادية والطبية والاجتماعية وغيرها، مع ضرورة الاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص، إذ الحكم على الشيء فرع من تصوّره.
- واتحدت وجهتهم في ردّ المسائل المعاصرة إلى الكتاب والسنة باعتبارهما المعين الذي لا ينضب، والمرجعية التي لا يستغنى عنها في تبيان أحكام الوحي للناس. مع الحرص على الاقتداء بآراء من عايش الوحي وشاهد تنزل الأحكام، والاهتداء بهديهم.
- وقد وجدوا في ردّ المسائل الفرعية المستجدة على أصول الشريعة أو ردّها على الفروع الفقهية والمسائل التي اجتهد بها الأئمة الأعلام سبيلا للفتاوى الآمنة والحكم السديد، مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة اختلاف الزمان والمكان والأحوال. مقدمين الاجتهاد الجماعي على الاجتهاد الفردي، طلبا للهداية وتجنبا للضلالة التي تمتنع عن الأمة.
- ومما اتفق عليه العلماء – قديما وحديثا - أن الأصل في معاملات الناس

(6) انظر: شبير، محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة، الأردن، دار النفائس، ط6 2007، ص11 وما بعدها، أبو البصل، عبد الناصر، المدخل إلى فقه النوازل، د.ن، د. ط، من ص1-48 ، القره داغي، علي، حقيبة الدكتور علي القره داغي الاقتصادية، قطر، وزارة الأوقاف، ط1، 2022، 1/ 212 وما بعدها.

وقضايا معاشهم الإباحة والجواز إلا إذا تعارضت مع المبادئ والقواعد العامة في الشريعة المتفق عليها، والتي تمثل إطار المرجعية لمسائل المعاملات المستجدة في حياة الناس، وهذه المبادئ قيم ثابتة وأسس راسخة لا تتغير ولا تتبدل على مدى الحياة لأن تغيرها يعني اختلال الدين وفوات مقاصد الخلق، مثل مبادئ العدل والمساواة ورفع الظلم ومنع الاعتداء على الآخرين، وقواعد الضرر والمشقة، وغيرها[7].

ثانيًا: أهمية عرض المستجدات على الأسس الشرعية والأدلة العامة والقواعد الكلية.

يقول ابن تيمية رحمه الله: «لا بد أن يكون مع الإنسان أصول كلية يرد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزيئات كيف وقعت، وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات وجهل وظلم في الكليات فيتولد فساد عظيم»[8].

والحقيقة أن البحث قام في أساسه على دعم هذه الفكرة وتأكيد جدواها في معرفة الأحكام الشرعية للقضايا المستجدة، حيث لاحظ الباحثان تكلفا وحرصا في الدراسات السابقة على تكييف الإغراق السلعي على أحد العقود أو المسائل الفقهية التي ذكرها الفقهاء سابقا، بغية استجلاء الحكم لصورة الإغراق السلعي على عقد من العقود المسماة أو نمط من الأنماط الفقهية التي تناولها الفقهاء في مدوناتهم، قل مثل هذا في تكييف الإغراق على بيع الوضيعة أو البيع بأقل من سعر السوق، أو البيع على البيع أو الاحتكار أو غيرها، حيث تجتمع مع كل مما ذكر بوجه وتفترق عنه بوجه أو أكثر، ولا يسلم أي منها من نقد أو اعتراض.

وفي المقابل لا تلازم بين التماس تكييف فقهي للمعاملة الجديدة وبين الوقوف على الرأي الصواب فيها، فكثير من المعاملات المعاصرة في واقعنا لا تنطبق على ما ذكره الفقهاء في مدوناتهم الفقهية التراثية، بل لا يمكن تكييفها على نمط واحد من أنماط المعاملات القديمة؛ لأنها وباختصار معاملة معقدة متعددة الأطراف

(7) القره داغي، المرجع نفسه، 1/ 212. (بتصرف).

(8) ابن تيمية، أحمد ، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1986، 5/ 83

أفرزها النظام الرأسمالي المعاصر، والأصل أن تحاكم إلى الأدلة الشرعية والمبادئ العامة والقواعد الفقهية التي يمكنها الإحاطة بالمستجدات والحكم عليها بعموم الأدلة، لا بالاقتصار على التخريج والقياس على مسائل فرعية جزئية من اجتهادات الفقهاء السابقين، وهذا ما يسعى البحث لإثباته؛ حيث سيجد القارئ سعة في الاستدلال على أحكام الإغراق السلعي من خلال الأدلة العامة أو المبادئ والقواعد الفقهية بعمومها وإضاءتها لحكم كل من صور الإغراق السلعي المعاصر، وتجلية مسائلها، وتوجيه الأحكام المتعلقة به، وهذا بنظر الباحثَين يدّعم ويقوي التخريج على مسألة بعينها، ويشعر المجتهد بالثقة والأمان لنتيجة الحكم. واستدراكا لما قد يسبق إلى الذهن، فإن هذا البحث لا يدعو إلى الاستغناء عن التراث الفقهي، أو إقصاء مسائله، بل يدعو إلى استثمارها في ضوء فهم مقاصد الشريعة ومبادئها وتوظيفها ضمن المبادئ العامة والقواعد الفقهية التي ترجع إليها، دون التعبد بقوالبها الخاصة، أو الجمود على آراء أصحابها الذين هم في الحقيقة راعوا في اجتهاداتهم أحوال زمانهم وظروف بيئتهم، واحتكموا فيها إلى شريعتهم وقواعدها الكلية.

المبحث الأول: الأسس والعقود الفقهية التي يُستقى منها حكم الإغراق السلعي.

يتناول هذا المبحث مجموعة الأسس والمبادئ الفقهية المَوَجِهة والحاكمة على كثير من المسائل المالية المعاصرة، مثل حرمة الغش والخداع، والربا والغرر والغبن، وأكل أموال الناس بالباطل وغيرها، وطلبا للاختصار فقد خصص الباحثان هذا المبحث لعرض واحدة من هذه الأسس، ثم أتبعاها بمجموعة من العقود التي تأصلت أحكامها على هذ الأساس وغيره من المبادئ الشرعية، وذلك لبيان أوجه الاتفاق والافتراق بينها مما يسهم في توسيع دائرة الاستدلال لدى الفقيه في الحكم على أي من صور الإغراق السلعي، حيث تهدف إلى إرشاد المهتم بالبحث عن حكم الإغراق في الفقه الإسلامي إلى أوجه التشابه لكل منها كما سيظهر في المطالب التالية:

المطلب الأول: حرمة أكل أموال الناس بالباطل.

ومن الأسس التي قام عليها فقه المعاملات في الشرع المطهّر حرمة أكل أموال الناس بالباطل، ومن هنا حرّمت الشريعة المطهّرة الربا والرشوة والاحتكار والنجش وغير ذلك من المعاملات المنهي عنها، والتي تنتظم في أساس واحد هو حرمة أكل أموال الناس بالباطل، حيث نهى الشرع المطهر عن ذلك في الكتاب العزيز، وفي السنة النبوية المطهرة، وقد تظافرت الأدلة في هذين المصدرين الكريمين على تقرير هذا المبدأ، ومن تلك الأدلة:

1. قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾[9]
2. قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[10] ففي الآيتين الكريمتين نهي صريح عن أكل أموال الناس بالباطل.[11]
3. حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه)[12]، والدلالة في هذا الحديث من وجهين[13]:
   - التصريح بحرمة مال المسلم من حيث الأصل، فلا يجوز أكله إلا بسبب مشروع كالتجارة المباحة وغيرها.
   - أنه قرن حرمة المال بحرمة الدم والعرض، وهما محرّمان قطعا فيكون المال كذلك.
4. وفي الحديث عن أبي حميد الساعدي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه).[14] فقد حرّم الحديث أكل مال

(9) النساء: 29.

(10) البقرة: 188.

(11) الطبري، محمد، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مكة: دار التربية والتراث، د، ط، د، ت، 3/ 548. ابن كثير، إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، المدينة المنورة، دار طيبة، ط2، 1999م.، 1/ 385.

(12) أخرجه مسلم، صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله، ح(2564)، 4/ 1986.

(13) القاري، الملا علي، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، بيروت، دار الفكر، ط1، 2002م.، 7/ 3105.

(14) أخرجه البيهقي، السنن الكبرى، كتاب قتال أهل البغي، باب أهل البغي إذا فاءوا لم يتبع مدبرهم ولم يقتل أسيرهم ولم يجهز على جريحهم ولم يستمتع بشيء من أموالهم، ح(16756)، 8/ 316. قال الألباني: صحيح. انظر: صحيح الجامع الصغير وزيادته، 2/ 1268.

المسلم إلا عن طيب نفس منه، وطيب النفس لا يكون إلا برضاه، وهذا لا يكون بالباطل، ومن الجدير ذكره في هذا المقام أن ذكر المسلم لا مفهوم له، وإنما جرى مجرى الغالب، فالمسلم وغير المسلم في حرمة أكل ماله بالباطل سواء[15].

وقد يبدو للوهلة الأولى أن الإغراق ليس داخلًا في هذا النهي؛ لأن المغرق يحطّ من ثمن سلعته وقد يبيعها بأقل من سعر الكلفة، فهو - والحالة هذه - لا يعتبر آكلًا لأموال الناس بالباطل، بل موكلا لماله عن طيب نفس ورضى منه، لكن هذا المتبادر إلى الذهن لا يعكس حقيقة الإغراق وطبيعته؛ لأن المغرق آكل لأموال الناس بالباطل في المحصّلة النهائية؛ لأن قصده التوصل إلى حالة احتكارية، من خلال السيطرة على السوق بعد أن يعجز منافسوه فيها عن مجاراة أسعاره فيضطرهم ذلك إلى الخروج من السوق؛ لتخلو له الساحة فيفرض الأسعار التي يريد، فالإغراق هو أكل لأموال الناس بالباطل مآلا وإن لم يكن أكلا لها ابتداء، وإناطة الحكم بمآلات الأمور من معهودات الشارع الحكيم، فالنظر إلى مآلات الأمور مقصود ومعتبر شرعا[16].وبناء على ذلك يمكن القول بحرمة الإغراق بناءً على هذا الأساس.

المطلب الثاني: العقود المالية المنهي عنها والمنطوية تحت هذه الأسس والمبادئ الشرعية.

في هذا المبحث سيعمد الباحثان إلى تجلية أوجه التشابه بين الإغراق السلعي والعقود المنهي عنها على أساس مخالفة المبادئ والأسس الشرعية التي يقوم عليها فقه المعاملات، والتي يمكن أن يستقى حكم لإغراق السلعي من خلال القياس عليها.

(15) ابن عبد البر، يوسف، الاستذكار، دار الكتب العلمية: بيرت، ط1، 2000م، 7/ 196. الهرري، محمد الأمين، شرح صحيح مسلم (المسمَّى: الكوكب الوهَّاج والرَّوض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، الرياض: دار طوق النجاة، ط1، 2009، 19/ 72.
(16) الشاطبي، إبراهيم، الموافقات، مكة المكرمة: دار ابن عفانط1، 2007، 5/ 179.

الفرع الأول: منع الاحتكار

أولًا: مفهوم الاحتكار

أ. الاحتكار في اللغة: ثمة جملة إطلاقات لمادة (حَكَرَ) تدور حول الحبس والإمساك والمنع والظلم[17].

ب. الاحتكار في الاصطلاح:

عرّف الاحتكار في الاصطلاح بجملة من التعريفات متداولة في المدونات الفقهيّة، وتعكس هذه التعريفات شروطًا وقيودًا تشترطها المذاهب في الاحتكار بالمعنى الاصطلاحي، ومن التعريفات المتداولة في هذه المدوّنات:

1. «حبس الأقوات متربصا للغلاء»[18].
2. «شراء الطعام محتكرا له للتجارة مع حاجة الناس إليه»[19].
3. «إمساك ما اشتراه ليبيعه في وقت الغلاء عند الحاجة إليه»[20].
4. «ادخار المبيع وطلب الربح فيه بانتقال الأسواق»[21].

وتعكس التعريفات المتقدّمة بعض التفاوت فيما يدخل في نطاق العملية الاحتكارية، فعلى حين ترى بعض المذاهب أن الاحتكار لا يكون إلا في الأشياء الضرورية والأساسية التي تكثر حاجة الناس إليها[22]، يرى البعض الآخر أن كل السلع يمكن أن تطالها العملية الاحتكاريّة سواء كانت هذه السلع ضرورية أم غير ضرورية[23].

ويظهر من التعريف الأول والثاني أن الاحتكار إنما يكون فيما يحتاجه الناس غالبا، لكن يرى الباحثان أن كل السلع يمكن أن يطالها السلوك الاحتكاري،

(17) ابن منظور، محمد، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط3، 1414هـ. مادة حَكَرَ، 4/ 208.
(18) البابرتي، أكمل الدين، العناية شرح الهداية، بيروت: دار الفكر، 10/ 58.
(19) ابن مفلح، إبراهيم، المبدع في شرح المقنع، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1989م ، 4/ 47.
(20) الهيتمي، أحمد، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، د.ط ، (1983م)،4/ 317.
(21) ابن بزيزة، عبد العزيز، روضة المستبين في شرح كتاب التلقين، بيروت: دار ابن حزم، ط1، 2010م ، 2/ 997.
(22) الكاساني، أبو بكر، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، 1986م ، 5/ 129. المازري، محمد، شرح التلقين، مصر: دار الغرب العربي، ط1، 2008م، 2/ 1009. الكوسج، إسحاق، مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، ط1، 2002م، 6/ 3149.
(23) البابرتي، العناية شرح الهداية، 10/ 58. ابن بزيزة، روضة المستبين، 2/ 997.

سواء أكانت من الأقوات والأطعمة أم لم تكن منها، وسواء اشتدت حاجة الناس إليها أم لم تشتد؛ ولذا يميلا إلى التعريفين الأخيرين بعمومهما؛ لأن حبس السلع لرفع أسعارها فيما بعد يمنع المشترين من الوصول إليها، فيحرمهم من حقهم في شراء ما يريدون في الوقت الذي يريدونه، كما أن السلوك الاحتكاري ذاته يؤثر على حركة الأسواق تأثيرا سلبيا بلا فرق بين السلع الأساسية وغير الأساسية، أو ما تعظم حاجة الناس إليه أو تقل، صحيح أن الإثم والحرمة في احتكار السلع الضرورية أعظم، لكن عظم الحرمة في احتكار تلك السلع لا ينفي أصل الحرمة عن احتكار ما سواها.

ثانيًا: حكم الاحتكار

تقاربت أقوال الفقهاء في حكم الاحتكار، ففي حين يتفق المالكية[24]، والحنابلة[25]، على حرمة الاحتكار[26]، يذهب الحنفية[27]، إلى الكراهة التحريمية، فيكونون بالنتيجة موافقين للجمهور، في حين يخالف الشافعية[28] ويقولون بالكراهة مطلقا، مع اختلاف بين هذه المذاهب في السلع التي تدخل في نطاق الاحتكار، وفي بعض الشروط والقيود المرتبطة بمفهوم الاحتكار وصحة البيع الذي حصل فيه الاحتكار إلى غير ذلك من التفاصيل التي يضيق المجال عن ذكرها في هذا المقام.

وقد استدل الفقهاء على حرمة الاحتكار بجملة من الأدلة النقلية والعقلية فيما يلي أبرزها:

1. عن معمر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله: (لا يحتكر إلا

(24) المواق، محمد، التاج والإكليل لمختصر خليل، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1994م، 6/ 254. الخطاب، محمد، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، بيروت، دار الفكر، ط3، 1992م، 4/ 228.

(25) البهوتي، منصور، شرح منتهى الارادات، بيروت، عالم الكتب،ط1، 1993م ، 2/ 27. البهوتي، منصور، كشاف القناع عن متن الإقناع، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د. ت، 3/ 187.

(26) عبّر الحنفيّة عن ذلك ، والخلاف في التعبير شكلي لا أثر له في المضمون.

(27) المرغناني، علي، الهداية في شرح بداية المبتدي، بيروت: دار احياء التراث العربي، د. ط، د. ن، 4/ 377. الموصلي، عبد الله، الاختيار لتعليل المختار، القاهرة: مطبعة الحلبي، د. ط، 1937م.4/ 160.

(28) الهيتمي، تحفة المحتاج، 4/ 318. الرملي، محمد، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، بيروت: دار الفكر، د.ط، 1984م، 3/ 473.

خاطئ)[29]، فوصف المحتكر بالخاطئ يدلّ على عظم ذنبه وهو صريح في حرمة الاحتكار[30].

2. حديث عمر بن الخطاب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:(الجالب مرزوق والمحتكر ملعون)[31]، ووصف المحتكر بأنه ملعون فيه مزيد تغليظ وتشديد ووعيد، وهذا لا يكون إلا في ما هو حرام[32].
3. ولأنه يتعلق بالسلع المحتكرة حق عامة الناس وفي احتكارها منع لهم من الوصول إلى حقوقهم، وفي ذلك ظلم لهم، والظلم محرم[33].
4. ولأن في الاحتكار تضييقا على الناس وإضرارا بهم، فحرم لذلك[34]، إعمالا لقاعدة لا ضرر ولا ضرار[35].

ثالثًا: علاقة الاحتكار بالإغراق

يعتبر الاحتكار من الأسس التي يمكن الاستناد إليها في الوصول لحكم الإغراق، ويظهر ذلك من خلال العلاقة بين الإغراق والاحتكار والتي يمكن للباحث أن يبيّن أهم ملامحها في السطور التوالي:

1. ثمّة تشابه بين الإغراق والاحتكار في الدوافع والأهداف، حيث يكمن وراء كل من السلوك الإغراقي والاحتكاري دوافع تتمثل في تعظيم الأرباح والعوائد، فالمحتكر يحبس السلعة عن محتاجيها، من خلال تقليل المعروض منها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، فيقوم المحتكر ببيعها بالثمن الذي يريد[36]، بينما يعمد المغرق إلى إشباع السوق من خلال طرح كميات

(29) أخرجه مسلم، صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب تحريم الاحتكار في الأقوات، رقم (1605)، 3/ 1228.
(30) ابن رشد الجد، محمد، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1988م ، 17/ 285. الحطاب، تحرير الكلام، ص147. الشيرازي، إبراهيم، المهذب في فقه الإمام الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط، د. ت، 2/ 64. ابن قدامة، عبد الله، الشرح الكبير على المقنع، القاهرة، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، د. ط، 1994م، 11/ 199.
(31) أخرجه ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب التجارات، باب الحكرة والجلب، رقم (2153)، 2/ 728. والبيهقي، السنن الصغير، كتاب البيوع، باب كراهية الاحتكار، ح (2025)، 2/ 287. قال الألباني في مشكاة المصابيح: ضعيف، 2/ 875.
(32) ابن مازة، محمود، المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1994م، 7/ 145. المازري، شرح التلقين، 2/ 1008. الماوردي، علي، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1999م، 5/ 409. ابن قدامة، عبد الله، الكافي في فقه الإمام أحمد، دار الكتب العلمية، ط1، 1994م.، 2/ 25.
(33) العيني، محمود، البناية شرح الهداية، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 2000م، 12/ 210. الكاساني، بدائع الصنائع، 5/ 129.
(34) الحطاب، مواهب الجليل، 4/ 228. الشربيني، محمد، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، ط1، 1994م، 2/ 392.
(35) السبكي، عبد الوهاب، الأشباه والنظائر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1991م، 1/ 41.
(36) فياض، الإغراق في الفقه الإسلامي، ص78.

كبيرة من السلعة في السوق لتنخفض أسعارها فيتخلّص المغرق من المنافسين في السوق ويطيح بهم، نتيجة عدم قدرتهم على منافسته وفق الأسعار السائدة[37].

2. إن الاحتكار والإغراق كليهما يعدّان من طرق المنافسة غير المشروعة، ويندرجان ضمن الممارسات الاستبعادية، فالمغرق يطيح بمنافسيه في السوق من خلال سياساته الإغراقيّة، بينما المحتكر يمسك السلعة ويحبسها، ليطرحها بعد أن تخلو رفوف المحلات التجارية منها؛ ليبيعها بالسعر الذي يريد، وبهذا يكون قد أبعد المنافسين وحرمهم من البيع بسعر مقارب للسعر الذي يحدده عبر سلوكه الاحتكاري[38].

3. إن الرغبة في الاحتكار تعد دافعا من دوافع الإغراق، إذ يهدف المغرق عبر طرح كميات كبيرة من السلع إلى حرق الأسعار، وصولا إلى إخراج التجّار المنافسين؛ لعدم قدرتهم على مجاراة المغرق في البيع بالأسعار التي أوصل المغرق السوق إليها، وبعد أن تخلو الساحة من المنافسين يعمد المغرق إلى التحكم بالسوق ورفع أسعار السلع لديه وبيعها بالأسعار التي يحددها[39].

4. ورغم أن الاحتكار يعد دافعا من دوافع الإغراق إلا أنه في الوقت نفسه يعد نتيجة من نتائجه، وثمرة من ثماره؛ لأن الإغراق في النهاية يصل بالسوق إلى ندرة في السلع المطروحة بعد خروج المنافسين الحقيقين للمغرق، الأمر الذي يؤدي إلى انفراد المغرق بالسوق، والتمكّن من ممارسة سلوكه الاحتكاري، من خلال التحكّم بالأسعار وفرض السعر الذي يريد[40].

5. إن الاحتكار والإغراق يتسببان في إيقاع الضرر بالناس، فعلى حين يتسبب الإغراق في الإضرار بأهل السوق وإخراجهم منها، يتسبب الاحتكار في

(37) القحطاني، مفهوم الإغراق في ميزان الفقه الإسلامي، ص50. الحاج حسن، أمل، المنافسة التجارية في الفقه الإسلامي وأثرها على السوق، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنيّة، فلسطين، 2012. ص122.

(38) العيساوي، صفاء، وسائل الحماية القانونيّة للمستهلك من الإغراق التجاري، مجلة واسط للعلوم الإنسانيّة، العدد 26.، ص212.

(39) القحطاني، مفهوم الإغراق في ميزان الفقه الإسلامي، ص50. شريف، هيثم، الإغراق وأثره على التنمية الاقتصاديّة في ظل أحكام القانون الاتحادي، مجلة البحوث القانونية والاقتصاديّة، عدد74، 2020.ص395.

(40) القحطاني، مفهوم الإغراق، ص377. فياض، الإغراق في الفقه الإسلامي، ص78.

الإضرار بعامة الناس الذين يحتاجون إلى شراء السلع بأسعار مناسبة، وإن كان الإغراق يتسبب في الإضرار بعامة الناس أيضا؛ لما يهيؤه ويتيحه من مناخات احتكارية بعد خلو السوق من المنافسة التي يفترض أن تؤدي إلى تحقيق التوازن في الأسعار وأن تتيح أمام الزبائن والعملاء فرصا متعددة للاختيار[41].

ومما تقدّم من ملامح اشتراك بين الإغراق والاحتكار يمكن القول بأن الاحتكار يعدّ من الأسس التي ينبغي أن تراعى لدى تكوين رأي فقهي عن حكم الإغراق وفق التصور الاقتصادي الإسلامي، وبما أن الإجماع منعقد على حرمة الاحتكار، من حيث الأصل فإن هذا الأساس يمكن أن يستقى منه الحكم الفقهي للإغراق وهو الحرمة، وهو من باب حرمة الوسائل؛ لأن الإغراق هو وسيلة للاحتكار فيحرم لذلك.

وما يبدو من علاقة عكسية أو سلبيّة بين الإغراق والاحتكار، باعتبار أن الإغراق هو زيادة للمعروض أو تخفيض للأسعار وأن الاحتكار هو حبس وإمساك للمعروض؛ بغية الإغلاء في الأسعار[42]، لا يخفي ملامح الاتفاق بين الاحتكار والإغراق، حيث يبدو تصور التضاد للوهلة الأولى تصورا خادعا وغير حقيقي.

الفرع الثاني: النهي عن تلقي الركبان

ومن العقود المنهي عنها التي يستند إليها حكم الإغراق من منظور الفقه والاقتصاد الإسلاميين تلقي الركبان، وسيعمد الباحثان إلى دراسة هذا العقد من خلال بيان مفهوم التلقي وحكمه وإيضاح العلاقة بينه وبين الإغراق.

أولًا: مفهوم تلقي الركبان وحكمه

أ: مفهوم تلقي الركبان وصوره

يقصد بتلقي الركبان أن يتلقى الرجل طائفة يحملون متاعا إلى البلد فيشتريه قبل

(41) شريف، الإغراق وأثره على التنمية الاقتصادية، ص395. القحطاني، مفهوم الإغراق، ص377.
(42) فيّاض، الإغراق في الفقه الإسلامي، ص87.

قدومهم إلى السوق ومعرفتهم بالسعر[43].

ويذكر الفقهاء لتلقي الركبان صورًا ثلاثًا هي:

1. أن يتم التلقي للجالب وللسلعة معا، بأن تكون السلعة مع جالبها[44].
2. أن يُتلقى الجالب وحده دون السلع المجلوبة، فيقوم المتلقي بشراء السلع من خلال وصفها[45].
3. أن تتلقى السلع قبل أن يصل جالبها إلى السوق فيقوم المتلقي بملاقاته قبل أن يهبط إلى السوق، ويشتري السلع منه على الصفة.[46]

والصورة الثانية هي الأكثر شيوعا وتداولا في أيامنا هذه.

ب: حكم تلقي الركبان

ذهب الحنفية إلى القول بكراهة تلقي الركبان، لكنهم لم يصرّحوا بالكراهة أهي تحريمية أم تنزيهية، وفي تعليلاتهم ما يشعر بأن هذه الكراهة تحريمية، ومن هذه التعليلات:

- تشبيه تلقي الركبان بالاحتكار، وقد مرّ معنا أن الاحتكار مكروه كراهة تحريمية.
- النص على انطواء تلقي الركبان على الإضرار إما بالمتلقى وإما بأهل السوق.
- النص على أن فيه غدرا وتلبيسا وتغريرا.[47]

وأما المالكية[48] والشافعية[49] والحنابلة[50] فقد نصوا على حرمة التلقي، وخلاف الحنفية مع الجمهور هو خلاف اصطلاحي لفظي، يرجع إلى اصطلاح الحنفية في تقسيم الحكم الشرعي.

(43) الشربيني، مغني المحتاج، 2/ 390. النووي، يحيى، منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه، بيروت، دار الفكر، ط1، 2005، ص98.
(44) المجلسي، محمد، لوامع الدرر في هتك استار المختصر، موريتانيا، دار الرضوان،ط1، 2015م، 8/ 339. ابن مفلح، المبدع، 4/ 76.
(45) الخرشي، محمد، شرح مختصر خليل، بيروت، دار الفكر للطباعة، د.ط، د. ت ، 5/ 84. الدسوقي، حاشية الدسوقي، 3/ 70. الماوردي، الحاوي الكبير، 5/ 350.
(46) عليش، محمد، منح الجليل شرح مختصر خليل، بيروت، دار الفكر، ط1، 1989م ، 5/ 63. المكناسي، شفاء الغليل، 2/ 641.
(47) العيني، البناية، 12/ 212. الكاساني، بدائع الصنائع، 5/ 129.
(48) اللخمي، علي، التبصرة، قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، 2011م، 10/ 4581. المجلسي، لوامع الدرر، 8/ 338.
(49) الهيتمي، تحفة المحتاج، 4/ 291. المحاملي، اللباب في فقه الشافعي، ص241.
(50) ابن قدامة، المغني، 4/ 164. الزركشي، شرح الزركشي على مختصر الخرقي، 3/ 650.

وقد استدل الفقهاء على حرمة تلقي الركبان بجملة أدلة فيما يلي أبرزها:

1. حديث ابن عباس رضى الله عنهما، وفيه قول النبي صلى الله عليه وسلم: (لا تلقوا الركبان... الحديث)[51]. والنهي يقتضي التحريم.[52]
2. إن في تلقي الركبان إضرارًا بالمتلقى وبأهل السوق، فالمتلقي يشتري السلعة من المتلقى بثمن رخيص؛ لعدم علم المتلقى بحال السوق، ثم يبيعها لأهل السوق بثمن باهظ؛ فيضر بكليهما[53].
3. إن في التلقي تلبيسًا على أهل السوق والمتلقى وتغريرًا بهم جميعا[54].

ثانيًا: علاقة تلقي الركبان بالإغراق

ثمّة جملة من أوجه التشابه بين الإغراق وتلقي الركبان يمكن إجمال أبرزها في السطور التوالي:

1. إن كلًا من الإغراق وتلقي الركبان ينطوي على بيع أو شراء بأقل من سعر السوق، فالمتلقي يشتري البضاعة من المتلقى بأقل من سعر السوق، في حين أن المغرق يبيعها بأقل من سعر السوق، ولربما زاد المغرق ببيعها بأقل من سعر الكلفة.[55]
2. إن كلًا منهما هدفه احتكار السوق، فالمغرق يطيح بالمنافسين؛ كي تخلو له الساحة عبر تخفيض الأسعار، والبيع بأقل من سعر السوق؛ ليتمكن بعد ذلك من التحكم بالسوق، عبر سلوك احتكاري يستطيع بعده رفع الأسعار، والمتلقي يمنع المتلقى من الوصول إلى السوق؛ ليتمكن هو وحده من بيع البضاعة التي اشتراها في السوق، فيفرض الأسعار التي يريد[56].
3. إن كلًا من الإغراق وتلقي الركبان يندرج ضمن وسائل المنافسة غير

(51) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب النهي للبائع أن لا يحفل الإبل...، ح(2150)، 3/ 71.
(52) العيني، البناية، 12/ 212. ابن قدامة، الشرح الكبير على المقنع، 11/ 335.
(53) الحصكفي، محمد، الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2002م، 5/ 102. ابن رشد الجد، البيان والتحصيل، 9/ 317. ابن قدامة، الشرح الكبير، 4/ 78.
(54) الشيرازي، المهذب، 2/ 63. الجويني، عبد الملك، نهاية المطلب في دراية المذهب، بيروت، دار المنهاج، ط1، 2007م، 5/ 440. ابن مفلح، المبدع، 4/ 77.
(55) الخضيري، الإغراق التجاري، ص279. شريف، الإغراق وأثره على التنمية الاقتصادية، ص393. القحطاني، مفهوم الإغراق، ص43.
(56) شريف، الإغراق وأثره على التنمية الاقتصادية، ص393. القحطاني، مفهوم الإغراق، ص43.

المشروعة[57].

4. إن كلًا من الإغراق والتلقي قد يقع محلّيًا وإقليميًا ودوليا، حيث أن المغرق قد تكون دولة كما أن التلقي يمكن أن يقع في نطاق دولي أو إقليمي، ولكن بوسائل معاصرة، من خلال إقناع المنتج ببيع إنتاجه لشخص أو شركة معيّنة، ويمكن اعتبار الامتيازات التي تمنحها الشركات لوكلاء حصريين يبيعون منتجاتها دون غيرهم، فيمنعون من طرح البضاعة في السوق من تجار متعددين، وهذا شبيه إلى حد كبير بفكرة التلقي[58].
5. إن كلًا من الإغراق والتلقي تطال آثاره السلبيّة المنافسين من أهل السوق والمستهلكين[59].
6. إن كلًا منهما ينطوي على أضرار، ولكن بصورة متفاوتة، فالمغرق يضر بأهل السوق عبر الإطاحة بهم، والمتلقي يضر بالباعة الذين يشتري منهم البضاعة بأبخس الأثمان وبأهل السوق أيضا عندما يحرمهم من فرصة الشراء من المتلقى[60].

وبناء على ما تقدّم من ملامح اتفاق بين التلقي والإغراق يمكن الجزم بحرمة الإغراق، وأن من مقوّمات وأسس الحكم بحرمته ما ورد من نهي عن تلقي الركبان؛ لاجتماعهما في الإضرار بأهل السوق؛ ولكون كليهما من وسائل المنافسة غير المشروعة. وما ذكره بعض الباحثين من أوجه افتراق بين التلقي والإغراق ككون الإغراق أكثر قدرة على القضاء على المنافسين وأكثر تحقيقا للأرباح وسيطرة على الأسواق[61] لا تعد فروقًا منتجة ومؤثرة في الحكم وهو الحرمة، حتى لو سلّم أن الإغراق أكثر حرمة من التلقي، فإنهما مشتركان في أصل الحرمة.

(57) القحطاني، مفهوم الإغراق، ص43.
(58) الخضيري، الإغراق التجاري، ص279. القحطاني، مفهوم الإغراق، ص43.
(59) القحطاني، مفهوم الإغراق، ص44.
(60) الحاج حسن، المنافسة التجارية في الفقه الإسلامي وأثرها على السوق، ص131. شريف، الإغراق وأثره على التنمية الاقتصادية، ص393. الخضيري، الإغراق التجاري، ص279.
(61) الخضيري، الإغراق التجاري، ص279. القحطاني، مفهوم الإغراق، ص43.

الفرع الثالث: النهي عن البيع على البيع.

ومما يمكن أن يستقى منها حكم الإغراق البيع على البيع، وسيعمد الباحثان إلى دراسته بإيجاز من خلال بيان مفهوم البيع على البيع وحكمه وإيضاح العلاقة بينه وبين الإغراق.

أولًا: مفهوم البيع على البيع وحكمه

أ: تعريف البيع على البيع

يقصد بالبيع على البيع: أن يعرض الرجل على مشترٍ بيع ما عنده من بضاعة له بثمن أقل مما قد كان ابتاعه من بائع آخر قبله، بأن يقول له: أبيعك بثمن أقل مما اشتريت من فلان، كما يقع على الشراء أيضا بأن يعرض المشتري على البائع ثمنا أعلى مما كان قد باعه لمشترٍ آخر قبله بأن يقول افسخ بيعك من فلان وأنا أشتريه منك بأزيد مما بعته له.

ب: حكم البيع على البيع

اتفق الفقهاء من الحنفية[62]، والمالكية[63]، والشافعية[64]، والحنابلة[65] على عدم جواز بيع الرجل على بيع أخيه، على خلاف بينهم في محل النهي، هل هو أثناء المساومة أم بعد البيع والتراضي عليه؟ وهل يدخل فيه الشراء أم لا؟ مما لا مجال ولا حاجة لتفصيله في هذا المقام، وقد استدل الفقهاء على حرمة بيع الرجل على بيع أخيه بأدلة منها:

- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد، ولا تناجشوا، ولا يبيع الرجل على بيع أخيه)[66]

(62) الحصكفي، الدر المختار، 5/ 101. ابن نجيم، عمر، النهر الفائق شرح كنز الدقائق، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2002، 3/ 447.

(63) المواق، محمد، التاج والإكليل لمختصر خليل، بيروت، دار الكتب العلمية ، ط1، 1994م ، 6/ 254. الحطاب، مواهب الجليل، 4/ 221. ابن رشد الجد، البيان والتحصيل، 7/ 269.

(64) المحاملي، اللباب في الفقه الشافعي، ص242. الماوردي، الإقناع، ص99.

(65) الكلوذاني، الهداية على مذهب الإمام أحمد، ص234. ابن قدامة، الكافي، 2/ 16.

(66) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب لا يبيع على بيع أخيه...، ح(2140)، 3/ 69. وأخرجه مسلم، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه، ح (1413)، 2/ 1033.

- عن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا يبيع بعضكم على بيع أخيه)[67]

ووجه الدلالة من الحديثين المتقدمين ورود النهي فيهما، والنهي يقتضي التحريم[68].

- ولأن في بيع الرجل على بيع أخيه إضرارًا به وإشاعة للحقد والبغضاء بين البائع الأول والثاني[69].

ثانيًا: علاقة البيع على البيع بالإغراق

ثمّة عدّة أوجه للشبه بين البيع على البيع والإغراق يمكن إجمال أبرزها في السطور التوالي:

1. الضرر الحاصل على الغير من كلتا الممارستين فإن بيع الرجل على بيع أخيه يلحق الضرر والظلم بالبائع الأول، قال الدهلوي: «وأما البيع على البيع فهو تضييق على أصحابه من التجار وسوء معاملة معهم، وقد توجه حق البائع الأول وظهر وجه لرزقه فإفساده عليه فيه نوع من ظلم»[70].
2. التشابه في المآل بين الممارسات الإغراقيّة وبيع الرجل على بيع أخيه؛ لأن بيع الرجل على بيع أخيه يهدف إلى إقصاء البائع الأول ليحل مكانه في بيع السلعة أو شرائها. وهذا الهدف ذاته هو الذي يرمي إليه المغرق، لكن بطريقة ليست مباشرة وبدائيّة كما في بيع الرجل على بيع أخيه، وإنما بطريقة غير مباشرة وتبدو أكثر ذكاءً، فالذي يغرق السوق بالسلع عن طريق زيادة الإنتاج أو حرق الأسعار يحرم التجار الآخرين من البيع، ويبعدهم عن السوق، وهذا أبلغ في الإقصاء من بيع الرجل على بيع أخيه.
3. ثم إن بيع الرجل على بيع أخيه يتم من خلال إغراء المشتري بعرض سعر أقل، وهذا هو ذاته ما يحدث في الإغراق، لا سيما الإغراق السعري، الذي يتضمن

(67) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب لا يبيع على بيع أخيه...، ح(2139)، 3/ 69.

(68) الجصاص، أحمد ، شرح مختصر الطحاوي، دار البشائر الإسلامية – ودار السراج، ط1، 2010م،3/ 101. ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، 3/ 183. الماوردي، الحاوي الكبير، 5/ 343.

(69) ابن قدامة، المغني، 4/ 161. المقدسي، العدة شرح العمدة، ص241.

(70) الدهلوي، أحمد، حجة الله البالغة، بيروت، دار الجيل، ط1، 2005م ، 2/ 171.

تخفيض سعر المنتج.[71] ومن خلال ما تقدّم يظهر حرمة الإغراق بناء على هذا الأساس؛ للمفاسد المترتبة على كل منهما، ولأوجه الشبه بين كل من الإغراق والبيع على البيع.

المبحث الثاني: القواعد الفقهية الموجهة لحكم الإغراق.

ثمة جملة قواعد يمكن أن يستند إليها في استقاء حكم الإغراق واستنباطه، وسيقوم الباحثان ببيان ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: قاعدة الأمور بمقاصدها

هذه القاعدة هي من القواعد الكبرى الخمس في الفقه الإسلامي، ومعنى هذه القاعدة أن المعوّل عليه في الأمور كلها هي قصود المكلفين[72]، فالأمر قد يأخذ حكمه حلّا أو حرمة، صحّة أو بطلانا، من خلال قصد المكلف، ويشهد لهذه القاعدة جملة من النصوص أبرزها:

1. قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾[73]، فاشتراط الإخلاص في العبادة من خلال صرفها لله عز وجل يدل على أن النية معتبرة، وأن قبول العبادة أو ردها يتوقف على نية المكلف[74].
2. حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله: (إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى)[75]، وهذا يعني أن صحّة الأعمال وفسادها، حلّها أو حرمتها يتوقف على قصد المكلف من القيام بها[76].

ولهذه القاعدة تطبيقاتها وفروعها في الأبواب الفقهية المختلفة ليس هنا مجال

(71) العقيلي، الإغراق السلعي، ص43.
(72) السبكي، الأشباه والنظائر، 1/ 12. ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص23. ابن الملقن، الأشباه والنظائر، 1/ 39.
(73) البينة: 5.
(74) الشافعي، محمد، تفسير الإمام الشافعي، السعودية: دار التدمرية، ط1، 2006، 3/ 1455.
(75) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ ح(1)، 1/ 6.
(76) ابن رجب، عبد الرحمن، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية: المدينة النبوية، ط1، 1996م.، 6/ 208. العيني، عمدة القاري، 1/ 6.

ذكرها، وإنما الذي يهمنا في هذا المجال أثرها في العقود والتجارات عموما، وفي الإغراق السلعي على وجه الخصوص، قال ابن القيم: (وقد تظاهرت أدلة الشرع وقواعده على أن القصُود في العقود معتبرةٌ، وأنها تؤثّر في صحة العقد وفساده وفي حِلِّه وحرمته)[77].

ويظهر أثر هذه القاعدة في الإغراق السلعي بوجه واضح، فإن حكم البيع بأقل من سعر الكلفة يختلف باختلاف القصد منه، فإذا كان القصد التخلّص من البضاعة الكاسدة؛ بغية عدم تزويد رأس المال، أو الإحسان إلى الفقراء أو قيام بعض الشركات بتقديم العروض السعريّة؛ بغية اجتذاب المشترين فإن هذا الأمر جائز وصحيح، وأما إذا كان القصد من البيع إغراق السوق بالسلع؛ بغية التخلص من المنافسين وإزاحتهم من السوق للوصول بعد ذلك إلى حالة احتكارية، فإن هذا الأمر غير جائز ومحرّم[78].

ولذلك نظائره في الشرع المطهر فبيع العينة[79] في ظاهره بيع جائز لكنه لّما كان ذريعة إلى الربا، وكان القصد منه التحايل على هذا الحكم الشرعي، وما السلعة المباعة إلا ستار وواسطة للتحايل كان محرّما لدى جمهور الفقهاء[80].

ومن هنا يظهر أن الحط من ثمن البضاعة في الإغراق، وإن كان ظاهره الجواز بناء على حرية التعاقد، وأن الناس مسلّطون على أموالهم، فإن قصد المغرق المتمثّل في إزاحة المنافسين، ومن ثم السيطرة على السوق، والبيع بالثمن الذي يريد يؤثر في الحكم؛ لأن قصد المكلف ليس الإحسان وإنما الإساءة إلى أهل السوق وإلى جمهور المشترين بعد الوصول إلى الحالة الاحتكارية التي كان يهدف الوصول إليها من البداية.

المطلب الثاني: قاعدة الضرر يزال

هذه القاعدة من القواعد المقررة في الفقه الإسلامي، وهي من قواعد منع الضرر،

(77) ابن القيم، محمد، إعلام الموقعين عن رب العالمين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1991م، 4/ 520.
(78) فياض، الإغراق التجاري، ص94.
(79) وهو بيع السلعة بثمن حال لمن اشتراها منه نسيئة. انظر: ابن عابدين، محمد، حاشية رد المحتار، على الدر المختار: شرح تنوير الأبصار، مكتبة الحلبي: مصر، ط3، 1966، 5/ 273. الخرشي، شرح مختصر خليل، 5/ 86.
(80) العيني، البناية شرح الهداية، 8/ 462. المواق، التاج والإكليل، 6/ 300. ابن قدامة، الكافي، 2/ 16.

ولها صيغ مختلفة منها بالإضافة إلى هذه الصيغة لا ضرر ولا ضرار، وهي من القواعد الكبرى التي يندرج تحتها كثير من الفروع في الأبواب الفقهية المختلفة[81]، ومعنى هذه القاعدة أنه لا يجوز الإضرار بالآخرين مما يمنع أي عمل أو عقد أو تصرف ينطوي على لحوق الضرر بالناس، وأن هذا الضرر يجب أن يزال ويرفع عن المتضررين.

وقاعدة منع الضرر بصيغها المختلفة يشهد لها الاعتبار الشرعي، فقد تضافرت النصوص من الكتاب والسنة على منع الضرر والإضرار وتحريمهما، ومن تلك النصوص:

1. قوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾[82] حيث يمنع الإضرار بكاتب الدين أو الشاهد عليه[83].
2. قوله صلى الله عليه وسلم كما في حديث عبادة بن الصامت: (لا ضرر ولا ضرار[84] وهذا الحديث أخذ منه الفقهاء نص القاعدة في إحدى صياغاتها[85].

ويمكن استقاء حكم الإغراق من هذه القاعدة؛ لأن في الإغراق ضررا يلحق أهل السوق، كما يلحق الضرر بالدولة المستوردة في حالة الإغراق الدولي[86]، كما تلحق الخسارة والضرر بالمنافسين؛ من خلال نقص مبيعاتهم أو تلف بضاعتهم؛ نتيجة طول مدة التخزين أو دفع أجرة لمدة أطول إذا كانت مستودعاتهم ومخازنهم مستأجرة، بالإضافة إلى لحوق الخسارة برأس مال المنافسين عندما يضطرون إلى البيع بخسارة بسبب الإغراق[87]، وبناء عليه إذا لم يتحقق الضرر أو كان مظنونا فلا يحكم بمنعه.

كما يحدث الإغراق خللا في الأسعار في السوق؛ نتيجة التذبذب الذي يلحق

(81) السبكي، الأشباه والنظائر، 1/ 41. السيوطي، الأشباه والنظائر، ص83.
(82) البقرة: 282.
(83) الطبري، جامع البيان، 6/ 85.
(84) أخرجه ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، ح(2341)، 2/ 784. والدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب في الأقضية والأحكام، في المرأة تقتل إذا ارتدت، ح (4539)، 5/ 407. أخرجه الحاكم ووافقه الذهبي في التلخيص، وقال على شرط مسلم. انظر: المستدرك، 2/ 66. والحديث صحيح.
(85) الحموي، أحمد، غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، ط1، 1985م، 1/ 278. ابن نجيم، زين الدين، الأشباه والنّظائر على مذهب أبي حنيفة النُعمان، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1999. ص74.
(86) فياض، الإغراق التجاري، ص94.
(87) الخضيري، الإغراق التجاري، ص309.

الأسعار بسبب التقلبات السعرية الناشئة عن الإغراق، مما يفقد الثقة بالأسواق ويدفع المشترين إلى الإحجام بسبب ما يسود السوق من الارتباك في سلوكيات الأسعار.[88]

المطلب الثالث: قاعدة للوسائل حكم المقاصد

معنى هذه القاعدة أن الوسيلة تأخذ حكم المقصد المفضية إليه؛ فإذا كانت الوسيلة مفضية إلى واجب فحكمها الوجوب، وكذا إذا كانت مفضية إلى حرمة، فإن حكمها التحريم[89]، قال ابن القيّم: (لما كانت المقاصد لا يُتوصَّل إليها إلا بأسباب وطُرُق تُفْضِي إليها كانت طرقها وأسبابها تابعةً لها مُعْتبرة بها، فوسائل المحرمات والمعاصي في كراهتها والمنع منها بحسب إفضائها إلى غاياتها وارتباطاتها بها، ووسائل الطاعات والقُرُبَات في محبتها والإذن فيها بحسب إفضائها إلى غاياتها؛ فوسيلة المقصود تابعة للمقصود، وكلاهما مقصود، لكنه مقصودٌ قصدَ الغاياتِ، وهي مقصودة قصد الوسائل؛ فإذا حَرَّمَ الربُّ تعالى شيئًا وله طرق ووسائل تُفْضِي إليه فإنه يحرمها ويمنع منها، تحقيقًا لتحريمه، وتثبيتًا له، ومنعًا أن يقرب حِمَاه)[90].

والإغراق السلعي هو وسيلة للوصول إلى مقصد محرم وهو الاحتكار، وبما أن الاحتكار محرّم كما سبق بيانه، فإن الوسيلة المفضية إليه وهي الإغراق السلعي تكون محرمة بناء على هذه القاعدة، بالإضافة إلى أن الإغراق وسيلة لإيقاع الضرر بأهل السوق وبجمهور المشترين بعد تحقيق المغرق غايته في الوصول إلى الحالة الاحتكارية التي أراد.

ولّما كان الإضرار بالآخرين محرما ومنهيا عنه، وكان الإغراق السلعي وسيلة لهذا المقصد، فإن الإغراق -والحالة هذه- يكون محرما كذلك.

(88) شريف، الإغراق وأثره على التنمية الاقتصادية، 382.
(89) الأسمري، صالح، مجموعة الفوائد البهية على منظومة القواعد الفقهية، السعودية، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط1، 2000م، ص80.
(90) ابن القيم، إعلام الموقعين، 4/ 553.

المطلب الرابع: درء المفاسد أولى من جلب المصالح

ومن القواعد المقررة في الفقه الإسلامي، قاعدة درء المفاسد أولى من جلب المصالح[91]، ومعنى هذه القاعدة أنه إذا ترتب على جلب المصلحة مفسدة مساوية لها أو راجحة عليها، فإنه لا يشرع جلب هذه المصلحة، وإنما تفوّت درء للمفسدة، وأما إذا كان يمكن تحصيل المصلحة من غير ارتكاب المفسدة فإن تحصيل تلك المصلحة يشرع[92].

ويشهد لهذه القاعدة اعتناء الشرع بالمناهي أكثر من اعتنائه بالأوامر، فقد أناط الشرع المطهّر الأوامر بالاستطاعة، كما في قوله تعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [93]، وقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [94]، بينما كان الامر باجتناب المنهيات والمحظورات جازمًا قاطعًا وغير مناط بالاستطاعة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾[95]، وقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾[96].

وهذا الملحظ موجود أيضا في السنة النبوية المطهرة في أحاديث كثيرة أجمعها وأدلّها على المراد هنا قوله صلى الله عليه وسلم: (... فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم)[97]، فقد أناط الأمر بالاستطاعة ولم ينط النهي بها، بل جاء الأمر بالاجتناب في الحديث جازما من غير إناطة بالاستطاعة[98].

وإذا طبّقنا هذه القاعدة على الإغراق السلعي نجد أن الإغراق ربما يترتب عليه مصلحة لبعض المشترين الذين آلت إليهم السلع بثمن قليل، لكن هذه المصلحة

(91) السبكي، الأشباه والنظائر، 1/ 105. الشاطبي، الموافقات، 5/ 300.
(92) المرداوي، التحبير شرح التحرير، 8/ 3851.
(93) آل عمران: 97.
(94) التغابن: 16.
(95) المائدة: 90.
(96) الحج: 30.
(97) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ح(7288)، 9/ 94. ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، ح (1337)، 2/ 975.
(98) ابن بطال، شرح صحيح البخاري، 10/ 335. النووي، شرح النووي على مسلم، 9/ 101.

تقابلها مفسدة أعظم منها، تتمثّل في إخراج أهل السوق منه، من خلال التخلّص من المنافسين، بالإضافة إلى المفاسد التي قد تلحق المستهلكين المتوقعين للسلعة بعد تمكّن المغرق من الوصول إلى حالة احتكارية يفرض من خلالها الثمن الذي يريد، وربما كان من بين هؤلاء المستهلكين بعض من تحققت لهم مصلحة خاصة ومتوهمة عندما اشترى السلعة بعد الإغراق وقبل الوصول إلى الحالة الاحتكارية؛ لأن المغرق في هذه الحالة سيبيع السلعة بالثمن الذي يحدده ولم يفرق بين مشتر وآخر، أضف إلى ذلك المفاسد الكثيرة التي تنجم عن خروج المنافسين من السوق من تفشّي البطالة بين عمالهم وموظفيهم، ولحوق الفقر بهؤلاء العمال والموظفين وأسرهم، فضلا عن الارتباك الحاصل نتيجة تقلب الأسعار وتذبذبها.

المطلب الخامس: يتحمل الضرر الخاص لأجل الضرر العام

ومن القواعد المقررة والتي يمكن استقاء حكم الإغراق منها، قاعدة يتحمل الضرر الخاص لأجل الضرر العام[99]، ومعنى هذه القاعدة أنه إذا ترتب على الفعل الواحد ضرران يلحق أحدهما بآحاد المكلفين، بينما يلحق الآخر بعموم الناس، ولم يمكن دفع الضرر اللاحق بعموم الناس إلا بلحوق الضرر الخاص بآحاد المكلّفين، فإن هذا الضرر العام يشرع دفعه ورفعه، ولو أدى ذلك إلى لحوق الضرر الخاص بآحاد المكلفين[100].

وإذا طبقنا هذه القاعدة على السلوك الإغراقي، فإن المغرق ربما يكون قد لحق به ضرر عند منعه من بيع بضاعته بأقل من الثمن الذي تباع به في السوق، لما في ذلك من حجر على حرّيته، ولربما لحق بعض الضرر ببعض المشترين الذين منعوا من شراء البضاعة بثمن أقل من الثمن الذي تباع فيه بالسوق، ولكن في المقابل كان منع الإغراق وسيلة لدفع ضرر عام كان سيلحق بعموم المنافسين لو سمح للمغرق ببيع بضاعته بأقل مما تباع به في السوق.

(99) ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص74.

(100) الحموي، غمز عيون البصائر، 1/ 280. الزرقا، أحمد، شرح القواعد الفقهية، دار القلم: دمشق، ط2، 1989م.، ص179.

كما أن فيه رفعًا للضرر أيضًا عن عموم المشترين الذين سيضطرون إلى شراء ما يحتاجونه من بضاعة المغرق بعد تمكّن هذا المغرق من الوصول إلى الحالة الاحتكارية التي يفرض من خلالها الثمن الذي يريد على عموم الناس.

الخاتمة

لقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات فيما يلي أبرزها:

أولاً: النتائج

1. الاستدلال بالأسس الشرعية والقواعد الفقهية يعزز منهجية التخريج الفقهي، ويزيد من ثقة المجتهد بالنتائج المتحصلة من تظافر الأدلة والاستدلالات على الحكم الشرعي المتعلق بالصور المستجدة للإغراق السلعي، فهو رديف للتكييف الفقهي وليس بديلا عنه.
2. لا يوجد تكييف فقهي واحد ينطبق على صور الإغراق السلعي جميعها، وهذا متوقع مع اختلاف الزمان والمكان، وسرعة تغيّر العقود وزيادة تعقيداتها، ولذا يمثل الأخذ بالأسس الشرعية والقواعد الفقهية إطارا ارشاديا هاديا للفقيه في الوصول إلى الأحكام الصحيحة.
3. يتشابه الإغراق السلعي مع العقود المنهي عنها بسبب مخالفتها للمبادئ والأسس الشرعية مثل الغش والغرر والغبن وأكل أموال الناس بالباطل، حيث تمثل هذه الأسس عللا للقياس وتعدي الأحكام لها.
4. يمكن أن يستأنس بالقواعد الفقهية المتفق عليها والمشهورة في الوقوف على حكم الإغراق السلعي بصوره المستجدة، وملاحظة توافقها مع المقصد العام للشريعة في جلب المصالح ودرء المفاسد.

ثانياً: التوصيات

يوصي البحث بعمل مصفوفة من الأسس الشرعية والقواعد الكلية التي تحكم

فقه المعاملات المالية، والتدليل عليها بأمثلة من المعاملات المستجدة، بحيث تسهم في إرشاد الطلبة وتدريب المهتمين على استخراج الروابط الجامعة بين القضايا المعاصرة.

المصادر والمراجع

- القران الكريم.
- الأسمريُّ، أبو مُحَمَّدٍ صالحُ بنُ مُحَمَّدٍ بنِ حسنٍ، مجموعة الفوائد البهية على منظومة القواعد الفقهية، دار الصميعي للنشر والتوزيع: المملكة العربية السعودية، ط1، 2000م.
- الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادته، المكتب الإسلامي.
- البابرتي، أكمل الدين أبو عبد الله، العناية شرح الهداية، دار الفكر
- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.
- ابن بزيزة، عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشي التميمي التونسي، روضة المستبين في شرح كتاب التلقين، تحقيق: عبد اللطيف زكاغ، دار ابن حزم، ط1، 2010م.
- البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين، شرح منتهى الارادات، عالم الكتب، ط1، 1993م.
- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2003م.
- الجرف، منى طعيمة، الإغراق في إطار منظمة التجارة العالميّة -المفهوم المحددات الآثار-، مؤتمر الجوانب القانونيّة والاقتصاديّة لاتفاقيات منظمة التجارة العالميّة، فرفة تجارة وصناعة دبي، مجلد 4، ط1، 2004.
- الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي، شرح مختصر الطحاوي، تحقيق: د. عصمت وآخرون، دار البشائر الإسلامية – ودار السراج، ط1، 2010م.
- الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، نهاية المطلب في دراية المذهب، تحقيق: أ. د/ عبد العظيم محمود الدّيب، دار المنهاج، ط1، 2007م
- الحاج حسن، أمل أحمد محمود، المنافسة التجارية في الفقه الإسلامي وأثرها على السوق، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنيّة، فلسطين، 2012.
- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1990م.
- ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: الشيخ

أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة: بيروت.
- الحصكفي، محمد بن علي بن محمد، الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار، المحقق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، ط1، 2002م.
- الحطاب، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن، تحرير الكلام في مسائل الالتزام، تحقيق: عبد السلام محمد الشريف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1984 م.
- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، ط3، 1992م.
- الحموي، أحمد بن محمد مكي، غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، ط1، 1985م
- الخرشي، محمد بن عبد الله، شرح مختصر خليل، دار الفكر للطباعة: بيروت.
- الخضيري، ياسر بن ابراهيم بن محمد، الإغراق التجاري دراسة فقهية مقارنة، مجلة الجمعية الفقهية السعودية.
- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد، سنن الدارقطني، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط1، 2004م.
- الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر.
- الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط5، 1999م.
- راقع، طعبة، الإغراق التجاري وسبل مجابهته في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالميّة، مجلة آفاق للعلوم، عدد 11، 2018.
- ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية: المدينة النبوية، ط1، 1996م.
- ابن رشد الجد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، تحقيق: د محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط2، 1988م.
- الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد، هداية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر: بيروت، 1984م.
- الزرقا، أحمد بن الشيخ محمد، شرح القواعد الفقهية، دار القلم: دمشق، ط2، 1989م.
- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتبي، ط1، 1994م.

- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، الأشبه والنظائر، دار الكتب العلمية، ط1، 1991م.
- السمرقندي، محمد بن أحمد بن أبي أحمد، تحفة الفقهاء، دار الكتب العلمية: بيروت، ط2، 1994 م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، ط1، 1990م.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الموافقات، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان: مكة، ط1، 1997م
- الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، ط1، 1994م.
- شريف، هيثم محمد حرمي، الإغراق وأثره على التنمية الاقتصاديّة في ظل أحكام القانون الاتحادي، مجلة البحوث القانونية والاقتصاديّة، عدد74، 2020.
- الشنقيطي، أحمد بن محمود، الوصف المناسب لشرع الحكم، عمادة البحث العلمي، بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، ط1، 1415هـ.
- الشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف، المهذب في فقه الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية.
- الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار التربية والتراث: مكة المكرمة، د.ط، د، ت.
- ابن عابدين، محمد، حاشية رد المحتار، على الدر المختار: شرح تنوير الأبصار، مكتبة الحلبي: مصر، ط3، 1966.
- ابن عبد البر، يوسف، الاستذكار، دار الكتب العلمية: بيرت، ط1، 2000م.
- العقيلي، مساعد بن عبد العزيز، الإغراق السلعي «دراسة مقارنة»، جامعة الإمام محمد بن سعود، 1424.
- عليش، محمد بن أحمد بن محمد عليش، منح الجليل شرح مختصر خليل، دار الفكر: بيروت، 1989م.
- العيساوي، صفاء تقي عبد نور، وسائل الحماية القانونيّة للمستهلك من الإغراق التجاري، مجلة واسط للعلوم الإنسانيّة، العدد 26.
- العيني، محمود بن أحمد، البناية شرح الهداية، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 2000م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي: بيروت.

- الغامدي، عبد الهادي محمد، الإغراق التجاري في ضوء أحكام النظام الموحّد لمكافحة الإغراق بدول مجلس التعاون الخليجي واتفاق مكافحة الإغراق، مجلة البحوث القانونية والاقتصاديّة، الجزائر، 2017، عدد 62.
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م.
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري، كتاب العين، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- فياض، عطية السيد، الإغراق التجاري في الفقه الإسلامي: مفهومه، حكمه، مواجهته، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 2005م.
- القحطاني، مشبب بن سعيد، مفهوم الإغراق دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والاتفاقيّة العامة للتعرفة والتجاريّة جات Gaat، دفاتر السياسة والقانون، عدد 13، 2015.
- ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، الكافي في فقه الإمام أحمد، دار الكتب العلمية، ط1، 1994م.
- المغني، مكتبة القاهرة، 1968م.
- ابن قدامة، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الحنبلي، الشرح الكبير على المقنع، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع.
- العدة شرح العمدة، دار الحديث: القاهرة، 2003.
- القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس، شرح تنقيح الفصول، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط1، 1973 م.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م.
- القونوي، قاسم بن عبد الله بن أمير علي، أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، المحقق: يحيى حسن مراد، دار الكتب العلمية، 2004.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1991م.
- الكاساني، أبو بكر بن مسعود بن أحمد، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1986م.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي محمد سلامة، دار

طيبة، ط2، 1999م.
- الكلوذاني، محفوظ بن أحمد بن الحسن، الهداية على مذهب الإمام أحمد، تحقيق: عبد اللطيف هميم وماهر ياسين الفحل، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، ط1، 2004م.
- الكوسج، إسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب المروزي، مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية: المدينة المنورة، ط1، 2002م.
- اللخمي، علي بن محمد الربعي، التبصرة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: قطر، ط1، 2011 م.
- ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
- ابن مازة، أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد، المحيط البرهاني في الفقه النعماني، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 2004.
- المازري، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي، شرح التلقين، تحقيق: محمَّد المختار السّلامي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2008 م.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد البصري البغدادي، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999م.
- المحاملي، أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم الضبي، اللباب في الفقه الشافعي، المحقق: عبد الكريم بن صنيتان العمري، دار البخاري: المدينة المنورة، ط1، 1416هـ
- المرداوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان، التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، مكتبة الرشد: الرياض، ط1، 2000م.
- المرغناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني، الهداية في شرح بداية المبتدي، تحقيق: طلال يوسف، دار احياء التراث العربي، بيروت.
- مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ابن مفلح، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد، المبدع في شرح المقنع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.
- المكناسي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد، شفاء الغليل في حل مقفل خليل، دراسة

وتحقيق: الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث: القاهرة، ط1، 2008 م.

- الملا علي القاري، علي بن سلطان محمد، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، دار الفكر: بيروت، ط1، 2002م.
- الملطي، يوسف بن موسى بن محمد، المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، عالم الكتب: بيروت
- ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الأنصاري، الأشباه والنظائر في قواعد الفقه، تحقيق ودراسة: مصطفى محمود الأزهري، دار ابن القيم للنشر والتوزيع: الرياض، ط1، 2010 م)
- المنجي، ابراهيم، دعوى مكافحة الإغراق، منشأة المعارف: الإسكندريّة، ط1.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
- المواق، محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري، التاج والإكليل لمختصر خليل، دار الكتب العلمية، ط1، 1994م.
- الموصلي، عبد الله بن محمود بن مودود، الاختيار لتعليل المختار، مطبعة الحلبي، القاهرة، 1937م.
- ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، الأشباه والنّظائر على مذهب أبي حنيفة النُعمان، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1999.
- ابن نجيم، سراج الدين عمر بن إبراهيم بن نجيم الحنفي، النهر الفائق، النهر الفائق شرح كنز الدقائق، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتب العلمية، ط1، 2002م.
- النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب: بيروت، ط1، 1998 م.
- نظام مكافحة الإغراق والدّعم رقم (26)، لسنة (2003)، المنشور في الجريدة الرسّميّة رقم (4587) بتاريخ 2/ 3/ 2003.
- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط2، 1392هـ.
- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه، دار الفكر، ط1، 2005م.
- الهرري، محمد الأمين، شرح صحيح مسلم (المسمَّى: الكوكب الوهَّاج والرَّوض البَهَّاج

في شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، دار طوق النجاة: الرياض، ط1، 2009، 19/ 72.
- الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، 1983 م

al-Maṣādir wa-al-marāji‘

- al-Qur’ān al-Karīm.
- al’smryyu, Abū muḥmmadin ṣālḥu bnu muḥmmadin bni ḥsnin, majmū‘ah al-Fawā’id al-bahīyah ‘alá manẓūmat al-qawā‘id al-fiqhīyah, Dār al-Ṣumay‘ī lil-Nashr wa-al-Tawzī‘ : al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah, Ṭ1, 2000M.
- al-Albānī, Abū ‘Abd al-Raḥmān Muḥammad Nāṣir al-Dīn, Ṣaḥīḥ al-Jāmi‘ al-Ṣaghīr wa-ziyāyadatuhu, al-Maktab al-Islāmī.
- al-Bābartī, Akmal al-Dīn Abū ‘Abd Allāh, al-‘ināyah sharḥ al-Hidāyah, Dār al-Fikr
- al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā‘īl Abū ‘Abd Allāh al-Ju‘fī, Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, taḥqīq : Muḥammad Zuhayr ibn Nāṣir al-Nāṣir, Dār Ṭawq al-najāh, Ṭ1, 1422h.
- Ibn bzyzh, ‘Abd al-‘Azīz ibn Ibrāhīm ibn Aḥmad al-Qurashī al-Tamīmī al-Tūnisī, Rawḍat almstbyn fī sharḥ Kitāb al-talqīn, taḥqīq : ‘Abd al-Laṭīf zkāgh, Dār Ibn Ḥazm, Ṭ1, 2010m.
- al-Buhūtī, Manṣūr ibn Yūnus ibn Ṣalāḥ al-Dīn, sharḥ Muntahá al-irādāt, ‘Ālam al-Kutub, Ṭ1, 1993M.
- al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn ibn ‘Alī ibn Mūsá alkhusrawjirdy al-Khurāsānī, al-sunan al-Kubrá, taḥqīq : Muḥammad ‘Abd al-Qādir ‘Aṭā, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt, ṭ3, 2003m.
- al-Jarf, Muná Ṭu‘aymah, al-ighrāq fī iṭār Munaẓẓamat al-Tijārah al‘ālmyyh – al-mafhūm al-Muḥaddidāt al’āthār-, Mu’tamar al-jawānib alqānwnyyh wālāqtṣādyyh lātfāqyāt Munaẓẓamat al-Tijārah al‘ālmyyh, frfh Tijārat wa-ṣinā‘at Dubayy, mujallad 4, Ṭ1, 2004.
- al-Jaṣṣāṣ, Aḥmad ibn ‘Alī Abū Bakr al-Rāzī, sharḥ Mukhtaṣar al-Ṭaḥāwī, taḥqīq: D. ‘Iṣmat wa-ākharūn, Dār al-Bashā’ir al-Islāmīyah-wa-Dār al-Sarrāj, Ṭ1, 2010m.
- al-Juwaynī, ‘Abd al-Malik ibn ‘Abd Allāh ibn Yūsuf, nihāyat al-Muṭṭalib fī dirāyat al-madhhab, taḥqīq: U. D / ‘Abd al-‘Aẓīm Maḥmūd alddyb, Dār al-Minhāj, Ṭ1, 2007m
- al-Ḥājj Ḥasan, Amal Aḥmad Maḥmūd, al-munāfasah al-Tijārīyah fī al-fiqh al-Islāmī wa-atharuhā ‘alá al-Sūq, Risālat mājistīr, Jāmi‘at al-Najāḥ alwṭnyyh, Filasṭīn, 2012.
- al-Ḥākim, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn ‘Abd Allāh, al-Mustadrak ‘alá al-ṣaḥīḥayn, taḥqīq : Muṣṭafá ‘Abd al-Qādir ‘Aṭā, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah :

Bayrūt, Ṭ1, 1990m.
- Ibn Ḥazm : Abū Muḥammad ‘Alī ibn Aḥmad ibn Sa‘īd, al-Iḥkām fī uṣūl al-aḥkām, taḥqīq : al-Shaykh Aḥmad Muḥammad Shākir, Dār al-Āfāq al-Jadīdah: Bayrūt.
- alḥṣkfy, Muḥammad ibn ‘Alī ibn Muḥammad, al-Durr al-Mukhtār sharḥ Tanwīr al-abṣār wa-jāmi‘ al-biḥār, al-muḥaqqiq : ‘Abd al-Mun‘im Khalīl Ibrāhīm, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Ṭ1, 2002M.
- al-Ḥaṭṭāb, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Muḥammad ibn ‘Abd al-Raḥmān, taḥrīr al-kalām fī masā’il al-iltizām, taḥqīq : ‘Abd al-Salām Muḥammad al-Sharīf, Dār al-Gharb al-Islāmī, Bayrūt, Ṭ1, 1984 M.
- Mawāhib al-Jalīl fī sharḥ Mukhtaṣar Khalīl, Dār al-Fikr, ṭ3, 1992m.
- al-Ḥamawī, Aḥmad ibn Muḥammad Makkī, ghmz ‘Uyūn al-Baṣā’ir fī sharḥ al-Ashbāh wa-al-naẓā’ir, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Ṭ1, 1985m
- al-Kharashī, Muḥammad ibn ‘Abd Allāh, sharḥ Mukhtaṣar Khalīl, Dār al-Fikr lil-Ṭibā‘ah : Bayrūt.
- al-Khuḍayrī, Yāsir ibn Ibrāhīm ibn Muḥammad, al-ighrāq al-tijārī dirāsah fiqhīyah muqāranah, Majallat al-Jam‘īyah al-fiqhīyah al-Sa‘ūdīyah.
- al-Dāraquṭnī, Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn ‘Umar ibn Aḥmad, Sunan al-Dāraquṭnī, Mu’assasat al-Risālah : Bayrūt, Ṭ1, 2004m.
- al-Dasūqī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ‘Arafah, Ḥāshiyat al-Dasūqī ‘alá al-sharḥ al-kabīr, Dār al-Fikr.
- al-Rāzī, Muḥammad ibn Abī Bakr, Mukhtār al-ṣiḥāḥ, taḥqīq : Yūsuf al-Shaykh Muḥammad, al-Maktabah al-‘Aṣrīyah, Bayrūt, ṭ5, 1999M.
- rāq‘, ṭ‘bh, al-ighrāq al-tijārī wa-subul mjābhth fī iṭār Ittifāqīyāt Munaẓẓamat al-Tijārah al‘ālmyyh, Majallat Āfāq lil-‘Ulūm, ‘adad 11, 2018.
- Ibn Rajab, Zayn al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān ibn Aḥmad ibn Rajab ibn al-Ḥasan, Fatḥ al-Bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, Maktabat al-Ghurabā’ al-Atharīyah : al-Madīnah al-Nabawīyah, Ṭ1, 1996m.
- Ibn Rushd al-jidd, Abū al-Walīd Muḥammad ibn Aḥmad ibn Rushd al-Qurṭubī, al-Bayān wa-al-taḥṣīl wa-al-sharḥ wa-al-tawjīh wa-al-ta‘līl li-masā’il al-mustakhrajah, taḥqīq : D Muḥammad Ḥajjī wa-ākharūn, Dār al-Gharb al-Islāmī: Bayrūt, ṭ2, 1988m.
- al-Ramlī, Shams al-Dīn Muḥammad ibn Abī al-‘Abbās Aḥmad, Hidāyat al-muḥtāj ilá sharḥ al-Minhāj, Dār al-Fikr : Bayrūt, 1984m.
- al-Zarqā, Aḥmad ibn al-Shaykh Muḥammad, sharḥ al-qawā‘id al-fiqhīyah, Dār al-Qalam : Dimashq, ṭ2, 1989m.
- al-Zarkashī, Abū ‘Abd Allāh Badr al-Dīn Muḥammad ibn ‘Abd Allāh ibn Bahādur, al-Baḥr al-muḥīṭ fī uṣūl al-fiqh, Dār al-Kutubī, Ṭ1, 1994m.
- al-Subkī, Tāj al-Dīn ‘Abd al-Wahhāb ibn Taqī al-Dīn, al’shbh wa-al-naẓā’ir, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Ṭ1, 1991m

- al-Samarqandī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn Abī Aḥmad, Tuḥfat al-fuqahā', Dār al-Kutub al-'Ilmīyah : Bayrūt, ṭ2, 1994 M.
- al-Suyūṭī, 'Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, al-Ashbāh wa-al-naẓā'ir, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Ṭ1, 1990m.
- al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsá ibn Muḥammad al-Lakhmī al-Gharnāṭī, al-Muwāfaqāt, taḥqīq : Abū 'Ubaydah Mashhūr ibn Ḥasan Āl Salmān, Dār Ibn 'Affān, Ṭ1, 1997m
- al-Shirbīnī, Muḥammad ibn Aḥmad al-Khaṭīb al-Shirbīnī, Mughnī al-muḥtāj ilá ma'rifat ma'ānī alfāẓ al-Minhāj, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Ṭ1, 1994m.
- Sharīf, Haytham Muḥammad ḥrmy, al-ighrāq wa-atharuhu 'alá al-tanmiyah alāqtṣādyyh fī ẓill Aḥkām al-qānūn al-Ittiḥādī, Majallat al-Buḥūth al-qānūnīyah wālāqtṣādyyh, 'dd74, 2020.
- al-Shinqīṭī, Aḥmad ibn Maḥmūd, al-waṣf almnāsb lshr' al-ḥukm, 'Imādat al-Baḥth al-'Ilmī, bi-al-Jāmi'ah al-Islāmīyah, bi-al-Madīnah al-Munawwarah, Ṭ1, 1415h.
- al-Shīrāzī, Abū Isḥāq Ibrāhīm ibn 'Alī ibn Yūsuf, al-Muhadhdhab fī fiqh al-Imām al-Shāfi'ī, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah.
- al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr, Jāmi' al-Bayān 'an Ta'wīl āy al-Qur'ān, Dār al-Tarbiyah wa-al-Turāth : Makkah al-Mukarramah, D. Ṭ, D, t.
- Ibn 'Abd al-Barr, Yūsuf, alāstdhkār, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah : Bayrut, Ṭ1, 2000M.
- - al-'Aqīlī, Musā'id ibn 'Abd al-'Azīz, al-ighrāq alsl'y "dirāsah muqāranah", Jāmi'at al-Imām Muḥammad ibn Sa'ūd, 1424.
- 'Ulaysh, Muḥammad ibn Aḥmad ibn Muḥammad 'Ulaysh, Minaḥ al-Jalīl sharḥ Mukhtaṣar Khalīl, Dār al-Fikr : Bayrūt, 1989m.
- al-'Īsāwī, Ṣafā' Taqī 'Abd Nūr, wasā'il al-Ḥimāyah alqānwnyyh lil-mustahlik min al-ighrāq al-tijārī, Majallat Wāsiṭ lil-'Ulūm al-Insānīyah, al-'adad 26.
- al-'Aynī, Abū Muḥammad Maḥmūd ibn Aḥmad, albnāyh sharḥ al-Hidāyah, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah : Bayrūt, Ṭ1, 2000M.
- al-'Aynī, Badr al-Dīn, 'Umdat al-Qārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī : Bayrūt.
- al-Ghāmidī, 'Abd al-Hādī Muḥammad, al-ighrāq al-tijārī fī ḍaw' Aḥkām al-niẓām almwḥḍd li-mukāfaḥat al-ighrāq bi-Duwal Majlis al-Ta'āwun al-Khalījī wātfāq Mukāfaḥat al-ighrāq, Majallat al-Buḥūth al-qānūnīyah wālāqtṣādyyh, al-Jazā'ir, 2017, 'adad 62.
- Ibn Fāris, Aḥmad ibn Fāris ibn Zakarīyā' al-Qazwīnī al-Rāzī, Maqāyīs al-lughah, taḥqīq : 'Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, Dār al-Fikr, 1979m.
- al-Farāhīdī, Abū 'Abd al-Raḥmān al-Khalīl ibn Aḥmad ibn 'Amr ibn Tamīm al-Baṣrī, Kitāb al-'Ayn, taḥqīq : D Mahdī al-Makhzūmī, D Ibrāhīm al-Sāmarrā'ī, Dār wa-Maktabat al-Hilāl.

- Fayyāḍ, ‘Aṭīyah al-Sayyid, al-ighrāq al-tijārī fī al-fiqh al-Islāmī : mafhūmuhu, ḥukmuh, muwājahatih, Majallat Kullīyat Dār al-‘Ulūm, Jāmi‘at al-Qāhirah, 2005m.
- al-Qaḥṭānī, Mashbab ibn Sa‘īd, Mafhūm al-ighrāq dirāsah muqāranah bayna al-fiqh al-Islāmī wālātfāqyyh al-‘Āmmah llt‘rfh wāltjāryyh jāt Gaat, Dafātir al-siyāsah wa-al-qānūn, ‘adad 13, 2015.
- Ibn Qudāmah, Abū Muḥammad Muwaffaq al-Dīn ‘Abd Allāh ibn Aḥmad ibn Muḥammad, al-Kāfī fī fiqh al-Imām Aḥmad, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Ṭ1, 1994m.
- Ibn Qudāmah, Abū Muḥammad Muwaffaq al-Dīn ‘Abd Allāh ibn Aḥmad ibn Muḥammad, al-Mughnī, Maktabat al-Qāhirah, 1968m.
- Ibn Qudāmah, ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Aḥmad ibn Qudāmah al-Maqdisī al-Jammā‘īlī al-Ḥanbalī, al-sharḥ al-kabīr ‘alá al-Muqni‘, Dār al-Kitāb al-‘Arabī lil-Nashr wa-al-Tawzī‘.
- Ibn Qudāmah, ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Aḥmad ibn Qudāmah al-Maqdisī al-Jammā‘īlī al-Ḥanbalī, al-‘Uddah sharḥ al-‘Umdah, Dār al-ḥadīth : al-Qāhirah, 2003.
- al-Qarāfī, Abū al-‘Abbās Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn Idrīs, sharḥ Tanqīḥ al-Fuṣūl, taḥqīq : Ṭāhā ‘Abd al-Ra’ūf Sa‘d, Sharikat al-Ṭibā‘ah al-fannīyah al-Muttaḥidah, Ṭ1, 1973 M.
- al-Qurṭubī, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad, al-Jāmi‘ li-aḥkām al-Qur’ān, taḥqīq : Aḥmad al-Baraddūnī wa-Ibrāhīm Aṭṭafayyish, Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, al-Qāhirah, ṭ2, 1964m.
- al-Qūnawī, Qāsim ibn ‘Abd Allāh ibn Amīr ‘Alī, Anīs al-fuqahā’ fī t‘ryfāt al-alfāẓ al-mutadāwalah bayna al-fuqahā’, al-muḥaqqiq : Yaḥyá Ḥasan Murād, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 2004.
- Ibn al-Qayyim, Muḥammad ibn Abī Bakr ibn Ayyūb ibn Sa‘d, I‘lām al-muwaqqi‘īn ‘an Rabb al-‘ālamīn, taḥqīq : Muḥammad ‘Abd al-Salām Ibrāhīm, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt, Ṭ1, 1991m.
- al-Kāsānī, Abū Bakr ibn Mas‘ūd ibn Aḥmad, Badā’i‘ al-ṣanā’i‘ fī tartīb al-sharā’i‘, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt, ṭ2, 1986m.
- Ibn Kathīr, Ismā‘īl ibn ‘Umar ibn Kathīr, tafsīr al-Qur’ān al-‘Aẓīm, taḥqīq : Sāmī Muḥammad Salāmah, Dār Ṭaybah, ṭ2, 1999M.
- al-Kalwadhānī, Maḥfūẓ ibn Aḥmad ibn al-Ḥasan, al-Hidāyah ‘alá madhhab al-Imām Aḥmad, taḥqīq : ‘Abd al-Laṭīf Hamīm wmāhr Yāsīn al-Faḥl, Mu’assasat Ghirās lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, Ṭ1, 2004m.
- al-Kawsaj, Isḥāq ibn Manṣūr ibn Bahrām, Abū Ya‘qūb al-Marwazī, masā’il al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal wa-Isḥāq ibn Rāhwayh, ‘Imādat al-Baḥth al-‘Ilmī, al-Jāmi‘ah al-Islāmīyah : al-Madīnah al-Munawwarah, Ṭ1, 2002M.
- al-Lakhmī, ‘Alī ibn Muḥammad al-Rab‘ī, al-Tabṣirah, Wizārat al-Awqāf wa-al-

Shu'ūn al-Islāmīyah : Qaṭar, Ṭ1, 2011 M.
- Ibn Mājah, Abū 'Abd Allāh Muḥammad ibn Yazīd al-Qazwīnī, Sunan Ibn Mājah, taḥqīq : Muḥammad Fu'ād 'Abd al-Bāqī, Dār Iḥyā' al-Kutub al-'Arabīyah.
- Ibn Māzah, Abū al-Ma'ālī Burhān al-Dīn Maḥmūd ibn Aḥmad, al-muḥīṭ al-burhānī fī al-fiqh al-Nu'mānī, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah : Bayrūt, Ṭ1,
- al-Māzarī, Abū 'Abd Allāh Muḥammad ibn 'Alī ibn 'Umar alttamīmy, sharḥ al-talqīn, taḥqīq : mḥmmad al-Mukhtār alsslāmy, Dār al-Gharb al'islāmy, Ṭ1, 2008 M.
- al-Māwardī, Abū al-Ḥasan 'Alī ibn Muḥammad al-Baṣrī al-Baghdādī, al-Ḥāwī al-kabīr fī fiqh madhhab al-Imām al-Shāfi'ī, taḥqīq : 'Alī Muḥammad Mu'awwaḍ wa-'Ādil Aḥmad 'Abd al-Mawjūd, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Bayrūt, Ṭ1, 1999M.
- al-Maḥāmilī, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Aḥmad ibn al-Qāsim al-Ḍabbī, al-Lubāb fī al-fiqh al-Shāfi'ī, al-muḥaqqiq : 'Abd al-Karīm ibn Ṣunaytān al-'Umarī, Dār al-Bukhārī : al-Madīnah al-Munawwarah, Ṭ1, 1416h
- Mardāwī, 'Alā' al-Dīn Abū al-Ḥasan 'Alī ibn Sulaymān, al-Taḥbīr sharḥ al-Taḥrīr fī uṣūl al-fiqh, Maktabat al-Rushd : al-Riyāḍ, Ṭ1, 2000M.
- almrghnāny, 'Alī ibn Abī Bakr ibn 'Abd al-Jalīl al-Farghānī, al-Hidāyah fī sharḥ bidāyat al-mubtadī, taḥqīq : Ṭalāl Yūsuf, Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, Bayrūt.
- Muslim, Muslim ibn al-Ḥajjāj Abū al-Ḥasan al-Qushayrī al-Nīsābūrī, Ṣaḥīḥ Muslim, taḥqīq : Muḥammad Fu'ād 'Abd al-Bāqī, Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, Bayrūt.
- Ibn Mufliḥ, Ibrāhīm ibn Muḥammad ibn 'Abd Allāh ibn Muḥammad, al-mubdi' fī sharḥ al-Muqni', Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Bayrūt, Ṭ1, 1997m.
- al-Miknāsī, Abū 'Abd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad ibn Muḥammad, Shifā' al-ghalīl fī ḥall mqfl Khalīl, dirāsah wa-taḥqīq : al-Duktūr Aḥmad ibn 'Abd al-Karīm Najīb, Markaz Najībawayh lil-Makhṭūṭāt wa-Khidmat al-Turāth : al-Qāhirah, Ṭ1, 2008 M.
- al-Mullā 'Alī al-Qārī, 'Alī ibn Sulṭān Muḥammad, Mirqāt al-mafātīḥ sharḥ Mishkāt al-Maṣābīḥ, Dār al-Fikr : Bayrūt, Ṭ1, 2002M.
- al-Malaṭī, Yūsuf ibn Mūsá ibn Muḥammad, al-mu'taṣar min al-Mukhtaṣar min mushkil al-Āthār, 'Ālam al-Kutub : Bayrūt.
- Ibn al-Mulaqqin, Sirāj al-Dīn Abū Ḥafṣ 'Umar ibn 'Alī al-Anṣārī, al-Ashbāh wa-al-naẓā'ir fī Qawā'id al-fiqh, taḥqīq wa-dirāsat : Muṣṭafá Maḥmūd al-Azharī, Dār Ibn al-Qayyim lil-Nashr wa-al-Tawzī' : al-Riyāḍ, Ṭ1, 2010 M)
- al-Munjī, Ibrāhīm, Da'wá Mukāfaḥat al-ighrāq, Munsha'at al-Ma'ārif: al'skndryyh, Ṭ1.
- Ibn manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram, Lisān al-'Arab, Dār Ṣādir, Bayrūt, ṭ3, 1414h.
- Mawwāq, Muḥammad ibn Yūsuf ibn Abī al-Qāsim ibn Yūsuf al-'Abdarī, al-Tāj wa-al-iklīl li-Mukhtaṣar Khalīl, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Ṭ1, 1994m.

- al-Mawṣilī, ‘Abd Allāh ibn Maḥmūd ibn Mawdūd, al-Ikhtiyār li-ta‘līl al-Mukhtār, Maṭba‘at al-Ḥalabī, al-Qāhirah, 1937m.
- Ibn Nujaym, Zayn al-Dīn ibn Ibrāhīm ibn Muḥammad, al’ashbāhu wālnnaẓā’iru ‘alá madhhabi abī ḥanīfata alnnu‘māni, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah : Bayrūt, Ṭ1, 1999.
- Ibn Nujaym, Sirāj al-Dīn ‘Umar ibn Ibrāhīm ibn Nujaym al-Ḥanafī, al-nahr al-fā’iq, al-nahr al-fā’iq sharḥ Kanz al-daqā’iq, taḥqīq : Aḥmad ‘Izzū ‘Ināyat, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Ṭ1, 2002M.
- al-Nasafī, Abū al-Barakāt ‘Abd Allāh ibn Aḥmad ibn Maḥmūd, Madārik al-tanzīl wa-ḥaqā’iq al-ta’wīl, taḥqīq : Yūsuf ‘Alī Budaywī, Dār al-Kalim al-Ṭayyib: Bayrūt, Ṭ1, 1998 M.
- Niẓām Mukāfaḥat al-ighrāq wāldd‘m raqm (26), li-sanat (2003), al-manshūr fī al-Jarīdah alrssmyyh raqm (4587) bi-tārīkh 2/3 / 2003.
- al-Nawawī, Abū Zakarīyā Muḥyī al-Dīn Yaḥyá ibn Sharaf, sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim ibn al-Ḥajjāj, Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī : Bayrūt, ṭ2, 1392h.
- al-Nawawī, Abū Zakarīyā Muḥyī al-Dīn Yaḥyá ibn Sharaf, Minhāj al-ṭālibīn wa-‘umdat al-muftīn fī al-fiqh, Dār al-Fikr, Ṭ1, 2005m.
- al-Harar ī, Muḥammad al-Amīn, sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim (almsmmá : al-Kawkab alwhhāj wālrrawḍ albahhāj fī sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim ibn al-Ḥajjāj), Dār Ṭawq al-najāh : al-Riyāḍ, Ṭ1, 2009, 19/72.
- al-Haytamī, Aḥmad ibn Muḥammad ibn ‘Alī ibn Ḥajar, Tuḥfat al-muḥtāj fī sharḥ al-Minhāj, al-Maktabah al-Tijārīyah al-Kubrá bi-Miṣr li-ṣāḥibihā Muṣṭafá Muḥammad, 1983 M.

دمج رؤى الاقتصاد السلوكي في السياسات العامة (تجربة المملكة العربية السعودية)

عبد القيوم بن عبد العزيز بن محمد

الأستاذ المساعد بقسم الاقتصاد، كلية الأنظمة والاقتصاد، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- السعودية

aalhindi@iu.edu.sa

(سلّم البحث للنشر في 29/ 10/ 2023م، واعتمد للنشر في 07/ 12/ 2023م)

https://doi.org/10.33001/M0104202421/121

CC BY Check for updates

الملخص

هدفت الدراسة إلى رصد مظاهر الانفتاح على الاقتصاد السلوكي في المملكة العربية السعودية، واستكشاف واقع دمج المنظمات العامة لرؤى الاقتصاد السلوكي في صناعة السياسات، وتنفيذها؛ ولتحقيق الهدف من الدراسة استُخدم المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج النوعي «الكيفي»، وأسفرت نتائج الدراسة إلى وجود اهتمام متزايد من قبل المنظمات العامة في السعودية لاستخدام أدوات ورؤى الاقتصاد السلوكي؛ كأداة مكملة لرفع كفاءة السياسات العامة، وعلى وجه الخصوص في قطاعات: سوق العمل، الصحة، الإسكان، والشؤون البلدية، الثقافة، ومن قبل مركز دعم اتخاذ القرار في الديوان الملكي. كما أظهرت نتائج

الدراسة أن دمج رؤى الاقتصاد السلوكي في سياسات وزارة الصحة أسهم في تعظيم مستوى الاستفادة من البرامج، وقلَّص من الهدر المالي، وعزَّز الامتثال بالسلوكيات الصحية المستهدفة. مما يقدم الاقتصاد السلوكي كوسيلة داعمة لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، وتوصي الدراسة بدعم الجهود الرامية لدمج رؤى الاقتصاد السلوكي في الأوقاف ومنظمات العمل الخيري، والقطاع غير الربحي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد السلوكي؛ التحفيز السلوكي، الوكز، رؤية 2030، المملكة العربية السعودية.

Integration of Behavioral Economics Insights into Public Policies (The Experience of the Kingdom of Saudi Arabia)

Abdul Qayum Bin Abdul Aziz Bin Mohammed

Assistant Professor at College of Law and Judicial Studies, Islamic University of Madinah - KSA

Abstract

The study aimed to monitor the manifestations of openness to behavioral economics in the Kingdom of Saudi Arabia, and to explore the reality of public organizations integrating behavioral economics visions into policy making and implementation. To achieve the aim of the study, the descriptive analytical method and the qualitative method were used. The findings of the study indicate a growing inclination among public organizations of Saudi Arabia to utilize the principles of behavioral economics as a complementary tool to enhance the efficiency of public policies, particularly in sectors such as the labor market, healthcare, housing, municipal affairs, and culture. Notably, the Decision Support Center at the Royal Court has also demonstrated interest in this approach. Furthermore, the incorporation of behavioral economics insights into the Ministry of Health's policies has resulted in increased program effectiveness, reduced financial inefficiencies, and improved adherence to desired health behaviors. Thus, behavioral economics emerges as a supportive means for achieving the objectives of the Kingdom's Vision 2030. The study further recommends promoting the integration of behavioral economics insights into endowments, charitable organizations, and the non-profit sectors.

Keywords: Behavioral Economics; Behavioral Stimulation, Nudge, Vision 2030, Kingdom of Saudi Arabia.

المقدمة

شهد العقدان الأخيران اهتمامًا متناميًا من الحكومات والمنظمات الدولية بالاقتصاد السلوكي، وما تُقدمه هذه المدرسة مِن أفكار، ومبادئ، وأساليب عمل، ومنهجية متفردة في فهم السلوك الإنساني، والتعامل مع الوحدات وفقًا للتحيزات المؤثرة في سلوكها، وفي اتخاذها للقرارات، فخلافًا لمقولات الإنسان الاقتصادي، العقلاني، الرشيد، الكفء التي تبنتها المدرسة التقليدية، تجلَّى على أرض الواقع إخفاق تلك النظرية في تفسير جانب مهم من واقع السلوك الإنساني، كما تبيَّن أنها لم تعد كافيةً للارتكاز عليها في رسم سياسات عامة تُحقق امتثالًا للمستهدفات[1]، وفي ظل هذه الفجوات، وبعد قطيعة مِن المدرسة التقليدية السائدة في الاقتصاد لعلم النفس، وتجريدها للسلوك من الاعتبارات الأخلاقية، والاجتماعية، ودور القيم والمعتقدات في السلوك الإنساني، واتخاذ القرارات، عادت فئات مِن المنشغلين بالاقتصاد للاهتمام بعلم النفس، وبدراسة واقع السلوك الإنساني وفق ما هو كائن، والعناية بمجموع ما يؤثر في سلوكه، وبفضل الثورة المعرفية في حقل علم النفس عن طريق إسهامات كلٍّ مِن دانيال كانمان وعاموس ترفسكي، وتقديمهم لنظريات حديثة في فهم السلوك الإنساني، والتحيزات التي تؤثر فيه، ثم بفضل تلاقح تلك الإسهامات، مع جانب مِن علماء الاقتصاد على رأسهم: ريتشارد ثالر، وتنفيذ العديد مِن المراجعات المنهجية للبحوث في هذا الاتجاه منذ سبعينات القرن الميلادي، ومع اقتراب مدرسة الاقتصاد السلوكي مِن الواقع العملي، وتقديمها لأدوات وأساليب عمل تطبيقية، أثبتت نجاعتها في صياغة سياسات ذات كفاءة عالية؛ بدأت الحكومات في توظيف الاقتصاد السلوكي في السياسات العامة؛ حيث شهدت كلٌّ مِن بريطانيا وأمريكا تأسيس أولى وحدات التحفيز السلوكي في 2009-2010، وأُسِّست على إثر النجاحات المتحققة من هاتين الوحدتين أكثر من (200) وحدة للاقتصاد السلوكي في مختلف دول العالم

(1) Ministry of Health, Health Nudge Unit Behavioral Toolkit for Health, Retrieved on October 17th 2021 from https://www.moh.gov.sa/en/Ministry/MediaCenter/Publications/Pages/health-nudge-unit-behavioral-toolkit-for-health.pdf

– حتى2023 –[2]، كما تداعت المنظمات الدولية إلى تأسيس وحدات للاقتصاد السلوكي، وحثت الأجهزة الحكومية والتنموية على تضمين الرؤى السلوكية في رسم السياسات، وعند تنفيذها، أما على نطاق العالم العربي، ودول مجلس التعاون الخليجي، فلا يزال الاقتصاد السلوكي نهجًا جديدًا، على المستويين: الأكاديمي، والتطبيقي. فغالب الجامعات لم تدرج بعدُ الاقتصادَ السلوكي ضمن برامجها، كما يفتقر المحتوى العلمي العربي إلى البحوث التي ترصد سجل التجارب المحلية والإقليمية للاقتصاد السلوكي، خاصةً في ظل مؤشرات بدء انفتاح دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الأخيرة على الاقتصاد السلوكي، وتوظيفه في رفع كفاءة السياسات العامة.

ومِن هذا المنطلق جاءت فكرة هذا البحث؛ حيث يُؤمل أن يُسهم في التأسيس لقاعدة معرفية للاقتصاد السلوكي، وتطبيقاته في العالم العربي عامةً، وفي المملكة العربية السعودية خاصةً، وأن يؤدي دورًا إيجابيًّا في توسيع نطاق الاهتمام حول هذا النهج، وبحث فرص تعميم ثقافته على قطاعات لم تتعرف عليه بعد رغم حاجتها لذلك.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تخوض المملكة العربية السعودية مرحلة تحوُّل جوهريّة في تاريخها، حيث أقرت الدولة رؤيةً تنمويةً شاملةً، يمتد تنفيذها لعام 2030، تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف طموحة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد تمخض عن تلك الرؤية برامج تنفيذية، وسياسات عامة تعمل على تحقيق أهدافها من خلال مجموع أجهزة الدولة، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة السعودية لتحقيق أهداف رؤيتها، إلا أن هناك بعض المفارقات التي تواجهها، ومنها ضعف إفادة أفراد المجتمع من بعض الخدمات العامة، بما في ذلك

(2) BIDT, Nudge Units and Data-driven Nudging, Accessed on October 17th 2023 from https://www.bidt.digital/nudge-units-and-data-driven-nudging/

المجانية منها، بالإضافة إلى امتثال أقلّ من المنشود لبعض السياسات العامة[3]، وتُعد هذه المفارقة ردة فعل لا تتسق مع فرضيات النظرية الاقتصادية التقليدية، التي تفترض أن الأفراد يتصرفون بطريقة عقلانية وهادفة لتحقيق أهدافهم، في حين أنّ الواقع يشير إلى أنّ الأفراد يسيرون بسلوكيات أحيانًا ما تكون غير عقلانية، وتؤثر فيها عوامل نفسية وعاطفية مختلفة، وقد أشارت التجارب العالمية في هذا السياق إلى أنّ انفتاح الحكومات والمنظمات على إسهامات الاقتصاد السلوكي كان مِن شأنه رسم سياسات أكثر كفاءةً وفاعليةً، وذلك لأنّ الاقتصاد السلوكي يركّز على دراسة السلوك البشري في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويأخذ في الاعتبار العوامل النفسية والعاطفية التي تؤثر على هذا السلوك[4].

وبالتالي، فإنه على الرغم مِن الممارسات والأساليب التقليدية التي كانت تنتهجها الأجهزة الحكومية السعودية في رسم السياسات وتنفيذها، إلا أن جانبًا مِن تلك السياسات قوبلت بامتثال دون المنشود رغم كونها تصب في مصلحة المجتمع، وفي ضوء هذا الواقع تتجلّى الحاجة إلى البحث في انفتاح الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية على الاقتصاد السلوكي، وتوظيفها في تحسين الامتثال بسياساتها، ومناقشة النتائج المترتبة على ذلك، وعليه، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي: ما واقع دمج رؤى الاقتصاد السلوكي في السياسات العامة في المملكة العربية السعودية؟

ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

1. ما مفهوم الاقتصاد السلوكي، وما مجال تطبيقاته في السياسات العامة؟
2. ما مظاهر الانفتاح على الاقتصاد السلوكي في المملكة العربية السعودية؟
3. هل أسهم توظيف الاقتصاد السلوكي في رفع كفاءة السياسات في المملكة العربية السعودية؟

(3) في وزارة الصحة -على سبيل المثال-، لوحظ ضعف استفادة المواطنين من الخدمات المجانية المقدمة لهم؛ رغم أنها تصب في مصلحة صحة الأسرة، برامج الكشف المبكر أنموذجًا. المطلب الأخير من هذا البحث يتناول المشكلة ومعالجتها بأدوات ورؤى الاقتصاد السلوكي بشيء من التفصيل.

(4) Dewies, Malte, et al. "Applying behavioural insights to public policy: An example from Rotterdam, Global Implementation Research and Applications 2.1, 2022, 53-66.

أهداف الدراسة

تمثل الهدف العام من الدراسة في تكوين قاعدة معرفيّة لتجارب الاقتصاد السلوكي في المملكة العربية السعودية، من خلال استقراء ودراسة التجارب، والتطبيقات المنفّذة، وجذب الاهتمام البحثي والأكاديمي وأنظار صناع القرار، وراسمي السياسات إلى هذا النهج الجديد، عبر مناقشة واستعراض مفهوم الاقتصاد السلوكي، والإشارة إلى رصيده من الإنجازات على النطاق الدولي، والمحلي، كما تفرع عن الهدف العام الأهداف الآتية:

1. بيان مفهوم الاقتصاد السلوكي، ومجال تطبيقاته في السياسات العامة.
2. توضيح مظاهر ومؤشرات الانفتاح على الاقتصاد السلوكي في المملكة العربية السعودية.
3. الكشف عن إسهام توظيف الاقتصاد السلوكي في رفع كفاءة السياسات في المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة

يكتسب البحث أهميته بالنظر إلى جوانب علمية وتطبيقية مرتبطة به، نوجزها على النحو الآتي:

1. افتقار المحتوى العلمي للمكتبة العربية إلى سجل التجارب العربية لاستخدام الاقتصاد السلوكي في السياسات العامة، ويؤمل أن يُسهم هذا البحث في التأسيس لقاعدة معرفية عربية في هذا المجال.
2. تناول البحث حقلًا معرفيًّا حديثًا، تنامى الاهتمام بإسهاماته خلال الألفية الجديدة.
3. تسهم أبحاث الاقتصاد السلوكي بتقديم فهم أعمق للحكومات عن تصرفات الأفراد واختياراتهم، وما يساندها في توظيف تلك المعرفة في مرحلة بناء السياسات، وتنفيذها.

حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: دمج رؤى الاقتصاد السلوكي في السياسات العامة، مع التركيز على تجربة القطاع الصحي.
- الحدود المكانية: المنظمات الحكومية في المملكة العربية السعودية.

إجراءات الدراسة:

تمثلت إجراءات الدراسة فيما يلي:

1. منهج الدراسة:

استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الكيفي النوعي.

2. مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من مسؤولي وحدات الاقتصاد السلوكي في عدد من المنظمات الحكومية في المملكة العربية السعودية.

3. أدوات الدراسة: تمثلت أدوات الدراسة في المقابلة الإلكترونية غير المقننة، حيث أجريت عدد من المقابلات مع مسؤولي وحدات الاقتصاد السلوكي في: وزارة الصحة، مركز الرياض للسياسات السلوكية، صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف»، وزارة الشؤون البلدية والإسكان، وتمثل الهدف منها في جمع المعلومات والبيانات، والتعرف على واقع دمج رؤى الاقتصاد السلوكي في السياسات العامة، والتطبيقات والتجارب المنفذة من تلك الجهات، والوقوف على أثر دمج الرؤى السلوكية في رفع كفاءة السياسات العامة في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على تجربة القطاع الصحي.

الدراسات السابقة

من خلال التكشيف في مكتبة الملك فهد الوطنية، والمكتبة الرقمية السعودية، لم يتوصل الباحث إلى أي دراسة أكاديمية، أو علمية محكمة تناولت على نحو مباشر: «توظيف الاقتصاد السلوكي لتحسين الامتثال بالسياسات في المملكة

العربية السعودية»، في حين بيّن المسح وجود كتابات أصلية في الموضوع، أسهمت في بناء الأسس والمنطلقات الداعمة للاقتصاد السلوكي، وتطبيقاته، إلى جانب إسهامات عُنيت بالتنظير للاقتصاد السلوكي، ودراسة تجارب تطبيقاته دوليًّا، وقد تم الإفادة مما جاء في الدراسات السابقة لإثراء هذا البحث، ومِن أقربها ما يأتي:

1 - مقولات الاقتصاد السلوكي، وعلاقتها بالاقتصاد التقليدي مع إشارة إلى الاقتصاد الإسلامي (2019)[5]

تُسلط هذه الدراسة الضوء على الدور المحوري للاقتصاد السلوكي ضمن الوحدات المخصصة في التأثير على السياسات العامة الفعّالة، وبالتحديد في مجال الاقتصاد؛ حيث تستغل هذه الوحدات الرؤى السلوكية لتعزيز السياسات الحالية مِن خلال دمج الوكز، والمبادئ السلوكية، وتستعرض الدراسة تطبيقاتها في تحسين الالتزام الضريبي، ومبادرات التقاعد، وتشجيع الادخار، وحل مشكلة الديون، وتوصل الباحث إلى أنه في مجالات السياسات المتنوعة، يظهر الاقتصاد السلوكي كأداة فعّالة لتحقيق أهداف السياسات الفعالة، وذات التأثير.

2 - نحو مقاربة سلوكية للاقتصاد لتحقيق فعالية التدخل الحكومي العمومي: دراسة تحليلية لحالة الجزائر مقارنة بنماذج دولية ناجحة[6]

هدفت هذه الدراسة إلى تناول موضوع تأثير الاقتصاد السلوكي على فعالية تدخل الدولة بغرض إبراز أهمية الاقتصاد السلوكي كنهج جديد لتدخل الدولة، وإلى تبيان أثره على تحقيق أهداف السياسات العامة، وتنطلق الدراسة من فرضية أنّ الاقتصاد السلوكي يمكن أنْ يساعد الدول على تحقيق أهدافها العامة بشكل أكثر فعالية، وذلك من خلال الأخذ في الاعتبار العوامل النفسية والسلوكية التي تؤثر على سلوك الأفراد، حيث عملت الباحثة على تحليل عدد من الدراسات

(5) الأفندي، محمد أحمد، مقولات الاقتصاد السلوكي، وعلاقتها بالاقتصاد التقليدي، مع إشارة إلى الاقتصاد الإسلامي، مجلة الدراسات الاجتماعية، مج 25، ع 3 (2019): 85-110.

(6) مونيس، نادية، «نحو مقاربة سلوكية للاقتصاد لتحقيق فعالية التدخل الحكومي العمومي: دراسة تحليلية لحالة الجزائر مقارنة بنماذج دولية ناجحة»، مجلة البشائر الاقتصادية، مج 5، ع 1 (2019): 201 – 208 .

والأمثلة الدولية التي توضح كيف يمكن استخدام الاقتصاد السلوكي لتحسين فعالية السياسات العامة، لتتوصل إلى أنّ الاقتصاد السلوكي يمكن أنْ يحقق نتائج إيجابية في مختلف المجالات، ويمكن أنْ يكون أداة فاعلة في يد الحكومات لتحقيق أهدافها العامة.

3 - الاقتصاد السلوكي وتحسين صنع السياسة (2021)[7]

تناولت الدراسة أهمَّ التحيّزات المؤثرة في السلوك، وسبل التعامل معها، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، والمنهج التجريبي، ومنهج دراسة الحالة، وتوصلت إلى أنّ النجاح في تطبيق مبادئ الاقتصاد السلوكي يستدعي توفر مجموعة من الشروط، وتدعم المؤلفتان الاتجاه الذي يرى أنّ الاقتصاد السلوكي هو نهج مكمّل للاقتصاد التقليدي، وليس بديلًا عنه، وأوصت الدراسة بتبني ودعم التوجهات السلوكية سياسيًّا، واعتبارها موجهًا أساسيًّا لتصحيح اتخاذ القرار، وتنفيذ السياسة العامة.

4 - الاقتصاد السلوكي: تقدير اقتصادي إسلامي[8]

تهدف هذه الأطروحة إلى التعرف على مفهوم الاقتصاد السلوكي وبيان التقدير الاقتصادي الإسلامي له، وتوضيح تطبيقاته في المؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام، ووضع تصور مقترح لوحدة التوجيه السلوكي في الأردن ومجال عملها في المؤسسات المالية الإسلامية بشكل خاص، وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد السلوكي يركّز على دراسة العوامل النفسية والعاطفية التي تؤثر على السلوك الاقتصادي للأفراد، وتوافقها مع المبادئ الاقتصادية الإسلامية منْ حيث التأكيد على أهمية مراعاة العوامل النفسية والعاطفية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، كما أوصى الباحث بإنشاء وحدة توجيه اقتصاد سلوكي في الأردن، تعمل في إطار الحوكمة، تغطي جميع المجالات ومنها الاقتصادي، مع التركيز على

(7) بكدي، فاطمة، وماتن، زينب، الاقتصاد السلوكي وتحسين صنع السياسة، جامعة الدول العربية، القاهرة، د. ط، 2021.

(8) الدويري، زايد نواف عواد، وإبراهيم عبد الحليم عبادة. «الاقتصاد السلوكي: تقدير اقتصادي إسلامي.» رسالة دكتوراه. جامعة اليرموك، إربد، 2021.

أنْ تقوم المؤسسات المالية الإسلامية في الأردن بتبني منهج الاقتصاد السلوكي في مجالات الادخار والاستهلاك والاستثمار والعمل الخيري.

5 - الاقتصاد السلوكي كمدخل جديد لعلاج السياسات الاقتصادية- دراسة تحليلية (2023)[9]

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج التحليلي للبحث في مدى صلاحية علم الاقتصاد السلوكي أنْ يكون مدخلًا لصياغة السياسات الاقتصادية، وزيادة فعاليتها، حيث بدأت الدراسة بتقديم وتحليل الاقتصاد السلوكي، وتوضح أنّه يركز على دراسة السلوك البشري في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويأخذ في الاعتبار العوامل النفسية والعاطفية التي تؤثر على هذا السلوك، ثم تنتقل إلى بحث أثر التطبيقات السلوكية التي انتهجتها الدول في تحقيق أهدافها، وتوضح أنّ هذه التطبيقات حققت نجاحًا في مجالات مختلفة، كما تناقش الدراسة دور السياسات الاقتصادية السلوكية في مواجهة الظروف الطارئة، وتوضح أنّ هذه السياسات يمكن أنْ تساعد في تقليل الآثار السلبية لهذه الظروف.

6 - النهج السلوكي في صنع السياسة العامة: دراسة في الأثر المعرفي والتطبيقي لدمج التصورات السلوكية في حقل السياسة العامة (2023)[10]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأثر المعرفي والتطبيقي الذي رافق الاهتمام المتزايد لصانعي السياسات العامة باستخدام التبصرات السلوكية في مجال السياسات العامة، وما تثيره تطبيقاتها من إشكاليات تتعلق بالأسس المعيارية للتدخلات السلوكية، وأخذت الدراسة طابعًا وصفيًّا شمل دراسة النهج السلوكي في صنع السياسة العامة في سياقه النظري والمفاهيمي، والتطبيق المنهجي للتبصرات السلوكية في صنع السياسة العامة من خلال تتبُّع مراحل تطور الاهتمام الدولي بتطبيق العلوم السلوكية في صنع السياسات العامة، إضافة إلى حدود فعالية

(9) رضوان، مصطفى أحمد حامد. «الاقتصاد السلوكى كمدخل جديد لعلاج السياسات الاقتصادية (دراسة تحليلية).» مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مج 9، ع 3 (2023): 573-610.

(10) زرنيز، آمال. «النهج السلوكي في صنع السياسة العامة: دراسة في الأثر المعرفي والتطبيقي لدمج التبصرات السلوكية في حقل السياسة العامة.» مجلة جامعة الملك سعود - الحقوق والعلوم السياسية، مج 35، ع 2 (2023): 377 - 403 .

النهج السلوكي في صنع السياسة العامة في ظل الإشكاليات التمثيلية والأخلاقية والعملية.

7 - استخدام الاقتصاد السلوكي في تصميم السياسات الاقتصادية (2023)[11]

ركّزت هذه الدراسة على الوحدات السلوكية، ودورها في توليد وتنفيذ التدخلات السلوكية لإثراء السياسات العامة، مع التركيز بصورة خاصة على السياسات الاقتصادية؛ حيث يقدم الاقتصاد السلوكي الموجّه نظرية التحفيظ السلوكي إطارًا لهذه الوحدات لتصميم سياسات تستفيد مِن رؤى حول الانحيازات البشرية، وخوارزميات اتخاذ القرار، وتلخّص الدراسة منهجية تصميم السياسات السلوكية في أربعة مجالات رئيسة: تحسين الالتزام الضريبي، وتحسين برامج التقاعد، وتحفيز الادخار، ومعالجة القروض المتأخرة، وتشير إلى أنّ صانعي السياسات يلجأون بصورة متزايدة إلى رؤى مِن العلوم السلوكية لمعالجة التحديات المعقدة في السياسات، بما في ذلك الشمول المالي، ودعم السياسات الاقتصادية، والاستخدام المستدام للموارد، وتبنّي الطاقة النظيفة، وتعزيز التمويل الأخضر، وتحسين معدلات الادخار، وتطوير قطاع الرعاية الصحية، والحوكمة المؤسسية، وتؤكد النتائج: أنّ تطبيق الاقتصاد السلوكي ضمن هذه المجالات يسمح بتحقيق أهداف السياسات بكفاءة وفعالية.

بناءً على العرض السابق، نلاحظ أنّ الدراسات المقدمة تتفق على ما يلي:

- تتفق الدراسات على أنّ الاقتصاد السلوكي يمكن أن يكون مكمّلًا للاقتصاد التقليدي، وليس بديلًا عنه؛
- تشير الدراسات مبدئيًا إلى أنّ الاقتصاد السلوكي يمكن أنْ يكون مفيدًا في تحسين الامتثال بالسياسات العامة، وتحقيق أهداف السياسات بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

أما من ناحية الاختلاف عن دراستنا الحالية، فنلاحظ أنّ الدراسات السابقة

(11) قندوز، عبد الكريم أحمد، استخدام الاقتصاد السلوكي في تصميم السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، ع 119 (2023).

ركّزت على تطبيقات الاقتصاد السلوكي في المجالات العامة، مثل تحسين الالتزام الضريبي، وتعزيز الادخار، ومعالجة القروض المتأخرة، أما دراستنا، فقد ركّزت على تطبيقات الاقتصاد السلوكي في مجال تحسين الامتثال بالسياسات العامة في المملكة العربية السعودية بالتحديد مع عرض التجارب الميدانية ونتائجها، وبالتالي فإنّ الفجوة البحثية التي يعالجها البحث تتمثل في أنّ الدراسات السابقة لم تتناول بشكل مباشر تطبيقات الاقتصاد السلوكي في مجال تحسين الامتثال بالسياسات العامة في المملكة العربية السعودية، وبالتالي فهو يقدم مساهمة جديدة في هذا المجال من خلال دراسة تجربة وحدات الاقتصاد السلوكي في المملكة العربية السعودية، وتحديد مدى تأثيرها على تحسين الامتثال بالسياسات العامة.

هيكلة البحث

استجابةً لاحتياجات الدراسة، عملنا على تقسيم هذا البحث إلى مبحثين: الأول بعنوان: الاقتصاد السلوكي وتطبيقاته في السياسة العامة؛ حيث يتفرع بدوره إلى مطلبين، تناولت في الأول: مفهوم الاقتصاد السلوكي وأبرز نظرياته، وفي الثاني: تطبيقات الاقتصاد السلوكي في السياسات العامة، أما المبحث الثاني؛ فقد خصَّصناه لتجربة المملكة العربية السعودية في دمج رؤى الاقتصاد السلوكي في السياسات العامة، وشمل ذلك مطلبين تناول الأول مظاهر انفتاح المنظمات العامة على الاقتصاد السلوكي، أما الثاني فنعرض فيه تجربة المملكة العربية السعودية في دمج رؤى الاقتصاد السلوكي في السياسات العامة وذلك من خلال تجربة القطاع الصحي.

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد السلوكي وتطبيقاته في السياسة العامة

تناولت في هذا المبحث تقديمًا لمفهوم الاقتصادي السلوكي، وركّزت فيه على المفاهيم الأساسية التي تشكل هذا الحقل مِن العلوم، كما ركّزت في المطلب الثاني مِن هذا المبحث على تطبيقاته في السياسة العامة.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد السلوكي وأهم نظرياته

ظهر مصطلح: «الاقتصاد السلوكي» سنة 1958[12] في كتاب: هارولد جوهنسون حول استكشاف السلوك الاقتصادي المسؤول، ويُشير هذا المصطلح إلى محاولة زيادة القوة التفسيرية والتنبؤية للنظرية الاقتصادية من خلال تزويدها بأسس نفسية أكثر مصداقية[13]، ويمكن تتبُّع جذوره التاريخية إلى علم النفس المعرفي[14]، لذلك فهو يعدُّ أحد الفروع حديثة النشأة لعلم الاقتصاد، وقد نتج عن التزاوج بين علم النفس، وعلم الاقتصاد الرئيس[15] لفهم كيف ولماذا يسلك الأفراد سلوكياتهم في العالم الحقيقي؛ حيث يدمج العوامل والمحددات النفسية والعصبية في صلب التحليل الاقتصادي للأفراد[16]، من أجل الوصول إلى فهم أفضل لتصرفاتهم الاقتصادية، بناءً على السلوك الفعلي، ونتائج الدراسات العلمية والتجريبية[17]، وهو بذلك يُؤسس لقاعدة أدلة، ويُقدم لأدوات التي يمكن استخدامها لمعالجة التحيّزات الإدراكية في السلوك والقرار[18]، وبذلك؛ فإنّ الاقتصاد السلوكي يختلف عن العلوم الاقتصادية التقليدية التي تفترض أنّ لأغلب الأفراد تفضيلاتٍ محددةً جيّدًا، وبأنهم يتخذون قراراتٍ مبنيةً على معرفة جيدة ومفيدة لهم بناءً على هذه التفضيلات، ويمكن القول: إن الاقتصاد السلوكي يدرس الاختلافات بين ما ينبغي أن يقوم به الأفراد، وما يقومون به فعلًا، ونتائج هذه السلوكيات، والحد من الآثار السلبية المترتبة على قراراتهم الخاطئة.

في ذات السياق، بدأ علماء الاقتصاد منذ أواخر القرن الثامن عشر مِن خلال أعمال آدم سميث في استكشاف التأثيرات النفسية والاجتماعية على عملية اتخاذ

(12) Johnson, Harold L, Exploration in responsible business behavior: An exercise in behavioral economics. No. 4. Georgia State University Business Press, 1958.

(13) Camerer, Colin F., George Loewenstein, and Matthew Rabin, eds. Advances in behavioral economics, Princeton university press, 2004, p. 3.

(14) Angner, Erik, and George Loewenstein, Behavioral economics, Handbook of the philosophy of science: Philosophy of economic (2007): 641-690, p. 2.

(15) قندوز، عبد الكريم أحمد، استخدام الاقتصاد السلوكي في تصميم السياسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص5.

(16) الأفندي، محمد أحمد، مقولات الاقتصاد السلوكي، وعلاقتها بالاقتصاد التقليدي، مع إشارة إلى الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص250.

(17) المرجع نفسه، ص275.

(18) Nudge Lebanon، دليل الرؤى السلوكية، والتخطيط الاستراتيجي، 2020، ص7، تاريخ الدخول: 16 أكتوبر 2023 /https://archive.unescwa.org sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/dlyl_lrw_lslwky_wltkhtyt_lstrtyjy_0.pdf

القرار البشري، كما شدّدت أبحاث العلوم السلوكية والاجتماعية خلال الثلاثة عقود الماضية، على أنّ خيارات الأفراد تتأثر بتوقعات المجتمع والنماذج الذهنية، وتأثيرات الإطار الذهني، متحديةً الافتراضات التقليدية للعلوم الاقتصادية، وهذا التفكير متعدد التخصصات في سلوك الإنسان الذي يمكن أنْ يُحسن مِن القدرة التنبؤيّة لعلم الاقتصاد، ويقدم أدوات جديدة لسياسات التنمية، فعلى الرغم من تأكيدات سابقة بأن البشر يتسمون بالعقلانية والاستقرار في تفضيلاتهم في النماذج الاقتصادية التقليدية؛ فإن التجارب تشير إلى أنّ الناس لا يتخذون قراراتهم باعتبارها حسابات بحتة للتكاليف والمنافع، بل يتأثرون بتوقعات المجتمع، ويعتمدون على نماذج ذهنية لتفسير تجاربهم واختياراتهم، ويُعزّز هذا النهج من أداء علم الاقتصاد في التنبؤ بالسلوك البشري، ويقدم أدوات جديدة لصياغة سياسات التنمية[19].

ويتناول هذا المطلب باختصار أهم النظريات والمفاهيم التي يقوم عليها الاقتصاد السلوكي، وهي كالآتي:

1 - العقلانية المحدودة

تعتمد فكرة العقلانية المحدودة على الافتراض؛ بأنّ المعرفة البشرية تكون غالبًا محدودة، وغير كاملة، وحتى عندما نمتلك البيانات والمعلومات الكافية، فإنّ قدرتنا على اتخاذ قرار منطقي قد تكون محدودةً بسبب عوامل نفسية واجتماعية تُؤثّر على تفضيلاتنا واختياراتنا[20]؛ حيث قدّم سايمون في مقاله النموذج السلوكي للاختيار العقلاني: A Behavioral Model of Rational Choice[21]، هذا المفهوم الذي يركّز على فرضية؛ أنّ الناس يواجهون قيودًا على المعلومات التي يستطيعون معالجتها، وعلى الوقت الضروري لهذه المعالجة؛ حيث إنّ عليهم اتخاذ العديد من القرارات بشأن أمور كثيرة، فهم يلجأون إلى الاستنباط أو الاجتهاد، ويتخذون

(19) مجموعة البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: عرض عام العقل والمجتمع والسلوك، 2015، ص5، تاريخ الدخول: 22 أكتوبر 2023 https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/Publications/WDR/WDR%202015/Overview-Arabic.pdf

(20) Thaler, Richard H., and Sustein, Cass R. "Nudge: Improving Decisions about Health, Wealth, and Happiness." Yale University Press, 2008.

(21) Simon, Herbert A. A behavioral model of rational choice. The quarterly journal of economics (1955): 99-118.

قراراتهم بناءً على الممارسة والتكرار، بدل حساب الخيار الذي سيعظم منفعتهم في كل قرار يواجههم؛ حتى يقتصدوا في قدراتهم المعرفية المحدودة، ويعني ذلك: أنّ الناس غالبًا ما يرضون تبعًا لمبدأ: «اختَر ما يكفي بدلًا مما يعظم المنفعة»، وترتبط فكرة العقلانية المحدودة مباشرةً بالمفهوم الموالي، وهو التحيّزات الإدراكية[22].

2 - التحيزات الإدراكية

تستند فكرة اتخاذ الناس قراراتِهم بناءً على الممارسة والتكرار، بدل حساب الخيار الذي سيعظم من منفعتهم إلى قضية: أن العديد مِن الأشخاص يستخدمون أحكامًا بديهيةً بدل المقاييس الموضوعية للاحتمالات؛ حيث يرى دانيال كانمان Daniel Kahneman هذا السياق في كتابه: التفكير السريع والبطيء Thinking, fast and slow، أنّ عقل الفرد يعمل من خلال نظامين لتحليل القرارات واتخاذها؛ النظام الأول: تلقائي، انفعالي، ويتصرف دون توجيه مدرك من الشخص، وهذا النظام مسؤول عن ردود الفعل الغريزية السريعة، والقرارات غير الواعية؛ أما النظام الثاني: فيعمل ببطء وتدبير، ويتطلب مجهودات واعية، ويتدخل هذا النظام عندما نحتاج إلى المشاركة في حل مشكلات معقدة، أو اتخاذ قرارات تتطلب الحذر[23]، وتعدُّ هذه العملية المزدوجة مِن أنظمة العقل مفيدةً لفهم آلية اتخاذ القرارات، فالأخطاء المنهجية التي يمكن أنْ تُعزى إلى أنها مِن التحيّزات المعرفية لا تُعد عشوائية، ويساعد فهمها على تغيير السلوك والحد مِن الآثار المترتبة عن القرارات الخاطئة التي يرتكبها الأفراد؛ لأنّ حالات الخروج عن السلوك العقلاني تحدُث إما بسبب التحيز في الأحكام، أو المعتقدات، أو في عملية الاختيار[24]، والتحيّز الإدراكي مصطلح يشير إلى أخطاء منهجية تدفع بالأحكام التي يصدرها الأفراد والقرارات التي يتخذونها بعيدًا عن العقلانية[25].

وتعد الانحيازات الإدراكية مفهومًا أساسيًّا في علم الاقتصاد السلوكي؛ حيث

(22) النجار، أحمد محمد حسن سليمان عبد الله، الاقتصاد السلوكي، وتطبيقاته عالميًّا، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2019، ص21.
(23) Kahneman, Daniel. "Thinking, Fast and Slow." Farrar, Straus and Giroux, 2017, p. 9.
(24) النجار، أحمد محمد حسن سليمان عبد الله، الاقتصاد السلوكي، وتطبيقاته عالميًّا، مرجع سبق ذكره، ص22.
(25) Montier, James, Behavioural Investing, Chichester, England: John Wiley & Sons, 2007, p.3.

تُركّز على التوجهات التلقائية، والتي تكون غالبًا قابلةً للتوقع لعملية اتخاذ القرار البشرية، والتي تنحرف عن الخيارات المنطقية، وأخذ هذه التحيزات في الحسبان يقع في جوهر الاقتصاد السلوكي؛ لأنها تُوفر فهمًا حول كيفية اتخاذ الأفراد عادةً لقرارات متأثرة بالخوارزميات التوجيهية[26]، والاستجابات العاطفية بدل التحليل الموضوعي المحض، ورغم ذلك؛ فإن الاقتصاد السلوكي لا يركّز فقط على النظام التلقائي للعقل البشري، وتحيّزاته الإدراكية، وإنما هو نتيجة للفهم الصحيح لكيفية عمل كلَا النظامين، وهذه النظرة الشمولية تُساهم في معالجة جوانب القصور في السياسات العامة المتبعة من قبل الحكومات، والمرتكزة على النظريات التقليدية؛ لأنها غالبًا ما تكون موجّهةً نحو النظام الثاني العقلاني، ومتجاهلةً للنوع الأول الذي يصدر مِن خلاله أغلب قرارات الفرد التلقائية، وهنا يأتي دور التدخلات السلوكية على أنواعها، ودمجها في صياغة السياسات، وتنفذيها؛ بغيةَ تحقيق امتثال أكفأ بالسياسات.

3 - نظرية الوكز

ظهرت نظرية الوكز التي قدمها ريتشارد ثالر، وكاس بي سنستاين في كتابهما: الوكز (Nudge: Improving Decisions About Health, Wealth, and Happiness)، سنة 2008، وهو أحد المراجع الرئيسة في مجال العلوم السلوكية عمومًا؛ حيث أطلق المؤلفان على عملية التأثير على السلوك دون إكراه مصطلح: الليبيرالية الأبوية Libertarian Paternalism، كما يطلقان على الجهات التي تستخدم هذا الأسلوب للتأثير بمهندسي الخيارات Choice Architects[27]، ويُستخدم الوكز عادةً للتأثير على السلوك ضمن سياق الاقتصاد السلوكي، وتتمحور هذه النظرية حول التأثير الطفيف على خيارات الأفراد بصورة متوقعة، ولكن دون إجبارهم،

(26) الخوارزميات التوجيهية Heuristics هي: اختصارات ذهنية، أو قواعد بسيطة يستخدمها الأشخاص لاتخاذ القرارات، وحل المشكلات بصورة أسرع، وتعتمد غالبًا على التجارب السابقة، والمعرفة العامة؛ مما يتيح للأفراد تبسيط المهام المعقدة، واتخاذ قرارات ذات كفاءة بصورة مبسطة، ورغم أن الخوارزميات التوجيهية يمكن أن تكون مفيدةً لاتخاذ قرارات سريعة، إلا أنها قد تؤدي أيضًا إلى تحيزات إدراكية، أو أخطاء في اتخاذ القرارات؛ وربما لا تؤدي دائمًا إلى اتخاذ قرارات كاملة التفكير. للمزيد أنظر: Del Campo, Cristina, et al. "Decision making styles and the use of heuristics in decision making." Journal of Business Economics 86 (2016): 389- 412.

(27) Thaler, Richard H, and Sustein, Cass R.,Nudge: Improving Decisions about Health, Wealth, and Happiness, Op. Cit. p.6.

ودون إدخال تغييرات كبيرة على مكافآتهم أو حوافزهم الاقتصادية، فالأمر يشبه إعطاءَهم دفعةً خفيفةً في الاتجاه الصحيح لاتخاذ قرارات أفضل، دون حرمانهم من خياراتهم[28]، وحتى نعتبر تدخلًا ما وكزًا، لا بدَّ أن يكون منخفض التكلفة وسهلًا، كما أنّه لا يجب أنْ يكون إلزاميًّا؛ فهو مبني على فكرة: أنّنا مِن خلال التأثير على المحيط، يمكننا التأثير على احتمالية اختيار الأفراد لخيار ما دون الآخر[29]، وتُعد قدرة الفرد على الاحتفاظ بحرية الاختيار، وأنْ يشعر بأنّه يتحكم في القرارات التي يتخذها أحد أهم المفاهيم الجوهرية في نظرية الوكز.

المطلب الثاني: تطبيقات الاقتصاد السلوكي في السياسات العامة

مع ظهور مفهوم الاقتصاد السلوكي، وبداية اكتسابه لاعتراف الأكاديميين، لم يستغرق الأمر طويلًا حتى بدأت نماذجه تُطبق في صناعة السياسات، وتجسَّد ذلك لأول مرَّةٍ بتأسيس أول وحدة في العالم تهتم بالعلوم السلوكية سنة 2011 بالمملكة المتحدة[30]، ثم انتقلت إلى بلدان عديدة، فهمت أهمية العلوم السلوكية وتطبيقاتها في صنع السياسات العامة؛ حيث تُؤكد المنظمة الدولية للتعاون والتنمية الاقتصادية: OECD أنّ عدد الوحدات السلوكية في العالم تجاوز في نهاية العقد الثاني مِن الألفية (200) وحدة، مُوزّعة بين القطاعين: العام، والخاص[31]، والوحدات السلوكية هي فرق مختصة داخل الوكالات الحكومية أو الخاصة، تستخدم رؤى مِن الاقتصاد السلوكي لتحسين السياسات العامة، وتقديم الخدمات، وعادةً ما يُطلق على هذه الوحدات وحدات الوكز، أو الندج: Nudge Units؛ لأنها تستخدم تدخلات تعتمد على نظرية: الوكز للأشخاص على اتخاذ قرارات أفضل[32].

(28) Thaler, Richard H, and Sustein, Cass R.,Nudge: Improving Decisions about Health, Wealth, and Happiness, Op. Cit. p.2.
(29) Ibid, p.2.
(30) النجار، أحمد محمد حسن سليمان عبد الله، الاقتصاد السلوكي، وتطبيقاته عالميًّا، ص26.
(31) BIDT, Nudge Units and Data-driven Nudging, Retrieved on October 17th 2023 from https://www.bidt.digital/nudge-units-and-data-driven-nudging/
(32) DellaVigna, Stefano, and Elizabeth Linos. "RCTs to scale: Comprehensive evidence from two nudge units." Econometrica 90.1 (2022): 81-116, p. 87.

ويشمل دور الوحدات السلوكية إجراء البحوث، وتصميم التدخلات، وتقييم فعالية هذه التدخلات، وتعمل هذه الوحدات بالتعاون مع الوكالات الحكومية لتحديد المجالات التي يمكن فيها تطبيق الرؤى السلوكية، ومِن ثمّ تصميم التدخلات، واختبارها لتحسين النتائج في تلك المجالات، كما تؤدي الوحدات السلوكية دورًا في بناء القدرات داخل الوكالات الحكومية لاستخدام الرؤى السلوكية في عملها، ويشمل ذلك تقديم التدريب والدعم، وتطوير شبكات من الخبراء، وتتعاون هذه الوحدات غالبًا مع وكالات حكومية أخرى، بالإضافة إلى الباحثين والشركاء من القطاع الخاص[33]، ومِن أهم مجالات تطبيق الاقتصاد السلوكي في السياسات العامة نذكر:

1 - العناية الصحية والصحة العمومية: يُقدّم الاقتصاد السلوكي إطارَ عملٍ قيّم لتصميم السياسات التي تسمح بالترويج للسلوكيات السليمة صحيًّا، وتحسين عملية اتخاذ القرارات الصحية، لذلك؛ يمكن لصانعي السياسات، ومقدّمي الرعاية الصحية تصميم تدخلات تُوجّه الأفراد نحو اتخاذ قرارات صحية، ومِن أمثلة هذه التطبيقات: سياسات التطعيم، وسياسات التغذية الصحية، والمساعدة على الإقلاع عن التدخين[34].

2 - القرارات المالية الشخصية: تستخدم الدول مبادئ الاقتصاد السلوكي لمساعدة الأفراد على تحقيق الصحة الماليّة من خلال مقاربات؛ مثل: سياسات نشر الثقافة المالية والادخار، والتخطيط للتقاعد، وإدارة الديون، والتدخل في عملية اتخاذ القرارات المالية[35].

3 - الحفاظ على البيئة: تستخدم الدول مبادئ الاقتصاد السلوكي في تشجيع السلوك الصديق للبيئة، ونشر الممارسات المستدامة، ويشمل ذلك: التقليل من

(33) الأمم المتحدة، العلوم السلوكية مذكرة توجيهية توجيهات الأمـين العـام بشـأن العـلوم السلوكية، تاريـخ الدخـول: 17 أكتوبر 2013 على /htttps://www.un.org/ar/content/behaviouralscience ـ

(34) Reisch, Lucia A, Shaping healthy and sustainable food systems with behavioural food policy, European Review of Agricultural Economics 48.4 (2021): 665-693.

(35) Beshears, John, et al. "Behavioral household finance, Handbook of Behavioral Economics: Applications and Foundations 1, Vol. 1. North-Holland, 2018. 177-276.

استهلاك الطاقة، وخلق سلوكيات رشيدة، والتشجيع على الاستثمار في فعالية الطاقة، وزيادة تخصيص الموارد العامة خدمةً لهذه الأهداف، إضافةً إلى التشجيع على إعادة التدوير، والتقليص من انبعاثات الكاربون[36].

4 - البرامج الإنمائية، وجهود التخفيف من حدة الفقر: توظّف المنظمات الإنمائية على غرار المنظمات التابعة للأمم المتحدة، ومجموعة البنك الدولي، ومعامل التخفيف من حدة الفقر حول العالم، رؤى الاقتصاد السلوكي كأداة مكمّلة لسياساتها، وكمنهجية معينة لها لفهم قضايا معقّدة مثل الفقر، وسلوك الفئات الهشة، وآليات حفزهم نحو السلوكيات الجيدة، مثل: الادخار، والإنتاجية، والشمول المالي، والاستفادة من مزايا الرعاية الاجتماعية المقدمة لهم.[37].

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه التطبيقات المذكورة لا تعد المجالات الحصرية لتطبيقات الاقتصاد السلوكي في السياسات العامة؛ حيث تتعدد مجالات استخداماته؛ لكونها تمتدُّ إلى مختلف مجالات الحياة التي يتفاعل فيها الأشخاص مع بعضهم البعض، ومع بيئتهم، لذلك تشجّع الأمم المتحدة على دمج العلوم السلوكية في جميع مراحل عملية صنع السياسات بمختلف القطاعات[38].

5 - دمج رؤى الاقتصاد السلوكي في السياسات من منظور الاقتصاد الإسلامي[39]:

ثمّة قواسم مشتركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد السلوكي، فكلاهما يهتم بمراعاة العوامل النفسية والدينية والثقافية والاجتماعية والأخلاقية في تفسير السلوك الاقتصادي، كما يشتركان في التأكيد على مبادئ الاعتدال والتوازن في السلوك الاستهلاكي، وعدم الإسراف أو التقتير، وأنّ السعادة مرتبطة بمحددات ماديّة وأخرى نفسيّة واجتماعيّة؛ وفي ظل التشابه بين القيم الأخلاقيّة المطلوبة في

(36) Sanin, Maria Eugenia, et al, Using Behavioral Economics in The Design of Energy Policies, iabd, (2019). Retrieved on October 17th 2023 from https://publications.iadb.org/en/using-behavioral-economics-design-energy-policies

(37) Babcock, Linda, et al. "Notes on behavioral economics and labor market policy." IZA Journal of Labor Policy 1 (2012): 1-14.

(38) Babcock, Linda, et al. "Notes on behavioral economics and labor market policy." Op. Cit. p. 6.

(39) اعتمد الباحث في تحرير هذه الجزئية على رؤى كل من:

- الأفندي، محمد أحمد، مقولات الاقتصاد السلوكي، وعلاقتها بالاقتصاد التقليدي، مع إشارة إلى الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره.
- سعيد، عبد الغني علي عبد الله، وجمال، إبراهيم حسن محمد. «نظرية الوكز من منظور الاقتصاد الإسلامي: الأحاديث النبوية في النفقة على الزوجة أنموذجًا». مجلة بيت المشورة، ع 15: 159-207، (2021).
- MAHMUTOĞLU. E . «فلسفة الاقتصاد السلوكي مقابل الاقتصاد الإسلامي وأثرها على سلوك المستهلك». Maruf İktisat İslâm İktisadı Araştırmaları Dergisi، 3 (1): 45-80 (2023).

الاقتصاد الإسلامي والمفاهيم السلوكيّة الحديثة، يظهر أنّ الاقتصاد الإسلامي يستوعب بشكل إيجابي رؤى وأدوات الاقتصاد السلوكي لتوظيفها في الصالح العام، ويمكن اعتبار دمج الاقتصاد السلوكي خطوةً إيجابيةً نحو تفعيل المبادئ الأصيلة للاقتصاد الإسلامي في الواقع المعاصر، كما يمكن دمج رؤى الاقتصاد السلوكي في السياسات الاقتصادية الإسلامية، إذ يستطيع ذلك أنْ يساعد في تحسين فهم سلوك الأفراد وتأثيره على السياسات الاقتصادية، وتعزيز السلوك الاقتصادي المستدام من خلال التركيز على القيم الأخلاقية والدوافع غير المادية في الحوافز الاقتصادية، وتحقيق المصلحة العامة من خلال التركيز على أهداف مثل تعزيز السلوك الاستهلاكي الرشيد والمستدام، وحماية البيئة.

المبحث الثاني: تجربة المملكة العربية السعودية في دمج رؤى الاقتصاد السلوكي في السياسات العامة

يتناول هذا المبحث تجربة المنظمات العامة في المملكة العربية السعودية في انفتاحها على مدرسة الاقتصاد السلوكي، وتوظيفها لما تقدمه من أدوات ومناهج عمل لتحسين صناعة السياسات، ورفع كفاءة تنفيذها، وذلك عبر الحديث عن وحدات الاقتصاد السلوكي التي أسستها مختلف الوزرات والهيئات والمنظمات العامة، إلى جانب رصد أبرز المبادرات الداعمة لتعميم الإفادة من رؤى الاقتصاد السلوكي في مختلف القطاعات، مع التركيز على تجربة وزارة الصحة.

المطلب الأول: مظاهر الانفتاح على الاقتصاد السلوكي في المملكة العربية السعودية

تعد المملكة العربية السعودية من أوائل الدول العربية انفتاحًا على استيعاب رؤى وأدوات الاقتصاد السلوكي في أعمال منظماتها العامة، وقد تزايد الاهتمام بذلك مع إطلاق رؤية المملكة 2030، وبرامجها التنفيذية، حيث يلاحظ في السنوات الأخيرة تزايدًا مطّردًا في مظاهر ومؤشرات انفتاح المنظمات العامة في المملكة

العربية السعودية على مفاهيم وتطبيقات الاقتصاد السلوكي، إذ بدأت بعض الوزارات والهيئات العامة بتبني مبادرات تتضمن توظيف الـعلوم السلوكية في صناعة سياساتها وفي تنفيذ برامجها، كما أنشأ عدد منها فرق عمل، أو وحدات إدارية متخصصة في الاقتصاد السلوكي، ونسعى في هذا المطلب إلى رصد مظاهر الانفتاح على الاقتصاد السلوكي في المملكة العربية السعودية.

1 - الإيمان بالاقتصاد السلوكي وتبنيه من أعلى مستويات الهرم الإداري وصناعة القرار: نذكر في هذا الصدد ما بادر به مركز دعم اتخاذ القرار التابع للديوان الملكي، هو مركز يهدف إلى دعم اتخاذ القرار بالمملكة العربية السعودية، وتحسين فعاليته وكفاءته في مختلف المجالات، من خلال آليات ووسائل علمية وعملية تدعم صنع القرار[40]، والذي أطلق برنامج تطوير الخريجين منذ عام 2019 بالتعاون مع أبرز الجامعات العالمية، بهدف تمكين حديثي التخرج بالمهارات المهنية والعلمية ذات العلاقة بمجالات واختصاصات المركز، وقد أعلن المركز عن إطلاق النسخة الرابعة من البرنامج 2023-2024م، بـ4 مسارات متخصصة على مدار 10 أشهر من التدريب الأكاديمي والمهني[41]، ومن بين المسارات المتخصصة التي يقدمها البرنامج: مسار العلوم الاجتماعية والسلوكية، والذي يشمل تطوير قدرات الخريجين في تخصص: الاقتصاد السلوكي. وهي مبادرة تترجم الوعي المتقدم لدى القائمين على مركز دعم اتخاذ القرار في الديوان الملكي بالدور المحوري للاقتصاد السلوكي في صناعة السياسات العامة. وحين تبادر أعلى مؤسسة في الهرم الإداري بتهيئة جيل من المختصين في هذا المجال؛ فإنه هذا يدفع للاستشراف بمستقبل يأخذ فيه الاقتصاد السلوكي أدورًا وأبعادًا أرحب وأوسع؛ تحقيقًا للمستهدفات الوطنية.

2 - انفتاح البيئة الأكاديمية في الجامعات على الاقتصاد السلوكي: شهدت

(40) مركز دعم اتخاذ القرار. «برنامج تطوير الخريجين.» تاريخ الدخول 24 تشرين الثاني 2023 على https://careers.dsc.gov.sa/ar/page/gdp-program/

(41) «مركز دعم اتخاذ القرار بالديوان الملكي يعلن التقديم في (برنامج تطوير الخريجين) 2023م.» تاريخ الدخول 24 تشرين الثاني 2023 على https:// www.jobzaty.com/blog/dsc-3005/

السنوات الأخيرة بدء بعض الجامعات في المملكة العربية السعودية في الانعتاق من التقوقع على المدرسة السائدة للاقتصاد (المدرسة النيوكلاسيكية)، والانفتاح على المدارس الاقتصادية الأخرى، ومنها الاقتصاد السلوكي، ويتجسد ذلك في عدد من المبادرات التي قامت بها هذه الجامعات، ومنها تخصيص مقرر دراسي مستقل عن الاقتصاد السلوكي ضمن الماجستير التنفيذي للاقتصاد والذي أطلقته جامعة الملك سعود؛ والذي يهدف إلى تزويد الطلاب بفهم شامل لمفهوم الاقتصاد السلوكي وتطبيقاته في مختلف المجالات، ويتناول المقرر مجموعة من الموضوعات، منها؛ الأفكار الرئيسة من العلوم السلوكية والطرق التي تُستخدم بها هذه النتائج لتعزيز السياسات المتعلقة بالتعليم والصحة والطاقة والمالية وغيرها، واستخدام التصورات السلوكية وتطبيقها في القطاعات الحكومية والخاصة والمنظمات غير الربحية[42]، إلى جانب ابتعاث عدد من الكوادر التدريسية في الجامعات السعودية لنيل الدرجات العليا في تخصص الاقتصاد السلوكي من مختلف الجامعات المرموقة، ويدخل في هذا الإطار أيضًا تنظيم الجامعات السعودية لمجموعة من الفعاليات العلمية حول الاقتصاد السلوكي، ومن بين هذه الفعاليات؛ تنظيم معهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز لأكثر من لقاء حواري حول الاقتصاد السلوكي، شارك فيها عدد من الخبراء والمختصين في هذا المجال[43].

3 - إسهامات وزارة الاقتصاد والتخطيط الداعمة للاقتصاد السلوكي: تمثل وزارة الاقتصاد والتخطيط إحدى أهم المنظمات الحكومية علاقة بالاقتصاد السلوكي، ويقرأ بإيجابية انفتاحها في السنوات الأخيرة على الاقتصاد السلوكي، وعزمها على أداء دور فعّال في هذا الاتجاه، ولتحقيق ذلك نفّذت الوزارة مجموعة من المبادرات، منها: إطلاق البرنامج الوطني لزمالة السياسات العامة[44]، والذي

(42) جامعة الملك سعود. «الماجستير التنفيذي في الاقتصاد (خيار المقررات الدراسي).» تاريخ الدخول 24 تشرين الثاني 2023 على https://cba.ksu.edu.sa/ar/EMecon/

(43) معهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك محمد عبد العزيز. «دمج رؤى الاقتصاد السلوكي في القطاع الغير ربحي الفرص والممكنات». [فيديو]، يوتيوب، (2 تشرين الثاني 2023)، تاريخ الدخول: 24 تشرين الثاني 2023، https://www.youtube.com/watch?v=u-ti_V269yg

(44) وزارة الاقتصاد والتخطيط. «البرنامج الوطني لزمالة السياسات العامة.» 2023، تاريخ الدخول 24 تشرين الثاني 2023 على https://www.mep.gov.sa/ar/Pages/National-Public-Policy-Fellowship-Program.aspx

يركّز على تطوير القدرات القيادية والفكرية لكبار صناع السياسات في المملكة[45]، وللإفادة من الخبراء الدوليين في الاقتصاد السلوكي، نظّمت الوزارة ندوة علمية رفيعة المستوى، تحت عنوان: العلم السلوكي في صناعة السياسات، شارك فيها مجموعة من الوزراء والمستشارين الحكوميين، بحضور عدد من الخبراء الدوليين، وناقشت الندوة: التطلعات المستقبلية لرؤية المملكة 2030، وتوظيف العلوم السلوكية كمحرك لتعزيز صنع السياسات، مع الاستشهاد بنماذج عالمية لوحدات الاقتصاد السلوكي[46] كما وقّعت الوزارة اتفاقية تعاون بحثي مع قسم العلوم الاجتماعية بجامعة شيكاغو، ويهدف التعاون بين الجانبين إلى إجراء البحوث الاقتصادية التي تسهم في تطوير السياسات الاجتماعية والاقتصادية في المملكة، ورعاية وتنمية المواهب المحلية، بالإضافة إلى مشاركة نتائج الأبحاث عالميًّا لتعزيز الفرص الاقتصادية في المملكة، وطبقًا للاتفاقية سيتم التركيز بشكل خاص على تطبيق الاقتصاد السلوكي والتجريبي لإبلاغ قرارات السياسة العامة[47].

4 - دمج رؤى الاقتصاد السلوكي في المبادرات التنفيذية لرؤية المملكة 2030:

تشهد المملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة توجهًا متزايدًا من الجهات الحكومية لدمج رؤى الاقتصاد السلوكي في مبادراتها، وذلك بهدف تحقيق مستهدفاتها ضمن المبادرات التنفيذية لرؤية المملكة 2030، ومن شواهد ذلك: مشروع مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية[48]، الذي يبحث فرص جعل أساليب الاقتصاد السلوكي خيارًا سياسيًّا قابلًا للتطبيق في المملكة، مع التركيز على توظيف رؤى الاقتصاد السلوكي بما يتناسب والسياق السعودي

(45) وزارة الاقتصاد والتخطيط. «إطلاق ثلاثة برامج جديدة في إطار مبادرة تطوير الكوادر الوطنية وزارة الاقتصاد والتخطيط تخرج أولى دفعات برنامج القادة الاقتصاديين.» 2023. تاريخ الدخول 24 تشرين الثاني 2023 على https://www.mep.gov.sa/ar/MediaCenter/News/Pages/MEP-hosts-first-economic-leadership-graduation-and-launches-three-new-programs-under-the-NCDI.aspx

(46) @MEPSaudi. "The Ministry of Economy and Planning launched the National Fellowship Program for Public Policy, aiming to qualify young Saudi cadres to work in the field of public policy." Twitter, 14 Dec. 2021, 10:46 AM UTC+3. https://twitter.com/MEPSaudi/status/1482730063120505068

(47) «وزارة الاقتصاد والتخطيط توقع اتفاقية تعاون بحثي مع جامعة شيكاغو» 2023. تاريخ الدخول 3 ديسمبر 2023 على: https://www.mep.gov.sa/ar/MediaCenter/News/Pages/Saudi-MEP-enters-multi-year-research-collaboration-with-University-of-Chicago.aspx

(48) مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) هو مركز استشارات بحثي في اقتصاديات الطاقة والاستدامة العالمية، يقدم خدمات استشارية للجهات والهيئات في قطاع الطاقة السعودي.

في مجال صناعة سياسات الطاقة وتنفيذها[49]، إضافة إلى سعي المؤسسة العامة للحبوب لاستخدام تطبيقات الاقتصاد السلوكي في الحد من الفقد والهدر الغذائي في المملكة العربية السعودية بطريقة علمية، لغرس السلوك الإنتاجي والاستهلاكي الصحيح، حيث تسعى الدراسة التي أطلقتها المؤسسة إلى اقتراح سياسات وخطط استراتيجية للحد من الفقر والهدر في الغذاء في المملكة باستخدام تطبيقات الاقتصاد السلوكي، وذلك من خلال تحليل الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المؤثرة، وتوظيف رؤى الاقتصاد السلوكي في مبادرات معالجتها[50]، كما أعلن بنك التنمية الاجتماعية تبنيه دمج رؤى الاقتصاد السلوكي في سياساته الرامية لتحفيز السلوك الادخاري؛ تحقيقًا لمستهدف رؤية المملكة 2030 بهذا الجانب[51].

5 - تشجيع الجهات الإشرافية على تأسيس الجهات الاستشارية المتخصصة في الاقتصاد السلوكي ضمن وحدات القطاع الخاص والقطاع غير الربحي: تؤدي الجهات الاستشارية دورًا محوريًّا في تقديم الدعم اللازم لدمج رؤى الاقتصاد السلوكي في سياسات المنظمات، وفي تنفيذ برامجها. ويعول عليها في تقريب الكفاءات والخبرات الدولية، وتوطين الأدوات والمهارات والمعارف السلوكية؛ لتضمينها في أعمال المنظمات. وإيمانًا بهذا الدور واستشعارًا للحاجة إليه، شجّعت الجهات التنظيمية والإشرافية على تأسيس عدد من الجهات الاستشارية المتخصصة في الاقتصاد السلوكي ضمن وحدات القطاع الخاص، والقطاع غير الربحي. وفي هذا الإطار، قامت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بترخيص عدد من الجمعيات المتخصصة في الاقتصاد السلوكي، ومنها جمعية

(49) مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية. «تطبيق أساليب الاقتصاد السلوكي على صنع سياسات الطاقة في المملكة العربية السعودية» تاريخ الدخول 24 تشرين الثاني 2023 على -htttps://www.kapsarc.org/ar/research/projects/applying-behavioral-economics-methods-to-energy-policymaking-in-saudi-arabia/

(50) صحيفة مكة المكرمة. «استخدام تطبيقات الاقتصاد السلوكي للحد من الهدر الغذائي» 2018. تاريخ الدخول 24 تشرين الثاني 2023 على :htttps://makkahnewspaper.com/article/1080086/ أعمال/ استخدام-تطبيقات-الاقتصاد-السلوكي-للحد-من-الهدر-الغذائي

(51) قدّم فريق بنك التنمية الاجتماعية ورقة بحثية بعنوان «عوامل تحفيز السلوكيات الادخارية» في الاجتماع السنوي لـ SJDM، في سان فرانسيسكو، وحظيت مشاركة البنك بإشادة الخبراء بمنهجية البنك في استيعاب رؤى الاقتصاد السلوكي، تاريخ الدخول 23 تشرين الثاني 2023 على.https://twitter.com/SDB_sa/status/1727695562068131895

العلوم السلوكية[52]، وجمعية الاقتصاد الاجتماعي[53]، وجمعية النهضة[54]، وفي القطاع الخاص، رخّصت وزارة التجارة لعدد من الجهات الاستشارية الربحية المتخصصة في الاقتصاد السلوكي، إلى جانب ترخيص وزارة الاستثمار لمجموعة من الجهات الاستشارية الدولية المتخصصة في الاقتصاد السلوكي، وقد أسهمت هذه الجهات الاستشارية في الدفع بعملية تبني منهجية دمج رؤى الاقتصاد السلوكي في المنظمات، عبر جهودها التوعوية، وتقديمها للاستشارات المتعلقة بتنفيذ التجارب المستنيرة برؤى الاقتصاد السلوكي، وبناء فرق العمل، ووحدات الاقتصاد السلوكي في عدد من الوزارات والهيئات والمنظمات الحكومية[55].

6 - استثمار المكانة الدولية للسعودية وكوادرها المتخصصة في تعميم الإفادة من الاقتصاد السلوكي على النطاق الدولي: خير مثال على هذه النقطة هو إعلان المملكة خلال رئاستها لمجموعة العشرين عام 2020 عن مبادرة تأسيس مركز الرياض للمناهج السلوكية في سوق العمل، والذي يهدف إلى المساهمة في عملية صنع سياسات تمكّن الإنسان وتساعد في ازدهار أسواق العمل، ويعمل المركز على تعزيز المناهج السلوكية لسياسات سوق العمل من خلال جمع خبراء صنع سياسات العمل من دول مجموعة العشرين في منصة واحدة، وعقد الاجتماعات السنوية لمناقشة التقدم وتحسين السياسات حول أسواق العمل، لتحفيز مواصلة التقدم وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء بمجموعة العشرين في هذا المجال[56]، يهدف المركز أيضًا إلى الاستفادة من المعارف والتجارب والخبرات المتعلقة بالمناهج السلوكية ومواصلة تطويرها بالاعتماد على المنهج التجريبي في توليد الأدلة والبراهين لدعم صناع السياسات في سوق العمل من معالجة التحديات

(52) جمعية العلوم السلوكية. «عن الجمعية» تاريخ الدخول 24 تشرين الثاني 2023 على https://bsa.sa/ عن-الجمعية/

(53) جمعية الاقتصاد الاجتماعي. «من نحن» تاريخ الدخول 24 تشرين الثاني 2023 على https://ase.org.sa

(54) جمعية النهضة. «عن الجمعية». تاريخ الدخول 24 تشرين الثاني 2023 على https://www.alnahda.org/about/

(55) سيأتي ذكرها في نهاية هذا المطلب.

(56) أحمد الزهراني على قناة AlNahda، تحفيز السلوك: توظيف منهجية التدخلات السلوكية في تصميم السياسات والبرامج في المملكة العربية السعودية، [فيديو]، يوتيوب، (24 أكتوبر 2021)، تاريخ الدخول: 17 أكتوبر 2023، https://www.youtube.com /watch?v=iH_38ruyiQw

المختلفة التي تواجهها أسواق العمل في دول مجموعة العشرين[57]، وتعتبر هذه المبادرة استثمارًا مهمًّا للسعودية في مكانتها الدولية، وقيادتها لمجموعة العشرين، حيث تعكس التزام المملكة بدعم الحوار الدولي حول الاقتصاد السلوكي، وتبادل الخبرات والمعارف بين الدول المختلفة، ومن الأمثلة على أنشطة المركز، تنظيم ورشة عمل بعنوان تطبيق السياسات السلوكية في سوق العمل في عام 2023 بهدف تطبيق الرؤى السلوكية في برامج وسياسات سوق العمل وتقديم حلول مبتكرة لتحسين نتائج سياسات سوق العمل[58]، كما شارك منسوبو مجموعة من الجهات الحكومية في مؤتمرات ومحافل دولية؛ لتقديم تجربة جهاتهم في بناء الفرق والوحدات السلوكية، والتجارب المنفذة، ونتائجها.

7 - تأسيس وحدات حكومية متخصصة في الاقتصاد السلوكي: لم يقتصر إيمان المنظمات العامة السعودية بالاقتصاد السلوكي على مجرد إدماجه في مبادراتها، بل تعداه إلى تأسيس وحدات متخصصة داخل تلك المنظمات، وتمثل هذه الوحدات الاستراتيجية التزامًا فعّالًا من المنظمات الحكومية لفهم أعمق للسلوك البشري، ما يؤثر في اتخاذه للقرارات، وآليات حفزه نحو الخيارات الجيدة له وللمجتمع. يتضمن الجدول (1) وحدات الاقتصاد السلوكي المستحدثة في المنظمات الحكومية في السعودية والجهات العامة التي أطلقتها.

(57) الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. «مركز السياسات ينظم ورشة عمل (تطبيق السياسات السلوكية في سوق العمل).» 2023. تاريخ الدخول 24 تشرين الثاني 2023 على https://www.hrsd.gov.sa/media-center/news/75154210

(58) المرجع نفسه.

جدول (1) وحدات الاقتصاد السلوكي في المملكة العربية السعودية

م	المسمى	الجهة التابعة لها
1	مركز دعم اتخاذ القرار[59]	الديوان الملكي
2	وحدة الوكز الصحي HNT[60]	وزارة الصحة
3	وحدة العلوم السلوكية (وحدة محلية)[61]	صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
4	مركز الرياض للسياسات السلوكية (وحدة دولية تعمل في نطاق دول مجموعة العشرين)[62]	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
5	وحدة التدخلات السلوكية[63]	وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان
6	مختبر تصميم السياسات الثقافية[64]	وزارة الثقافة
7	وحدة الاقتصاد السلوكي «تحت التأسيس»[65]	وزارة الحج والعمرة
8	وحدة الاقتصاد السلوكي «تحت التأسيس»[66]	وزارة الاقتصاد والتخطيط

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على المراجع الموضحة في الجدول.

(59) المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية. «نبذة عن المركز.» تاريخ الدخول 24 تشرين الثاني 2023 على https://ncss.gov.sa/ar-founding/
(60) Ministry of Health. "Health Nudge Unit Behavioral Toolkit for Health." Retrieved on October 17th, 2023, from https://www.moh.gov.sa/en/Ministry/MediaCenter/Publications/Pages/health-nudge-unit-behavioral-toolkit-for-health.pdf.
(61) Fai Aldokhi. 2023. Human Resources Development Fund- HRDF- KSA. ttps://www.linkedin.com/feed/update/urn:li:activity:7041159325054119936?updateEntityUrn=urn%3Ali%3Afs_feedUpdate%3A%28V2%2Curn%3Ali%3Aactivity%3A7041159325054119936%29
(62) الرياض. «إنشاء مركز الرياض للمناهج السلوكية لسياسات سوق العمل برئاسة المملكة.» تاريخ الدخول 24 تشرين الثاني 2023 على https://www.alriyadh.com/1853879/
(63) وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان. «البلدية والإسكان تقيم اللقاء الأول للتدخلات السلوكية في القطاعين البلدي والإسكاني.» 2023. تاريخ الدخول 24 أكتوبر 2023 على https://momrah.gov.sa/ar/news/14200/
(64) وكالة الأنباء السعودية. «وزارة الثقافة تطلق مختبرًا تفاعليا لتمكين القطاعات الثقافية.» 2022. تاريخ الدخول 24 أكتوبر 2023 على https://www.spa.gov.sa/2345786/
(65) الحاجي، محمد. «نجمة الشمال في صنع القرار: نظرة حول العلوم السلوكية في المملكة العربية السعودية.» 2023. هارفارد بيزنس ريفيو، تاريخ الدخول 27 أكتوبر 2023 : https://hbrarabic.com/دور-العلوم-السلوكية-في-صنع-القرار/?gift_id=0WNA2PHJH9QIE9
(66) المرجع نفسه.

يظهر الجدول (1) أنّ الاقتصاد السلوكي بات يُطبق في مجموعة من القطاعات في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك؛ سوق العمل، حيث كانت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ممثلة في صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» سبّاقةً في تطبيق الاقتصاد السلوكي من خلال تنفيذ العديد من التجارب السلوكية منذ عام 2015، وضمن الخطة الاستراتيجية الجديد للصندوق توّجت الجهود والتجارب السابقة بتأسيس وحدة العلوم السلوكية، وتهدف هذه الوحدة إلى استخدام الأساليب السلوكية لتحسين كفاءة سوق العمل، ومساعدة الأفراد على اتخاذ قرارات أفضل بشأن حياتهم المهنية[67]، وكذا قطاع الصحة حيث أسست وزارة الصحة وحدة الوكز الصحي سنة 2018، وتعد هاتان الجهتان من أسبق وأثرى الجهات تطبيقًا للاقتصاد السلوكي في المملكة، ثم انضمت وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان التي أنشأت وحدة التدخلات السلوكية عام 2023، بهدف استخدام الاقتصاد السلوكي لتحسين جودة الحياة في المدن السعودية، ووزارة الثقافة من خلال إنشاء مختبر تصميم السياسات الثقافية عام 2023، كما تعتزم وزارة الحج والعمرة تأسيس وحدة الاقتصاد السلوكي، بهدف استخدام الأساليب السلوكية لتحسين تجربة الحجاج والمعتمرين، وتشاركها في هذا التوجه وزارة الاقتصاد والتخطيط[68]، وعلى نحو عام، فإنّ المشهد العام لدمج رؤى الاقتصاد السلوكي في السياسات وتنفيذها آخذ في التوسع والانتشار.

وفي الوقت الذي بادر فيه القطاع العام بانفتاحه على الاقتصاد السلوكي، إلا أنّ المؤشرات -حتى حينه-، لا تدل على انفتاح الأوقاف ومنظمات القطاع غير الربحي على الاقتصاد السلوكي، والاستفادة من أفكاره، وأدواته، في تحقيق مستهدفاتها. الأمر الذي يدفع بأهمية إظهار تطبيقات الاقتصاد السلوكي في العمل الخيري، والفرص الواعدة للقطاع عند استيعابه لأدوات ورؤى الاقتصاد السلوكي، سواء على نطاق تحقيق فهم أعمق لقضايا الفقر، والتنمية الاجتماعية،

(67) تم عرض وتأكيد هذه المعلومات عبر مقابلة إلكترونية أجريت يوم الثلاثاء 28 نوفمبر 2023 مع مسؤول بصندوق تنمية الموارد البشرية «هدف»
(68) الحاجي، محمد. «نجمة الشمال في صنع القرار: نظرة حول العلوم السلوكية في المملكة العربية السعودية.«مرجع سبق ذكره».

أو توظيف أدوات الاقتصاد السلوكي لحفز المجتمع على التفاعل مع مبادرات القطاع، إلى جانب الإفادة من رؤى الاقتصاد السلوكي المتعلقة بهندسة الخيارات، وتبسيط الإجراءات، في الأوقاف والقطاع غير الربحي.

المطلب الثاني: تجربة المملكة العربية السعودية في دمج رؤى الاقتصاد السلوكي في السياسات العامة- القطاع الصحي نموذجًا

شهد العقد الماضي تزايد اهتمام الحكومات والمؤسسات بتوظيف الرؤى السلوكية في صناعة سياساتها العامة، وكما رأينا في المطلب الأول من هذا المبحث، فإن المملكة العربية السعودية تبدى اهتمامًا واسعًا بهذا المجال وتطمح لأن تكون أحد أبرز النماذج الرائدة إقليميًّا وعالميًّا في تبنّي وتطبيق الاقتصاد السلوكي على المستوى الحكومي، ولغرض عرض تجربة المملكة في دمج رؤى الاقتصاد السلوكي في السياسات العامة، نتناول في هذا المطلب تجربة القطاع الصحي.

إنّ فهم السلوك البشري والدوافع النفسية يمكّن من تصميم السياسات والبرامج العامة الصحية الملائمة ويُسهم في تعزيز كفاءتها وتحقيق أهدافها، وإدراكًا لهذا الدور، أصدرت الإدارة التنفيذية لمنظمة الصحة العالمية في قمتها المنعقدة في مايو 2023 قرارًا لكافة الدول الأعضاء بضرورة استخدام العلوم السلوكية لتحقيق الأهداف الصحية للشعوب، وحثَّ القرار على إنشاء وحدات إقليمية للاقتصاد السلوكي في المجال الصحي في كافة أنحاء العالم، وكذلك تمت دعوة الدول الأعضاء إلى مشاركة النتائج والدروس فيما بينها لتعظيم التأثير[69].

من جهتها، تسعى المملكة العربية السعودية في إطار رؤية 2030 إلى إعادة هيكلة قطاعها الصحي من خلال إعطاء الأولوية للوقاية قبل العلاج؛ حيث يركّز برنامج التحول الصحي في المملكة حسب وزير الصحة على ثلاث أولويات: أولها: تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية، والثانية: تحسين جودة، وفعالية النظام الصحي،

(69) منظمة الصحة العالمية. «مبادرة العلوم السلوكية لتحسين الصحة.» جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعون، البند 18-2 من جدول الأعمال المؤقت، 2023.

والثالثة: تقوية جهود الوقاية من الأمراض[70]، ولدعم هذه الأهداف، أنشأت المملكة سنة 2018 وحدة فريق الوكز (التنبيه) الصحي The Health Nudging Unit Team (HNT)، والتي تُعد إحدى أولى الوحدات المختصة في التوجيه السلوكي في المجال الصحي في منطقة الشرق الأوسط ككل، وتختص في توجيه السياسات، والبرامج الصحية، وترسيخ العلوم السلوكية كأداة نظامية يمكن تطبيقها في البرامج والعمليات؛ حيث تستخدم العلوم السلوكية لفهم وتحليل السلوك البشري، وهدفها الأساس: هو تحسين الأداء، واتخاذ القرارات بناءً على هذا الفهم، وتُستخدم في مجموعة متنوعة من المجالات؛ مثل: الصحة، والتعليم، والأعمال، والسياسة لتحسين السلوكيات البشرية، وتعزيز الصحة، والرفاهية العامة[71].

تتمثل رؤية وحدة الاقتصاد السلوكي لوزارة الصحة السعودية في أن تكون نموذجًا إقليميًّا رائدًا في تحسين الصحة العامة، من خلال العمل على إدماج المقاربات السلوكية في عملية اتخاذ القرار في المجال الصحي، مما يقود في النهاية إلى تحسين مخرجات الصحة العمومية[72]، وتشمل رسالتها دعم صانعي القرار في تحسين كفاءة وجودة الخدمات الصحية عبر المفاهيم السلوكية، وذلك من خلال تطبيق العلوم السلوكية والمقاربات المدعومة بالتجارب داخل النظام الصحي لتحسين صحة ورفاهية المجتمع، وتؤدي الوحدة دورًا محوريًّا في مساعدة صانعي السياسات، والأطراف ذوي الصلة بقطاع الصحة في تقديم حلول ذات كفاءة اقتصادية لمواجهة مختلف التحديات؛ حيث تتمثل مسؤوليات الوحدة في تطوير التدخلات السلوكية، وتقديم الإرشاد فيما يخص السياسات بناءً على الرؤى السلوكية، وتعزيز القدرات الوطنية، ونشر المعرفة ذات الصلة بالرؤى السلوكية في مؤسسات الرعاية الصحية عبر المملكة[73]، ولكي تخطو وزارة الصحة

(70) Ministry of Health. "Health Nudge Unit Behavioral Toolkit for Health." Op. Cit.
(71) الحاجي، محمد، نجمة الشمال في صنع القرار: نظرة حول العلوم السلوكية في المملكة العربية السعودية. مرجع سبق ذكره.
(72) Ministry of Health. "Health Nudge Unit Behavioral Toolkit for Health." Op. Cit.
(73) Ministry of Health. "Health Nudge Unit Behavioral Toolkit for Health." Op. Cit.

السعودية إلى الأمام في سباقها مع نفسها، فإنّ الاستراتيجية المطروحة حاليًا هي تحويل وحدتها للعلوم السلوكية إلى مركز وطني يخدم المنظومة الصحية كلها والجهات المماثلة خارج الوزارة، بما يعكس الرؤية التقدمية للملكة في استثمار العلوم السلوكية بشكل استباقي ومبادر[74].

ولتحقيق هذه الأهداف، تُنفذ وحدة الاقتصاد السلوكي لوزارة الصحة باستمرار عدةَ تدخلات سلوكية، تستهدف مختلف قضايا الصحة العامة، كما نفذّت الوحدة عدةَ أبحاث ميدانيّة كميّة وكيفيّة، تهدف إلى تحديد التحديات الميدانية مِن منظور سلوكي باستخدام مجموعة مختلطة من المقاربات، غير أنها تعتمد على منهجية واضحة ومحددة، تشمل أربع خطوات؛ تبدأ بتعريف التحدي، وتحديد طبيعته، ومِن ثَمَّ فَهم التحدي من خلال تحليل سياقه ومعطياته، ثم التدخل عبر تصميم وتنفيذ التدخل السلوكي، وأخيرًا: التحليل؛ بجمع وتحليل البيانات، واستخراج النتائج، وتقدم الوحدة كذلك ورشاتٍ تدريبية، ومبادرات لتنمية القدرات في الجامعات المحلية، والوكالات الحكومية، وكذا في الإدارات، والمنظمات الإقليمية[75].

ومِن أجل توضيح إجمالي التدخلات السلوكية الهادفة إلى زيادة كفاءة الامتثال بسياسات وزارة الصحة التي قدمتها وحدة التحفيز السلوكي التابعة لوزارة الصحة، نعرض الجدول (2).

(74) الحاجي، محمد، نجمة الشمال في صنع القرار: نظرة حول العلوم السلوكية في المملكة العربية السعودية. مرجع سبق ذكره.
(75) Ministry of Health. "Health Nudge Unit Behavioral Toolkit for Health." Op. Cit.

جدول (2). التدخلات السلوكية لوزارة الصحة

توظيف الاقتصاد السلوكي لرفع كفاءة الامتثال بسياسات وزارة الصحة			
م	المشكلة	التدخل	النتيجة
1	من أجل التشخيص المبكر لأمراض الأطفال، وضعت المملكة النظام الوطني لفحص الصحة المدرسية، ونجح البرنامج في فحص 100% من السكان المستهدفين سنة 2019، غير أنّ انتشار جائحة كوفيد 19 اضطر السلطات إلى نقله مِن المدارس إلى المراكز الصحية الجهوية؛ مما أدّى إلى تراجع الإقبال على البرنامج.	استخدام رسائل التذكير النصية القصيرة المرسلة إلى الآباء؛ لزيادة الإقبال على عيادات الفحص الصحي للطلاب.	عند تقييم النسبة المئوية للآباء المشاركين الذين حجزوا موعدًا لأطفالهم في عيادات الفحص الصحي للطلاب؛ تبيَّن أن هناك زيادةً قُدِّرت بـ 9.4% في الإقبال على الفحص[76].
2	على الرغم مِن توافر لقاحات كوفيد 19 بحرية وسهولة الوصول إليه وفعاليته، إلا أنّ الكثير من الأشخاص في المملكة العربية السعودية لم يتخذوا خطوة الحصول على اللقاح.	إرسال رسائل مؤطرة لدفع المواطنين إلى أخذ جرعتهم الأولى، مع تحديد موعد أخذ اللقاح في غضون خمسة أيام، واستخدام (6) صيغ مختلفة للرسائل للوصول إلى الصيغة الأمثل.	الوصول إلى صيغة الرسائل المناسبة، والتي حققت زيادة تتراوح بين: 18-21% في معدلات الاستجابة، وأخذ الجرعة الأولى من اللقاح[77].
3	تسجيل إقبال ضعيف على تلقيح الأطفال أقل مِن (12) سنة ضد جائحة كوفيد 19.	وكز الآباء عن طريق رسائل نصية لتسجيل أطفالهم دون (12) سنة لأخذ لقاح كورونا.	زيادة نسبة الأطفال المحصنين دون (12) سنة[78].
4	يرتبط استهلاك حصص الطعام ذي الحجم الكبير بزيادة انتشار السمنة؛ إذ ترتبط الحصص الكبيرة بعادة الإفراط في الطعام.	تقسيم الطعام إلى أجزاء متعددة؛ بهدف التقليل مِن الاستهلاك المفرط.	المشاركون في الدراسة من المجموعة التي عرفت تدخلًا سلوكيًّا أكلت حصص طعام بنسبة 56% أقل مقارنة بالمشاركين دون تدخل[79].

(76) Alshehri, R., Alhajji, M., Kutbi, M., & Alyahya, S., Nudging parents increases children preventive screening: A mixed-methods study, Nudge Unit Ministry of Health Saudi Arabia, APHA 2022 Annual Meeting and Expo, 2022.

(77) Alhajji, M., Alzeer, A. H., Al-Jafar, R., Alshehri, R., Alyahya, S., Alsuhaibani, S., & Alsaawi, F., A national nudge study of differently framed messages to increase COVID-19 vaccine uptake in Saudi Arabia: A randomized controlled trial, Saudi Pharmaceutical Journal, 31(9), 101748, 2023.

(78) Ministry of Health, Health Nudge Unit Behavioral Toolkit for Health, p.52.

(79) Alsuhaibani, S., Alshehri, R., Alhajji, M., Alyahya, S., & Akhtar, T., The Effect of partitioning on food consumption in Saudi Arabia: A randomized controlled trial, Nudge Unit Ministry of Health Saudi Arabia, APHA 2022 Annual Meeting and Expo, 2022.

توظيف الاقتصاد السلوكي لرفع كفاءة الامتثال بسياسات وزارة الصحة			
م	المشكلة	التدخل	النتيجة
5	على الرغم مِن ارتفاع الطلب على التبرع بالأعضاء في المملكة العربية السعودية، إلا أنّ عدم توفر الأعضاء بصورة كافية مثّل مشكلةً.	تضافرت جهود مجموعة من الجهات الحكومية لمعالجة المشكلة، بالإفادة من رؤى وأدوات الاقتصاد السلوكي، بدءًا من تبسيط إجراءات عملية التبرع لتصبح عبر تطبيق توكلنا، مرورًا بتقديم القدوة الحسنة ومبادرة القيادة الرشيدة بالتبرع.	ارتفاع عدد المسجلين في التبرع بالأعضاء من 20 ألف متبرع قبل إعادة هيكلة الإجراءات، إلى 491 ألف متبرع في 2023م[80].
6	التخلُّف عن المواعيد الطبية أمر مزعج ومكلف للنظام الصحي، خاصةً: المواعيد الافتراضية التي يتلقى فيها المرضى الاستشارة مِن خلال تطبيقات الهاتف المحمول؛ حيث كشفت دراسة استكشافية كيفية استباقية أنّ جزءًا كبيرًا مِن التخلف عن المواعيد كان مِن مرضى لم يعلموا أن الموعد القادم سيكون افتراضيًّا.	اختبار فاعلية استخدام إقرار مصمم بمبادئ العلوم السلوكية لتحسين الالتزام بمواعيد العيادة الافتراضية بين المرضى السعوديين، من خلال وكز موظفي الاستقبال لتسجيل حضور المرضى في برنامج موعد.	تحسن بما يقارب: (17) % في معدل الالتزام بالمواعيد الصحية عند استخدام الوكز، وتقليل نسبة عدم الحضور بسبب عدم تسجيل المرضى في برنامج «موعد» مِن قبل الاستقبال[81].
7	عدم الالتزام بمتطلبات نظافة اليدين بين أطباء الطوارئ يزيد مِن مخاطر التعقيدات للمرضى.	استخدام الإشارات البصرية من خلال إحاطة سرير المريض بشريط ملون، وعبارة تطلب غسل اليدين قبل لمسه؛ لدفع أطباء الطوارئ لغسل أيديهم والالتزام بشروط نظافتها حسب توجيهات منظمة الصحة الدولية.	زيادة بنسبة: (18)% في الالتزام بمعايير نظافة اليدين عند استخدام المؤثرات البصرية للتأثير على أطباء الطوارئ[82].

(80) صحيفة مكة المكرمة. « 491 ألف شخص تبرعوا بأعضائهم عبر «توكلنا».» تاريخ الدخول 24 نوفمبر 2023 على .https://makkahnewspaper com/article/1571841/ البلد/ -491ألف-شخص-تبرعوا-بأعضائهم-عبر-توكلنا/

(81) Alshehri, R., Alhajji, M., Alyahya, S., Alsuhaibani, S., & Kutbi, M., Missing virtual health appointments in Saudi Arabia: A randomized experiment testing the effect of written commitment device on attendance, Nudge Unit Ministry of Health Saudi Arabia, APHA 2022 Annual Meeting and Expo, 2000.

(82) Ministry of Health, Health Nudge Unit Behavioral Toolkit for Health, p.52.

توظيف الاقتصاد السلوكي لرفع كفاءة الامتثال بسياسات وزارة الصحة			
م	المشكلة	التدخل	النتيجة
8	يساعد الفحص المبكر لحديثي الولادة على الحد مِن مخاطر الإعاقة، لكن الإقبال عليه ليس بالحد المطلوب في المملكة.	جعل الفحص المبكر إجراءً تلقائيًّا في عيادات الطفل السليم في المملكة من خلال تحديد مواعيد تلقائية يحددها النظام، يتبعها رسالة تأكيد للولي.	زيادة بنسبة: (17.6) % في معدل المواطنين الذين يلتزمون بالفحص المبكر لحديثي الولادة[83].
9	قلة الإقبال على فحص الأطفال الأقل من عمر (3) سنوات، رغم أنّه يساعد على التشخيص المبكر للأمراض، والوقاية منها.	استخدام رسائل متنوعة لدفع أولياء الأمور للالتزام بعيادات الطفل السليم.	زيادة نسبة الأطفال المفحوصين بعمر (3) سنوات بنسبة 13%[84].
10	الزواج بين حاملي أمراض الدم الوراثية والمُعدية، يمكن أن يسبب انتقال هذه الأمراض إلى الشريك، وإلى الأطفال، وغياب الوعي والتشخيص يزيد مِن مخاطر انتشار هذه الأمراض.	إطلاق برنامج الزواج الصحي الذي يشجّع على الفحص قبل الزواج، فيما يتعلق بكلٍّ من الأمراض الوراثية والمعدية، وتثقيف الزوجين حول طرق العدوى، وانتقال الأمراض.	تقليل نسبة الزيجات الخطرة بين حاملي أمراض الدم الوراثية[85].

المصدر: من إعداد الباحث، استنادًا إلى المصادر الموضحة في الجدول.

يوضح الجدول (2) عرضًا موجزًا لسلسلة تدخلات وزارة الصحة السعودية المعتمدة على الاقتصاد السلوكي؛ حيث أثبتت تقنيات الحفز السلوكي فاعليتها في عدد من التجارب، وأظهرت التدخلات المبنية على العلوم السلوكية كفاءتها عند مقارنة الأثر بالتكلفة. فعلى سبيل المثال: كلّفت الرسالة الواحدة المستخدمة في حفز الأفراد للحصول على لقاح كورونا أقل من 0.33 دولارًا؛ لكنها حققت زيادة في مواعيد اللقاح بنسبة 18-21%[86]، وهذا يدفع إلى حثّ صانعي السياسات وتشجيعهم على دعم التدخلات المبنية على العلوم السلوكية، خاصة التي تستخدم

(83) Ibid.

(84) وزارة الصحة، إدارة التغيير السلوكي (ندج)، مرجع سبق ذكره، ص 52.

(85) المرجع نفسه.

(86) مقابلة إلكترونية أُجريت مع مدير وحدة الاقتصاد السلوكي في وزارة الصحة، بتاريخ 12 يوليو 2023.

فيها منهجيات الأنا والأعراف الاجتماعية لتقليل التردد الذي يشوب الأفراد تجاه السلوكيات المنشودة. إنّ فهم «ذهنية المستفيد» ما يؤثر في سلوكه، وكيف ينظر إلى الخيارات المتاحة أمامه، تتيح لصانعي السياسات، ومقدمي الخدمات؛ تصميم «برامج صديقة» متمحورة حول الإنسان، وآخذة بعين الاعتبار مكامن القصور فيه، وبهذه المنهجية يمكن رفع كفاءة الإنفاق على البرامج العامة، وتقليل الهدر المالي، وتعظيم مستوى استفادة الجمهور منها، وعند الحديث عن هذا الأمر في المجال الصحي، ومن منظور الاقتصاد الإسلامي، وفي ضوء نتائج التجارب المنفذة من قبل وزارة الصحة، يمكن القول بأن دمج رؤى الاقتصاد السلوكي مثَّل وسيلة مؤثرة في تحقيق مقصد حفظ عدد من الضروريات الخمس الكبرى، أظهرها: حفظ المال، وحفظ النفس، وحفظ العقل. فبناءً على الحسابات التنبؤية التي أجرتها وزارة الصحة بالسعودية، أسهم حفز المستفيدين أثناء جائحة كورونا في منع أكثر من 26.000 ألف إصابة محتملة، يمكن أن يترتب عليها أكثر من 300 حالة وفاة[87]. إنّ الوعد الذي يقدمه حقل الاقتصاد السلوكي لصانعي السياسات العامة، هو فهم أدق وأعمق لواقع السلوك البشري، ومن ثم توظيف تلك المعرفة لرفع كفاءة البرامج العامة.

(87) مقابلة إلكترونية أُجريت مع مدير وحدة الاقتصاد السلوكي في وزارة الصحة، بتاريخ 12 يوليو 2023.

الخاتـمة

بعد عقود من اعتماد القطاع العام على فروض الاقتصاد التقليدي في صناعة السياسات وتنفيذها، برز الاقتصاد السلوكي خلال العقدين الأخيرين مقدمًا رؤى حديثة حول السلوك، لا تفترض فيه العقلانية والرشد والنفعية المادية بمفهومها لدى الاقتصاد التقليدي، بل انتهج الاقتصاد السلوكي دراسة السلوك متناهي الصغر، وفق ما هو كائن، مع الأخذ بعين الاعتبار مجموع الاعتبارات المؤثرة فيه، من قيم اجتماعية، وأخلاقية، ونفسية، ودينية، وتحيّزات وأخطاء يقع فيها بسبب عقلانيته المقيدة أو المحدودة. انتقل الاقتصاد السلوكي بعد فهم أدق منه لواقع السلوك وذهنية المستفيد؛ إلى تصميم أدوات وأساليب عمل متمحورة وصديقة للمستهدف منها فبرزت نظرية الحفز السلوكي، والقائلة بإمكانية التأثير على خيارات المستهدفين عبر إحداث تغييرات بسيطة، وغير مكلفة، تقدم على نحو جذّاب، وفي الوقت المناسب؛ تسهم في رفع كفاءة البرامج، وتقلّص الهدر المالي، وتعظم الانتفاع من الخدمات المقدمة للمستفيدين، وتوظّف لتحسين الامتثال بالسياسات العامة، وتحقيق المستهدفات الوطنية، والصالح العام.

في المملكة العربية السعودية، ظهرت مؤشرات انفتاح وحدات القطاع العام على الاقتصاد السلوكي من بوابة سوق العمل عام 2015، تبعها تأسيس عدد من وحدات الحفز والتدخل السلوكي في عدد من القطاعات، أهمها: الصحة، والشؤون البلدية والإسكان، والثقافة، وقطاعات أخرى قطعت أشواطًا في هذا الاتجاه، وباتت رؤى الاقتصاد السلوكي توظّف من قبل مختلف الوحدات الحكومية كوسيلة داعمة لتحقيق مستهدفاتها في رؤية المملكة 2030.

في التجارب التي أجرتها وزارة الصحة، أظهرت النتائج أثرًا إيجابيًّا لدمج رؤى الاقتصاد السلوكي في سياساتها. وعلى سبيل المثال: أسهم الحفز السلوكي في مضاعفة عدد المسجلين في برنامج التبرع بالأعضاء إلى 491 ألف مسجل في

2023، مقارنة ب 20 ألف متبرع في الفترة التي سبقت مرحلة تقديم البرنامج مستنيرًا برؤى الاقتصاد السلوكي.

تدفع نتائج الدراسة إلى حث صانعي السياسات للاستفادة من رؤى وأدوات الاقتصاد السلوكي، وتوسيع نطاق القطاعات المستفيدة منه، وتوصي الدراسة بما يلي:

- دعم الجهود الرامية لدمج رؤى الاقتصاد السلوكي في الأوقاف ومنظمات العمل الخيري، والقطاع غير الربحي.
- بناء منهجية علمية موحدة لإعداد التقارير الدورية لتطبيقات الاقتصاد السلوكي في المنظمات العامة بالمملكة العربية السعودية؛ لتوثيق المنجزات، وتعميم الإفادة من التجارب.

مقترحات للدراسات المستقبلية:

- دمج رؤى الاقتصاد السلوكي في الأوقاف والقطاع غير الربحي: الفرص والممكنات.
- استراتيجية مقترحة لتأسيس وحدة الاقتصاد السلوكي في منظمات العمل الخيري.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

- أحمد الزهراني على قناة AlNahda، تحفيز السلوك: توظيف منهجية التدخلات السلوكية في تصميم السياسات والبرامج في المملكة العربية السعودية، [فيديو]، يوتيوب، (24 أكتوبر 2021)، تاريخ الدخول: 17 أكتوبر 2023، https://www.youtube.com/watch?v=iH_38ruyiQw
- الأفندي، محمد أحمد، مقولات الاقتصاد السلوكي، وعلاقتها بالاقتصاد التقليدي، مع إشارة إلى الاقتصاد الإسلامي، مجلة الدراسات الاجتماعية، مج 25، ع 3 (2019): 85-110.
- الأمم المتحدة، العلوم السلوكية مذكرة توجيهية توجيهات الأمين العام بشأن العلوم السلوكية، تاريخ الدخول: 17 أكتوبر 2013 على htttps://www.un.org/ar/content/behaviouralscience/
- بكدي، فاطمة، وماتن، زينب، الاقتصاد السلوكي وتحسين صنع السياسة، جامعة الدول العربية، القاهرة، د. ط، 2021.
- جامعة الملك سعود. «الماجستير التنفيذي في الاقتصاد (خيار المقررات الدراسي)». تاريخ الدخول 24 تشرين الثاني 2023 على https://cba.ksu.edu.sa/ar/EMecon/
- جمعية الاقتصاد الاجتماعي. «من نحن». تاريخ الدخول 24 تشرين الثاني 2023 على https://ase.org.sa
- جمعية العلوم السلوكية. « عن الجمعية». تاريخ الدخول 24 تشرين الثاني 2023 على https://bsa.sa/عن-الجمعية/
- جوبذاتي. «مركز دعم اتخاذ القرار بالديوان الملكي يعلن التقديم في (برنامج تطوير الخريجين) 2023م». تاريخ الدخول 24 تشرين الثاني 2023 على https://www.jobzaty.com/blog/dsc-3005/
- الحاجي، محمد. «نجمة الشمال في صنع القرار: نظرة حول العلوم السلوكية في المملكة العربية السعودية.» 2023. هارفارد بيزنس ريفيو، تاريخ الدخول 27 أكتوبر 2023: https://hbrarabic.com/دور-العلوم-السلوكية-في-صنع-القرار/?gift_id=0WNA2PHJH9QIE9
- الدويري، زايد نواف عواد، وإبراهيم عبد الحليم عبادة. «الاقتصاد السلوكي: تقدير

اقتصادي إسلامي». رسالة دكتوراه. جامعة اليرموك، إربد، 2021.
- رجب، إبراهيم إسماعيل. «تطبيق الاقتصاد السلوكي وعلاقته بالمسئولية الاجتماعية للمؤسسات المالية الإسلامية – دراسة حالة مملكة البحرين». مجلة بحوث الشرق الأوسط، مج 8، ع 56 (2020): 297 – 332 .
- رضوان، مصطفى أحمد حامد. «الاقتصاد السلوكي كمدخل جديد لعلاج السياسات الاقتصادية (دراسة تحليلية)». مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مج 9، ع 3 (2023): 573-610.
- زرنيز، آمال. «النهج السلوكي في صنع السياسة العامة: دراسة في الأثر المعرفي والتطبيقي لدمج التبصرات السلوكية في حقل السياسة العامة». مجلة جامعة الملك سعود – الحقوق والعلوم السياسية، مج 35، ع 2 (2023): 377 - 403 .
- سعيد، عبد الغني علي عبد الله، وجمال، إبراهيم حسن محمد. «نظرية الوكز من منظور الاقتصاد الإسلامي: الأحاديث النبوية في النفقة على الزوجة أنموذجًا». مجلة بيت المشورة، ع 15: 159-207، (2021).
- ضيف الله، عالية أحمد صالح، وجميلة عب القادر شعبان الرفاعي. «الوكز الاقتصادي». الجامعة العالمية للتسويق الإسلامي، مج12، ع1 : (2023): 10-29.
- قندوز، عبد الكريم أحمد، استخدام الاقتصاد السلوكي في تصميم السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، ع 119 (2023).
- مجموعة البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: عرض عام العقل والمجتمع والسلوك، 2015، ص 5، تاريخ الدخول: 22 أكتوبر 2023 https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/Publications/WDR/WDR%202015/Overview-Arabic.pdf
- مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية. «تطبيق أساليب الاقتصاد السلوكي على صنع سياسات الطاقة في المملكة العربية السعودية». تاريخ الدخول 24 تشرين الثاني 2023 على htttps://www.kapsarc.org/ar/research/projects/applying-behavioral-economics-methods-to-energy-policymaking-in-saudi-arabia/
- المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية. «نبذة عن المركز». تاريخ الدخول 24 تشرين الثاني 2023 على https://ncss.gov.sa/ar-founding/
- مركز دعم اتخاذ القرار. «برنامج تطوير الخريجين». تاريخ الدخول 24 تشرين الثاني 2023 على https://careers.dsc.gov.sa/

- مركز دعم اتخاذ القرار. «برنامج تطوير الخريجين». تاريخ الدخول 24 تشرين الثاني 2023 على https://careers.dsc.gov.sa/ar/page/gdp-program/
- معهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك محمد عبد العزيز. «دمج رؤى الاقتصاد السلوكي في القطاع الغير ربحي الفرص والممكنات». [فيديو]، يوتيوب، (2 تشرين الثاني 2023)، تاريخ الدخول: 24 تشرين الثاني 2023، https://www.youtube.com/watch?v=u-ti_V269yg
- صحيفة مكة المكرمة. «استخدام تطبيقات الاقتصاد السلوكي للحد من الهدر الغذائي». 2018. تاريخ الدخول 24 تشرين الثاني 2023 على / htttps://makkahnewspaper.com article/1080086/ أعمال/ استخدام-تطبيقات-الاقتصاد-السلوكي-للحد-من-الهدر-الغذائي
- منظمة الصحة العالمية. «مبادرة العلوم السلوكية لتحسين الصحة». جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعون، البند 18-2 من جدول الأعمال المؤقت، 2023.
- الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. «مركز السياسات ينظم ورشة عمل (تطبيق السياسات السلوكية في سوق العمل)». 2023. تاريخ الدخول 24 تشرين الثاني 2023 على https:// www.hrsd.gov.sa/media-center/news/75154210
- مونيس، نادية. «نحو مقاربة سلوكية للاقتصاد لتحقيق فعالية التدخل الحكومي العمومي: دراسة تحليلية لحالة الجزائر مقارنة بنماذج دولية ناجحة». مجلة البشائر الاقتصادية، مج 5، ع 1 (2019): 201 - 208 .
- النجار، أحمد محمد حسن سليمان عبد الله، الاقتصاد السلوكي، وتطبيقاته عالميًّا، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2019، ص 21.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط. «إطلاق ثلاثة برامج جديدة في إطار مبادرة تطوير الكوادر الوطنية وزارة الاقتصاد والتخطيط تخرج أولى دفعات برنامج القادة الاقتصاديين». 2023. تاريخ الدخول 24 تشرين الثاني 2023 على https://www.mep.gov.sa/ar/MediaCenter/News/Pages/MEP-hosts-first-economic-leadership-graduation-and-launches-three-new-programs-under-the-NCDI.aspx
- وزارة الاقتصاد والتخطيط. «البرنامج الوطني لزمالة السياسات العامة». 2023، تاريخ الدخول 24 تشرين الثاني 2023 على https://www.mep.gov.sa/ar/Pages/National-Public-Policy-Fellowship-Program.aspx/

- وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان. «البلدية والإسكان تقيم اللقاء الأول للتدخلات السلوكية في القطاعين البلدي والإسكاني». 2023. تاريخ الدخول 24 أكتوبر 2023 على https://momrah.gov.sa/ar/news/14200/
- وكالة الأنباء السعودية. «وزارة الثقافة تطلق مختبرًا تفاعليا لتمكين القطاعات الثقافية». 2022. تاريخ الدخول 24 أكتوبر 2023 على https://www.spa.gov.sa/2345786/

المراجع باللغة الإنجليزية

- @MEPSaudi. "The Ministry of Economy and Planning launched the National Fellowship Program for Public Policy, aiming to qualify young Saudi cadres to work in the field of public policy." Twitter, 14 Dec. 2021, 10:46 AM UTC+3. https://twitter.com/MEPSaudi/status/14827300631205068
- AI-Youbi, Abdulrahman, Adnan HM Zahed, and William G. Tierney. Successful global collaborations in higher education institutions. Springer Nature, 2020, p. 69.
- Alhajji, M., Alzeer, A. H., Al-Jafar, R., Alshehri, R., Alyahya, S., Alsuhaibani, S., & Alsaawi, F., A national nudge study of differently framed messages to increase COVID-19 vaccine uptake in Saudi Arabia: A randomized controlled trial, Saudi Pharmaceutical Journal, 31(9), 101748, 2023.
- Alshehri, R., Alhajji, M., Alyahya, S., Alsuhaibani, S., & Al-Mansour, K., Comparing knowledge and attitudes toward deceased organ donation between registered vs. nonregistered donors in Saudi Arabia: A national assessment, Nudge Unit Ministry of Health Saudi Arabia, APHA 2022 Annual Meeting and Expo, 2022.
- Alshehri, R., Alhajji, M., Alyahya, S., Alsuhaibani, S., & Kutbi, M., Missing virtual health appointments in Saudi Arabia: A randomized experiment testing the effect of written commitment device on attendance, Nudge Unit Ministry of Health Saudi Arabia, APHA 2022 Annual Meeting and Expo, 2000.
- Alsuhaibani, S., Alshehri, R., Alhajji, M., Alyahya, S., & Akhtar, T., The Effect of partitioning on food consumption in Saudi Arabia: A randomized controlled trial, Nudge Unit Ministry of Health Saudi Arabia, APHA 2022 Annual Meeting and Expo, 2022.
- Angner, Erik, and George Loewenstein, Behavioral economics, Handbook of the philosophy of science: Philosophy of economic (2007): 641-690, p. 2.
- Babcock, Linda, et al. "Notes on behavioral economics and labor market policy." IZA Journal of Labor Policy 1 (2012): 1-14.
- Beshears, John, et al. "Behavioral household finance, Handbook of Behavioral Economics: Applications and Foundations 1, Vol. 1. North-Holland, 2018. 177-276.
- BIDT, Nudge Units and Data-driven Nudging, Accessed on October 17th 2023 from https://www.bidt.digital/nudge-units-and-data-driven-nudging/
- BIDT, Nudge Units and Data-driven Nudging, Retrieved on October 17th 2023 from https://www.bidt.digital/nudge-units-and-data-driven-nudging/
- Camerer, Colin F., George Loewenstein, and Matthew Rabin, eds. Advances in behavioral economics, Princeton university press, 2004, p. 3.
- Del Campo, Cristina, et al. "Decision making styles and the use of heuristics in

decision making." Journal of Business Economics 86 (2016): 389-412.
- DellaVigna, Stefano, and Elizabeth Linos. "RCTs to scale: Comprehensive evidence from two nudge units." Econometrica 90.1 (2022): 81-116, p. 87.
- Dewies, Malte, et al. "Applying behavioural insights to public policy: An example from Rotterdam, Global Implementation Research and Applications 2.1, 2022, 53-66.
- Fai Aldokhi. 2023. Human Resources Development Fund- HRDF- KSA. ttps://www.linkedin.com/feed/update/urn:li:activity:7041159325054119936?updateEntityUrn=urn%3Ali%3Afs_feedUpdate%3A%28V2%2Curn%3Ali%3Aactivity%3A7041159325054119936%29
- Fathallah, Hadi. "Challenges of Public Policymaking in Saudi Arabia." Carnegie Middle East Center, 22 May 2019, https://carnegieendowment.org/sada/79189 Accessed 22 Nov. 2023
- Human Resources Development Fund. "The Human Resources Development Fund (HRDF)." HRDF, https://hrdf.org.sa/en/. Accessed 23 Nov. 2023.
- Johnson, Harold L, Exploration in responsible business behavior: An exercise in behavioral economics. No. 4. Georgia State University Business Press, 1958.
- Kahneman, Daniel and Tversky, Amos, Prospect Theory: An Analysis of Decision under Risk, Econometrica, 47 (2), 263–291, 1979.
- Kahneman, Daniel. "Thinking, Fast and Slow." Farrar, Straus and Giroux, 2017, p. 9.
- MAHMUTOĞLU, F. . «فلسفة الاقتصاد السلوكي مقابل الاقتصاد الإسلامي وأثرها على سلوك المستهلك». Maruf İktisat İslâm İktisadı Araştırmaları Dergisi، 3 (1) 45-80 (2023).
- Ministry of Health, Health Nudge Unit Behavioral Toolkit for Health, Retrieved on October 17th 2022 from https://www.moh.gov.sa/en/Ministry/MediaCenter/Publications/Pages/health-nudge-unit-behavioral-toolkit-for-health.pdf
- Ministry of Health, Health Nudge Unit Behavioral Toolkit for Health, p.52.
- Ministry of Health. "Health Nudge Unit Behavioral Toolkit for Health." Retrieved on October 17th, 2021, from https://www.moh.gov.sa/en/Ministry/MediaCenter/Publications/Pages/health-nudge-unit-behavioral-toolkit-for-health.pdf.
- Ministry of Health. "Health Nudge Unit Behavioral Toolkit for Health." Retrieved on October 17th, 2021, from https://www.moh.gov.sa/en/Ministry/MediaCenter/Publications/Pages/health-nudge-unit-behavioral-toolkit-for-health.pdf
- Montier, James, Behavioural Investing, Chichester, England: John Wiley & Sons, 2007, p.3.
- Nudge Lebanon، دليل الرؤى السلوكية، والتخطيط الإستراتيجي، 2020، ص 7، https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa. تاريخ الدخول: 16 أكتوبر 2023

org/files/page_attachments/dlyl_lrw_lslwky_wltkhtyt_lstrtyjy_0.pdf
- Reisch, Lucia A, Shaping healthy and sustainable food systems with behavioural food policy, European Review of Agricultural Economics 48.4 (2021): 665-693.
- Sanin, Maria Eugenia, et al, Using Behavioral Economics in The Design of Energy Policies, iabd, (2019). Retrieved on October 17th 2023 from https://publications.iadb.org/en/using-behavioral-economics-design-energy-policies
- Simon, Herbert A. A behavioral model of rational choice. The quarterly journal of economics (1955): 99-118.
- Thaler, Richard H, and Sustein, Cass R.,Nudge: Improving Decisions about Health, Wealth, and Happiness, p.6.
- Thaler, Richard H., and Sustein, Cass R. "Nudge: Improving Decisions about Health, Wealth, and Happiness." Yale University Press, 2008.

تحليل الكفاءة التقنية لشركات التأمين التقليدي والتأمين التكافلي في قطر باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات

عمر علي سالم الرملي - تركيا

elramliomar@gmail.com

محمد غيث مهايني

أستاذ مساعد- جامعة صباح الدين زعيم - تركيا

Mohammad.mahaini@izu.edu.tr

(سلّم البحث للنشر في 09/ 10/ 2023م، واعتمد للنشر في 07/12/2023م)

https://doi.org/10.33001/M0104202421/122

CC BY

Check for updates

الملخص:

تلعب الكفاءة دورًا مهمًا في تحسين الواقع الاقتصادي للمؤسسات والأفراد، إذ أنها تهتم بالاستخدام الأمثل والفعَّال للموارد. وهذا المعنى العام الشامل هو الذي ينحدر منه معنى الكفاءة التقنية في قطاع التأمين والتكافل، والذي يمثّل الطريقة المثلى لاستخدام مدخلات محددة، للحصول على مجموعة محددة من المخرجات، التي توثر على إنتاجية وربحية المؤسسة. لهذا تهدف هذه الدارسة إلى قياس الكفاءة التقنية لشركات التأمين والتكافل في قطر خلال الفترة الزمنية من

عام 2016 إلى عام 2022، حيث تعدُّ السوق القطرية من أهم الأسواق الناشئة والمتطورة في مجال التأمين والتكافل في العالم الإسلامي بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص، وللاستقصاء عن هذه الحالة اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض الأدبيات والإطار النظري، بالإضافة إلى تحليل أداء خمس شركات من الشركات العاملة في القطاع التأميني في قطر عن طريق استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA)، وذلك عن طريق الاعتماد على أربعة مدخلات ومخرجات؛ المدخلات هي: المصاريف الإدارية والعمولة، أما المخرجات فهي: الأقساط المكتتبة، وصافي الاستثمار. وقد أشار هذا البحث إلى بعض النتائج التي أهمها: أنّ شركات التأمين والتكافل في قطر تعمل بكفاءة تقنية مُثلى، كما أنّ المؤسسات التأمينية تحظى بدعم مؤسسي من الدولة عن طريق الدعم المالي والهيكلي لصناعة التأمين. وقد ساهمت هذه النتائج في التأكيد على قوة وكفاءة سوق التأمين في قطر.

كلمات مفتاحية: الكفاءة، الكفاءة التقنية، التأمين التكافلي، التأمين التقليدي، قطر، أسلوب مغلف البيانات (DEA).

Analyzing the Technical Efficiency of Insurance and Takaful Companies in Qatar Using Data Envelopment Analysis Methodology

Omar Ali Salem El Ramli

Mohammad Ghaith Mahaini

Assistant Professor, Sabahattin Zaim University – Turkiye

Abstract

Efficiency plays an important role in improving the economic reality of institutions and individuals, as it is concerned with the optimal and effective use of resources. This general, overarching meaning is the basis for the meaning of technical efficiency in the insurance and Takaful sector; it is the optimal way to use certain inputs to achieve a specific set of outputs that affect the productivity and profitability of the institution. Therefore, this research aims to shed light on insurance and Takaful companies in Qatar during the period from 2016 to 2022. Qatar is considered one of the emerging and developing markets in the field of insurance and Takaful in the Islamic world in general and the Arabian Gulf in particular. To study this case, the research relied on a descriptive-analytical approach in presenting the literature and theoretical framework, in addition to analyzing the performance of five companies operating in the insurance sector in Qatar using the Data Envelopment Analysis (DEA) method. This was done by relying on four variables—two inputs and two outputs: commission and administrative expenses as inputs, and net investments, and underwritten premiums as outputs. The research pointed to some key findings, the most important of which are: Insurance and Takaful companies in Qatar

operate with optimal technical efficiency, and insurance institutions enjoy institutional support from the state through financial and structural support for the insurance industry. These results contributed to confirming the strength and efficiency of the insurance market in Qatar.

Keywords: Efficiency, Technical Efficiency, Takaful Insurance, Conventional Insurance, Qatar, Data Envelopment Analysis (DEA).

المقدمة:

تعد الكفاءة من أهم العوامل التي تهتم الشركات دائمًا بتحسينها وتطويرها، حيث يؤدي وجود الكفاءة العالية إلى الوصول إلى أحسن ممارسة اقتصادية ممكنة، كما يؤثر ذلك بشكل إيجابي على الأداء والربحية بشكل كبير خاصة في مجال التأمين.

يبلغ حجم سوق التأمين العالمي في عام (2021م) -من ناحية الأقساط المكتتبة- حوالي 5.3 تريليون دولار أمريكي، تملك الولايات المتحدة الأمريكية النصيب الأكبر فيها بحوالي 55% من إجمالي الأقساط[1]، وقد شهدت المالية الإسلامية منذ أوائل السبعينات إلى وقتنا الحاضر تطورًا كبيرًا وملحوظًا، فمنذ نشأة أول شركة تأمين تكافلي في السودان عام 1979م حتى عام 2022م بلغ عدد شركات التكافل (335) شركة تأمين تكافلي حول العالم، بأصول تقدر قيمتها بـ 73 مليار دولار، ومن المتوقع أن تصل في عام 2026 إلى حوالي 106 مليار دولار[2].

مدى كفاءة الشركات في قطاع التأمين بشكل عام وفي قطاع التكافل بشكل خاص واحدة من أهم المسائل المتعلقة بهذا المجال، فشركات التأمين حتى تكون لها قدرة على تطبيق التزاماتها وواجباتها اتجاه المستثمرين يجب أن تكون ذات كفاءة عالية؛ مما يؤثر بشكل إيجابي على ربحية القطاع[3]. وتعد دول الخليج العربي من الدول المتقدمة في مجال المالية الإسلامية وقطاع التأمين، ومع ذلك لم تحظ باهتمام كبير في هذا المجال من ناحية الوقوف على واقع الكفاءة في المؤسسات المالية بشكل عام، وقطاع التأمين بشكل خاص، وعلى وجه التحديد دولة قطر.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث بأنه لم توجد دارسات بحثية تطرقت لواقع الكفاءة التقنية للمؤسسات التأمينية التقليدية والتكافلية في قطر، ولهذا فإن مشكلة البحث الرئيسة تتلخص بالسؤال الرئيس التالي: ما مستوى الكفاءة التقنية لشركات

(1) Jennifer Rudden, "Gross Premiums Written by the Insurance Industry Worldwide 2000 to 2020," Statista, 2023, https://www.statista.com/statistics/273156/gross-premiums-generated-by-the-insurance-industry-worldwide-since-2006/.Date accessed (11/6/2023)
(2) ICDI, "ICD-Refinitiv Islamic Finance Development Indicator Report 2022:Embracing Change," 2022, http://bit.ly/IFDI2022. page 36.
(3) Martin Eling, Ruo Jia, Efficiency and profitability in the global insurance industry,
Pacific-Basin Finance Journal, Volume 57, 2019, 101190, ISSN 0927-538X, https://doi.org/10.1016/j.pacfin.2019.101190.

التأمين التقليدي والتأمين التكافلي في قطر؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الكفاءة في المؤسسات؟
- ما واقع شركات التأمين والتكافل الإسلامي في قطر؟
- ما تقييم الكفاءة التقنية داخل شركات التأمين والتكافل الإسلامي في قطر؟

أهمية البحث:

يعد هذا البحث من الأبحاث التي تهتم بدراسة واقع كفاءة شركات التأمين والتكافل في قطر، وتكمن أهميته في أمرين:

الأهمية العلمية: يضيف هذا البحث إلى المكتبة العلمية مادة لم تستوف حقها من الدراسة والتحقيق، فبعد الاستقراء والبحث لم يجد الباحث دراسة موسعة مهتمة بواقع شركات التأمين في قطر وخاصة في مجال الكفاءة التقنية.

الأهمية العملية: يقدم هذا البحث جانبًا عمليًا لدراسة حالة الكفاءة في شركات التأمين بشكل عام، ومقارنة بعضه ببعض عن طريق استخدام منهجية تحليلية تفيد شريحة كبيرة من المهتمين بمجال دراسة الجدوى للمؤسسات.

حدود البحث:

حدود الدراسة المكانية: دولة قطر.

مجتمع الدراسة: شركات التأمين والتكافل في قطر.

حدود الدراسة الزمانية: من 2016 إلى 2022م.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. توضيح ماهية الكفاءة في المؤسسات.
2. استعراض واقع شركات التأمين التقليدي والتأمين التكافلي في قطر.
3. تحليل الكفاءة التقنية لشركات التأمين والتكافل الإسلامي في قطر.

فرضيات البحث:

1. هناك كفاءة تقنية عالية في شركات التأمين التقليدية والتكافل في قطر.
2. هناك تباين جوهري في الكفاءة التقنية بين شركات التأمين التقليدية وشركات التكافل في قطر.

منهجية البحث:

المنهج الوصفي الاستقرائي: يسعى البحث لمعرفة واقع شركات التأمين التقليدي والتكافلي في قطر، وذلك باستخدام المنهج الوصفي، مما يعينه على الحصول على المعلومات المطلوبة من أجل استخدامها في التحليل.

المنهج التحليلي: عن طريق دراسة واقع قطاع التأمين في قطر، حيث تصل عدد الشركات النشطة التي تم دراستها إلى خمس شركات، اثنتين منها تنشطان في الجانب التقليدي، والباقي في جانب التأمين الإسلامي، وذلك من خلال الرجوع إلى البيانات المنشورة من قبل شركات التأمين، حيث سيعتمد الباحث استخدام الأسلوب الإحصائي -أسلوب البيانات المغلفة- لقياس الكفاءة للشركات المعروف بالـ (DEA) الذي يستخدم لقياس البيانات غير المعلمية، وهذا عن طريق دراسة أربعة متغيرات أساسية، هي: صافي الاستثمار، والأقساط المكتتبة، والعمولة، والمصاريف الإدارية.. والذي يحدث بعد جمع هذه البيانات عن طريق التقارير المالية للمؤسسات التأمينية لمدة سبع سنوات من عام 2016 إلى عام 2022، وسيتم تحليله بالاعتماد على برنامج Excel[4].

الدراسات السابقة:

هناك مجموعة قليلة من الأبحاث التي اعتمدت على أسلوب مغلف البيانات لتحليل الكفاءة التقنية لشركات التأمين والتكافل، لكن لم توجد دراسة سلطت الضوء على دراسة القطاع التأميني في دولة قطر، ومن أهم هذه الدراسات السابقة:

(4) Joe Zhu, "Solving DEA via Excel," Multi-Objective Programming and Goal Programming, 2003, 301–6, https://doi.org/10.1007/978-3-540-36510-5_44.

1. حمو، عبد الله وبن عيشوش، محمد، دراسة وتحليل كفاءة شركات التأمين العاملة في الجزائر باستخدام طريقة تحليل مغلف البيانات دراسة حالة مجموعة من شركات تأمين الأضرار للفترة 2010-2017، (ورقة بحثية منشورة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية (2022))[5].

قُسِّم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث أساسية وخاتمة، وقد تناول المبحث الثاني الإطار النظري للكفاءة وطريقة تحليل مغلف البيانات، وخُصِّص المبحث الثالث لفهم مؤشرات قطاع شركات التأمين في الجزائر، حيث تم التعرض بشكل تفصيلي لأهم أنواع التأمينات الممارسة في شركات التأمين في الجزائر وكذلك تطور سوق التأمين فيها، وفي المبحث الرابع تم تحليل بيانات شركات التأمين باستخدام طريقة مغلف البيانات (DEA)، ومما يميز هذا البحث اعتماده على طريقة مغلف البيانات في تحليل كفاءة شركات التأمين، إلا أن هذا البحث يعد بحثًا مختصرًا، ولم يستوف واقع شركات التأمين غير التقليدي (التكافلي) عن طريق المقارنة مع التأمين التقليدي، كما أنه خارج نطاق الدراسة المتعلق بسوق التأمين في قطر.

2. إسماعيل، نورسكينة ومهايني، غيث ونقيف، رسلان والرملي، عمر، دراسة سياسات التحرر المالي على الكفاءات التقنية والكفاءات الحجمية لقطاع التأمين في ماليزيا: مقارنة بين مشغلي التكافل وشركات التأمين التقليدية. (غير منشورة)[6].

يناقش البحث مسألة الكفاءة في قطاع التأمين والتأمين التكافلي في ماليزيا، حيث يدرس واقع شركات التأمين والتكافل قبل وبعد إصدار قانون التحرر المالي في عام 2009، كما يغطي المدة ما بين عامي 2004 و 2020. استخدم الباحثان منهج التحليل المغلف للبيانات لتحليل واقع الكفاءة التقنية في شركات التكافل والتأمين، وتوصَّلا إلى أنَّ هناك تباينًا في الكفاءة التقنية بين شركات التأمين

(5) حمو عبد الله، بن عيشوش محمد. «دراسة وتحليل كفاءة شركات التأمين العاملة في الجزائر باستخدام طريقة تحليل مغلف البيانات دراسة حالة مجموعة من شركات تأمين الأضرار للفترة 2010-2017»، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، م.6. ربيع 2022 (200-215).

(6) Norashikin Ismail and Mohammad Gaith Mahaini, "Exploring the Effect of Financial Liberalization on the Technical and Scale Efficiencies of the Insurance Sector in Malaysia: Comparing between Takaful Operators and Conventional Insurers," n.d.

والتكافل في ماليزيا، وأنَّ قطاع التأمين يعمل بكفاءة عالية في البلاد. نطاق هذا البحث يختلف عن نطاق دراسة حالة التأمين التقليدي والتأمين التكافلي في قطر.

3. جوسكون، علي وهوشنج، هابناي ويافوز،كيجلي، تحليل كفاءة صناعة التأمين التكافلي: دراسة مقارنة (ورقة بحثية منشورة في مجلة آسيا للمالية والاقتصاد والأعمال (2021))[7].

ناقش البحث مسألة الكفاءة في قطاع التأمين التكافلي حيث درس البحث واقع 41 شركة تكافل في 16 دولة ما بين عامي 2009 وعام 2014، كما أنه استخدم منهج التحليل المغلف للبيانات لتحليل واقع الكفاءة في شركات التكافل، فتوصل إلى أن تحسين الكفاءة يؤدي إلى نتائج أبرزها أن هناك علاقة إيجابية بين انخفاض فائض الاستهلاك للمدخلات والانخفاض في العجز المتعلق بالمخرجات بشكل عام. لم تتطرق الرسالة إلى شركات التأمين في قطر وواقعها.

4. (محمد سعد، نورما، تحليل كفاءة شركات التكافل والتأمين في ماليزيا: أسلوب غير معلمي (ورقة بحثية منشورة في مجلة الأعمال والاقتصاديات التكاملية (2012))[8].

ناقش البحث واقع كفاءة شركات التكافل والتأمين في ماليزيا بين 2007 إلى 2009، حيث تتشكل عينة الدراسة من حوالي 28 شركة عاملة في القطاع التأميني الماليزي، وهذا عن طريق استخدام أسلوب مغلف البيانات لتحليل كفاءة هذه الشركات باستخدام مؤشر مالمكويست (The Malmquist) لقياس كفاءة الشركات، وقد توصلت الباحثة إلى نتائج منها أن شركات التكافل –من ناحية الكفاءة– أقل من غيرها من شركات التأمين في هذه المدة الزمنية، ويعد هذا البحث بحثًا قديمًا وقبل التطور الكبير لقطاع التكافل الذي شهده في العقد الأخير، حيث أنه لم يتطرق لواقع شركات التكافل أو التأمين في قطر.

(7) Coskun Ali, Habibniya Houshang, and Keceli Yavuz, "An Efficiency Analysis of Takaful Insurance Industry: A Comparative Study," Journal of Asian Finance 8, no. 7 (2021): 111–120, https://doi.org/10.13106/jafeb.2021.vol8.no7.0111.

(8) Norma Md Saad, "An Analysis on the Efficiency of Takaful and Insurance Companies in Malaysia: A Non-Parametric Approach," Rev. Integr. Bus. Econ. Res, vol. 1, n.d., www.sibresearch.org.

هيكل البحث:

ينقسم هذا البحث إلى:

مقدمة: احتوت على الإشكالية والأهمية والتساؤلات والأهداف والفرضيات والمنهجية والدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفهوم الكفاءة التقنية في شركات التأمين وطرق قياسها.

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة التقنية.

المطلب الثاني: قياس الكفاءة التقنية باستخدام اسلوب مغلف البيانات.

المبحث الثاني: واقع شركات التأمين التقليدي والتكافلي في قطر.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية لتحليل الكفاءة التقنية لشركات التأمين في قطر:

المطلب الأول: عينة الدراسة

المطلب الثاني: أدوات ومتغيرات الدراسة.

المطلب الثالث: نتائج التحليل

الخاتمة: احتوت على النتائج والتوصيات

المبحث الأول: مفهوم الكفاءة التقنية في شركات التأمين وطرق قياسها

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة (الكفاءة التقنية)

أولًا: الكفاءة لغة واصطلاحًا:

1. الكفاءة لغة[9]:

يُعد لفظ الكفاءة لفظًا حادثًا على اللغة العربية حيث يرجع إلى لفظ كفأ؛ يقال كَفَأْتُ القوم كَفْأً: إذا أرادوا وجها فصرفْتهم إلى غيره، وكَفَأْتُ الإناء: كَببته وقلبْته، وكَفَأَه: تبِعه. والكَفِيءُ -أيضًا: النظير، وكذلك الكُفء والكُفُؤ -بالضم فيهما على فُعْلٍ وفُعُوْل -والكِفءُ- بالكسر، وفي المعجم الوسيط: (الْكَفَاءَة) الْمُمَاثلَة فِي الْقُوَّة والشرف، وَمِنْه الْكَفَاءَة فِي الزواج أَن يكون الرجل مُسَاوِيًا للْمَرْأَة فِي حسبها ودينها وَغير ذَلِك، وللعمل الْقُدْرَة عَلَيْهِ وَحسن تصريفه. فالكفاءة من معانيها حسن تصريف العمل وإخراجه بأحسن وجه ممكن.

2. الكفاءة اصطلاحًا:

تعد الكفاءة مفهومًا متنوع الدلالة متداخلًا بمجالات مختلفة من العلوم والمباحث كالاقتصاد والهندسة والإدارة، حيث يتعلق الأمر بشكل عام بتحسين الموارد لتحقيق أفضل النتائج الممكنة بأقل قَدْر من الخسائر، غالبًا ما يتم قياس الكفاءة كنسبة من المخرجات المنتجة إلى المدخلات المستهلكة، مع وجود نِسب أعلى تشير إلى كفاءة أفضل، ولهذا فإن مفهوم الكفاءة يختلف تعريفه بناء على المجال الذي يراد البحث فيه.

يمكن تعريف الكفاءة اقتصاديًا بناء على تقسيم الكفاءة إلى ثلاثة أنواع رئيسة: الكفاءة التخصيصية، والكفاءة الإنتاجية، والكفاءة الديناميكية. تحدث الكفاءة

(9) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، بيروت، دار صادر، طبعة 3، 1994، ج 13، ص 95. مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، طبعة 2، القاهرة، مجمع اللغة العربية، صفحة 791.

التخصيصية عندما يتم توزيع الموارد على أكثر الاستخدامات قيمة، وتشير الكفاءة الإنتاجية إلى إنتاج السلع والخدمات بأقل تكلفة ممكنة، وتتعلق الكفاءة الديناميكية بمدى قدرة الاقتصاد على التكيُّف والابتكار بمرور الوقت[10].

تُعرِّف الموسوعة البريطانية الكفاءة بالتعريف التالي: (الكفاءة -في الاقتصاد والتحليل التنظيمي-: هي مقياس للمدخلات التي يتطلبها النظام لتحقيق مخرجات محددة، فإن النظام الذي يستخدم موارد قليلة لتحقيق أهدافه يتسم بالكفاءة، على عكس النظام الذي يهدر الكثير من المدخلات)[11].

أما بالنسبة لمجال المؤسسات والشركات فتشترك في تعريف الكفاءة مع التعريف الاقتصادي بأهمية تقليل المهدور والتكاليف واستخدام الموارد بأحسن شكل ممكن، ومن الأمثلة على ذلك[12]:

- **الكفاءة التشغيلية:** يشير هذا المصطلح إلى العمليات اليومية للشركة في تحويل المدخلات (مثل العمالة والمواد ورأس المال) إلى مخرجات (سلع وخدمات) بأقل قدر من الهدر والتكاليف، وغالبًا ما تتضمن الكفاءة التشغيلية تبسيط العمليات، وتقليل التَّكرار، وتحسين التنسيق بين الإدارات المختلفة.
- **الكفاءة المالية:** تركز الكفاءة المالية على قدرة الشركة على تحقيق أقصى عوائد على الاستثمارات وتقليل التكاليف، وتخصيص الموارد المالية على النحو الأمثل، ويشمل جوانب مثل التَّحكم في التكاليف، وإعداد الميزانية، وإدارة هيكل رأس المال، وتحليل الأداء المالي.
- **كفاءة الموارد البشرية:** تَتَعلق كفاءة الموارد البشرية بالإدارة الفعالة للقوى العاملة في الشركة، ويشمل ذلك: التوظيف والتدريب، والاحتفاظ بالمواهب المناسبة، وتعزيز بيئة عمل صحية، وتعزيز مشاركة الموظفين، وضمان استخدام الموظفين على النحو الأمثل لتحقيق أهداف الشركة.
- **الكفاءة التنظيمية:** يشير هذا الجانب إلى التصميم العام وهيكل الشركة بما في

(10) Havyatt, David. "Network." Australian Competition and Consumer Commission for the Utility Regulators Forum, no. 62, Mar. 2017, pp. 120-. page 1.
(11) Matt Grossman, "Efficiency," Encyclopedia Britannica, 2019, https://www.britannica.com/topic/efficiency-economics-and-organizational-analysis.
(12) Lee J. Krajewski and Naresh K. Malhotra, Operations Management: Processes and Supply Chains, 13th ed. (Pearson, 2022).

ذلك التسلسل الهرمي وقنوات الاتصال وعمليات صنع القرار، حيث تهدف الكفاءة التنظيمية إلى ضمان أنّ هيكل الشركة يدعم أهدافها الاستراتيجية، ويسهل تدفق المعلومات، ويعزز الابتكار والقدرة على التكيف. تشترك كل هذه التعريفات -بشكلٍ عام- في مفهوم تقليل المهدر، وذلك عن طريق زيادة فاعلية وأداء الشركة عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد، بمعنى أوسع أن تكون ذات كفاءة، يعني ببساطة أن تسلك أقصر طريق وأرخص وسيلة نحو تحقيق الأهداف المرجوة[13].

الكفاءة التقنية:

نشأ مفهوم الكفاءة التقنية مع الاقتصادي الهولندي الأمريكي تيالينغ سي كوبمانس، أدى بحثه المتعلق بدارسة تحليل نشاط الإنتاج إلى الاهتمام بمفهوم الكفاءة التقنية في الشركات. في كتابه الصادر عام 1951 «تحليل نشاط الإنتاج» ذكر كوبمانس أن الشركة تتمتع بكفاءة تقنية، حيث إنّ الزيادة في أي ناتج تتطلب بالضرورة خفضًا في أحد المخرجات الأخرى مما يؤدي إلى تأثير سلبي على باقي المخرجات. تم تطوير النموذج الرياضي عن طريق مجموعة الاقتصاديين وهم فار وجرسكوبوف ولوفول، فقد اقترحوا أن يكون مقياس الكفاءة التقنية على أساس مسافة الشركة من الحدود الفعّالة للإنتاج[14].

تنقسم الكفاءة التقنية إلى قسمين رئيسين: الكفاءة التقنية الصافية، والتي تقيس مدى كفاءة الشركة في استخدام تقنيتها لتحويل المدخلات إلى أقصى مخرجات، والكفاءة الحجمية المتعقلة بحجم العمليات، حيث تؤدي أي تغييرات في حجمها إلى جعل الشركة أقل كفاءة.

(13) Frits Schipper, "Rethinking Efficiency," in Twentieth World Congress of Philosophy (Boston, Massachusetts, 1998), https://www.bu.edu/wcp/Papers/OApp/OAppSchi.htm#top.Data accessed (112023-6-)

(14) الطيبي، عبد الله. «قياس الكفاءة التقنية باستخدام تحليل مغلف البيانات الضبابي - دراسة حالة شركات التأمين في الجزائر-»، الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أحمد دراية-أدرار، 2022. الصفحات 1-221

المطلب الثاني: قياس الكفاءة التقنية باستخدام أسلوب مغلف البيانات

توجد أساليب منهجية مختلفة لتحليل البيانات المتعلقة بتحليل الكفاءة التقنية، منها التحليل المعلمي المسمى بالحدود العشوائية(SFA) ، وكذلك أسلوب مغلف البيانات الغير معلمي (DEA) ، حيث يعتبر هو أيضًا من الطرق المستخدمة لقياس الكفاءة التقنية. يعد أسلوب مغلف البينات من أفضل الأساليب الإحصائية لقياس الكفاءة لأنه غير معلمي أي لا يحتاج إلى فرضيات سابقة وكذلك قدرته على التعامل مع متغيرات متعددة سواء كانت مدخلات أو مخرجات[15].

يعرف مغلف البيانات (DEA)[16]: بأنه أحد الأساليب الإحصائية غير المعلمية المستخدمة لحساب مستويات الكفاءة الداخلية لمجموعة من المؤسسات، حيث يتم حساب كفاءة المؤسسات بالنسبة إلى أفضل الأداءات التم تم قياسها داخل عينة الدراسة.

يعد أسلوب مغلف البيانات من أهم الطرق التحليلية المتبعة لتحليل كفاءة أداء الشركات وخاصة التأمين للأسباب التالية: القدرة على التعامل مع المدخلات والمخرجات المتعددة مع إعطاء نتائج دقيقة مقارنة بغيرها من طرق التحليل الأخرى، مما يعطي تقييمًا أفضل للمؤسسات، أيضًا يعتبر هذا النوع من التحليل مناسبًا للدراسات التي تهتم بدارسة عينة صغيرة من الشركات التي من نفس

(15) Mingquan Li and Qi Wang, "International Environmental Efficiency Differences and Their Determinants," Energy 78 (2014): 411–420, p. 412, https://doi.org/10.1016/j.energy.2014.10.026.

(16) Scrcssp - Steering Committee for the Review of and Provision Commonwealth/State Service, "Data Envelopment Analysis : A Technique for Measuring the Efficiency of Government Service Delivery," AGPS (Melbourne, 1997) p. 25.how to interpret the output from DEA models and its strengths and weaknesses. Also, through the use of case studies on hospitals, dental services, police, motor registries, and corrective services, this paper provides a practical guide to developing and refining a DEA model and interpreting of results. This paper is directed at those responsible for providing government services and those accountable for their delivery in a cost effective manner. It should encourage people to think about how more detailed and rigorous analysis of performance can assist in improving the efficiency with which resources are used to provide essential services to the community. DEA can be a very useful analytical technique by providing an important 'first step' tool in comparative analysis. But users also need to recognise its limitations as an input to the development of public policy. Its theoretical predictions of potential efficiency gains may not be translatable into actual gains when factors such as service quality, fundamental differences between individual services and the costs of implementing changes are fully accounted for. Non-efficiency objectives such as access and equity are also important policy considerations for government, against which efficiency benefits will inevitably be balanced. The Steering Committee wishes to thank the service agencies that were involved in the case studies and their staff for their enthusiasm and assistance. I would also like to thank, on behalf of the Steering Committee, the DEA Working Group which was responsible for preparing the paper.","author":[{"dropping-particle":"","family":"Scrcssp - Steering Committee for the Review of","given":"","non-dropping-particle":"","parse-names":false,"suffix":""},{"dropping-particle":"","family":"Service","given":"Provision Commonwealth/State","non-dropping-particle":"","parse-names":false,"suffix":""}],"container-title":"AGPS","id":"ITEM-1","issued":{"date-parts":[["1997"]]},"number-of-pages":"1142-","publisher-place":"Melbourne","title":"Data envelopment analysis : a technique for measuring the efficiency of government service delivery","type":"report"},"uris":["http://www.mendeley.com/documents/?uuid=5e1099573-ceb-49ae-a66b-d11518f3b9b5"]}],"mendeley":{"formattedCitation":"Scrcssp - Steering Committee for the Review of and Provision Commonwealth/State Service, "Data Envelopment Analysis : A Technique for Measuring the Efficiency of Government Service Delivery," AGPS (Melbourne, 1997

القطاع أو من قطاعات أخرى مشابهة أو بديلة[17].

يمكن التعبير عن المعادلة الرئيسة لـ DEA على النحو التالي:

$$Maximize \ \frac{\sum_{r=1}^{s} u_r y_{rk}}{\sum_{i=1}^{m} v_i x_{ik}} \qquad (1)$$

$$Subject\ to \quad \frac{\sum_{r=1}^{s} u_r y_{rj}}{\sum_{i=1}^{m} v_i x_{ij}} \leq 1 \qquad j = 1,2,\cdots,n$$

$$u_r, v_i > 0 \qquad \forall r = 1,2,\cdots,s; i = 1,2,\cdots,m$$

حيث:

(y_rk) كمية المخرجات (r) التي تنتجها الشركة (k)

(x_ij) كمية المدخلات (i) التي استهلكتها الشركة (k)

(Ur) و(Vi) تشير الى الأوزان النسبية التي تحدد من خلال حل النموذج

(n) عدد الشركات المراد تقييمها.

(s) عدد المخرجات.

(m) عدد المدخلات.

تتراوح درجة كفاءة الوحدة المقاسة بين 0 و 1، حيث يمثل 1 وحدة كفاءة تقنية بشكل كامل، ويمكن لمغلف البيانات قياس الكفاءة التقنية في ظل افتراضات مختلفة للعوائد الحجمية لكل وحدة واحدة، حيث يتعامل نموذج عوائد ثابتة الحجم مع العوائد الثابتة (CRS)، وأما نموذج عوائد متغيرة الحجم فيتعامل مع المتغير (VRS).

المبحث الثاني: واقع شركات التأمين التقليدي والتكافلي في قطر

يُعدّ سوق التأمين القطري سوقًا محدودًا مقارنة بدول الخليج العربي، حيث تنشط فيه 14 شركة تأمين تقليدي وتكافلي، وتشكل صناعة التأمين حوالي 0.9% من

(17) جلودي، معتصم وباكير، محمد، «قياس الكفاءة التقنية لشركات التأمين في الأردن باستخدام أسلوب تحليل البيانات المغلفة خلال الفترة 2000-2016» المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 2019، 161 - 176. الطيبي، عبد الله «قياس الكفاءة التقنية باستخدام تحليل مغلف البيانات الضبابي - دراسة حالة شركات التأمين في الجزائر-».

إجمالي الناتج المحلي للدولة في عام 2021، أما إجمالي حجم الأقساط فقد شهد ارتفاعًا طفيفًا مقارنة بعام 2020، حيث كانت قيمة إجمالي الأقساط 5,702 مليار ريال قطري، ووصل حجم إجمالي الأقساط 5,974 مليار ريال قطري، ويبلغ حجم أقساط التأمين على الحياة منها حوالي 3.16% من إجمالي أقساط التأمين، أما الباقي فهو يشمل باقي أنواع التأمين، حيث وصل حجم سوق غير التأمين على الحياة في عام 2021 إلى 5,785 مليار ريال قطري[18].

بدأ ظهور شركات التأمين في الخليج العربي عن طريق شركات التأمين الأجنبية في خمسينات القرن الماضي، ووجدت أول شركة تأمين أجنبية في قطر في عام 1962 تحت مسمى الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة (Alico)[19]. تُعدّ قطر من أوائل الدول التي أنشأت شركات وطنية للتأمين في الخليج العربي، فقد تم إنشاء الشركة القطرية للتأمين في عام 1964 بمرسوم أميري، ثم اتبعتها مجموعة من الشركات سواء كانت شركات وطنية أم أجنبية، كالشركة الوطنية المصرية للتأمين، وشركة الخليج للتأمين، وشركة أطلس للتأمين[20]. ويصل حجم الحصة السوقية للشركة القطرية للتأمين ما يقارب 80% من السوق القطري، مع سجل حافل يمتد لعدة عقود، وقد أثبتت الشركة براعتها في تطوير حلول تأمين شاملة تشمل كلًا من التأمين على الحياة، والتأمين على غير الحياة، كما تؤكد استراتيجية شركة قطر للتأمين على التركيز على العملاء والابتكار التكنولوجي والكفاءة التشغيلية، مما يساهم في توسعها الإقليمي والدولي، حيث إنها من خلال العمليات التجارية المتنوعة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا، ساهمت المؤسسة في صناعة بصمة خاصة بها في من الناحية العالمية، حيث وصلت قيمة الأقساط المكتتبة خارج سوق التأمين المحلي من قبل شركة قطر للتأمين إلى حوالي 10 مليار ريال قطري، أي: (حوالي 2.5 مليار دولار) الذي يشكل تقريبًا 85% من إجمالي

(18) Swiss Re Institute, "World Insurance : Inflation Risks Front and Centre," no. 4 (2022). Pages 36 - 42
(19) Ahmad Alrazni Alshammari, Syed Musa Syed Jaafar Alhabshi, and Buerhan Saiti, "A Comparative Study of the Historical and Current Development of the GCC Insurance and Takaful Industry," Journal of Islamic Marketing 9, no. 2 (2018): 356–369, https://doi.org/10.1108/JIMA - 05 - 2016 - 0041
(20) Giselle C Bricault, Major Insurance Companies of the Arab World (London: Graham & Trotman Limited, 1986), https://doi.org/10.1007-009-94-978/1-4201.pages 4144-

الأقساط، تنشط مجموعة قطر للتأمين في حوالي 12 دولة حول العالم منها ثلاث دول خليجية، هي سلطنة عمان، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، كذلك في سويسرا، والمملكة المتحدة، من أهم هذه الفروع الشركة العمانية القطرية للتأمين، وكذلك شركة ماركرستدي للتأمين في المملكة المتحدة[21].

استمر العمل على إنشاء شركات التأمين الوطنية، فبموجب مرسوم أميري رقم 52 في عام 1978 تم تأسيس الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين ش.م.ع.ق، كشركة عامة مساهمة برأس مال يصل إلى خمسة ملايين ريال قطري لغرض العمل في مجال التأمين بكافة أنواعه ماعدا التأمين على الحياة واستثمار رأس المال والممتلكات ويستثنى منها الأعمال الصيرفية، وفي عام 2022 وصل عدد الشركات التابعة التي تديرهم وتستحوذ عليهم الشركة العامة للتأمين إلى ثلاث عشرة شركة تغطي مجالات مختلفة[22].

عام 1979 أنشئت مجموعة الخليج للتأمين كشركة تأمين تقليدي مساهمة برأس مال يقدر بحوالي ثلاثة ملايين ريال قطري موزعة على حوالي ثلاثين ألف مساهم، وفي عام 2015 تم تحديد رأس مال الشركة من الجمعية العمومية بما يقدر بحوالي مائتين وخمسمائة مليون ريال قطري، بينما في عام 2010 تحولت الشركة من مجال التأمين التقليدي إلى مجال التأمين التكافلي، حيث تم تعديل اسم الشركة من مجموعة الخليج للتأمين إلى شركة مجموعة الخليج التكافلي بموجب قرار الجمعية العامة[23]، والتي تعد من أوائل المؤسسات التي أطلقت خدمة التأمين عبر الإنترنت في عام 2011، وتقدم الشركة أنواعًا مختلفة من التأمين من أبرزها: التأمين على المركبات، والتأمين البحري، والتأمين عن الحرائق، والتأمين على المسؤولية العامة، والتأمين الصحي، والتأمين على الطاقة، وصل صافي أرباح المؤسسة في عام 2022 إلى حوالي

(21) Qatar Insurance Group, "Qatar Insurance Company Q.S.P.C, CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS AND INDEPENDENT AUDITORS' REPORT," Qatar Insurance Group (Doha, 2023),pages 744-https://doi.org/10.1175/BAMS_10012_27092729-_FINANCIALS; Qatar Insurance Group, "Qatar Insurance Group," accessed June 6, 2023, https://qic-group.com/about/.

(22) الجريدة الرسمية، مرسوم رقم (52) لسنة 1978 بتأسيس شركة مساهمة قطرية بإسم الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين، الدوحة، الجريدة الرسمية، عدد 9، صفحة 1261.

(23) إداراة التوثيق بوزارة العدل، النظام الأساسي المعدل لشركة الخليج للتأمين وإعادة التأمين التكافلي - شركة مساهمة قطرية، وزارة العدل، قطر، 2015. صفحة 181-221.

50 مليون ريال قطري بزيادة 20% عن عام 2021[24].

ثم تبعتها مجموعة الدوحة للتأمين (شركة الدوحة للتأمين سابقًا) شركة عامة مساهمة قطرية، والتي تم إنشاؤها بمرسوم أميري رقم 30 في عام 1999 برأس مال يقدر بحوالي مائتين مليون ريال قطري، وبعدد مساهمين يصل إلى خمسمائة وثلاثة وثلاثين مساهمًا؛ أبرزهم صندوق وزارة قروض العاملين بوزارة الدفاع القطرية و مجموعة من قادة الأعمال القطريين، بلغ رأس المال المجموعة في عام 2014 خمسمائة مليون ريال قطري مع زيادة عدد المساهمين إلى ألفي مساهم، كما أنها تملك خمس فروع وتستحوذ على أربع شركات تابعة: وهي الدوحة للتكافل التي تأسست في عام 2018 كفرع مهتم بالمنتجات والتأمينات المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ومينا ري التي تنشط في جانب التأمين على غير الحياة، وشركة برزن المهتمة بتكنولوجيا المعلومات تأسست في الأردن عام 2016، وأخيرًا مينا ري لايف التي تأسست في لبنان في عام 2018 حيث تنشط في إعادة التأمين والتأمين الطبي[25].

شهد عام 1995 انطلاقة أول شركة تأمين تكافلي في قطر وهي الشركة الإسلامية القطرية للتأمين برأس مال يقدر بحوالي عشرين مليون ريال قطري[26]، كشركة مقفلة، تحولت في عام 1999 إلى شركة مساهمة عامة بعد إدراج أسهمها للتداول في بورصة قطر، وتم تعديل أوضاعها وتعديل نظامها الأساسي طبقًا لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (5) لسنة 2002، وفي عام 2007 وافقت الجمعية العمومية بزيادة رأس مال الشركة ليصل إلى مائة وخمسين مليون ريال قطري[27]، وتقدم الشركة ما يقارب إحدى عشر نوعًا من أنواع التأمين المختلفة من أبرزها: التأمين التكافلي على الحياة، والتأمين الصحي (بلسم)، والشاحنات،

(24) AlKhaleej Takaful Insurance Company, "Annual Report 2022," AlKhaleej Takaful Insurance Company (Doha, 2023).page 28

(25) الجريدة الرسمية، مرسوم رقم (30) لسنة 1999 بتأسيس شركة الدوحة للتأمين (شركة مساهمة قطرية)" الجريدة الرسمية، عدد رقم 10، صفحة 441. "مجموعة الدوحة للتأمين، نظرة عامة،" http://www.dig.qa/about/section/1. تاريخ الاطلاع 11-6-2023.

(26)الشركة الإسلامية للتأمين، عن الشركة حقائق في لمحة، موقع الشركة الإسلامية للتأمين 2023، https://www.qiic.com.qa/ar/ تاريخ الاطلاع 29-10-2023.

(27)االجريدة الرسمية، الشركة الإسلامية القطرية للتأمين (شركة مساهمة قطرية) النظام الأساسي المعدل للنظام الأساسي ، قطر، رقم 1366،عدد 16، الصفحة 166، تاريخ الاطلاع 2013/1/13. .

والحرائق، والتأمين الهندسي، ووصل صافي ربح المؤسسة في عام 2022 حوالي 110.8 ريال قطري بزيادة حوالي 35% عن عام 2021[28].

كذلك شركة الضمان للتأمين الإسلامي (بيمة) هي شركة مرخصة للعمل من قبل مصرف قطر المركزي 2009/13، حيث وصل رأس مال الشركة المدفوع إلى مبلغ مائتي مليون ريال قطري (200,000,000)، وقد تم تأسيسها من قبل مجموعة من المؤسسات المالية؛ من أبرزها مصرف الريان وبروة للاستثمار العقاري (BARWA)، ومصرف قطر الإسلامي (QIB)، وشركة قطر للتأمين (QIC)، وبنك كيو انفست الخاص. تقدِّم شركة بيمة العديد من الحلول التأمينية التكافلية لحماية عملائها من المخاطر المختلفة، حيث يعتبر المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه الشركة هو العمل بما يتماشى مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. ومع تنوع الخدمات تقدم بيمة مجموعة واسعة من حلول التأمين التكافلي التي تلبي احتياجات كل من الأفراد والشركات، وتشمل هذه الخدمات التأمين الشامل للسيارات والتأمين الطبي الجماعي، والتأمين الجماعي على الحياة، والتأمين الفردي، والتأمين الهندسي وغيره من أنواع التأمين، وصل إجمالي الأقساط المكتتبة للشركة في عام 2022 إلى حوالي 400 مليون ريال قطري، كما حققت صافي ربح 60 مليون ريال قطري أي ما يقارب 17 مليون دولار[29].

يصل عدد شركات التأمين المرخص لها العمل بمركز قطر للمال في قطر حوالي 14 شركة؛ منها 9 شركات تأمين تقليدي: 4 شركات أجنبية والباقي شركات مساهمة قطرية، و5 شركات تأمين تكافلي: كلها شركات مساهمة قطرية محلية[30].

(28) Financial Times, "Qatar Islamic Insurance Company QPSC," Financial Times, 2023, https://markets.ft.com/data/equities/tearsheet/summary?s=QISI:DSM."6","6"]}],"author":[{"dropping-particle":"","family":"Times","given":"Financial","non-dropping-particle":"","parse-names":false,"suffix":""}],"container-title":"Financial Times","id":"ITEM-1","issued":{"date-parts":[["2023"]]},"title":"Qatar Islamic Insurance Company QPSC","type":"webpage"},"uris":["http://www.mendeley.com/documents/?uuid=56b42c328-faf-474f-b6579-a4fa31589df"]}],"mendeley":{"formattedCitation":"Financial Times, "Qatar Islamic Insurance Company QPSC," Financial Times, 2023, https://markets.ft.com/data/equities/tearsheet/summary?s=QISI:DSM.","plainTextFormattedCitation":"Financial Times, "Qatar Islamic Insurance Company QPSC," Financial Times, 2023, https://markets.ft.com/data/equities/tearsheet/summary?s=QISI:DSM.","previouslyFormattedCitation":"Financial Times, "Qatar Islamic Insurance Company QPSC," Financial Times, 2023, https://markets.ft.com/data/equities/tearsheet/summary?s=QISI:DSM."},"properties":{"noteIndex":27},"schema":"https://github.com/citation-style-language/schema/raw/master/csl-citation.json"}Data accesed (132023-06-)

(29) "Damaan Islamic Insurance Company Beema, "Beema, "Damaan Islamic Insurance Company," accessed June 6, 2023, https://beema.com.qa/ar/company-overview/; Q P S C Beema, "Damaan Islamic Insurance
Company INDEPENDENT AUDITOR ' S REPORT" (Doha, 2022).

(30) Alpen Capital, "GCC Insurance Industry," Alpen Capital (GCC countries, 2022),
https://doi.org/10.120111-9781003308140/,page 28.

جدول(1): بيانات عن الشركات العاملة في قطر (القيمة بالألف ريال قطري)[31]

الشركة	التأسيس	نوع الشركة	النشاط	حجم الأقساط المكتتبة لعام 2022	حجم قيمة الأصول الكلية لعام 2022
الشركة القطرية للتأمين	1964	وطنية	تقليدي	9,848,227	38,155,069
مجموعة الدوحة للتأمين	1999	وطنية	تقليدي	1,486,034	3,313,604
الشركة العامة للتأمين وإعادة التأمين	1978	وطنية	تقليدي	724,559	8,208,554
كيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي (QLMI)	2011	وطنية	تقليدي	1,048,836	1,819,051
شركة الكوت للتأمين ولإعادة التأمين	2008	وطنية	تأمين شركات الطاقة	-	-
الشركة العربية للتأمين	-	أجنبية	تقليدي	-	-
شركة ليبانو للتأمين	1959	أجنبية	تقليدي	-	-
الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة	1962	أجنبية	تقليدي	-	-
الشركة الوطنية المصرية للتأمين	1964	أجنبية	تقليدي	-	-
مجموعة الخليج للتكافل	1979	وطنية	تكافلي	318,999	981,412
شركة بيمة للتأمين	2009	وطنية	تكافلي	392,565	1,771,281
شركة قطر الإسلامية للتأمين	1994	وطنية	تكافلي	467,307	1,305,837
الشركة العامة للتكافل	2008	وطنية	تكافلي	220,592	539,445
شركة الدوحة للتكافل	2006	وطنية	تكافلي	115,826	376,630

(31) Damaan Islamic Insurance Company INDEPENDENT AUDITOR ' S REPORT,2022,page 6. Qatar Insurance company Financial statement report,2022,page7. AlKhaleej Takaful Insurance Company, "Annual Report 2022,page 28.Qlm Financial statement report,2022,page 22.Qatar general insurance and reinsurance, Financial statement, page 4.Doha insurance company ,Financial statement report ,2022,page 8. Qatar Islamic Insurance Company, Financial statement report, 2022,page 8.LIbano-suissecompany https://www.linkedin.com/company/libano-suisse-insurance-company-qatar/?originalSubdomain=qa.Data accessed 202023/10/. hmad Alrazni Alshammari, Syed Musa Syed Jaafar Alhabshi, and Buerhan Saiti, "A Comparative Study of the Historical and Current Development of the GCC Insurance and Takaful Industry. Alkout company for insuransehttps://www.gis.com.qa/ar/about-gis/gis-group-companies/al-koot-insurance-and-reinsurance-company/.Data accessed 202023/10/. Miser insurance https://misrins.com.eg/ar/%D9%81%D8%B1%D9%88%D8%B9%D9%86%D8%A7/%D9%81%D8%B1%D9%88%D8%B9%D9%86%D8%A7-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D9%85%D8%B5%D8%B1192-%/D9%81%D8%B1%D8%B9-%-D9%82%D8%B7%D8%B1. 59 - 56 صفحة ،6 الإصدار ،تقرير سنوي ،بيت المشورة، شركة الاستشارات المالية، التمويل الإسلامي في دولة قطر 2022. Data accesed: 11-10-2023.

وصل إجمالي أقساط التأمين للشركات القطرية في عام 2022 إلى حوالي 14 مليار قسط تأميني بانخفاض يقارب 12% من إجمالي الأقساط المكتتبة في عام 2021، وكأقل قيمة منذ عام 2017، ويرجع ذلك لأسباب مختلفة؛ منها تأثر مجموعة قطر للتأمين التي تنشط في أكثر من 12 دولة حول العالم، ويشكل نشاطها الخارجي حوالي 85% من قيمة إجمالي الأقساط المكتتبة للشركة، ومن أبرز التحديات الخارجية التي تواجهها هي التضخم غير المسبوق الذي حدث في المملكة المتحدة ووصل إلى حوالي 11.11% في أكتوبر من عام 2022، مما أثّر على تكلفة التعويضات، حيث شهد سوق التأمين على السيارات، الذي يشكل حوالي 40% من أعمال المجموعة في بريطانيا، تدهورًا كبيرًا، حيث بلغت نسبة التكلفة المجمعة حوالي 110% بسبب التضخم وارتفاع الأسعار، وكذلك التوترات الجيوسياسية والكوارث المناخية غير المسبوقة، فقد أثّرت الحرب الأوكرانية الروسية وزيادة الفائدة من قبل الفدرالي الأمريكي في الأسواق العالمية، وكذلك الكوارث المناخية كإعصار إيان الذي يعد ثاني أعلى خسارة مؤمن عليها في التاريخ[32]. وقد شهدت الشركة العامة للتأمين وإعادة التأمين خسائر بقيمة حوالي 540 مليون ريال قطري في عام 2022 مقارنة بصافي ربح 95 مليون ريال قطري في عام 2021، وكذلك تراجع في قيمة الاقساط المكتتبة بحوالي 3.3% [33].

(32) مجموعة قطر للتأمين، أعلنت مجموعة قطر للتأمين عن أقساط التأمين الإجمالية المكتتبة بمقدار 9.8 مليارريال قطر لعام 2022، مجموعة قطر التأمين،1-122023. تاريخ الاطلاع 2023/10/28

(33) cnbc العربية، القطرية العامة للتأمين تتحول إلى الخسارة في 2022 بأكثر من 535 مليون ريال،" CNBC العربية، 2023،.https://www.cnbcarabia.com/107054/27/02/2023/القطرية-العامة-للتأمين-تتحول-إلى-الخسارة-في-2022-بأكثر-من-535-مليون-ريال. تاريخ الاطلاع 2023/10/28

جدول (2): قيمة الأقساط للشركات الوطنية والأجنبية في قطر (الأرقام بالألف ريال قطري)

صناعة التأمين في قطر	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
أقساط الشركات الوطنية	12,270,000	14,085,724	15,170,886	16,129,416	16,928,000	15,390,300	13,801,000
أقساط الشركات الأجنبية	340,000	354,222	345,545	365,034	486,000	-	-
إجمالي الاقساط	12,610,000	14,439,946	15,516,431	15,150,000	17,414,000	15,390,300	13,801,000

المصدر: بيانات الشركات.(34)

شكل (1): رسم بياني يوضح نمو إجمالي أقساط التأمين للشركات الوطنية داخل قطر

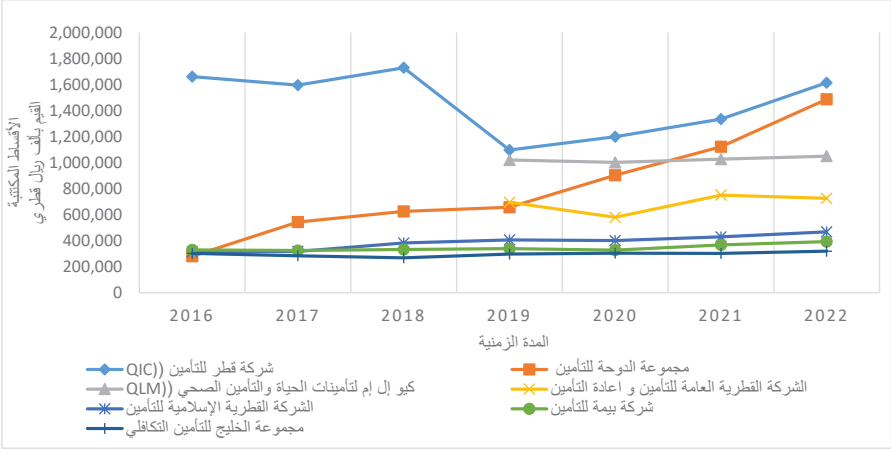

شهد سوق التأمين المحلي زيادة في إجمالي الأقساط المكتتبة حيث وصل حجم الأقساط للشركات المحلية الوطنية إلى حوالي 6 مليار بزيادة تصل إلى 12% مقارنة

(34) Atlas Magazine, "Qatar Insurance Market: Main Highlights 20162022 ",2020-, https://www.atlas-mag.net/en/article/qatari-insurance-market-main-highlights; Doha Insurance Group, "Doha Insurance Group Financial Statements and Independent Auditores Report 2022" (Doha, 2023); Group, "Qatar Insurance Company Q.S.P.C, CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS AND INDEPENDENT AUDITORS' REPORT"; Beema, "Damaan Islamic Insurance Company INDEPENDENT AUDITOR ' S REPORT"; AlKhaleej Takaful Insurance Company, "Annual Report 2022.Qlm Financial Statements repoert, Qatar General insurance and reinsurance company repoert, Qatat islamic insurance company Annual report"from (2020 to 2022). SHMA Consulting, Insurance Industry report,(2020,to 2022).

بعام 2021 وبحوالي 42% عن عام 2016، ويرجع ذلك لأسباب مختلفة؛ من أبرزها فرض الحكومة القطرية التأمين الصحي الإلزامي على الوافدين والزوَّار عن طريق القانون الجديد رقم 22 الصادر عام 2021 بخصوص تنظيم الخدمات الصحية وإلزامية التأمين على جميع الوفود على أن تكون خدمات الرعاية الصحية في القطاعين العام والخاص في قطر[35].

يدار قطاع التأمين من قبل هيئتين تنظيميتين تمنحان الرخص للمؤسسات في هذا القطاع، وهما مصرف قطر المركزي (QCB) وهيئة تنظيم مركز قطر للمال(QFC) ، وقد كانت شركات التأمين تعمل بناءً على مرسوم التأمين رقم 1 لعام 1966، الذي ينص على أنّ وزارة الاقتصاد والتجارة هي الهيئة المسؤولة عن إدارة قطاع التأمين، ويذكر القانون رقم 13 لسنة 2012 أنّ الإشراف على قطاع التأمين منضو تحت إدارة مصرف قطر المركزي، وقد اقتُرح هذا القانون لتنسيق الجوانب التنظيمية للتأمين، بحيث تستند جميعها إلى قواعد تنظيمية واحدة. أمَّا بالنسبة للهيئة الثانية التي هي هيئة تنظيم مركز قطر للمال، أنشأتها الحكومة عام 2005 لتعزيز القطاع المالي وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وذلك عن طريق التنظيم والإشراف مما يساعد على زيادة الشفافية وتطوير ممارسات القطاع على أسس تناسب السوق العالمي، هذه المبادرات من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال قد ساهمت بشكل ملحوظ في نمو وتطوير قطاع التأمين في قطر من خلال تعزيز صناعة الخدمات المالية لتكون أكثر قوة، وتنوعًا، ومرونة[36].

(35) Emma Higham, Wayne Jones, and Nasteho Muse, "New Mandatory Health Insurance System Introduced in Qatar," Clyde & Co's, 2023, https://www.clydeco.com/en/insights/202112//new-mandatory-health-insurance-system-introduced-i. Data accesed (282023/10/).

(36) Alshammari, Syed Jaafar Alhabshi, and Saiti, "A Comparative Study of the Historical and Current Development of the GCC Insurance and Takaful Industry."

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية لتحليل الكفاءة التقنية لشركات التأمين في قطر

المطلب الأول: عينة الدراسة

أسباب اختيار العينة:

تتكون العينة المعتمدة للدراسة في هذا البحث المتعلق بدراسة حالة الكفاءة التقنية في شركات التأمين والتكافل في قطر من خمس شركات تأمين من إجمالي أربع عشرة شركة تأمين عاملة في قطر، أي حوالي 35% من إجمالي الشركات، حيث تعتبر هذه العينة عينة مناسبة للأسباب التالية:

1. شركات التأمين المتحصل على بياناتها تمثل أهم شركات التأمين في قطر، حيث تمثل العينة مجموعة الشركات المهيمنة على السوق في قطر، وهي شركة قطر للتأمين (QIC)، حيث تسيطر على حوالي 78% من إجمالي الحصة السوقية، كذلك مجموعة الدوحة للتأمين التي تأتي في المركز الثاني من ناحية الحصة السوقية بحوالي 7% وبما يقارب 1.5 مليار من إجمالي الأقساط المكتتبة،كما تحتوي العينة على مجموعة من شركات التأمين والتكافل الإسلامي التي تستحوذ على حوالي 5% من إجمالي الحصة السوقية، وهي الشركة القطرية الإسلامية للتأمين، ومجموعة الخليج للتأمين التكافلي، وكذلك شركة بيمة للتأمين[37]، حيث تشكل هذه الشركات ما نسبته 90% من إجمالي السوق في قطر.
2. تحتوي العينة على شركتي تأمين تقليدي وثلاث شركات تأمين إسلامي مما يجعل العينة جيدة للدراسة.

استخدام طريقة تحليل مغلف البيانات (DEA) لتحليل كفاءة شركات التأمين في قطر

تستخدم هذه الدراسة نوعًا من أنواع التحليل يعرف بتحليل مغلف البيانات

(37) SHMA Consulting Team, "Insurance Industry 2021 – Qatar," SHMA Consulting (Dubai, UAE, 2022), https://doi.org/10.11771077558759016007O5/; Atlas Magazine, "Qatar Insurance Market: Main Highlights 20162020-"; Group, "Doha Insurance Group Financial Statements and Independent Auditores Report 2022."

(DEA)، الذي يهتم بقياس البيانات غير المعلمية، وذلك لقياس الكفاءة بين نظامين مختلفين من أنواع التأمين، ففي كثير من الدراسات السابقة التي اهتمت بنفس هذ النوع من البحوث تم استخدام ال DEA كأداة لقياس الكفاءة نظرًا لفعاليتها في مقارنة كفاءات الشركات الفردية، ويُذكر أن حوالي 55% من الدراسات المتعلقة بمجال التأمين قد طبقت تحليل مغلف البيانات على كفاءة دراسة التأمين[38].

يعتبر تحليل مغلف البيانات من أهم الطرق التحليلية المتبعة لتحليل كفاءة أداء الشركات وخاصة التأمين للأسباب التالية: القدرة على التعامل مع المدخلات والمخرجات المتعددة مع إعطاء نتائج دقيقة مقارنة بغيرها من طرق التحليل الأخرى، مما يعطي تقييمًا أفضل للمؤسسات، وأيضًا يعتبر هذا النوع من التحليل مناسبًا للدراسات التي تهتم بدراسة عينة صغيرة من الشركات التي من نفس القطاع أو من قطاعات أخرى مشابهة أو بديلة[39].

المطلب الثاني: أدوات ومتغيرات الدراسة[40]

يعتبر تحديد المدخلات والمخرجات كمتغيرات لدراسة حالة الكفاءة التقنية من المسائل التي لا توجد لها طريقة معينة للتحديد، حيث توجد ثلاث منهجيات أساسية متّبعة في تحديد متغيرات الدراسة وهي:

1. المنهج القائم على تحليل الوساطة المالية.
2. المنهج القائم على القيمة المضافة.
3. منهج التكلفة.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجية تحليل الوساطة المالية للأسباب التالية:

(38) Martin Eling and Michael Luhnen, "Efficiency in the International Insurance Industry: A Cross-Country Comparison," Journal of Banking and Finance 34, no. 7 (2010): 1497–1509, https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2009.08.026.

(39) جلودي وباكير «قياس الكفاءة التقنية لشركات التأمين في الأردن باستخدام أسلوب تحليل البيانات المغلفة خلال الفترة 2000–2016». الطيبي، عبد الله «قياس الكفاءة التقنية باستخدام تحليل مغلف البيانات الضبابي – دراسة حالة شركات التأمين في الجزائر–».

(40) Ismail, Norashikin Mahaini, Ghaith Nagayev, Rulan El ramli,Omar."Exploring the Effect of Financial Liberalization on the Technical and Scale Efficiencies of the Insurance Sector in Malaysia: Comparing between Takaful Operators and Conventional Insurers." Unpublished manuscript,(2022): 112- pp.; Saad Md, Norma. "An Analysis on the Efficiency of Takaful and Insurance Companies in Malaysia: A Non-Parametric Approach." Review of Integrative Business & Economics Research, vol. 1, no. 1, (2012): 3356-. ISSN 23041013- (Online), 23041269- (CDROM).,

1. يعتمد المنهج القائم على الوساطة المالية على مفهوم (الأمان المالي) المتعلق بأصحاب المصلحة في الشركة، بما في ذلك مالكو الوثائق التأمينية والموظفون والهيئات التنظيمية، فهو يهتم بجميع القطاعات الداخلية المتعلقة بأصحاب المصلحة من الناحية التنظيمية.

يعتبر المنهج القائم على الوساطة المالية مناسبًا لعمليات التكافل والتأمين، إذ يعمل التأمين كوكيل ووسيط حقيقي يقوم باستثمار أموال مالكي البوليصات، وتحويلها إلى أصول وأرباح، وكذلك دفع التعويضات في حالة وجود خسائر، حيث يتوافق أيضًا مع وظيفة صناعة التكافل الأساسية التي تتضمن حماية مصالح الأطراف المعنية، ومالكي البوليصات، والهيئات التنظيمية في الأنشطة المتعلقة بالاكتتاب والاستثمار.

يهتم المنهج القائم على الوساطة المالية بالحفاظ على الملاءة المالية، وتحقيق العوائد والأرباح، ولهذا تعتمد هذه الدراسة على نوعين من المدخلات والمخرجات لدراسة حالة كفاءة شركات التأمين في قطر، وهي العمولات والمصاريف الإدارية كمدخلات، أما المخرجات تشمل الأقساط المكتتبة والدخل الصافي من الاستثمار.

منهجية التحليل[41]:

يوجد نوعان من النماذج المستخدمة في تحليل مغلف البيانات (DEA)، وهما: نموذج ثابت العوائد والحجم (CCR)، ونموذج العائد المتغير إلى الحجم (VRS)، ويعتبر النوع الأول مناسبًا عند دراسة مجموعة ثابتة من المؤسسات التي تعمل ضِمن المستوى الأمثل من أحجامها، يمكن الحصول على الكفاءة التقنية (Technical efficiency)، وباتباع هذا النوع من التحليل تواجه شركات التأمين والتكافل بعض الصعوبات، لأنّ الزيادة النسبية في جميع المدخلات ستؤدي إلى

(41) جلودي، معتصم وباكير، محمد، «قياس الكفاءة التقنية لشركات التأمين في الأردن باستخدام أسلوب تحليل البيانات المغلفة خلال الفترة 2000-2016» الصفحة 161-176

نفس الزيادة النسبية في الإنتاج؛ وهذا من الأشياء التي يصعب تحقيقها من الناحية العملية، لدخول عوامل أخرى قد تؤثر بشكل إيجابي أو سلبي في زيادة الكفاءة في المؤسسات، كالتدخل الحكومي أو القيود على التمويل أو غيرها، لهذا تم تطوير نموذج العائد المتغير إلى الحجم (VRS)؛ لقياس هذا النوع من العوائق وقياس حالة الكفاءة التقنية الصافية، حيث يُستخدم هذا النموذج لفصل أثر التقنية عن أثر الحجم في قياس الكفاءة، إذ أنّ درجة الكفاءة في هذا النموذج تشير إلى الاستخدام الأمثل لإدارة المدخلات وتحقيق المخرجات، كما يتم تعريف الكفاءة التقنية الصافية (Pure Technical efficiency) بأنها: حالة الكفاءة التقنية التي تعكس قدرة المؤسسات على تحقيق أفضل مستوى من الإنتاج ضمن المدخلات المستخدمة، تتراوح درجة الكفاءة للكفاءة الفنية لكل شركة من 0 إلى 1 حيث يشير رقم واحد إلى أنّ شركة التأمين تعمل بكفاءة تقنية مثالية.

تم الاعتماد في تحليل البيانات في هذا البحث على برنامج DEA Excel Solver لحساب درجة الكفاءة، يتم قياس كفاءة الشركات كنسبة من جميع المخرجات على جميع المدخلات بناء على المعادلة الأساسية الآتية[42]:

$$Maximize \ \frac{\sum_{r=1}^{s} u_r y_{rk}}{\sum_{i=1}^{m} v_i x_{ik}} \qquad (1)$$

$$Subject\ to \quad \frac{\sum_{r=1}^{s} u_r y_{rj}}{\sum_{i=1}^{m} v_i x_{ij}} \leq 1 \qquad j = 1,2,\cdots,n$$

$$u_r, v_i > 0 \qquad \forall r = 1,2,\cdots,s; i = 1,2,\cdots,m$$

(42) Ismail, Norashikin Mahaini, Ghaith Nagayev, Rulan El ramli, Omar. "Exploring the Effect of Financial Liberalization on the Technical and Scale Efficiencies of the Insurance Sector in Malaysia: Comparing between Takaful Operators and Conventional Insurers." Unpublished manuscript

حيث:

y_rk كمية المخرجات r التي تنتجها الشركة k

x_ij كمية المدخلات iالتي استهلكتها الشركة k

Ur وVi تشير الى الأوزان النسبية التي تحدد من خلال حل النموذج

n عدد الشركات المراد تقييمها

s عدد المخرجات

m عدد المدخلات

بناءً على ما تم ذكره سابقًا فإنّ هذه الدراسة تعتمد على استخدام منهجية العوائد الثابتة الحجم(CCR) في قياس الكفاءة التقنية الإجمالية لشركات التأمين، أمّا تغيّر عوائد الحجم (VRS) فتستخدم لقياس الكفاءة الصافية لشركات التأمين، وتتم نَمْذَجة كلا الطريقتين رياضيًّا اعتمادًا على خاصية الازدواجية أو الثنائية (Duality) في البرمجة الخطية من أجل إيجاد النموذج الرياضي المتبع المبني على المعادلة السابقة.

العوائد متغيرة الحجم (VRS)[43]:

يعتبر هذا النموذج مناسبًا عندما لا تعمل الشركات في نطاقها الأمثل، يؤدي وجود هذه الحالة إلى إشكالية تتعلق بقياس الكفاءة الفنية، حيث يتم إدراج الكفاءة الحجمية داخل إجمالي الكفاءة التقنية عند استخدام مقياس ثابت الحجم، ما يتيح لنا استخدام نموذج عوائد متغيرة الحجم VRS في حساب درجات الكفاءة التقنية الخالية من تأثيرات الكفاءة الحجمية والتي تعطينا صافي الكفاءة التقنية، ويتم نمذجته رياضيًّا كما يلي:

يمكن اشتقاق نموذج VRS من نموذج CRS عن طريق إزالة العوائد الثابتة المتعلقة بالكفاءة الحجمية، حيث يتم إضافة بعض القيود إلى المعادلة السابقة:

(43) Ismail, Norashikin Mahaini, Ghaith Nagayev, Rulan El ramli,Omar."Exploring the Effect of Financial Liberalization on the Technical and Scale Efficiencies of the Insurance Sector in Malaysia: Comparing between Takaful Operators and Conventional Insurers." Unpublished manuscript.

$$\sum_{j=1}^{n} \lambda_j = 1$$

حيث يتم إدخال قيد التحدب (convexity constraint) في المعادلة الخطية لعائد ثابت الحجم للحصول على نموذج العوائد المتغيرة الحجم التالية:

$$\begin{aligned} &Minimize\ \theta_k \\ &Subject\ to \quad -y_{rk} + \sum_{j=1}^{n} \lambda_j y_{rj} \geq 0 \qquad r = 1, 2, \cdots, s \\ &\theta_k x_{ik} - \sum_{j=1}^{n} \lambda_j x_{ij} \geq 0 \qquad i = 1,2, \cdots, m \\ &\sum_{j=1}^{n} \lambda_j = 1 \\ &\lambda_j \geq 0 \qquad \forall j = 1,2, \cdots . n \end{aligned}$$

يتم الحصول على الكفاءة الحجمية من خلال مقارنة مقاييس الكفاءة التقنية درجات (CRS) ومقاييس الكفاءة التقنية الصافية درجات (VRS).

باختصار تقوم الكفاءة التقنية بقياس أوجه عدم الكفاءة بين المدخلات / المخرجات، أما بخصوص الكفاءة التقنية الصافية المتعلقة بافتراض VRS، فهي تقيس علاقة المتغيرات المتعلقة بالمدخلات والمخرجات فقط بعد فصلها عن الأداء الإداري للمؤسسات، وبالتالي فإن نسبة الكفاءة التقنية الإجمالية إلى الكفاءة التقنية الصافية توفر مقياسًا للكفاءة الحجمية.

المطلب الثالث: النتائج والتحليل

جدول (3) نتائج تحليل العينة

شركات التأمين	الكفاءة التقنية	الكفاءة التقنية الصافية	الكفاءة الحجمية
شركة قطر للتأمين (2016)	1	1	1
شركة قطر للتأمين (2017)	1	1	1
شركة قطر للتأمين (2018)	1	1	1
شركة قطر للتأمين (2019)	1	1	1
شركة قطر للتأمين (2020)	1	1	1
شركة قطر للتأمين (2021)	1	1	1
شركة قطر للتأمين (2022)	1	1	1
مجموعة الخليج للتأمين التكافلي (2016)	1	1	1
مجموعة الخليج للتأمين التكافلي (2017)	1	1	1
مجموعة الخليج للتأمين التكافلي (2018)	1	1	1
مجموعة الخليج للتأمين التكافلي (2019)	1	1	1
مجموعة الخليج للتأمين التكافلي (2020)	1	1	1
مجموعة الخليج للتأمين التكافلي (2021)	1	1	1
مجموعة الخليج للتأمين التكافلي (2022)	1	1	1
مجموعة الدوحة للتأمين (2016)	1	1	1
مجموعة الدوحة للتأمين (2017)	1	1	1
مجموعة الدوحة للتأمين (2018)	0.73	1	0.73
مجموعة الدوحة للتأمين (2019)	0.78	1	0.78
مجموعة الدوحة للتأمين (2020)	0.85	1	0.85
مجموعة الدوحة للتأمين (2021)	0.79	1	0.79
مجموعة الدوحة للتأمين (2022)	0.89	1	0.89
الشركة القطرية الإسلامية للتأمين (2016)	1	1	1
الشركة القطرية الإسلامية للتأمين (2017)	1	1	1
الشركة القطرية الإسلامية للتأمين (2018)	1	1	1
الشركة القطرية الإسلامية للتأمين (2019)	1	1	1
الشركة القطرية الإسلامية للتأمين (2020)	1	1	1

الشركة القطرية الإسلامية للتأمين (2021)	1	1	1
الشركة القطرية الإسلامية للتأمين (2022)	1	1	1
بيمة للتأمين (2016)	1	1	1
بيمة للتأمين (2017)	1	1	1
بيمة للتأمين (2018)	1	1	1
بيمة للتأمين (2019)	1	1	1
بيمة للتأمين (2020)	1	1	1
بيمة للتأمين (2021)	0.72	0.76	0.94
بيمة للتأمين (2022)	1	1	1

المصدر: من إعداد الباحث (عن طريق اداة السولفر بالأكسل)[44].

يوضح الجدول السابق النتائج التي تم الحصول عليها من قياس الكفاءة التقنية والكفاءة التقنية الصافية والكفاءة الحجمية لشركات التأمين والتكافل في قطر.

تظهر النتائج أن كلًا من شركة الخليج للتأمين التكافلي، وشركة قطر للتأمين (QIC)، والشركة القطرية الإسلامية للتأمين (QIIC) تتمتع بكفاءة تقنية مثالية خلال مدة دراسة العينة بين عام 2016 إلى 2022، حيث كان معدل الكفاءة بالنسبة للأنواع المدروسة (الكفاءة التقنية والكفاءة التقنية الصافية والكفاءة الحجمية) يساوي 1 خلال مدة عينة الدراسة، كما يمكن اعتبار هذه المؤسسات كمثال مهم للممارسات التشغيلية المثالية التي يجب على المؤسسات ذات الكفاءة الأقل اتباعها.

والجدير بالملاحظة أن هذه المؤسسات عامة تتبع للدولة من ناحية الدعم، حيث تولي الحكومة القطرية أهمية بالغة لكفاءة المؤسسات التابعة لها، حتى خلال جائحة كورونا كان قطاع التأمين من القطاعات التي أولت الحكومة اهتمامًا بها.

(44) القوائم المالية لشركة («قطر للتأمين، مجموعة الخليج للتأمين التكافلي، الشركة القطرية الإسلامية للتأمين، مجموعة الدوحة للتأمين، شركة بيمة للتأمين») بين عام 2016 إلى عام 2022.

شكل (2) : متوسط كفاءة شركات التكافل والتأمين

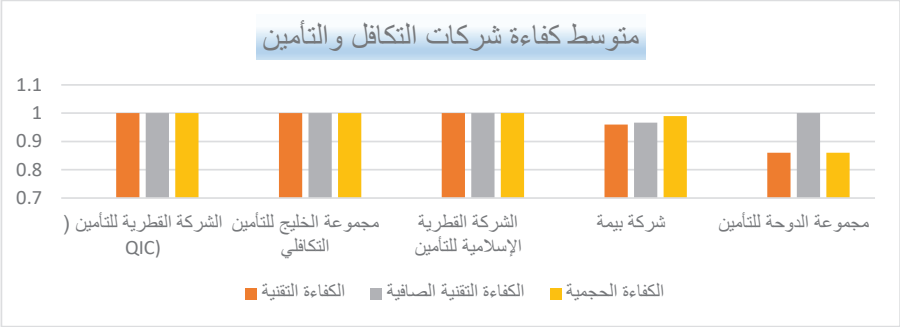

المصدر: من إعداد الباحث (متوسطات نتائج التحليل).

أما بالنسبة لمجموعة الدوحة للتأمين فهي تعتبر مؤسسة ذات كفاءة أقل من باقي عينة الدراسة، حيث تشير النتائج إلى تراجع في مستوى إجمالي الكفاءة خلال المدة الزمنية المذكورة، ففي عامي 2016 و2017 كانت مؤسسة الدوحة للتأمين تعمل بكفاءة مثالية في جميع القطاعات حيث كانت نسبة الكفاءة 1.00، ومنذ عام 2018 إلى 2022 واجهت المؤسسة مشاكل ملحوظة في الجانب المتعلق بالكفاءة الحجمية. في عام 2019 أعلنت (Am Best) عن تخفيض التصنيف الائتماني لمجموعة الدوحة للتأمين، ويرجع ذلك إلى التراجع المستمر في أداء الاكتتاب للشركة، والمخاوف بشأن أساليب إدارة المخاطر في الاكتتاب، فقد كان هناك انخفاض في الأرباح الفنية للمجموعة في السنوات الأخيرة، حيث انخفضت إلى ما دون المتوقع مع انخفاض في الأداء مقارنة بالمنافسين في السوق، وفي عام 2018 وثّقت المجموعة عجزًا فنيًّا قدره 7.7 مليون ريال قطري بزيادة كبيرة تصل إلى عشرة أضعاف الخسائر في عام 2017 البالغة 0.7 مليون ريال قطري خاصة في الجانب المتعلق بمشاريع إعادة التأمين على الممتلكات الإقليمية للمجموعة[45].

مع ذلك وخلال المدة الزمنية للدراسة أظهرت مجموعة الدوحة للتأمين كفاءة تقنية صافية مثاليّة حيث تحصلت على متوسط 1 لجميع السنوات، مما يدل على أنها

(45) Best's News & Research Service, "AM Best Withdraws Credit Ratings of Doha Insurance Group Q.P.S.C.," AM Best, 2019, https://news.ambest.com/newscontent.aspx?refnum=217950&altsrc=23.Date access (212023/06/)

كانت فعّالة بشكل كلي في جانب الكفاءة التقنية الصافية.

وأخيرًا تعتبر شركة بيمة من الشركات ذات الكفاءة العالية خلال المدة الزمنية من عام 2016 إلى عام 2021، حيث حصلت قيمًا تتعلق بأنواع الكفاءة الثلاثة على مدار الفترة على 1.00 في جميع الأنواع، كما واجهت بيمة انخفاضًا في الكفاءة التقنية الخالصة، ووصلت إلى 0.72 وكذلك الكفاءة الحجمية بـــ 0.94 في عام 2021، ويرجع السبب وراء عدم الكفاءة التقنية الشاملة لهذه الشركة في عام 2021 إلى ضعف استخدام المدخلات (أي الكفاءة التقنية الصافية) والفشل في العمل بأكبر حجم إنتاجي (الكفاءة الحجمية)، ويمكن اختصار ذلك بأنه توجد ثلاث شركات من عينة الدراسة ذات كفاءة تقنية كاملة خلال الفترة من 2016 إلى 2022، أما باقي الشركات فواجهت فترات زمنية كانت فيها ذات كفاءة كاملة وفترات من الانخفاض فيها.

جدول (4): المتوسطات الحسابية لأنواع الكفاءات من عام 2016 الى 2022.

المدة الزمنية	متوسط الكفاءة التقنية	متوسط الكفاءة التقنية الصافية	متوسط الكفاءة الحجمية
2016	1.00	1.00	1.00
2017	0.98	1.00	0.98
2018	0.94	1.00	0.94
2019	0.95	1.00	0.95
2020	0.97	1.00	0.97
2021	0.90	0.95	0.94
2022	0.97	1.00	0.98
الإجمالي	0.96	0.99	0.97

المصدر: من إعداد الباحث.

يعرض الجدول رقم (4) المتوسط السنوي للكفاءة التقنية والكفاءة التقنية الصافية والكفاءة الحجمية لشركات التأمين الخمس، حيث يشير تحليل المتوسط السنوي

لنتائج الكفاءة التقنية والكفاءة التقنية الصافية والكفاءة الحجمية لعام 2016 إلى أنّ شركات التأمين الخمس تتمتع بكفاءة كاملة، ومع ذلك شهدت السنوات التالية من 2017 إلى 2022 تراجعًا في الكفاءة التقنية تراوحت بين 98.98% في 2017 إلى 95.58% في 2019، وفيما يتعلق بالكفاءة التقنية الصافية فإنها استمرت المحافظة على 100% حتى عام 2022، باستثناء عام 2021 حيث كانت 95.34%، أما المتوسط السنوي للكفاءة الحجمية فكان في درجته المثلى 100% في عام 2016 فقط، ثم أصبح أقل من واحد في السنوات التالية.

المقارنة بين شركات التأمين التقليدية وشركات التأمين التكافلي باستخدام تحليل مان ويتني:

يعتبر اختبار «مان وتني» من أهم أساليب التحليل المستخدمة في المقارنة بين العينات المستقلة، ويتم تطبيقه للمقارنة بين عينتين مستقلتين عندما يكون لديهم القليل من البيانات أو لا يتبعون التوزيع الطبيعي، بهذه الطريقة يعتبر اختبارًا غير معلمي، على عكس نظيره اختبار (Student t test)، والذي يستخدم عندما تكون العينة كبيرة بما يكفي وتتبع التوزيع الطبيعي.

تم استخدام اختبار «مان ويتني» لمقارنة الكفاءات بين شركات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي، والذي يشير إلى عدم صحة الافتراض المتعلق بوجد التباينات المتساوية، مما يبرر استخدام الاختبار غير المعلمي، مع القياس باستخدام دالة معنوية 0.05، فإذا كانت القيمة الاحتمالية p أقل من 0.05 فإننا في هذه الحالة نرفض الفرضية العدمية (الصفرية)، لإشارة هذه القيمة إلى وجود فارق بين المجموعتين.

جدول (5): اختبار المان ويتني

اختبار المان ويتني	نوع العينات	القيمة الاحتمالية (p)	متوسط الفروق
الكفاءة التقنية	2	0.747	0.0574
الكفاءة التقنية الصافية	2	0.683	-5.95e-5
الكفاءة الحجمية	2	0.747	0.0711

المصدر: من إعداد الباحث

تشير الجدولة إلى أن قيم القيمة الاحتمالية لـلكفاءة التقنية والكفاءة التقنية الصافية والكفاءة الحجمية كلها أكبر من 0.05، مما يعني أنه فشل في رفض فرضية العدم، ومما يدل على عدم وجود ما يكفي من الأدلة لاستنتاج أن الفرق بين متوسطات المجتمع الإحصائي ذو دلالة إحصائية، ولذلك يبدو أنه لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في الكفاءة التقنية، والكفاءة التقنية الصافية، والكفاءة الحجمية لشركات التكافل والتأمين بالنسبة للعينة المدروسة عند مستوى ثقة 95 %.

جدول (6): المتوسط والوسيط والوسط والانحراف المعياري لأنواع الكفاءة للعينة

أنواع الكفاءة	نوع الشركات	العدد	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
الكفاءة التقنية	التكافل	3	0.987	1	0.02309	0.01333
	التأمين	2	0.93	0.93	0.099	0.07
الكفاءة التقنية الصافية	التكافل	3	0.988	1	0.02021	0.01167
	التأمين	2	1	1	0	0
الكفاءة الحجمية	التكافل	3	0.997	1	0.00577	0.00333
	التأمين	2	0.93	0.93	0.099	0.07

المصدر: من إعداد الباحث

يشير الجدول رقم (6) إلى قياس الوسيط والمتوسط والانحراف المعياري للكفاءة التقنية والكفاءة التقنية الصافية والكفاءة الحجمية، لكل من شركات التكافل والتأمين، حيث تدل هذه النتائج على عدم وجود أي نوع من الاختلافات التي تعتبر ذات دلالة إحصائية.

فقد تحصَّلت شركات التكافل على متوسط يبلغ 0.987 ووسيط بـ 1.00 مما يدل على أنّ هذه الشركات ذات كفاءة مثلى، أمّا من ناحية الانحراف المعياري والخطأ المعياري فكلاهما منخفضان، مما يدل على أنّ القيم متجمعة بإحكام حول المتوسط.

أما شركات التأمين: فقد تحصّلت على متوسط ووسيط بقيمة 0.93 لكل منهما، أما بالنسبة للانحراف المعياري فقد تحصّلت على قيم أعلى بقليل من شركات التكافل، مما يشير إلى وجود مزيد من التباين في كفاءتها.

بالنسبة للكفاءة التقنية الصافية: تحصّلت شركات التكافل على قيم عالية بمتوسط 0.988 ووسيط بـ 1.00، أمّا بالنسبة لشركات التأمين فهي تمتلك درجة مثلى مما يدل على كفاءتها العالية.

أما الكفاءة الحجمية: تمتلك شركات التأمين كفاءة حجمية مساوية لكفاءتها التقنية، كما تملك نفس الانحراف المعياري، مما يدل على أن القيم مجتمعة بشكل مركزي عند المتوسط، وأمّا بالنسبة للتكافل فإن المتوسط يقارب 0.997 والوسيط 1.00، مما يشير إلى وجود نسبة ضئـيلة جدًا من الاختـلاف بين المؤسسات التكافلية.

تشير هذه النتائج إلى عدم وجود فروقات، فإن عدم وجود دلالة إحصائية في اختبارات «مان ويتني» وإمكانية اختلاف متوسط الفروق يجعل من الصعب تحديد مجموعة متفوقة عن الأخرى من حيث الكفاءة، وقد تكون هناك حاجة إلى مزيد من البحث أو البيانات لتقديم ملاحظات أكثر دقة، وذلك عن الطريق زيادة حجم العينة أو زيادة المدة الزمنية للدراسة.

تحليل العينة:

يمكن اختصار أهم النتائج في النقاط التالية:

- تبيّن بعد عرض وتحليل بيانات الشركات، أن قطاع التأمين في قطر يعمل بطريقة ذات كفاءة عالية، حيث تحصّلت أغلب الشركات على نسبة تقدر بـــ 100% في جميع أنواع الكفاءة التقنية.
- تشير القيمة الاحتمالية p-value إلى الفشل في رفض فرضية العدم (null hypothesis) التي تفترض أنّ شركات التأمين (≠) شركات التكافل في قطر، إذ تشير النتائج إلى أنّ شركات التأمين والتكافل في قطر تعمل على نفس مستوى الكفاءة التقنية عند الدالة المعنوية 0.05.

الخاتمة

على امتداد أسطر هذا البحث يتضح أنّ القطاع التأميني التقليدي والتكافلي في قطر يمتاز بسياسات إدارية ومالية عالية، مما يفسر وجود كفاءة تقنية عالية في هذا القطاع، ويمكن اختصار ذلك في مجموعة من النتائج.

النتائج:

- لايوجد أي فرق ذو دلالة إحصائية بين شركات التأمين التقليدي والتكافلي في قطر من ناحية الكفاءة التقنية، حيث يشير التحليل الإحصائي إلى أنّ الشركات تعمل على نفس المستوى من الكفاءة التقنية.
- يظهر تحليل العينة وجود كفاءة تقنية تنافسية عالية بين شركات التأمين والتكافل في قطر.
- سيطرة الشركات الوطنية القطرية على ما يقارب 95% من الحصة السوقية لقطاع التأمين في قطر.
- تأثر أفرع الشركات القطرية الوطنية النشطة في الخارج بسبب الأوضاع

الاقتصادية والصراعات الجيوسياسية على عكس قطاع التأمين الداخلي الذي شهد زيادة في القيمة الإجمالية للأقساط المكتتبة.

- أن التشريعات القانونية والهيئات التنظيمية الرسمية ساعدت على انشاء أرضية تساعد على تطور وتحسين الكفاءة التقنية لشركات التأمين والتكافل في قطر.

التوصيات:

تطرح الدراسة مجموعة من التوصيات والمقترحات التي من الممكن أن تساعد على نشر التوعية، وإفادة قطاع التأمين والتكافل بشكل عام وبشكل خاص في قطر، وهي:

- أهمية رفع القوائم المالية لشركات التأمين على الإنترنت، مما يعزز من الشفافية ويسهل على الباحثين الوصول إلى مصادر موثقة وذات مصداقية. هذا الإجراء يمكن أن يلعب دورًا حاسمًا في تعزيز البحوث المتعلقة بالكفاءة التقنية لشركات التأمين، ويساهم في تطوير القطاع المالي بشكل عام من خلال توفير معلومات دقيقة ومعتمدة. والمختصين.
- تبرز التحديات التي تواجهها المكتبة العلمية العربية في ظل وجود نقص حاد في المصادر والتقارير العلمية المتخصصة في قطاعي التأمين والتكافل على مستوى العالم، وبالأخص فيما يخص الكفاءة التقنية لشركات التأمين. هذا الوضع يحتم على الباحثين في الحقل العربي أهمية البحث عن مصادر موثوقة ومعتمدة تساعد في تعزيز دراساتهم حول كفاءة شركات التأمين التقنية، ويستدعي ضرورة توفير المزيد من الأبحاث والدراسات المتقدمة في هذا المجال لدعم النهوض بالدارسات الأكاديمية باللغة العربية.
- يوصى بتعزيز الجهود في مجال الكتابة والترجمة للأساليب الإحصائية المتبعة في قياس الكفاءة التقنية لشركات التأمين، حيث تعتبر من المشاكل المنهجية ندرة

المصادر العلمية ذات الطبيعة الإحصائية باللغة العربية، إذ تعتبر المصادر العربية المختصة بدراسة أسلوب مغلف البيانات للشركات التأمينية شحيحة جدًا.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

- ابن منظور، ابو الفضل جمال الدين، لسان العرب ط 3. بيروت: دار صادر، الجزء الثالث عشر، 1994.
- الطيبي، عبد الله، قياس الكفاءة التقنية باستخدام تحليل مغلف البيانات الضبابي – دراسة حالة شركات التأمين في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلون التسيير، ادرار–الجزائر، 2022.
- النظام الأساسي المعدل للنظام الأساسي الموثق برقم (1366)، الشركة الإسلامية القطرية للتأمين (شركة مساهمة قطرية)، الجريدة الرسمية، العدد 16، 2013.
- النظام الأساسي المعدل لشركة الخليج للتأمين وإعادة التأمين التكافلي- شركة مساهمة قطرية، قطر: إدارة التوثيق، وزارة العدل، 2015.
- حمو، عبد الله وبن عيشوش، محمد، دراسة وتحليل كفاءة شركات التأمين العاملة في الجزائر باستخدام طريقة تحليل مغلف البيانات دراسة حالة مجموعة من شركات تأمين الأضرار للفترة 2010-2017، مجلـة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد1، مارس 2022.
- جلودي، معتصم وباكير، عامر، قياس الكفاءة التقنية لشركات التأمين في الأردن باستخدام أسلوب تحليل البيانات المغلفة خلال الفترة 2000-2016، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، العدد 2، 2019.
- شركة الخليج للتأمين التكافلي، القوائم المالية، التقرير السنوي، من 2016 إلى 2022.
- شركة القطرية الإسلامية للتأمين، القوائم المالية، التقرير السنوي، من 2016 إلى 2022.
- شركة بيت المشورة للاستشارات المالية، التمويل الإسلامي في دولة قطر لعام 2022، الإصدار 6، التقرير السنوي، 2023.
- شركة بيمة للتأمين، القوائم المالية، التقرير السنوي، من 2016 إلى 2022.
- شركة قطر للتأمين، القوائم المالية، التقرير السنوي، من 2016 إلى 2022.

- وزارة العدل بدولة قطر، الجريدة الرسمية، العدد 1، قانون بالإشراف والرقابة على شركات ووكلاء التأمين، رقم 1 لعام 1966، بتاريخ 01-01-1966، صفحة من 1250.
- وزارة العدل بدولة قطر، الجريدة الرسمية، العدد 10، قانون بتأسيس شركة الدوحة للتأمين (شركة مساهمة قطرية)، رقم 30 لعام 1999، عدد 10، بتاريخ 24-11-1999، من الصفحة 441.
- وزارة العدل بدولة قطر، الجريدة الرسمية، العدد 9، قانون بتأسيس شركة مساهمة قطرية باسم الشركة القطرية العامة للتأمين واعادة التأمين، رقم 52 لعام 1978، عدد 9، بتاريخ 01-01-1978، صفحة من 1261.
- مجموعة الدوحة للتأمين، القوائم المالية، التقرير السنوي، من 2016 إلى 2022.
- مجموعة قطر للتأمين، النتائج المالية للسنة المنتهية 2023، تقرير مجموعة قطر للتأمين، 2023.
- مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، طبعة 2، القاهرة، مجمع اللغة العربية، 1972.

المواقع الإلكترونية

- https://www.qiic.com.qa/ar / عن-الشركة/ الحقائق-في-لمحة /.
- https://www.asharqbusiness.com/stocks/security/DOHI:QD.
- https://www.cnbcarabia.com/107054/2023/02/27/القطرية-العامة-للتأمين-تتحول-إلى-الخسارة-في-2022-بأكثر-من-535-مليون-ريال.
- http://www.dig.qa/about/section/1. نظرة عامة. مجموعة الدوحة للتأمين.
- www.atlas-mag.net/en/article/qatari-insurance-market-main-highlights.
- www.beema.com.qa/ar/company-overview.
- https://news.ambest.com/newscontent.aspx?refnum=217950&altsrc=23
- https://markets.ft.com/data/equities/tearsheet/summary?s=QISI:DSM
- https://www.clydeco.com/en/insights/2021/12/new-mandatory-health-insurance-system-introduced-i
- www.qic-group.com/about

المراجع الأجنبية

- Ali, Coskun, Habibniya Houshang, and Keceli Yavuz. "An Efficiency Analysis of Takaful Insurance Industry: A Comparative Study." Journal of Asian Finance, vol. 8, no. 7, 2021, pp. 111–20. https://doi.org/10.13106/jafeb.2021.vol8.no7.0111.
- AlKhaleej Takaful Insurance Company. "Annual Report 2022." AlKhaleej

Takaful Insurance Company, 2023.
- Alshammari, Ahmad Alrazni, Syed Musa Syed Jaafar Alhabshi, and Buerhan Saiti. "A Comparative Study of the Historical and Current Development of the GCC Insurance and Takaful Industry." Journal of Islamic Marketing, vol. 9, no. 2, 2018, pp. 356–69. https://doi.org/10.1108/JIMA-05-2016-0041.
- Beema, Q P S C. "Damaan Islamic Insurance Company INDEPENDENT AUDITOR'S REPORT." Doha, 2022.
- Bricault, Giselle C. Major Insurance Companies of the Arab World. Graham & Trotman Limited, 1986. https://doi.org/10.1007/978-94-009-4201-1.
- Doha Insurance Group. "Doha Insurance Group Financial Statements and Independent Auditors Report 2022." 2023.
- Eling, Martin, and Michael Luhnen. "Efficiency in the International Insurance Industry: A Cross-Country Comparison." Journal of Banking and Finance, vol. 34, no. 7, 2010, pp. 1497–1509. https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2009.08.026.
- Farrell, M. J. "The Measurement of Productive Efficiency." Journal of the Royal Statistical Society. Series A (General), vol. 120, no. 3, 1957, pp. 16–35. https://doi.org/10.2307/j.ctv5rdxd5.7.
- Grossman, Matt. "Efficiency." Encyclopedia Britannica, 2019, www.britannica.com/topic/efficiency-economics-and-organizational-analysis.
- Havyatt, David. "Network." Australian Competition and Consumer Commission for the Utility Regulators Forum, no. 62, Mar. 2017, pp. 1-20.
- ICDI. "ICD-Refinitiv Islamic Finance Development Indicator Report 2022: Embracing Change." 2022, bit.ly/IFDI2022.
- Swiss Re Institute. "World Insurance: Inflation Risks Front and Centre." No. 4, 2022.
- Ismail, Norashikin, and Mohammad Gaith Mahaini. "Exploring the Effect of Financial Liberalization on the Technical and Scale Efficiencies of the Insurance Sector in Malaysia: Comparing between Takaful Operators and Conventional Insurers." N.d.
- Krajewski, Lee J., and Naresh K. Malhotra. Operations Management: Processes and Supply Chains. 13th ed., Pearson, 2022.
- Li, Mingquan, and Qi Wang. "International Environmental Efficiency Differences and Their Determinants." Energy, vol. 78, 2014, pp. 411–420, doi:10.1016/j.energy.2014.10.026.
- Md Saad, Norma, et al. "Measuring Efficiency of Insurance and Takaful Companies in Malaysia Using Data Envelopment Analysis (DEA)." Review of Islamic Economics, vol. 10, no. 2, 2006, www.tandfonline.com/eprint/eMXSKS9YJDf2ZqcFrqfg/fullViewproject.
- Qatar Insurance Group. "Qatar Insurance Company Q.S.P.C, Consolidated Financial Statements and Independent Auditors' Report." 2023, doi:10.1175/

BAMS_10012_2709-2729_FINANCIALS Rudden, Jennifer. “Gross Premiums Written by the Insurance Industry Worldwide 2000 to 2020.” Statista, 2023, www.statista.com/statistics/273156/gross-premiums-generated-by-the-insurance-industry-worldwide-since-2006/.

- Schipper, Frits. “Rethinking Efficiency.” Twentieth World Congress of Philosophy, 1998, www.bu.edu/wcp/Papers/OApp/OAppSchi.htm#top.
- Steering Committee for the Review of, and Provision Commonwealth/State Service. “Data Envelopment Analysis: A Technique for Measuring the Efficiency of Government Service Delivery.” AGPS, 1997.
- SHMA Consulting Team. “Insurance Industry 2021 – Qatar.” SHMA Consulting, 2022, doi:10.1177/107755875901600705.
- Zhu, Joe. “Solving DEA via Excel.” Multi-Objective Programming and Goal Programming, 2003, pp. 301–306, doi:10.1007/978-3-540-36510-5_44.

ملحق البيانات المستخدمة في الدراسة (الأرقام بالألف ريال قطري)(46)

الشركة	السنة	المصاريف الإدارية	العمولة	إجمالي الأقساط المكتتبة	صافي الاستثمار
بيمة للتأمين	2016	9,153	24,965	328,578	10,159
بيمة للتأمين	2017	9,531	36,794	324,202	10,216
بيمة للتأمين	2018	10,241	37,462	332,094	8,782
بيمة للتأمين	2019	11,218	36,946	339,195	12,275
بيمة للتأمين	2020	12,163	39,316	326,170	16,597
بيمة للتأمين	2021	11,229	43,889	367,594	14,604
بيمة للتأمين	2022	11,515	46,768	392,565	16,448

(46) Doha Insurance Group, “Doha Insurance Group Financial Statements and Independent Auditores Report); Group, “Qatar Insurance Company Q.S.P.C, CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS AND INDEPENDENT AUDITORS’ REPORT”; Beema, “Damaan Islamic Insurance Company INDEPENDENT AUDITOR ’ S REPORT”; AlKhaleej Takaful Insurance Company, “Qater isalmic insurance company annual report from all from (2016,to 2022).

الشركة	السنة	المصاريف الإدارية	العمولة	إجمالي الأقساط المكتتبة	صافي الاستثمار
قطر الإسلامية للتأمين	2016	30,355	12,817	313,045	2,200
قطر الإسلامية للتأمين	2017	31,337	18,113	316,667	1,534
قطر الإسلامية للتأمين	2018	32,766	13,442	382,373	9,172
قطر الإسلامية للتأمين	2019	33,968	14,248	405,428	18,646
قطر الإسلامية للتأمين	2020	33,901	12,532	400,638	7,621
قطر الإسلامية للتأمين	2021	38,421	16,080	428,580	7,138
قطر الإسلامية للتأمين	2022	43,293	3,690	467,307	9,721

الشركة	السنة	المصاريف الإدارية	العمولة	إجمالي الأقساط المكتتبة	صافي الاستثمار
مجموعة الخليج للتأمين التكافلي	2016	32,241	23,981	301,429	95,710
مجموعة الخليج للتأمين التكافلي	2017	29,398	21,195	283,963	95,892

مجموعة الخليج للتأمين التكافلي	2018	34,280	22,140	267,679	129,483
مجموعة الخليج للتأمين التكافلي	2019	30,534	23,876	296,467	75,872
مجموعة الخليج للتأمين التكافلي	2020	26,534	23,973	303,618	65,720
مجموعة الخليج للتأمين التكافلي	2021	30,929	30,841	301,762	77,713
مجموعة الخليج للتأمين التكافلي	2022	32,729	33,896	318,999	90,149

الشركة	السنة	المصاريف الإدارية	العمولة	إجمالي الأقساط المكتتبة	صافي الاستثمار
قطر للتأمين	2016	684,904	15,009	1,660,717	811,462
قطر للتأمين	2017	642,046	10,381	1,594,230	902,768
قطر للتأمين	2018	741,483	8,267	1,728,161	780,171
قطر للتأمين	2019	664,929	3,023	1,096,127	1,009,903
قطر للتأمين	2020	652,084	1,502	1,198,829	1,285,012
قطر للتأمين	2021	699,376	2,735	1,333,455	978,597
قطر للتأمين	2022	577,260	1,403	1,613,622	717,192

الشركة	السنة	المصاريف الإدارية	العمولة	إجمالي الأقساط المكتتبة	صافي الاستثمار
مجموعة الدوحة للتأمين	2016	31,174	11,572	280,035	6,378
مجموعة الدوحة للتأمين	2017	73,441	29,412	543,192	49,505
مجموعة الدوحة للتأمين	2018	81,148	39,703	623,927	,80,258
مجموعة الدوحة للتأمين	2019	82,947	34,863	655,913	50,668
مجموعة الدوحة للتأمين	2020	83,416	49,953	902,741	40,230
مجموعة الدوحة للتأمين	2021	102,609	69,978	1,120,996	44,851
مجموعة الدوحة للتأمين	2022	114,240	81,766	1,486,034	38,747

مبدأ سلطان الإرادة في الفقه الحنبلي، دراسة فقهيّة مقارنة مع القانون المدني القطري

عبد العزيز محمد الجابر

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية - قطر

aziz.5535@hotmail.com

(سلّم البحث للنشر في 26/ 11/ 2023م، واعتمد للنشر في 10/ 01/ 2024م)

https://doi.org/10.33001/M0104202421/123

Check for updates

الملخص:

تعدّ مسألةُ سلطان الإرادة في الفقه الإسلاميّ والقانون من أهمِّ مرتكزات حريّة الفرد، وتهيمن على جميع مصادرِ الالتزام، وتتجلّى الإرادةُ في إبرام العقود، مما ينشأ عنها الالتزاماتُ والحقوق. ولهذا جاءت هذه الدراسةُ لتتناولَ مسألةَ سلطان الإرادة في العقود، خاصةً في المذهب الحنبليّ والقانون المدني القطريّ، من خلال الإجابة عن إشكالية الدراسة المتمثلة في السؤال التالي: ما مدى حرية الاعتداد بمبدأ سلطان الإرادة في الفقه الحنبليّ، وما موقف القانون المدني القطري من مبدأ سلطان الإرادة؟ وما مدى تأثير مبدأ سلطان الإرادة عند الفقهاء الحنابلة والمشرّع القطري على العقودِ المسماةِ وغير المسماة؟ حيث اتبع الباحث المنهج الوصفيّ والتحليليّ والمقارن في عرض أقوال الفقهاء، ونصوص القانونيين، وذلك في سبيل

الإجابة عن إشكالية البحث.

وقد توصلت الدراسةُ إلى جملة من النتائج، أهمها: أنّ الإرادةَ المقصودة هي إرادةُ العاقدين التي يمكن أن تعدل التزامًا قائمًا أو تنقله، أما الإرادةُ المنفردة فلا تصلح مصدرًا عامًا لإنشاء الالتزام، وإنما هي مصدرٌ استثنائيٌّ محدودٌ، فهي تُنشئ الالتزامَ أو تعدله أو تنهيه فقط في الأحوال التي يخوّلها فيها القانونُ القدرةَ على ذلك. كما أنّ سلطانَ الإرادة ليس مقصورًا على توليد الالتزامات وحدها، بل يوّلد أيضًا كلَّ الحقوق الأخرى. ومن النتائج أيضًا أن الإرادةَ الحرةَ هي التي تهيمن على جميع مصادر الالتزام، وهذه الإرادةُ تتجلّى قويةً في العقد، فالمتعاقدان لا يلتزمان إلا بإرادتَيهما، ولا يلتزم أحدٌ بعقد لم يكن طرفًا فيه، كما لا يكسب أحدٌ حقًا من عقد لم يشتركْ فيه.

كلمات مفتاحية: سلطان الإرادة - حرية العاقدين - الإرادة العقدية - إحداث العقود - الإرادة المنفردة.

The Principle of Sovereignty of Will in the Hanbali School of Law: A Comparative Jurisprudential Study with Qatari Civil Law

Abdulaziz Mohamed Al-Jaber

Ibn Khaldon Center for Humanities & Social Sciences- Qatar

Abstract:

The principle of sovereignty of will is regarded as one of the crucial grounds for the freedom of the individual in both the Islamic jurisprudence and law. It dominates and determines all sources of the obligation and manifests in the conclusion of contracts which give rise to obligations and rights. Therefore, this research studies the principle of sovereignty of will in contracts focusing especially on the Hanbali school of law and the Qatari civil law, by answering the following questions: To what extent the principle of sovereignty of will was considered independently by the Hanbali jurists? What is the standpoint of Qatari civil law regarding the sovereignty of the will? To which extent this principle is impactful in the purview of Hanbali jurists and the Qatari legislators for the definite and the indefinite contracts? The research followed the descriptive, analytical, and comparative approaches to present the opinions of the jurists, legal conjunctions, as well as in addressing the foregoing research questions.

Some of the important findings of this research includes: the will anticipated is the will of the two contracting parties which gives them the authority to modify the existing contractual obligation or transfer it. As for the unilateral will, it cannot constitute a general source of instituting the contractual obligation. Rather, it is a limited exceptional source which can only give rise to the obligation or modify it or conclude it in instances where the law has granted it the authority to operate as such. Also, the scope of the sovereignty of will is not confined to the authority to obligations but also

covers all other rights. In addition, the free will controls and determines all sources of the obligation and is more noticeable in contractual agreement. The two contracting parties can only be liable based on their wills. In other words, neither can one accept liability in a contract to which one is not a party, nor can one claim any right in a contract in which one does not partake.

Keywords: Sovereignty of Will, Freedom of the Contracting Parties, Contractual Will, Formulation of Contracts, Unilateral Will.

المقدمة:

مثّل سلطان الإرادة عند الفقهاء والقانونيين مرتكزًا هامًا من مرتكزات حريّة الفرد، ولسلطان الإرادة هيمنة ظاهرة على جميع مصادر الالتزام، وأكثر ما تتجلّى فيه الإرادةُ إبرام العقود، إذ تنشأ عنها الالتزاماتُ والحقوقُ. وقد ازدادت أهميةُ سلطان الإرادة في القرنَين الثامن عشر والتاسع عشر بعد أن تطوّرت الحياةُ وقامت الصناعاتُ الضخمة والشركات العملاقة التي سيطرت على الاقتصاد، ما أدّى إلى اختلالِ التوازن بين القوى الاقتصادية، ومهّد قيام المذهبُ الاشتراكيُّ وانتشارُه في وجه المذهبِ الفرديِّ الطريقَ إلى انتكاس مبدأ سلطانِ الإرادة، حتى انبعث مرةً أخرى على يد فلاسفةٍ ينادون بالحريات، وما إن استقرّ هذا المبدأُ حتى صار مرتكزًا تُبنى عليه النظرياتُ القانونية. وأما سلطان الإرادة في الفقه الإسلاميّ فلم يبقَ جامدًا عند المرحلة الأولى، ولم يتعرض لانتكاسةٌ كما كان الحال في القانون الغربيّ، بل خطا خطواتٍ واسعةً في طريق التطوّر، وبالأخصّ في المذهب الحنبليّ الذي تتماشى أُسسُه في سلطان الإرادة مع النظريات القانونيّة الحديثة، ولهذا جاءت هذه الدراسةُ لتتناول مسألةَ سلطان الإرادة في العقود خاصةً في المذهب الحنبليّ والقانون المدني القطريّ، ومعرفةَ مدى تأثير مبدأ سلطان الإرادة عند الفقهاء الحنابلة والمشرّع القطري على العقودِ المسماةِ وغير المسماة.

مُشكِلةُ البحث:

الإشكالُ المطروحُ في هذه الدّراسة يتمثّل في السّؤال المحوري الآتي: ما مدى حرية الاعتداد بمبدأ سلطان الإرادة في الفقه الحنبليّ، وما موقف القانون المدني القطري من مبدأ سلطان الإرادة؟ وما مدى تأثير مبدأ سلطان الإرادة عند الفقهاء الحنابلة والمشرّع القطري على العقودِ المسماةِ وغير المسماة؟

وقد تفرَّع عن هذا الإشكالِ الأسئلةُ الآتية:

1. ما مفهومُ مبدأ سلطان الإرادة في المذهب الحنبلي والقانون القطري؟

2. ما موقف المذهب الحنبلي والقانون القطري من إعطاء العاقدَين مطلق الحرية في إنشاء ما يريدان من عقود، ولو لم تكن تلك العقود منصوصًا على جوازها؟
3. هل للعاقدَين أن يغيرا في الآثار المترتبة على العقود المسمّاة، فيشترطان في العقد ما يوافق رغبتَهما؟

أهداف البحث:

1. بيان مفهوم مبدأ سلطان الإرادة.
2. بيان مدى حرية المتعاقدَين في إنشاء ما يريدان من عقود عند فقهاء الحنابلة والقانون القطري.
3. بيان مدى حرية المتعاقدَين في تعديل الآثار الناشئة عن العقود.

أهمّية البحث:

تتمثّل أهميةُ البحث في توضيح موقف المذهب الحنبليّ والقانون المدنيّ القطريّ من مبدأ سلطان الإرادة، وبيان تأثير ذلك في العقود المسمّاة وغير المسمّاة. إضافة إلى تحرير مسألة سلطان الإرادة في العقود، خاصةً في المذهب الحنبلي والقانون المدني القطريّ. ومعرفةُ مدى تأثير مبدأ سلطان الإرادة عند الفقهاء الحنابلة والمشرّع القطري على العقود المسماةِ وغيرِ المسماة.

الدراساتُ السابقة:

1. بحثٌ بعنوان (مبدأ سلطان الإرادة في الشريعة الإسلاميّة)، للدكتور عادل بسيوني، وهو منشور في مجلة جامعة القاهرة بالخرطوم، العدد 8أ7 عام 1977م، وقد بدأ البحثُ بتمهيد بيّن فيه مدلولَ مبدأ سلطان الإرادة من خلال النظريات الفرديّة والاجتماعيّة، ثم تحدث عن الشريعة الإسلاميّة ومبدأ سلطان الإرادة، وفي المبحث الأوّل تقريرُ مبدأ سلطان الإرادة كأصلٍ عام في الشريعة الإسلامية، وفي المبحث الثاني تحدّث عن الأحناف وتفرقتِهم بين الرضا والاختيار.

2. رسالةٌ عنوانُها (سلطان الإرادة العقدية في الفقه الإسلاميّ)، من إعداد الباحث محمد علي أبو سبيحة، وقد قدّمها لنيل درجة الماجستير من كلية القانون بجامعة الخرطوم. وقد قسّم الباحثُ الرسالةَ إلى ثلاثة أبواب، الباب الأول تمهيديٌّ في تعريف سلطان الإرادة والأدلة الواردة بشأنِه، والباب الثاني مدى حريّة التعاقد في الفقه الإسلاميّ والقانون، والثالث في مدى حرية الاشتراط في الفقه الإسلاميّ والقانون. والقانون الذي يتحدّث عنه هنا هو قانونُ المعاملات المدنيّة السودانيّ 1984م. وقد سعى الباحثُ لإثبات وجود هذا المبدأ في الشريعة الإسلاميّة بالاعتماد على النقول المختلفة في هذا المجال.

3. بحثٌ بعنوان (مبدأ سلطان الإرادة في العقود بين الشريعة والقانون)، لكل من الدكتور عبد الرؤوف دبابش، والباحث حملاوي دغيش، وهو بحثٌ منشورٌ في مجلة العلوم الإنسانيّة الصادرة عن جامعة محمد خيضر بسكرة في الجزائر، العدد 44 عام 2016م، ويقع البحثُ في مطلبَين، تناول الباحثان في الأوّل مفهومَ مبدأ سلطان الإرادة في الشريعة والقانون، وفي الثاني ضوابطَ مبدأ سلطان الإرادة في الشريعة والقانون.

ويتميّز هذا البحثُ عن البحوث السابقة بكونه يسلّط الضوءَ على مبدأ سلطانِ الإرادة على المذهب الحنبليّ، وذلك لكونه أوسعَ المذاهب في باب شروط العقد، كما أنه يتناول موقفَ القانون المدنيّ القطريّ.

منهجُ البحث:

تطلب البحثُ اتّباع المناهج: الوصفيّ والتحليليّ والمقارن في عرض أقوال الفقهاء، ونصوص القانونيين.

حدود البحث:

لهذا البحثِ حدٌّ موضوعيٌّ، حيث إنه يتعلق بمبدأ سلطان الإرادة، ومدى تأثيرِه في العقودِ المسماةِ وغير المسماة دون بقية الموضوعات المتعلقة بالإرادة. كما أن

البحث محدودٌ أيضًا بالمصنّفات الموضوعة على مذهب الإمام أحمد، والقانون المدنيّ القطريّ دون بقية مصنفات المذاهب الفقهية والقوانين الأخرى.

هيكلُ البحث:

المقدّمة.

المبحث الأوّل: ماهية مبدأ سلطان الإرادة:

المطلب الأوّل: التعريف بمبدأ سلطان الإرادة.

المطلب الثاني: نشأة مبدأ سلطان الإرادة وتطوّره.

المبحثُ الثاني: مدى حرية العاقدَين في تحديد آثار العقد وتعديل آثاره ونتائجه المترتّبة عليه في المذهب الحنبلي والقانون القطري:

المطلب الأوّل: أساس العقد في المذهب الحنبليّ والقانون المدني القطريّ.

المطلب الثاني: الشروطُ التي يتضمنها العقدُ ومدى التزامِ المتعاقدين بتنفيذها وتعديل الآثارِ المترتبة عليها.

الخاتمة.

المبحث الأوّل: ماهية مبدأ سلطان الإرادة:

إن الفقه التقليدي ينظر إلى الالتزام باعتباره واسطة بين شخصين، ومن ثم فلا يتسنى للإرادة المنفردة أن تنشئ التزاماً أو تنقله أو تعدله وهو ما ذهب إليه القانون المدني الفرنسي، الذي لم يأخذ بالإرادة المنفردة، وعلى وجه الاستقلال، أن تنهض بإنشاء أي التزام على عاتق صاحبها طالما لم ترتبط بعد بمشيئة طرف آخر. ذلك أن واقعة الالتزام لا يمكن في الأصل أن تقوم إلا حيث توجد رابطة قانونية مرتكزة على طرفين، ومتمثلة بإرادتين تهدفان إلى إحداث أثر معتد به قانوناً، وهذا هو العقد، وقد احتج أصحاب هذا الاتجاه بأنه إذا كان من السائغ للمدين أن يلتزم أو

يلزم نفسه بإرادته الذاتية، فكيف يسوغ جعل الدائن دون إرادته[1]، وقد أشار إلى ذلك الفقيه الفرنسي بوتييه بقوله: «كما أني لا أملك أن أنقل إلى شخص بمحض إرادتي حقاً على أموالي، إذا لم تتحد إرادته مع إرادتي لكسبه، كذلك لا يكون بمحض إيجابي أن أعطي على نفسي حقاً لشخص إلى أن-وهذا هو الإيجاب-تتحد إرادته مع إرادتي»[2]. بخلاف النظرية الألمانية التي تعترف بالإرادة المنفردة كمصدر من مصادر الالتزام إلى جانب العقد، وأنَّ إرادةَ الإنسان تكون قادرةً على إنشاء ما تشاء من عقود أو تصرّفاتٍ قانونيةٍ. وظهر هذا الاتجاه إثر انعقاد مؤتمر علمي أواسط القرن التاسع عشر حيث اعتبر أن الالتزام بالإرادة المنفردة هو الأساس في بناء فكرة (الوعد بجائزة)، فمن يوجه وعده للعموم بمنح جائزة أو مكافأة لقاء عمل معين، التزم بوعده، واساس التزامه هو الإرادة المنفردة وحدها»[3]، والذي يبدو أن أول من بادر إلى تأصيل الفكرة هو الفقيه سيجل في كتابه الوعد كسب للالتزام، وقد احتج أصحاب هذا الاتجاه، ليس هناك ما يمنع الشخص من أن يلزم نفسه بإرادته المنفردة، فله أن يقيدها بما يشاء من الالتزامات والقيود طالما صدر ذلك عن رضا ودون تجاوز للقانون[4].

ونظرًا لأهمّية هذا المبدأ في مجال العقودِ وما يترتب عليه من الآثارِ يثور تساؤل مفاده، ما مفهوم سلطان الإرادة عند فقهاء الحنابلة والمشرّع القطريّ؟

وهو ما يتناوله الباحث هنا.

المطلب الأوّل: التعريف بمبدأ سلطان الإرادة:

الفرع الأوّل: مبدأ سلطان الإرادة في المذهب الحنبلي:

لم يرد هذا المصطلحُ (مبدأ سلطان الإرادة) -كما يظهر للباحث- في الفقه الإِسلاميّ

(1) ينظر، المظفر، محمود، الإرادة المنفردة ودورها النظري في تكوين الالتزام دراسة مقارنة على ضوء التقنيات العربية وفقه الشريعة الإسلامية، (جدة: مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، مج12، ع2، 1418هـ- 1998م)، ص213.

(2) المرجع نفسه، ص215.

(3) ينظر، السنهوري، عبد الرزاق، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد-نظرية الالتزام (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، د.ط، 1432هـ - 2011م)، ج1، ص57. سلامة، أحمد، مذكرات في نظرية الالتزام (القاهرة: مؤسسة دار التعاون، ط1، 1395هـ- 1975م)، ج1، ص214.

(4) ينظر، الشرقاوي، عبد الله، أثر الواقع في تطور العقود المالية في الفقه الإسلامي (بيروت: المكتبة العصرية، ط1، 1430هـ، 2009م)، ج1، ص399.

عمومًا والمذهب الحنبليّ خصوصًا، لذلك يُثار التساؤلُ حول إمكانية اعتناقِ الفقه الإسلامي مبدأَ سلطان الإرادة، ويجاب عن هذا التساؤلِ بالاستقراء، أي بتتبّع عبارات الفقهاء عند تطرّقهم لمفهوم العقد وصيغته وشروطه، وما يترتّب عليه من الآثار، فإنهم قد تحدّثوا عن سلطان الإرادة ضمنًا، وعبّروا عنه بالرضا والاختيار، لأنّ إرادة المتعاقدَين من الأمور الخفية القائمة بالنفس، فلا بدّ لها من مُظهرٍ وكاشفٍ بإحدى الوسائل المتعارفة لتأدية المعاني والوصول إلى المقصد، كالألفاظ والكتابة والإشارة ونحو ذلك، مما يدلُّ على التعبير عن الإرادة. فالفقهاءُ إذن لم يُوردوا هذا المصطلحَ إلا أنّهم تحدثوا عنه بإسهابٍ في مصنّفاتهم الفقهيّة، وبناءً على ذلك يمكن التوصلُ إلى مفهوم لمبدأ سلطان الإرادة وهو: القصد على إنشاء العقود والتصرّفات بمحضِ إرادة الشخص.

وهو ما يُفهمُ من عباراتِ فقهاءِ الحنابلة. يقولُ ابنُ قدامةَ (ت:620هـ): «ولأنّ الإيجابَ والقبولَ إنما يرادان للدلالةِ على التراضي، فإذا وجد ما يدلُّ عليه، من المساومة والتعاطي، قام مقامهما، وأجزأ عنهما؛ لعدم التعبّد فيه».[5]

وأما برهان الدين بن مفلح (ت:884هـ) فقد ذكر أوّل شرط من شروط البيع وهو الرضا، فقال: «أحدها: التراضي به للآية ولقولِه -عليه الصلاة السلام -: «إنما البيعُ عن تراضٍ»[6] (وهو أن يأتيا به اختيارًا) لأنّ حقَّ كل واحد منهما يتعلقُ بماله، فلم يجزْ إزالة ملكِه عنه بغير رضاه، لقولِه -عليه السلام -: «لا يحِلُّ مالُ امرئ مسلم إلا عن طيبِ نفسه»[7].»[8]

فالإرادةُ والاختيارُ والرضا عند فقهاء الحنابلة بمعنًى واحدٍ، وهو ما عليه جمهورُ الفقهاء بخلافِ الأحنافِ الذين يجعلون الإرادةَ والاختيارَ فقط بمعنًى واحدٍ وهو القصد إلى الشيء وإرادته، وأما الرضا فيتخلّف عنهما، فهو عندهم امتلاءُ الاختيار، أي بلوغه نهايتَه، بحيث يفضي أثرُه إلى الظاهر من ظهور البشاشة على

(5) ابن قدامة: عبد الله بن أحمد، المغني، تحقيق: عبد الله التركي، عبد الفتاح الحلو (الرياض: عالم الكتب، ط3، 1417هـ - 1997)، ج6، ص9.
(6) أخرجه ابن ماجه في السنن، أبواب التجارات، باب بيع الخيار، رقم: (2185)، ج3، ص305. قال الألباني في إرواء الغليل ج5، ص125: صحيح.
(7) أخرجه أبو يعلى في المسند، مسند عم أبي حرة الرقاشي، رقم: (1570)، ج3، ص140. قال الألباني في إرواء الغليل ج5، ص279: صحيح.
(8) برهان الدين، إبراهيم بن مفلح، المبدع في شرح المقنع (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ - 1997م)، ج4، ص7.

الوجه، ونحوها.[9]

يقول الشيخُ محمّد أبو زهرة (ت:1394هـ): «إنَّ آثارَ العقد في النظر القانونيّ تُنشئها إرادةُ العاقدين الحرّة بناءً على القاعدةِ القانونية القائلة: «إنَّ العقدَ شريعةُ المتعاقدين» فكلّ ما يرتضيه العاقدُ من أحكام يكون صحيحًا واجبَ الوفاء. أما في الشريعةِ الإسلاميةِ فالإرادةُ إنما تنشئ العقدَ فقط، ولكنّ أحكامَ العقود وآثارَها تكون من ترتيبِ الشارعِ لا من العاقد».[10]

الفرع الثاني: سلطان الإرادة في القانون المدني القطريّ:

ما زال مبدأُ سلطانِ الإرادةِ يمثل أحدَ المبادئ الأساسيةِ في التشريعاتِ المختلفةِ في مجالِ العقدِ أو التصرف القانونيّ على وجهِ العموم، ويتجلّى دورُ الإرادةِ في المراحلِ المختلفةِ التي يمرّ بها العقدُ في التالي:

أولًا: مرحلةُ إنشاءِ العقد، ويظهر مبدأُ الحرية التعاقديةِ باعتباره تعبيرًا عمّا للإرادة من سلطانٍ، فيجعل لإرادة الأفراد الحريةَ في التعاقد وعدمِ التعاقد، والحريةَ في حالةِ التعاقدِ في اختيارِ الطرفِ الآخرِ الذي تتعاقدُ معه.

ثانيًا: مرحلةُ تحديد آثار العقد، فالإرادةُ المشتركة للمتعاقدين هي التي تحدد آثار العقد من حقوق والتزامات، فلا يجبرها القانونُ على إضافة التزام ما أو على تحديد نطاق التزام ما توسيعًا أو تضييقًا.

ثالثًا: مرحلةُ إنهاء العقد، فإنَّ الإرادة أيضًا صاحبةُ سلطان، ولذلك فإنّ المتعاقدَين يحددان بإرادتهما المشتركةِ الوقتَ والأسبابَ التي تنتهي بها علاقتُهما التعاقديةُ، فليس من سلطةِ أحدٍ سوى المتعاقدَين الإبقاءُ على العقد أو إنهاؤُه، وإلى جانب ذلك لا يستطيعُ أحدُ الطرفَين أن يستقلّ وحدَه بإنهاءِ العقد، بل يجب أن يتمّ إنهاءُ العقد بالإرادة المشتركة لطرفَيه.[11]

ورغم أنّ القانونَ لم ينصَّ صراحةً على مفهوم مبدأ سلطانِ الإرادة، إلا أنَّ مفهومَه

(9) ينظر، البخاري، عبد العزيز بن أحمد، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، تحقيق: عبد الله محمود (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ- 1997م)، ج4، ص536.

(10) أبو زهرة، محمد، الملكية ونظرية العقد (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ط، 1416هـ 1996م)، ص216.

(11) علي، جابر محجوب، النظرية العامة للالتزام (الدوحة: كلية القانون-جامعة قطر، د.ط، 1437هـ 2016م)، ج1، ص31.

يمكنُ أن يستخرجَ من القانون المدنيّ القطريّ، وتحديدًا من العقود الرضائيةِ التي تتمّ بمجرد تبادلِ الإيجابِ والقَبول وتوافقهما لإبرامِ العقد، سواء تم التعبيرُ عن هذا التراضي باللفظِ، أم بالكتابةِ، أم بالإشارة، أو نحوها، وهو ما نصّت عليها المادةُ (76): «إذا ارتبط الإيجابُ بالقَبول انعقد العقدُ، مالم يتفق على غير ذلك، أو يقض القانونُ أو العرفُ بخلافه».[12]

وكذلك استقى القانونُ المدنيُّ القطريُّ مبدأَ سلطان الإرادة من القانونِ المدني المصري، فنرى المادةَ (171) منه تنصُّ على أن «العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضُه ولا تعديلُه إلّا باتفاق الطرفَين أو للأسباب التي يقرّرها القانون».[13]

إذن يُفهمُ من مبدأ سلطان الإرادة أنّ الإرادةَ تكون قادرةً على إنشاء ما تشاءُ من العقود والتصرفاتِ القانونيةِ ما دامت تلتزمُ حدودَ النظام العام والآداب، وأنها قادرةٌ على إنشاءِ العقود والتصرّفات دون حاجة إلى معاونة خارجيّة.

وبِناءً على ذلك يستطيع الباحثُ أن يضعَ تعريفًا لمفهوم الإرادةِ عند المشرّع القطريّ وهو: قدرةُ المتعاقدَين على إنشاءِ ما يتراضيان عليه من العقود وما يترتّب عليها من الآثار.

يقولُ مصطفى الزرقا (ت:1420هـ): «إنَّ مبدأَ سلطان الإرادة في آثار العقد بحسبِ الاصطلاحِ القانونيّ الحديثِ هو نظريةُ الشروط العقدية في اصطلاح فقهائِنا قديمًا، فإنَّ طريقَ إرادةِ العاقدَين إلى تعديل الآثار الأصلية للعقد المسمّى بينهما إنما هي الشروطُ التي يشترطانها في العقد، إذ يضيف العاقدان بهذه الشروطِ إلى نتائج العقد بينهما حقوقًا والتزاماتٍ لم يكن ليقتضيها أصلُ العقد لو خلا عمّا اشترطاه فيه».[14]

ومما يُنبَّه إليه أنّ السببَ ركنٌ في العقد غير ركنِ الإرادة، ولكنّ الركنَين متلازمان، لا ينفكّ أحدُهما عن الآخر، وتوضيحُ ذلك أنّ السببَ ليس هو الإرادةَ ذاتَها، وإنما هو الغرضُ المباشر الذي اتجهت إليه الإرادةُ، فهو ليس عنصرًا من عناصرِ

(12) الجريدة الرسمية، العدد 11 لسنة 2004 (الدوحة: وزارة العدل، 1424هـ 2004م)، ص389.
(13) المرجع نفسه، ص418.
(14) الزرقا، مصطفى، المدخل الفقهي العام (دمشق: دار القلم، ط2، 1425ه 2004–م)، ج1، 548.

الإرادةِ يتوحّد معها، بل هو عنصرٌ متميزٌ عن الإرادة، ولكن لما كانت الإرادةُ البشرية لا يمكن أن تتحركَ دون أن تتّجه إلى سببٍ؛ أي دون أن ترمي إلى غرضٍ تهدف لتحقيقِه، كان السببُ، والسببُ وإن تميزَ عن الإرادة، فإنه متصلٌ بها أوثقَ الاتّصال، فحيث توجد الإرادةُ يوجد السببُ، ولا تُتصورُ إرادةٌ لا تتجه إلى سببٍ إلا إذا صدرت عن غيرِ وعي، كإرادةِ المجنون، ولكنّا رأينا أنّ الإرادةَ لا يعتد بها إلا إذا صدرت عن وعي وتميّز، فالإرادةُ المعتبرة قانونًا لا بدّ لها من سبب.[15]

المطلبُ الثاني: نشأةُ مبدأ سلطان الإرادة وتطوّره:

الفرع الأوّل: مبدأ سلطان الإرادةِ في النصوص الشرعيّة:

تعتبر حريةُ التعاقد من المبادئ الأساسيةِ في المعاملات بين الأشخاصِ، لذلك أشارت إليه النصوصُ:

أولًا: حريةُ التعاقد في القرآن: ويمكن إجمالُ النصوص في ثلاثِ آياتٍ هي:

1. قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾[16]، دلّت الآيةُ على حكمَين: الأوّل حلّية البيع، والثاني تحريم الربا، فكلّ ما يصدق عليه كلمةُ البيع فهو جائزٌ بعموم هذه الآية، وكل معاملة يدخلها الربا فهي حرام، يقول الإمام الشافعيّ (ت:204هـ): «فأصلُ البيوع كلها مباحٌ إذا كانت برضا المتبايعَين الجائزَي الأمر فيما تبايعا إلا ما نهى عنه رسول الله ﷺ منها، وما كان في معنى ما نهى عنه رسول الله ﷺ محرمٌ بإذنه داخل في المعنى المنهي عنه، وما فارق ذلك أبحناه بما وصفنا من إباحة البيع في كتاب الله تعالى».[17]

2. قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾[18]، دلّت الآيةُ على حكْمَين: الأوّل تحريمُ أكلِ المال بالباطل، يقول ابنُ عادل الحنبليّ (ت:880هـ):

(15) السنهوري، الوسيط، ج1، ص414.
(16) البقرة: 275
(17) الشافعي، محمد بن إدريس، الأم (بيروت: دار المعرفة، د.ط، 1410هـ – 1990م)، ج3، ص3.
(18) النساء: 29

«واختلفوا في تفسيرِ الباطلِ، فقيل هو الربا والغصب والقمار والسرقة والخيانة وشهادة الزور وأخذ المال باليمين الكاذبة، وعلى هذا تكون الآية مجملةً؛ لأنه يصير التقدير: لا تأكلوا أموالكم التي حصلتموها بطريق غير مشروع، ولم يذكر ههنا الطريقة المشروعة على التفصيل فصارت الآيةُ مجملةً. ورُوي عن ابن عباس والحسن أنّ الباطلَ هو ما يؤخذُ من الإنسان بغير عوض، وعلى هذا لا تكون الآية مجملة».[19]

والحكمُ الثاني الذي دلّت عليه الآيةُ جوازُ كل تجارة تراضى عليها المتعاقدان، قال ابنُ عادل الحنبلي (880هـ): «اعلم أنَّ كلَّ معاوضة تجارةٌ على أي وجه كان العوض، إلا أنّ قوله تعالى {بالباطل} أخرج منها كلَّ عوض لا يجوز شرعًا من ربا وغيره أو عوض فاسد كالخمر، والخنزير، وغير ذلك، ويخرج أيضًا كلُّ عقد جائز لا عوض فيه كالقرض والصدقة، والهبة، لا للثواب، وجازت عقودُ التبرّعات بأدلّة أُخر».[20]

3. قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾[21] ، أفادت الآيةُ وجوبَ الوفاء بالعقود، يقول محمد صديق خان (ت:1307هـ): «بالعقود: العهود وأصلُها الرُّبوط وأحدُها عقدٌ، يقال عقدت الحبلَ والعهدَ، فهو يستعمل في الأجسام والمعاني، وإذا استعمل في المعاني كما هنا أفاد أنه شديدُ الإحكام قويُّ التوثيق، وقيل المرادُ بالعقود هي التي عقدها اللهُ على عباده وألزمهم بها من الأحكام، وقيل هي العقودُ التي يعقدونها بينهم من عقودِ المعاملات والأمانات، ونحوها، والأَولى شمولُ الآية للأمرَين جميعًا، ولا وجهَ لتخصيص بعضِها دون بعض، قال الزجاج: المعنى أوفوا بعقد الله عليكم وبعقدكم بعضكم على بعض انتهى. والعقد الذي يجب الوفاء به ما وافق كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فإن خالفهما فهو ردٌّ لا يجب الوفاءُ به ولا يحلُّ، قال ابنُ عباس: أوفوا بالعقود أي ما أحلَّ اللهُ وما

(19) ابن عادل، عمر بن علي الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1419 هـ - 1998م)، ج6، ص336.
(20) المرجع نفسه، ج6، ص336.
(21) المائدة: 1

حرّم وما فرضَ وما حدَّ في القرآن كلِّه، لا تغدروا ولا تنكثوا».[22]

فالنصوصُ السابقةُ إذن تقرّر مبدأَ حرية التعاقد في إنشاء العقود إلا ما حرمه الشارعُ، فيجب امتناعُه، يقول مصطفى الزرقا (ت:1420هـ): «وهذه النصوصُ وأمثالها تفيد أن عقدَ الإنسان وتعهدَه الذي باشره بإرادته الحرة ملزمٌ له بنتائجِه، ومقيّدٌ لإرادته بإرادته، كي تتولَّد الثقةُ والاطمئنانُ إلى نتائج التعامل الاقتصادية، ويعلم الإنسانُ كيف يبني تصرفه، لأنّ ذلك متوقفٌ على الاستقرار في تلك النتائج بين المتعاملين، كما تقدّم».[23]

ثانيًا: حريةُ التعاقد في السنة النبوية: والأحاديثُ الدالةُ على حرية التعاقد كثيرةٌ، ومنها:

1. عن عقبة بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ: «أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الفُرُوجَ».[24]
2. عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَلَّةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَلَّةٌ مِنْ نِفَاقٍ حَتَّى يَدَعَهَا: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ».[25]
3. عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «قَالَ اللهُ: ثَلاَثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي، ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا، ثُمَّ أَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا، فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِ أَجْرَهُ».[26]

يتبينُ مما سبق أنَّ الأصلَ في العقود والشروط الإباحة إذا كانت مبنية على رضا العاقدين، إلا ما دل دليل على منعه، يقول مصطفى الزرقا (ت:1420هـ): «فهذه النصوصُ وأمثالُها مما ورد في السنة عن مدى اعتبار الشروط العقديّة تفيد:

أولًا: أنَّ هناك شروطًا تعتبر ميدانًا لإرادة العاقدَين أطلق فيه الشرعُ لإرادتهم

(22) صديق خان، محمد، فتحُ البيان في مقاصد القرآن، مراجعة: عَبد الله الأنصَاري (بيروت: المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، د.ط، 1412هـ 1992م)، ج3، ص322.

(23) الزرقا، المدخل الفقهيّ العام، ج1، ص542.

(24) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشروط، باب الشروط في المهر، رقم: (2721)، ج3، ص190.

(25) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب علامة المنافق، رقم: (34)، ج1، ص16.

(26) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب علامة المنافق، رقم: (2227)، ج3، ص82.

سلطانَها ضمن حدودِ حقوقِهم في أحكامٍ والتزاماتٍ تثبت بالعقد مبدئيًا: ويعتبر العقدُ المسمى قائمًا بين الطرفَين على أساسها مالم يشترط خلافها.

ثانيًا: أنَّ هناك شروطًا ممنوعة شرعًا لا سلطانَ لإرادة العاقدين فيها، لأنها تمسُّ أحكامًا أساسية تعتبر من مقاصد الشريعة الإسلامية ونظامها العام».[27]

الفرع الثاني: مبدأ سلطانُ الإرادة في القانون الوضعيّ:

لم يعترف القانونُ الرومانيُّ بمبدأ سلطان الإرادةِ، فلا يكون عقدًا بمجرد توافق إرادتَين، ولم يُرتِّب عليه أثرًا بسبب ذلك، فجلُّ اهتمامِه كان مُنصّبًا على العقود الشكليّة التي تحيطها أوضاعٌ معينة من حركات وإشارات وألفاظ وكتابة، فكان يستمدّ العقدُ صحتَه من شكله، لا من موضوعِه، فالمدِين يلتزم متى استوفى الأشكال المرسومة، ويكون التزامُه صحيحًا، حتى لو كان السبب الحقيقي الذي من أجله التزم لم يوجد أو لم يتحقّق أو كان غيرَ مشروعٍ أو كان مخالفًا للآداب. وتتجلّى فائدتُها -أي العقود الشكلية- في سهولة إثباتِ العقد، فإنّ القاضيَ لا يلجأ إلى البحث في نيّة المتعاقدين.[28]

ومما يجدرُ التنبيه إليه أنّه وبعد تطوّر الحضارة الرومانية، واتّساع الحياة في جميع جوانبها، وتقدم التفكير القانوني، تم التوجه إلى التمييز بين الشكل والإرادة في العقد وإعطاء الإرادة قسطًا من الأثر القانوني، مما رتب على ذلك أن الشكل ليس إلا سببًا قانونيًا للالتزام، وقد توجد أسبابٌ غيره، ومن ثم ظهر إلى جانب العقود الشكليّةِ العقودُ العينية والعقودُ الرضائية والعقودُ غير المسماة، وانتصر مبدأُ سلطان الإرادة في دائرةِ العقودِ الرضائيةِ، ورغم ذلك لم يقرّر القانونُ الرومانيُّ مبدأَ سلطان الإرادةِ في العقود بوجهٍ عام، وقصرَه على بعض العقودِ كالبيعِ، والإجارةِ، والوكالةِ، والشركةِ، حيث يترتب عليه الالتزامُ بمجرد توافق الإرادتَين ومن غيرِ حاجة إلى شكليةٍ معينة، وبقي العقد الشكليُّ إلى آخر عهودِ

(27) الزرقا، المدخل الفقهيّ العام، ج1، ص545.
(28) ينظر، السنهوري، الوسيط، ج1، ص155.

القانونِ الروماني هو القالبَ الذي يصبّون فيه ما تبدو الحاجةُ إليه من الاتفاقاتِ غير المعروفةِ حتى تصبحَ ملزمةً. وكذلك بقيت الشكليةُ في العصورِ الوسطى، واستمرّت في أوضاعِها السابقة الذكرِ حتى نهايةِ القرن الثاني عشر. ومنذ بدايةِ القرن الثالث عشر أخذت الشكليةُ تتناقص، وأخذ أثرُ الإرادةِ في تكوين العقودِ يقوى شيئًا فشيئًا، وقد ساعدت على تطوّر سلطان الإرادة عواملُ من أهمها:

أولًا: تأثير المبادئ الدينيّة وقانون الكنسية: ففي ظلّ الديانة المسيحية، عرف في التشريع الكَنَسيّ احترامُ العهود، إذ كان الحنثُ بالعهد يعتبر وزرًا وإخلالًا بواجبٍ دينيّ، وبعد أن استقرّت الشريعة الكنسية، انتقل العملُ من فكرة العقوبة إلى فكرة الإلزام المدنيّ، ومن ثم اعتبر العهد المقطوع ملزمًا لقاطعه وأنه يتعيّن عليه الوفاء بما تعهّد به، لا من الناحية الدينيّة فحسب، بل من ناحية المعاملات الدنيوية حتى أصبح مجرد الاتفاق يجوز تنفيذه بدعوى أمام المحاكم الكنسية.

ثانيًا: العوامل الاقتصاديّة: بعد أن زاد النشاطُ التجاري وقويت حركة التعامل اقتضى الأمر إزالة ما يعوق المبادلات التجاريّة من الأوضاع والأشكال، فكانت المحاكمُ التجارية الإيطالية في القرن الرابع عشر تقضي طبقًا لقواعد العدالة، والعدالة لا تميّز بين العقد الشكليّ ومجرد الاتفاق من حيث الإلزام.

ثالثًا: العوامل السياسيّة: انتشرت النظرياتُ الاقتصادية والفلسفية والسياسية، وكلها مشبّعة بروح الفردية، وقد بلغت أوجَها في القرن الثامن عشر، وهي تشيد بوجود قانون طبيعيّ مبني على حرية الفرد ووجوب استقلال إرادتِه وتسيير هذه الإرادةِ لكلّ ما في الحياة من نظم اقتصادية واجتماعية.

وقد قام الفزيوقراطيون[29] ينادون بالحريّة الاقتصادية قانونًا طبيعيًا، ويذهبون إلى أنه لو تُرك الناسُ أحرارًا في نشاطهم الاقتصاديّ وفتحت أبواب المنافسة بينهم، فلا تلبث الأمور أن تستقرّ، وتتحدد الأسعار من طريق المنافسة والعرض والطلب، لا من طريق تحكمي يمليه المشرّع. ومعنى هذا أنّ الإرادة وحدها هي التي يجب

(29) أتباع المدرسة الفيزيوقراطية، أول مدرسة اقتصادية رئيسية تطورت في فرنسا في القرن الثامن عشر، وقد عرّف الفيزيوقراطيون أنفسهم بأنهم «فلاسفة اقتصاديون»، ويجادل الفيزيوقراطيون بأن الدولة لا ينبغي أن تتدخل في المجال الاقتصادي.

أن تسيطرَ في الميدان الاقتصاديّ، وأن العقودَ لا تخضع في تكوينها وفي الآثار التي تترتّب عليها إلا لإرادة المتعاقدين، وصحب هذه النظرياتِ الاقتصاديةَ نظرياتٌ فلسفيةٌ وسياسية حمل لواءَها روسو في كتابه المعروف «العقد الاجتماعيّ»، فكانت حرية الفرد واستقلال إرادته هي المحورَ الذي يدور عليه تفكيرُ ذلك العصر، وقد تلقّت الثورةُ الفرنسيةُ هذه النظرياتِ وقامت عليها، وسلّمتها إلى المشرّعين في أوائل القرن التاسع عشر، فوُضع قانونُ نابليون على أساس تقديس حريّة الفرد والإمعان في احترام إرادته.(30)

المبحثُ الثاني: مدى حرية العاقدين في تحديد آثار العقد وتعديل آثاره ونتائجه المترتّبة عليه في المذهب الحنبلي والقانون القطري:

تجد الإرادة المنفردة في الشروط العقدية أرضاً خصبة لإبراز أثرها في الالتزامات العقدية بتعديل هذه الشروط وتغيير مضمون العقد، والذي يُعد العقد من أهم المصادر المنشئة للالتزامات وأكثرها شيوعاً في التعامل، مما يثير تساؤل مفاده، ما مفهوم العقد في المذهب الحنبلي، والقانون المدني القطري؟ ويتفرع عنه تساؤل آخر ما مدى حرية العاقد في إحداث العقود، وما مدى التزامِ المتعاقدين بتنفيذها وتعديل الآثارِ المترتبة عليها؟

وهو ما يتناوله الباحث ضمن المطالب الآتية.

المطلب الأوّل: أساسُ العقد في المذهب الحنبلي والقانون المدني القطري:

يحتلُّ العقدُ مركزَ الصدارةِ بين مصادرِ الالتزام في الفقه الإسلامي، والقانون عمومًا، إذ يعتبرُ أكثرَها شيوعًا، فلا يكادُ يمرُّ يومٌ على أي شخصٍ إلا وقد أبرم عقدًا أو عدة عقود، بيعًا، أو إيجارًا، ونحو ذلك من العقود. ونظرًا لهذه الأهمية فقد حظي بعناية من الفقهاء الشرعيّين والقانونيين لدراسة أحكامه. ولكن

(30) ينظر، السنهوري، الوسيط، ج1، ص155.

يقتصرُ الباحثُ على دراسةِ مفهومِه، ونطاقه، والموازنة بين موقف فقهاء الحنابلة، والقانون القطري خصوصًا حوله.

ويُطلقُ العقدُ في اللغةِ على معانٍ، منها: الربطُ، والعهدُ، والضمانُ، والتوكيدُ، والإلزامُ، والإحكامُ، والجمعُ بين أطرافِ الشيء. والعينُ والقافُ والدالُ أصلٌ واحدٌ يدلُّ على شدٍّ وشدّةٍ وثوقٍ، وإليه ترجعُ فروعُ البابِ كلُّها، يقالُ: عَقَدَ الحبلَ والبيعَ والعهدَ يعقدُه؛ أي شدَّه، والعقدُ: الضمانُ، والعهدُ، والجمعُ عقودٌ. وأصلُ استعمالِ العقدِ في الأجسامِ كعقدِ الحبلِ وعقدِ البناءِ، ثم استُعير للأشياءِ المعنويةِ كعقدِ البيعِ، وعقدِ اليمينِ، ونحوها. (31)

أما مفهوم العقد في الاصطلاح فيتناوله الباحثُ في الفرعين القادمين.

الفرع الأوّل: مفهومُ العقد في المذهب الحنبليّ:

يطلق مصطلحُ العقد عند الفقهاء على معنيَين:

الأوّل: مفهوم العقد بالمعنى العام: ويُطلق على كل التزامٍ أو تصرفٍ ينشأ عنه حكمٌ شرعي، سواء أكان بين طرفَين كعقد البيع، أم كان إلزام نفسه كالنذر.(32)

قال أبو الفرج ابن الجوزي (ت:597هـ): «عقودُ الناس بينهم من بيع ونكاح، أو عقد الإنسان على نفسه من نذر أو يمين».(33)

وأمّا النعماني (ت:775هـ) فقال: «التزامٌ على سبيل الإحكام».(34)

الثاني: مفهوم العقد بالمعنى الخاصّ، وهو عبارةٌ عن ارتباط بين طرفَين متوافقَين على إيقاع أمر يترتّب عليه حكم شرعي.(35)

(31) ينظر، ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، ط3، 1414هـ – 1994م)، ج3، ص296. الرازي، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، (بيروت: دار الفكر، ط1، 1979م)، ج4، ص86. الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: محمد العرقسوسي وآخرون، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط8، 2005م)، ج1، ص300، 893.

(32) ينظر، الجصاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن، تحقيق: صدقي جميل (بيروت: دار الفكر، د.ت، د.ت)، ج2، ص416. ابن العربي، محمد بن عبد الله، أحكام القرآن (القاهرة: شركة القدس للنشر والتوزيع، ط1، 1429هـ – 2008م). ج2، ص6. ابن الفرس الأندلسي، عبد المنعم بن عبد الرحيم، أحكام القرآن، تحقيق: طه علي (بيروت: دار ابن حزم، ط1، 1427هـ – 2006م)، ج2، ص295.

(33) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1422هـ – 2002م)، ج1، ص505.

(34) ينظر: ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، الكافي، تحقيق: صدقي جميل (بيروت: دار الفكر، ط1، 1419هـ – 1998م). ج1، ص487. ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ج7، ص162.

(35) ابن عقيل، أبو الوفاء علي بن عقيل، الواضح في أصول الفقه، تحقيق: عبد الله التركي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ – 1999م)، ج1، ص136.

قال ابنُ عقيل (ت:431هـ) العقد: «عبارة عن ارتباط عهدَين ووعدتَين فيما وقع العهد به بين متعاهدَين أو متعاقدَين، وهما المتلافظان بما قصده من صلة...».[36]

ولكنّ غالب فقهاء الحنابلة يطلقون العقد بالمعنى الخاصّ على الإيجاب والقَبول وهو ما يفهم من عباراتهم:

قال ابنُ قدامة (ت:620هـ): «العقد: الإيجاب والقَبول».[37]

وقال المرداوي (ت:885هـ): «الإيجاب والقَبول اسم لكل تعاقد».[38]

وذهب البهوتي (ت:1051هـ) إلى تعريفه بقوله: «وتُملك العين الموهوبة بعقدٍ أي: إيجاب وقَبول».[39]

إذن لا بدّ لتكوين العقد من إيجاب وقَبول، إذ الإرادة يجب أن تتّجه إلى إحداث أثر قانونيّ معين مشروع ويتحدّد ذلك من خلال إيجاب وقَبول.

فالإيجاب: هو اللفظُ الصادرُ من قبل البائع، كقول البائع: بعتك أو ملكتك أو أشركتك.

والقَبول: هو اللفظ الصادر من المشتري، كقول المشتري: اشتريت أو قبلت أو أخذته.

والقَبول له حالتان[40]:

إمّا أن يصدر بعد الإيجاب، وإما أن يكون قبل الإيجاب، وبيانه:

أ. إذا تقدّم القَبول على الإيجاب اشتُرِطَ أن يكون بلفظ أمرٍ أو حاضرٍ مجردٍ من الاستفهام أو الترجي أو التمني، «فيصحّ إن قال: اشتريت منك هذا بكذا أو ابتعته أو أخذته بكذا. فقال: بعتك، لا إن قال: أتبيعني هذا بكذا؟ قال: بعتك، لأنه ليس بقول ولا استدعاء، ولا إن قال: ليتك تبيعني هذا بكذا، أو لعلّ أن تبيعني هذا بكذا، فيقول: بعتك، أو ألا تبيعني هذا بكذا؟ فيقول: بعتك، لأنه ليس بمجرد

(36) المرجع نفسه، ج1، ص136.

(37) ابن قدامة، الكافي، ج1، ص487.

(38) المرداوي، علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (المطبوع مع المقنع والشرح الكبير)، تحقيق: عبد الله التركي، عبد الفتاح الحلو (القاهرة، دار هجر، ط1، 1415هـ - 1995م)، ج11، ص14.

(39) البهوتي، منصور بن يونس، شرح منتهى الإرادات، تحقيق: عبد الله التركي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1419هـ 1999م)، ج4، ص394.

(40) ينظر: ابن النجار، محمد أحمد الفتوحي، معونة أولي النهى شرح المنتهى، تحقيق: عبد الملك دهيش (مكة المكرمة: المكتبة الأسدية، ط5، 1429هـ - 2008م)، ج5، ص8. البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج3، ص123.

عن نحو استفهام».[41]

ب - وإذا صدر القَبول بعد الإيجاب، فله صورتان:

الأولى: أن يكون القَبول بعد الإيجاب على الفور.

مثال ذلك: أن يقول البائع بعتك هذا الهاتف بألف، فيقول المشتري: قبلت، فالقَبول هنا أعقب الإيجاب.

الثانية: أن يكون القَبول بعد الإيجاب متراخيًا.

مثال ذلك: أن يقول البائع: بعتك هذا الهاتف بألف فيسكت المشتري ويفكّر في الأمر وقتًا ثم يقول: قبلت.

ولكن اشترط في هذه الصورة ثلاثة شروط[42]:

1. أن يكون في مجلسه.
2. ألا يتشاغلا عنه بما يقطعه.
3. أن يكون القَبول على وفق الإيجاب.

الفرع الثاني: مفهوم العقد في القانون المدني القطريّ:

لم يتضمنُ التقنينُ المدنيُّ القطريُّ تعريفًا صريحًا للعقد، ولكن يمكن أخذ تعريف العقد من معرضِ أركان العقد، حيث تشيرُ إلى أنّ العقد قائمٌ على التقاء إرادتَين وينعقد بمجرد ارتباط الإيجاب بالقَبول، وهو ما نصّت عليه المادةُ (64): «ينعقد العقدُ بمجرد ارتباط الإيجاب بالقبول»[43]، وهو ما جرى عليه الفقهُ الوضعيُّ من تعريفه بأنه توافق إرادتَين أو أكثر على إحداث أثر قانونيّ، سواء تمثّل هذا الأثرُ في إنشاء التزام أو نقله أو تعديله أو إنهائه، وهو ما اقترحه السنهوري في تعريفه للعقد، حيث قال: «لذلك نرى أنّ يعرف العقدُ بأنه توافق إرادتَين على إحداث

(41) ابن النجار، معونة أولي النهى، ج5، ص8. وينظر: الخلوتي، محمد بن أحمد، حاشية الخلوتي على منتهى الإرادات، تحقيق: سامي الصقير (الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، 1432هـ، 2011م)، ج2، ص551.

(42) ينظر، ابن النجار، معونة أولي النهى، ج5، ص8. البهوتي، منصور بن يونس، كشاف القناع عن متن الإقناع، تحقيق: لجنة في وزارة العدل السعودية (الرياض: وزارة العدل، ط1، 1421هـ، 2000م)، ج7، ص300. ابن قائد، عثمان بن أحمد النجدي، حاشية ابن قائد على منتهى الإرادات، تحقيق: عبد الله التركي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1419هـ - 1999م)، ج2، ص251.

(43) الجريدة الرسمية، العدد 11 لسنة 2004 (الدوحة: وزارة العدل، 1424هـ، 2004م)، ص386.

أثر قانونيّ، سواء كان هذا الأثر هو إنشاء التزام أو نقله أو تعديله أو إنهاؤه».[44]
واشترط في العقد أن يكون محلُّه التزامًا ينتج عنه أثر قانونيّ، فإن لم يكن إحداث أثر قانونيّ فليس بعقد، فالاتفاقُ الذي يحدث بين الأشخاص ولا يترتب عليه أثر قانونيّ لا يعدّ عقدًا، ويتبين ذلك من الظروف والملابسات، كأن يدعو شخصٌ آخرَ إلى وليمة في نطاق المجاملات الاجتماعية، فيقبل المدعو، ولا يقصد الطرفان من هذا الاتفاق أن يُنشئا التزامًا قانونيًا فيما بينهما، فإذا تخلف المدعو أو عدل الداعي لم تترتّب على ذلك مسؤولية في جانب من أخلّ منهما بوعده، ولكن قد يكون تقديم الطعام التزامًا قانونيًا إذا قصد المتعاقدان ذلك، ويتبين قصدُهما من الظروف».[45]
ويتضح من ذلك أن العقدَ أخصُّ من الاتفاق، فكل عقد اتفاق، وليس كل اتفاق عقدًا، فقد يتفق اثنان على قضاء وقت معين في مطالعة الكتب، وليس لهذا الاتفاق أي أثر حكميّ، ولا يدخل في مسمى العقد، وهو ما ذهب إليه التقنين المدني الفرنسي، إذ عرف العقدَ في المادة (1101) بأنه «اتفاق يلتزم بمقتضاه شخص أو عدة أشخاص نحو شخص أو عدة أشخاص آخرين بإعطاء شيء أو بفعله أو بالامتناع عن فعله».
بناءً على ذلك فالاتفاق هو توافق إرادتَين أو أكثر على إنشاء التزام أو نقله أو إنهائه أو تعديله، فالاتفاق على إنشاء التزام كعقد البيع، والاتفاق على نقل التزام كالحوالة، والاتفاق على تعديل التزام كمدّ أجل التزام أو إضافة شرط له، والاتفاق على إنهاء التزام كالوفاء ينتهي به الدين. وأما العقد فهو توافق إرادتَين أو أكثر على إنشاء التزام أو نقله.
وأما أكثر الفقهاء القانونيّين فذهبوا إلى أن الاتفاق والعقد من قبيل الترادف، وهو ما عليه المشرّعان المصري والقطري، بحيث جعلاهما بمعنى واحد.[46]
وفي هذا المقام يتمحور تساؤل: لماذا لم يتطرق القانون المدني القطري إلى تعريف

(44) السنهوري، الوسيط، ج1، ص150.
(45) المرجع نفسه، ج1، ص150.
(46) ينظر، السنهوري، الوسيط، ج1، ص57. خيال، محمود، النظرية العامة للالتزام في القانون القطري (الدوحة: مكتبة الثقافة، ط1، 1436هـ 2015م)، ص24.

العقد؟

لقد وقع الخلافُ بين الفقهاء القانونيين حول سبب ذلك، فذهب الدكتورُ علي نجيدة، والدكتورُ محمد حاتم إلى القول بأن القانون المدني المصري الذي يتبعه القانون المدني القطري في جوهره لم يتعرض لتعريف العقد لعدم الحاجة إلى إدراجه في التقنين، حيث نصّ المؤلفان على التالي: «أما التقنين المدني القطري فقد خلا من تعريف للعقد، والسبب في ذلك، برأينا، يعود إلى أن التقنين المدني، لم يتضمن تعريفًا للعقد، ولو أنّ المشروع التمهيدي للقانون المدني المصري كان قد عرّف العقد بأنه «اتفاق ما بين شخصين أو أكثر على إنشاء رابطة قانونية أو تعديلها أو إنهائها»، إلاّ أن هذا النص قد حذف من المشروع بغاية عدم إدراج تعريفات لا ضرورة لها، وحسن ما فعل المشرّع القطري في القانون المدني الجديد رقم 22 لسنة 2004، والذي حذا حذو المشرع المصري في ذلك، وحتى يتجنب التعريفات بقدر الإمكان فيما لا ضرورة لتعريفه».[47]

أما الدكتورُ جابر محجوب فذهب إلى أن السبب في ذلك هو أن وضع التعريفات من مهامّ الفقه، وليست من عمل المشرّع، ونصّ عبارته: «وليس هذا عيبًا، لأنّ وضع التعريفات أو استخلاصها هي مَهمة الفقه، وليست عمل المشرّع».[48]

ويتلخصّ مما سبق أنّ العقد في جوهره تطابق إرادتَين، فهو ينعقد بمجرد ارتباط الإيجاب بالقَبول.

وهو ما سار عليه الاجتهادُ القضائيّ لمحكمة الاستئناف القطرية من وجوب ارتباط الإيجاب بالقَبول لانعقاد العقد ومن خلال مدة معقولة، حيث قضى بوجوب ارتباط الإيجاب الصادر من أحد العاقدَين بقَبول من الطرف الآخر، وإذا لم يتمّ هذا الارتباطُ فلا يمكن أن يحدِث الإيجاب أثرًا في المعقود عليه، ويتحلل الموجب من إيجابه، ويسقط عرضُه إذا انقضت مدةٌ معقولة تقدرها المحكمةُ تبعًا

(47) نجيدة، علي، البيات، محمد حاتم، النظرية العامة للالتزام في القانون المدني القطري مقارنًا بأحكام الشريعة الإسلامية (الدوحة: كلية القانون -جامعة قطر، ط1، 1424هـ - 2004م)، ج1، ص35.

(48) محجوب، النظرية العامة للالتزام، ج1، ص27.

للظروف المحيطة.[49]

فالإيجابُ عند المشرّع القطريّ هو تعبيرٌ جازم كامل عن الإرادة واجبُ الاتصال، يعرض فيه شخصٌ على آخر أو على الجمهور إبرام عقدٍ معينٍ، وهو التعبير الأوّل سواء صدر من المالك (البائع)، أم من المتملك (المشتري).

وقد اشترط المشرّع في الإيجاب شرطَين:

الأوّل: أن يتضمّن العناصرَ الأساسيةَ للعقد المراد إبرامُه، فالإيجابُ بالبيع مثلًا لا بدّ أن يشتمل على تحديد الشيء المباع والثمن، فلو عرض على آخر شراءَه من دون أن يحدّد له ثمنًا أو معيارًا لتحديد الثمن، فإنّ هذا العرض لا يعد إيجابًا، بل مجرد دعوةٍ للتعاقد، وهو ما نصّت عليه المادةُ (2/69) من القانون المدني: «ويعتبر إيجابًا بوجه خاصّ، عرضُ البضائع مع بيان أثمانها، دون إخلال بما تقتضيه قواعدُ التجارة».[50]

الثاني: أن يكون جازمًا وواضحًا، بمعنى أن تكون لدى من أصدره النية الباتة لإبرام العقد الذي حدّد عناصره الأساسية بمجرد تلقيه قبولًا مطابقًا، فلا يعد إيجابًا النشر والإعلان عن السلع والخدمات. وكذلك يجب أن يكون موجهًا إلى شخص محددٍ أو عدة أشخاصٍ أو إيجابًا موجّهًا إلى الجمهور، حيث نصّت المادة (3/69) على التالي: «أما النشرُ والإعلان وإرسال أو توزيع قوائم الأسعار الجاري التعامل بها، وكلّ بيان آخر متعلّق بعروض أو طلبات موجّه للجمهور أو لأفراد معينين، فلا يعتبر إيجابًا، مالم يظهر خلافُ ذلك من ظروف الحال».[51]ويتضح ذلك بالمثال: لو أعلنت وزارة البلدية والبيئة في الصحف عن حاجتها إلى سكرتير يحمل مؤهلًا خاصًا ولديه خبرة لا تقلُّ عن خمس سنوات مثلًا، فمثل هذا الإعلان لا يتضمن إيجابًا بإبرام عقد عمل ولو احتوى الإعلان على المعلومات الأساسية كالراتب والمدة والدرجة الوظيفية ونحو ذلك، فالمادة تنصُّ على أنه مجرد دعوة وليس إيجابًا، كي يتمَّ الاختيار من بين المتقدّمين.

(49) نجيدة، البيات، النظرية العامة للالتزام في القانون المدني القطري مقارنًا بأحكام الشريعة الإسلامية، ج1، ص37.
(50) الجريدة الرسمية، العدد 11 لسنة 2004 (الدوحة: وزارة العدل، 1424هـ 2004م)، ص387.
(51) الجريدة الرسمية، العدد 11 لسنة 2004 (الدوحة: وزارة العدل، 1424هـ 2004م)، ص387.

وأما القَبولُ فهو التعبير الثاني عن الإرادة، جازم، يتضمن الموافقة على إنشاء العقد بناءً على الإيجاب. فإذا قال الموجب له قبلت، كان هذا قبولًا ينعقد به البيع. ولا بدّ من أن يكون القَبول مطابقًا للإيجاب مطابقة تامة حتى يقوم العقد، فإذا اختلف القَبول عن الإيجاب من حيث المضمون زيادة أو نقصانًا أو تقييدًا، فلا ينعقد العقدُ، وإنما يعدّ القبول المغاير إيجابًا يحتاج إلى قبَول مطابقٍ من الموجب الأوّل، وهو ما نصّت عليه المادةُ (72):»1. يلزم لانعقاد العقد أن يكون القبولُ مطابقًا للإيجاب. 2. وإذا جاء الردّ على الإيجاب بما يزيد عليه أو ينقص منه أو يعدل فيه بأية طريقة أخرى، اعتبر رفضًا له متضمنًا إيجابًا جديدًا«.[52]

الفرع الثالث: موازنة بين مفهوم العقد في الفقه الحنبليّ والقانون المدني القطري:

العقد في نظر الفقه الحنبليّ ليس اتفاق الإرادتَين، وإنما هو الارتباط الذي يعتبره الشارع حاصلًا بهذا الاتفاق، إذ قد يحصل الاتفاقُ بين الإرادتَين دون أن تتحقق الشروطُ المطلوبة شرعًا للانعقاد، فلا يعتبر إذ ذاك انعقادًا رغم اتفاق الإرادتَين، وهي حالة بطلان العقد في نظر الفقه والقانون.

فالتعريفُ الفقهيُّ يعرف العقدَ بالنظر إلى الاتجاه الشرعيّ، وهو الارتباط الذي يعتدُّ الشارع به، وليس مجرد اتفاق الإرادتَين، إذ قد يحصل اتفاقٌ بين إرادتَين على شيء يحرّمه الشارع، بخلاف التعريف القانونيّ الذي يشمل العقدَ المحرّمَ، الذي يعتبره الشرعّ باطلًا، ولغوًا، فالتعريف الفقهيُّ يعرف العقدَ بواقعيته الشرعية، وهي الارتباط الاعتباري، بخلاف التعريف القانونيّ الذي يعرف العقد بواقعيته المادية، وهي اتفاق إرادتَين.

ويمتاز التعريفُ الفقهيُّ أيضًا في تصوير الحقيقة العقدية ببيان الإرادة العنصريّة المكونّة للعقد، أي الأجزاء التي يتركب منها في نظر التشريع، وهي الإيجاب والقَبول، فاتفاق الإرادتَين في ذاته لا يعرف وجوده، وإنما الذي يكشف عنه هو

(52) نجيدة، البيات، النظرية العامة للالتزام في القانون المدني القطري مقارنًا بأحكام الشريعة الإسلامية، ج1، ص93، 97. محجوب، النظرية العامة للالتزام، ج1، ص102.

الإيجابُ والقَبول اللذان يعتبران عنصرَي العقد الظاهرة بما فيها من إعراب عن تحرّك كل من الإرادتَين نحو الأخرى وتلاقيهما وفاقًا، فهذا التحرك والتلاقي هو المعوّل عليه في معنى الانعقاد، إذ قد تكون إرادتان متفقتَين على التعاقد ولا تتحرّك إحداهما نحو الأخرى، فلا يكون عقدًا كما في حالة الوعد ببيع أو برهْن أو بقرض، بخلاف التعريف القانونيّ يشمل الوعدَ لوجود اتفاق الإرادتَين فيه مع أنه ليس بعقد.(53)

يقول الدكتورُ علي نجيدة، والدكتورُ محمد البيات: «تعريف الفقه الإسلاميّ أدقّ تصورًا وأحكم منطقًا من التعريف الذي أورده الفقه القانونيّ لسببَين:

الأوّل: لا يكفي الاتفاقُ أو التوافقُ في ذاته لقيام العقد ما بقيت الإرادةُ كامنةً في نفس صاحبها، لم تبرز إلى العالم الخارجيّ بالتعبير عنها وهو ما يطلقُ عليه في الفقه الإسلاميّ (الصيغة)، ثم أنه ينبغي أن يجيء القبولُ قبل أن يسقط الإيجابُ، وعبارة ارتباط الإيجاب بالقَبول في التعريف أنسبُ لتحقيق هذين الأمرَين.

الثاني: ليس العقد في نظر فقهاء الشريعة الإسلامية اتفاقَ الإرادتَين ذاته، بل الارتباط الذي يقرّر الشرع وجودَه ويعدّه حاصلًا بهذا الاتفاق بين العاقدَين وموضوع العقد».(54)

الفرع الرابع: مدى نطاق العقد:

ألمح الباحث سلفاً، أن العقد في الفقه الحنبلي والقانون المدني القطري، ينشئ التزامات على عاتق العاقدين أو أحدهما، حسب الأحوال، فهو يتم بقصد إحداث آثار قانونية فنية، وفي هذا السياق يتمحور تساؤل ما مدى نطاق العقد في الفقه الحنبلي والقانون المدني القطري.

أولًا: نطاق العقد في الفقه الحنبليّ:

تبيّن مما سبق أن العقد في الاصطلاح يطلق على معنيَين، معنى عام، شامل لكل

(53) ينظر، الشرقاوي، أثر الواقع في تطور العقود المالية في الفقه الإسلامي، ص54. الزرقا، المدخل الفقهيّ العام، ج1، ص384.
(54) نجيدة، البيات، النظرية العامة للالتزام في القانون المدني القطري مقارنًا بأحكام الشريعة الإسلامية، ج1، ص36.

الالتزامات، سواء كانت التزامات منفردة، أو مزدوجة، وسواء كان التزامًا مع الله، أو بين الأشخاص بعضهم لبعض. ومعنى خاص، يكون الالتزام بين طرفَين بإيجاب وقَبول، وهو المقصود عند الإطلاق لدى الفقهاء، ولاسيّما عند المتأخرين، فلا يشمل الإرادةَ المنفردة، ولكنه يشمل كلّ الالتزامات المالية وغير المالية، سواء كانت اتفاقات بين الأفراد، أو بين الحكومات.[55]

ثانيًا: نطاق العقد في القانون المدنيّ:

سبق الحديثُ عن مفهوم العقد في القانون المدنيّ القطري، وكونه مصدرًا للالتزامات، وذلك في مجال الأموال على نحو خاصّ، فمجال العقد ينحصر في دائرة المعاملات المالية التي تدخل في نطاق القانون الخاصّ، فليس كلُّ توافق بين إرادتَين أو أكثر على إحداث أثر قانوني هو عقد يخضع لقواعد نظرية العقد في التقنين المدنيّ، فالمعاهدةُ اتفاقٌ بين دولة ودولة، والنيابة اتفاقٌ بين النائب وناخبيه، وتوليةُ الوظيفة العامة اتفاقٌ بين الحكومة والموظف، ولكن هذه الاتفاقات ليست عقودًا؛ إذ هي تقع في نطاق القانون العام: الدولي والدستوري والإداري.

وكذلك الأمر بالنسبة لعقد الزواج، فإنه لا يخضع لقواعد نظرية العقد، لأنه ليس من المعاملات المالية، صحيحٌ أنه يخضع لقانون خاص ولكنه مستقل، ويسمى في قطر بقانون الأسرة، وكذلك التبني في الشرائع التي تجيزه اتفاقٌ بين الوالد المتبني والولد المتبنى، وليس من المعاملات المالية.

يقول السنهوري: «ولكن يجوزُ ألا تدعى هذه الاتفاقات عقودًا وإن وقعت في نطاق القانون الخاص، لأنها تخرج عن دائرة المعاملات المالية، فإذا وقع اتفاقٌ في نطاق القانون الخاص وفي دائرة المعاملات المالية فهو عقد تستوي في ذلك العقود التي يقف فيها المتعاقدان على قدم المساواة وتلك التي يذعن فيها أحد المتعاقدين للآخر».[56]

(55) ينظر، القره داغي، علي محيي الدين، حقيبة الدكتور علي القره داغي الاقتصادية (الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، 1431هـ - 2010م)، ج4، ص219.

(56) السنهوري، الوسيط، ج1، ص151.

بناءً على ذلك يكون نطاقُ العقد في الفقه الحنبلي بشكل خاص، وفي الفقه الإسلامي بشكل عام، أعمَّ من نطاق العقد في القانون، لأن نطاق العقد في الفقه يشمل المعاملات المالية وغيرها، بخلاف نطاق العقد في القانون، يكون مقتصرًا على المعاملات المالية.

المطلب الثاني: الشروطُ التي يتضمنها العقدُ، ومدى التزامِ المتعاقدين بتنفيذها وتعديل الآثارِ المترتبة عليها:

الفرع الأول: شروط العقد في المذهب الحنبلي:

قسم فقهاءُ الحنابلة شروطَ العقود إلى قسمَين رئيسَين: شروط صحيحة وشروط باطلة.

أولًا: الشروط الصحيحة، وهي ثلاثة أنواع:

النوع الأوّل: شرط يقتضيه العقدُ، وهو يثبت دونَ حاجة إلى النصّ عليه، وجوده وعدمه سواء، لأنه بيانٌ، وزيادة تأكيد لما يقتضيه العقدُ كاشتراط تسليم البضاعة للمُشتري، وحلول الثّمن.

النوع الثاني: شرطٌ من مصلحة العقد ويعود على المشترط له، كالرهن، أو اشتراط كفيل، أو اشتراط تأجيل الثمن إلى مدّة معلومة، وهذه الشروط تصح ويجب الوفاء بها، لأنها توثق موجب العقد وتؤكّده، فإن لم يوفِ المشروط عليه بهذا الشرط كان للطرف الآخر الحقُّ في الفسخ، لفوات الشرط، والرجوع بالثمن، أو الإمضاء ولا يرجع بشيء، لقول النبي ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ»[57]، ولا نعلم في صحة هذَين القسمَين خلافًا.

النوع الثالث: شرطٌ ليس من مقتضى العقد ولا من مصلحته، ولكنه لا ينافي مقتضاه، وفيه منفعة لأحد العاقدَين، وتحت هذا الشرط صورتان: الصورة الأولى: استثناء بعض منفعة محلّ العقد: كاشتراط البائع نفعًا مباحًا معلومًا في

(57) أخرجه الترمذي في السنن، أبواب الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس، رقم: (1352)، ج3، ص626.

البيع، كسكنى الدار المبيعة أسبوعًا مثلًا[58]، والصورة الثانية: اشتراط قيام البائع بعمل في محلّ العقد: كاشتراط حملان البعير أو نحوه إلى موضع معلوم.

وحقيقة هذا الشرط أنه شرطٌ لا يقتضيه العقدُ، كما أنه ليس من مصلحة العقد، إلا أنه يحقّق منفعة لأحد المتعاقدين، وهذا الشرطُ يصحُ ويلزم الوفاء به، والعقد معه صحيح، بشرط أن تكون المنفعة المستثناة معلومةً في عقود المعاوضات المالية ولا يشترط ذلك في التبرّعات، أما إذا كانت مجهولةً فإن الشرط لا يصحّ ويسقط، ويصحّ البيع، ويثبت الخيارُ للمشترط.[59]

واستدلَّ فقهاءُ الحنابلة على صحّة هذا الشرط بأدّلة من أهمها:

1. ما روى جابر رضي الله عنه «أنه باع النبي ﷺ جملًا واشترط ظهره إلى المدينة»[60].

2. ما روي عن النبي ﷺ أنه «نهى عن الثنيا إلا أن تعلم»[61]. وهذه معلومة.

قال عبد الرحمن بن قدامة المقدسي (ت:682هـ): «وهي ضربان؛ صحيح، وهو ثلاثة أنواع؛ أحدها، شرط مقتضى البيع، كالتقابض، وحلول الثمن ونحوه، فلا يوثّر فيه؛ لأنه بيانٌ وتأكيدٌ لمقتضى العقد، فوجوده كعدمه. الثاني، شرط من مصلحة العقد، كاشتراط صفة في الثمن، كتأجيله، أو الرهن، أو الضمين، والشهادة أو صفة في المبيع مقصودة نحو كون العبد كاتبًا، أو خصيًا، أو صانعًا، أو مُسلمًا، والأمة بكرًا، والدابة هملاجه، والفهد صيودًا، فهو شرط صحيح يلزم الوفاء به، فإن لم يفِ به، فللمشترى الفسخ والرجوع بالثمن، أو الرضا به؛ لأنّه شرطَ وصفًا مرغوبًا فيه، فصار الشرط مستحقًا؛ والثالث، أن يشترط نفعًا معلومًا في المبيع؛ كسكنى الدار شهرًا، وحملان البعير إلى موضع معلوم، أو يشترط المُشتري نفع البائع في المبيع؛ كحمل الحطب، أو تكسيره، أو خياطة الثوب، أو تفصيله. ويصحّ

(58) ينظر، المطيري، عبد الرحمن حمود، فقه المعاملات المالية الميسَّر (الكويت: مكتبة الكويت الوطنية، ط1، 1435هـ - 2014م)، ص65. العربي، هشام يسري، التيسير في المعاملات المالية دراسة نظرية تطبيقية مقارنة بين الفقه الحنفي والفقه الحنبلي (بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط1، 1433هـ - 2012م)، ص286.

(59) ينظر، الشاذلي، حسن علي، نظرية الشرط في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي مع المقابلة بالقوانين الوضعية (الرياض، دار كنوز إشبيليا، ط1، 1430هـ - 2009م)، ص317.

(60) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشرط، باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة، رقم: (2718)، ج3، ص189.

(61) أخرجه الترمذي في السنن، أبواب البيوع، باب ما جاء في النهي عن الثنيا، رقم: (1290)، ج3، ص577.

أن يشترط البائعُ نفع المبيع مدة معلومة، مثل أن يبيع دارًا ويستثني سكناها سنة، أو دابة ويشترط ظهره إلى مكان معلوم، أو عبدًا ويستثني خدمته مدة معلومة. نصّ عليه أحمد. وهو قول الأوزاعي، وأبى ثور، وإسحاق، وابن المنذر.. ولنا، ما روى جابر، أنه باع النبي ﷺ جملًا، واشترط ظهره إلى المدينة».. ولأن النبي ﷺ نهى عن الثنيا، إلا أن تعلم. وهذه معلومة،.. واحتج أحمد بما روى أن محمد بن مسلمة اشترى من نبطي جرزة حطب، وشارطه على حملها. وبه قال إسحاق، وأبو عبيد»[62].

ثانيًا: الشروط الباطلة، وهي ثلاثة أنواع:

النوع الأوّل: يبطل العقد من أصله، وهو ما فيه اشتراطُ أحدهما على الآخر عقدًا آخر، ومن الأمثلة التي ذكرها فقهاءُ الحنابلة لهذا الشرط: ما لو باعه شيئًا واشترط عليه عقدًا آخر كالسلم، أو القرض، أو صرف الثمن، أو باعه شيئًا وقال له: بشرط أن تزوّجني ابنتك أو على حصتي من ذلك، ونحو ذلك.

وحقيقة هذا الشرط مركّب من اجتماع عقدَين في عقد، أو صفقتَين في صفقة، فالشرط فاسد ويبطل العقد.

واستدلّ الحنابلة على بطلان الشرط والعقد بأدلة من أهمّها:

1. قول النبي ﷺ: «لا يَحِلُّ سَلفٌ وبَيْعٌ، ولا شرطانِ في بَيعٍ»[63].
2. ما رُوي عن النبي ﷺ أنه «نَهَى رَسُولُ اللهِ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ»[64].
3. أن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «الصَّفْقَتَانِ فِي الصَّفْقَةِ رِبَا»[65].
4. قياسًا على نكاح الشغار، لأنَّ في كليهما اشتراط عقد في عقد ونكاح الشغار غير صحيح فيكون هذا غير صحيح.

قال ابن قدامة (ت:620هـ): «وإذا قال بعتك بكذا على أن آخذُ منك الدينار بكذا

(62) ابن قدامة، شمس الدين عبد الرحمن بن محمد، الشرح الكبير على متن المقنع (المطبوع مع المقنع والإنصاف)، تحقيق: عبد الله التركي، عبد الفتاح الحلو (القاهرة، دار هجر، ط1، 1415هـ - 1995م)، ج11، ص213..

(63) أخرجه أبو داود في السنن، أبواب البيوع، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده، رقم: (3504)، ج5، ص363.

(64) أخرجه الترمذي في السنن، أبواب البيوع، باب ما جاء في النهي عن بيعتَين في بيعة، رقم: (1231)، ج3، ص525.

(65) أخرجه الصنعاني في المصنف، كتاب البيوع، باب بيعتان في بيعة، رقم: (14636)، ج8، ص138.

لم ينعقد البيع، وكذلك إن باعه بذهب على أن يأخذ منه دراهمَ بصرف ذكراه.

وجملته أن البيعَ بهذه الصفة باطلٌ لأنه شرط في العقد أن يصارفه بالثمن الذي وقع العقدُ به، والمصارفة عقدُ بيعٍ، فيكون بيعتَان في بيعة، قال أحمد هذا معناه، وقد روى أبو هريرةَ قال: {نهى رسول الله ﷺ عن بيعتَين في بيعة}، أخرجه الترمذيّ وقال حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، ورُوي أيضًا عن عبد الله بن عمرو عن النّبي ﷺ وهكذا كلُّ ما كان في معنى هذا، مثل أن يقولَ بعتك داري هذه على أن أبيعك داري الأخرى بكذا أو على أن تبيعني دارك أو على أن أؤجرك أو على أن تُؤجّرني كذا أو على أن تزوّجني ابنتك، أو على أن أزوجك ابنتي ونحو هذا فهذا كلّه لا يصحُّ.

قال ابنُ مسعود الصفقتان في صفقة ربا.. وأن النّهي يقتضي الفساد، ولأنّ العقدَ لا يجبُ بالشرط؛ لكونه لا يثبت في الذمة فيسقط فيفسد العقد، لأنَّ البائع لم يرضَ به إلا بذلك الشرط، فإذا فات فات الرضا به، ولأنه شرط عقدًا في عقد، لم يصحّ كنكاح الشغار، وقوله لا ألتفت إلى اللفظ لا يصحّ لأنَّ البيعَ هو اللفظُ فإذا كان فاسدًا فكيف يكون صحيحاً؟، ويتخرج أن يصحُّ البيعُ ويفسد الشرطُ بناءً على ما لو شرط ما ينافي مقتضى العقد»[66].

النوع الثاني: يصحُّ العقد ويبطل الشرط المنافي لمقتضى العقد، كأن يشترط ألا يبيع المبيع أو ألا يهبه، أو أن يشترط ألا خسارة عليه، فذهب فقهاء الحنابلة إلى أنه يبطل الشرط ويصحُّ العقد. [67]

ودليلُهم على ذلك:

حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «جَاءَتْنِي بَرِيرَةُ فَقَالَتْ: كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ، فِي كُلِّ عَامٍ وَقِيَّةٌ، فَأَعِينِينِي، فَقُلْتُ: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكِ أَنْ أَعُدَّهَا لَهُمْ، وَيَكُونَ وَلاَؤُكِ لِي فَعَلْتُ، فَذَهَبَتْ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا، فَقَالَتْ لَهُمْ فَأَبَوْا ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ

(66) ابن قدامة، المغني، ج6، ص332.

(67) ينظر: الرحيباني، مصطفى بن سعيد، مطالب أولي النُّهى في شرح غاية المنتهى، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين (الدوحة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، 1440هـ 2019م)، ج6، ص18.

مِنْ عِنْدِهِمْ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ جَالِسٌ، فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الوَلاَءُ لَهُمْ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «خُذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الوَلاَءَ، فَإِنَّمَا الوَلاَءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»، فَفَعَلَتْ عَائِشَةُ، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ، مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ، قَضَاءُ اللهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الوَلاَءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».[68]

وجهُ الاستدلال: أنَّ الرسولَ ﷺ أبطل الشرطَ وحدَه، وأبقى على العقد صحيحًا، فدلَّ على أنَّ الشرطَ، إذا كان مخالفًا للشرع صحّ البيعُ، وبطل الشرط.

والمذهبُ أخذ بهذا الحديثِ في باب المعاوضات وفي غيره، فقالوا: ببطلان الشرط وحدَه دون العقد، وقاسوا على اشتراط الولاءِ جميع الشروطِ التي تخالف مقتضى العقد، وذلك لأنَّ العقودَ توجب مقتضياتها بالشرع، فاشتراطُ ما يخالفُ مقتضاها تغييرٌ للمشروع.

قال الرحيباني (ت:1243هـ): «النوعُ الثاني من الشروط الفاسدة في البيع: شرطٌ فاسد في نفسه غير مفسد للبيع، كشرط في العقد ينافي مقتضاه؛ أيّ: البيع؛ كاشتراط مشترٍ أن لا يخسر في مبيع، أو متى نفق المبيع، وإلا ردّه لبائعه؛ أو اشتراط بائع على مشترٍ أن لا يقفه؛ أي: المبيع، أو أن يبيعه، أو أن لا يهبه، أو أن لا يعتقه، أو إن أعتقه فلبائع ولاؤه، أو اشترط عليه أن يفعل ذلك؛ أي: يقف المبيع أو يهبه؛ فالشرطُ فاسد، والبيعُ صحيح؛ لحديث عائشة».[69]

ومما ينبه إليه أنَّ شيخَ الإسلام ابنَ تيمية (ت:728هـ) ذهب إلى القول بصحّة هذا الشرط، واستدلّ بأدلة ومنها:

1. حديث جابر قال: «كنت مع النبي في سفر فاشترى مني جملًا واستثنيت حملانه يعني ركوبه إلى أهلي»[70].

(68) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطًا في البيع لا تحل، رقْم: (2168)، ج3، ص73.
(69) الرحيباني، مطالب أولي النُّهَى، ج6، ص18.
(70) سبق تخريجه.

2. أنّ الأصلَ في العقود والشروط الصحّة، والخروج عن هذا الأصل يحتاجُ إلى دليل.[71]

النوع الثّالث: شرطٌ فاسد ويمنع من انعقاد العقد، أي أن يشترط شرطًا يعلق البيع مثلًا، كأن يقول: بعتك إن جئتني بكذا، أو إن رضي شخصٌ، فلا يصحُّ لأنَّ مقتضى البيعِ نقلُ الملك حال التبايع، بمعنى أن يترتب أثره عليه في الحال والشرط يمنعه، واستثنى المذهب صورتَين: الأولى: ما إذا علق الإيجاب والقَبول على مشيئة الله، كقوله: بعتك إن شاء الله، أو قبلت إن شاء الله والثانية: بيع العربون وإجارته.

قال ابنُ النجار (ت:972هـ):» النوع (الثالث) من قسم الشروط الفاسدة: (ما) أي: شرطٌ (لا ينعقد معه بيع) وهو: تعليقُ البيع على شرط «(كبعتك) إن جئتني أو إن رضي زيد بكذا، (أو اشتريت) منك (إن جئتني، أو) إن (رضي زيد بكذا). ووجه عدم انعقاده: كونه عقد معاوضة، ومقتضى عقد المعاوضة نقلُ الملك حال العقد، والشرط يمنعه».[72]

وقد اختار شيخُ الإسلام ابنُ تيمية صحّة البيع المعلّق على شرط واستدلّ بأدلة منها[73]:

1. قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾[74]، ووجه الاستدلالُ منها: أنّها أفادت وجوبَ الوفاء بكل عقد وشرط، منجزًا كان أو معلقًا، فلا تفريقَ بينهما.

2. أنَّ الأصل في المعاملات الإباحةُ والصحة، مالم يدل دليلٌ على المنع.

ويتجلّى من النصوص السابقة رتّب الشرع على الشروط الصّحيحة نتائجَ والتزاماتٍ، ومن أهمّها انعقاد العقد. والتزام الأطراف بتنفيذ شروطها، وإذا فقدت واحدةً من شروطها، فلا ينعقد العقدُ، ولا يترتّب عليها آثارها، في حالة إصرار الشارط بتنفيذها، وأما شروطُ الفاسدة، فلا يخلو من: ألا ينعقد العقد من

(71) آل سيف، عبد الله مبارك، اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهية (الرياض، كنوز اشبيليا، ط1، 1430هـ - 2009م)، ج6، ص202.
(72) ابن النجار، معونة أولي النهى، ج5، ص66.
(73) آل سيف، اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهية، ج6، ص211.
(74) المائدة: 1

أصله، فيكون وجودُه كعدمه في نظر الشرع، وإما أن يصحَّ العقدُ ويبطل الشرطُ المنافي لمقتضى العقد، وإما أن يمنعَ من انعقاد العقد.

الفرع الثاني: شروط العقد في القانون المدني القطري:

قضت المادة (154) من القانون المدني القطري أنه: «1. يجوز أن يتضمن العقدُ أيَّ شرط يرتضيه المتعاقدان إذا لم يكن ممنوعًا قانونًا أو مخالفًا للنظام العام أو الآداب. 2. فإذا كان الشرط الذي تضمن العقد غير مشروع بَطَل الشرطُ وصحَّ العقد، مالم يثبت أحدُ المتعاقدَين أنه لم يكن يرتضي العقد بغيره فيبطل العقد».[75]

ويتضح من المادة أن للمتعاقدَين أن يضمّنا عقدهما أيَّ شرط يرتضيانه إذا كان الشرط مشروعًا، بمعنى أنّ الشرط إذا كان لا يخالف النظام العام أو الآداب العامة، فإنه يعتبر صحيحًا ويجب إعماله طالما استجمع رضا العاقدين، ومثّل فقهاءُ القانون لاعتبار كون الشرط صحيحًا بأمثلة منها: أن يشترط البائعُ على المشتري عدم جواز التصرف في الشيء المبيع حتى يتمَّ الوفاء بكامل الثمن، أو يشترط المؤجّر على المستأجر أن يتعهّد العين المؤجرة بالصيانة خلال مدة الإيجار، فإنّ هذه الشروط مشروعة.

أما إذا كان الشرط غيرَ مشروع لمخالفته القانونَ أو النظامَ العام أو الآدابَ فإنه يبطل ويصحّ العقد، مالم يثبت أحدُ المتعاقدين أنه لم يكن يرتضي العقدَ بغير الشرطِ فيبطل العقدُ برمته، أي إذا أثبت أن الشرطَ يمثّل بالنسبة له الباعثَ الدافعَ إلى التعاقد، عندئذ فإنّ البطلانَ لا يقتصر على الشرط وحده، وإنما ينسحبُ على العقد برمّته. أي لما يكون الشرطُ المتفقُ عليه في العقد غير مشروع فيعتبر العقدُ صحيحًا إلا أنه يبطل الشرطُ مالم يثبت أحدُ أطراف العقد أنه لم يكن يقبل العقدَ دون هذا الشرطِ عندئذ يبطل العقدُ والشرط. فيتّضح إذًا أنَّ الأصل إذا تضمن العقدَ شرطًا غير مشروع يمنعه القانونُ أو يتعارض مع النظام العامّ والآداب أن يبطلَ الشرطُ ويصحُّ العقدُ، إلا إذا أثبت أحد المتعاقدَين أن الشرطَ يمثّل له الباعثَ إلى التعاقد

(75)الجريدة الرسمية، العدد 11 لسنة 2004 (الدوحة: وزارة العدل، 1424هـ، 2004م)، ص412.

فيبطل الشرطُ والعقد.[76]

وجدير بالإشارة أنّ المقصودَ بالشروط التي يتضمنها العقد هي البنود التي يدرجها المتعاقدون في عقودهم أو تصرّفاتهم القانونية بقصد تحديد مضمون التصرف وتقييده على وجه معيّن، وتتمثل في أعباء أو التزامات محدّدة تفرض على أحد طرفَي التصرّف أو على كل من طرفَيه.[77]

ويتمحور في هذا المقام تساؤلٌ مفادُه: ما معيار النظام العام والآداب التي لو خالفها الشرطُ يقع باطلًا؟ ويتفرعّ عنه سؤلٌ آخر: لماذا لم يعرف المشرّع القطريّ النظامَ العام والآدابَ العامة؟

وجواب التساؤُل أنَّ معيارَ النظام العام هو المصلحة العامة، ومعيار الآداب هو الناموسُ الأدبي.

توضيح ذلك: أنَّ النظامَ العام هو قواعدُ يقصدُ بها تحقيقُ مصلحة عامة، سياسيّة أو اجتماعية أو اقتصادية تتعلّق بنظام المجتمع الأعلى وتعلو على مصلحة الأفراد، فيجب على جميع الأفراد مراعاة هذه المصلحة وتحقيقها، ولا يجوز لهم أن يناهضوها باتفاقات فيما بينهم، حتى لو حقّقت هذه الاتفاقات لهم مصالحَ فردية، فإنَّ المصالح الفردية لا تقوم أمام المصلحة العامة، ومما ينبه إليه أنّ النظام العام هو شيء متغيّر، يضيق ويتّسع حسب ما يعده الناس في حضارة معينة مصلحة عامة، ولا توجد قاعدة ثابتة تحدّد «النظام العام» تحديدًا مطلقًا يتماشى مع كلّ زمان ومكان، لأنّ النظامَ العام شيء نسبيّ، وكل ما يمكن فعلُه وضع معيار مرن يكون معيارًا لـ«المصلحة العامة»، وتطبيق هذا المعيار في حضارة معينة يؤدّي إلى نتائجَ غير التي تصل إليها في حضارة أخرى.

أما الآدابُ فهي مجموعةٌ من القواعد وجد الناس أنفسَهم ملزمين باتباعها طبقًا لناموس أدبيّ يسود علاقاتِهم الاجتماعيّةَ، وهذا الناموسُ الأدبيُّ هو وليدُ المعتقدات الموروثة والعادات المتأصّلة وما جرى به العرفُ وتواضعُ عليه الناسُ، هو معيار

(76) نجيدة، البيات، النظرية العامة للالتزام في القانون المدني القطري مقارنًا بأحكام الشريعة الإسلامية، ج1، ص102. محجوب، النظرية العامة للالتزام، ج1، ص286.

(77) محجوب، النظرية العامة للالتزام، ج1، ص285.

اجتماعيّ يرجع فيه الشخصُ لما تواضع عليه الناسُ، وهو -في ذات الوقت- معيارٌ غير ثابت، يتطوّر تبعًا لتطوّر الفكرة الأدبية في حضارة معينة، فهناك أمورٌ كانت تعتبر مخالفةً للآداب فيما مضى، كالتأمين على الحياة والوساطة في الزواج والعري، أصبح النظر إليها الآن مختلفًا، وبالعكس فإن هناك أمورًا أصبحت الآن مخالفة للآداب، كالاسترقاق وإدخال المهربات في بلاد أجنبية، وقد كانت من قبل غير ذلك.[78]

ومعيار النظام العام والآداب عند القانونيين هو ما ينمّ عنه كلام الفلاسفة الذين انصبّ اهتمامهم على إرادة الشعوب وحرياتها، وعلى وجه الخصوص الحدّ المقنع من السلطة التي يمكن أن يفرضها المجتمعُ على الأفراد، وكلام السنهوري هنا يشابه ما قرّره جون سيتورات ميل (ت:1668م) بقوله: «هناك الكثير من الأفعال التي لا ينبغي لها أن تكون محظورةً قانونًا، لكونها تؤذي بصورة مباشرة الأشخاص الفاعلين لها فقط، لكنها حين تقع في العلن تعتبر مخالفةً لقواعد السلوك السليم، وهذا يجعل تلك الأفعال تقع تحت فئة الإساءات للآخرين، وبالتالي هناك وجهُ حقٍّ في منعها، وتقع ضمن هذه الفئة الإساءات للآداب العامة».[79]

ويتجلّى الأمر عند وليم جيمس (ت:1910م) في كتابه إرادة الاعتقاد بشكل أوضح حين يخبرنا عن معيار القانون الحقّ وأنه ما يعتقده الرأي العام، وأن القانون متغيرٌ كلما تغيّر الرأي العام، وأن علم الأخلاق مثل العلوم الطبيعيّة قابلٌ للتغير والتطوير، فيقول: «علمُ الأخلاق- فيما يتعلّق بالناحية المعيارية- مثلُ العلوم الطبيعيّة، في أنه لا يمكن استنباطُه كلُّه مرةً واحدة من مبادئ ذهنية، بل لابدّ أن يخضعَ للزمن، وأن يكون مستعدًّا لأن يغيّرَ من نتائجه من آنٍ لآخر، والغرضُ المبدئيُّ في كليهما، طبعًا، هو أنَّ الآراءَ الذائعة حقٌّ، وأنَّ القانونَ المعياري الحقّ هو ما يعتقدُه الرأيُ العام، وأنّه من الحماقة حقًّا بالنسبة لكثيرٍ منّا أن يحاول وحدَه التجديدَ في الأخلاق أو في العلوم الطبيعية، ولكن الزمن لا يخلو أحيانًا من أن

(78) السنهوري، الوسيط، ج1، ص435.
(79) ميل، جون ستيوارت، عن الحرية، ترجمة: عبد الله أمين، (عمّان: الأهلية للنشر، ط1، 1433هـ - 2013م)، ص200.

يوجد فيه بعضُ الأفراد الذين لهم الحقّ هذا الحق من التجديد، وقد يكون لآرائهم أو لأفعالهم المجدّدة بعض الأثر المحمود، فقد يضعون مكان القديم من قوانين الطبيعة، أخرى خيرًا منها».(80)

وصفوة القول أنّ فكرةَ النظام العام هو مجموعة المبادئ والأسس التي تتعلق بالمصالح العليا للدولة، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فإنّ القواعدَ القانونية لا بُدّ أن تكون متعلقةً بالنظام العام، ولكنه قابلٌ للتغيير والتطوير، ارتباطًا بتطوّر وتغيّر الأفكار والسياسات التي تشكل معالمَ المجتمع في الأطرِ السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، ففي دولة قطر مثلًا كانت القوانينُ تمنعُ الأجانبَ من تملُّك العقارات، بخلاف ما يحدثُ الآنَ، حيث نظّم القانون رقْم (16) لسنة 2018 تملُّك غير القطريّين للعقارات والانتفاع بها.

وأما فكرةُ الآداب العامة فهي عبارةٌ عن مجموعة القيم الدينيّة والأخلاقيّة التي يقوم عليها المجتمعُ، وتقوم على ركيزتَين هما المعتقدات الدينيّة، والمبادئ الأخلاقيّة، وكما أنّ فكرةَ النظام العام تختلفُ من دولة إلى دولة، فكذلك فكرة الآدابِ تختلف من مجتمعٍ إلى مجتمع آخرَ، إذ قد تسمحُ فكرة الآداب العامة بوجود نوادٍ للقمار في مجتمعٍ ما، في حين لا يقبله مجتمعٌ آخر، بل قد يكون في نفس المجتمع من يرفضه في فترة من زمان ما، ويقبله في زمان آخر.

بناءً على ذلك يتضّح السبب في عدم تطرّق المشرّع القطريّ لتعريف النظام العام والآداب العامة، لأنّ فكرتهما مرنةٌ، ومتغيرةٌ، وغير ثابتة.

الفرع الثالث: مدى حريّة العاقد في إحداث العقود في الفقه الحنبليّ:

لا شكَّ أنَّ الفقهَ الإسلاميَّ يعتد بمبدأ سلطان الإرادة في العقود والتصرّفات، ولكن المذهب الحنبليّ يعتبر أكثرَ المذاهب تطورًا في العقود والشروط خاصة إذا أضفنا إليه آراءَ شيخ الإسلام ابن تيمية في العقود والشروط.

ويرى المذهبُ أنَّ الأصل في العقود والشروط الجوازُ والصحة، وأنه يجوز للعاقد

(80) جيمس، وليم، إرادة الاعتقاد، ترجمة: محمود حب الله (الكويت: آفاق للنشر، ط1، 1441هـ - 2020م)، ص101.

أن يشترطَ ما يشاءُ من الشروط التي هي من مقتضى العقد، أو مصلحته، مثل أن يبيع بشرطِ الخيار أو التأجيل أو الرهن أو الكفيل، فهذه الشروطُ ونحوها تكون صحيحةً على أصول المذهب، ومبنية على مبدأ حرية التعاقد، وأنه يجبُ الوفاء بكل ما تراضى عليه المتعاقدان والتزما به ما دام لا يخالف شرعًا، واستندوا في ذلك إلى جملة من النصوص، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [81]، ومما يفيده النصّ أن العقد ملزم للمتعاقدين، وهذا الالتزام معناه تمامّ الاحترام لحرية المتعاقدَين، والآثار المترتبة على العقد، طالما أن العاقدين رضيا بالعقد، ورغم أخذ المذهب بمبدأ سلطان الإرادة، إلا أنه لم يهمل الشرطَ المخالفَ لمقتضى العقد.

وهو ما أكّده شيخُ الإسلام ابن تيمية (ت:728هـ)، حيث أولى غاية الاهتمام لحرية التعاقد، وخصّص لذلك مبحثًا في العقود والشروط، حيث يرى أن الأصلَ في العقود الجواز والصحة، ولا يحرم ويبطل منها إلا ما دلّ على تحريمه وإبطاله نصٌّ أو قياسٌ عند من يقول به، وأقام الأدلة على صحته، ويرى أنّ أصول أحمد المنصوصة عنه تتجه إلى حرية التعاقد، واستدلّ ابن تيمية على ذلك بالكتاب والسُّنة والإجماع والاعتبار[82].

1. أما الكتاب، قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [83]، فقد أمر الله سبحانه بالوفاء بالعقود، وهذا عامٌّ، وكذلك أمرنا بالوفاء بعهد الله وبالعهد، وقد دخل في ذلك ما عقده المرءُ على نفسه بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ [84]، فدلّ على أنّ عهد الله يدخل فيه ما عقده المرء على نفسه، وإن لم يكن الله قد أمر بذلك المعهود قبل العهد، كالنذر والبيع، فجعل سبحانه التراضي أساسَ عقود المعاوضات، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ

(81) المائدة: 1

(82) ينظر، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن قاسم (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط1، 1416هـ - 1995م)، ج29، ص132.

(83) المائدة: 1

(84) الإسراء: 34

مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾[85]، فجعل طيبَ الخاطر أساسَ التبّرع.

2. أما من السنة فقد وردت أحاديث كثيرة تصف من لم يوفِ بالعهد بالنفاق وتذم الغادر، وتدل على استحقاق الشروط بالوفاء، ومنها:

أ- ما رُوي عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا: إِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ».[86]

ب- وكذلك استدلّ لما روي عن عقبة بن عامر رضي الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الفُرُوجَ»[87]. وقرّر ابنُ تيمية أخيرا أنّ الكتاب والسنة قد أمرا بالوفاء بالعهود والشروط والمواثيق والعقود، وبأداء الأمانة ورعاية ذلك، ونهيا عن الغدر والخيانة ونقض العهود.

وأمّا الاعتبار: فمن وجوه:

أنّ العقودَ والشروطَ من باب الأفعال العادية، والأصلُ فيها عدمُ التحريم، فيستصحب عدم التحريم، وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾[88]، عام في الأعيان والأفعال، وإذا لم تكن حرامًا لم تكن فاسدة، لأنّ الفساد إنما ينشأ من التحريم، وإذا لم تكن فاسدة كانت صحيحة.

وليس في الشرع ما يدلّ على تحريم جنس العقود والشروط إلا ما ثبت عدم حلّه بعينه، وأنّ انتفاء دليل التحريم دليل على عدم التحريم، فثبت بالاستصحاب العقليّ وانتفاء الدليل الشرعي عدم التحريم، فيكون فعلها إما حلالًا وإما عفوًا، كالأعيان التي لم تحرم.

فإذا حرمنا العقودَ والشروطَ التي تجري بين الناس في معاملاتهم العادية بغير دليل

(85) النساء: 4

(86) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطًا في البيع لا تحل، رقم: (34)، ج1، ص16.

(87) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشروط، باب الشروط في المهر، رقم: (2721)، ج3، ص190.

(88) الأنعام: 119

شرعيّ كنّا محرّمين ما لم يحرمْه اللهُ، بخلاف العقود التي تتضمن شرعَ دين لم يأذن به اللهُ، فإنّ اللهَ قد حرم أن يشرع من الدين مالم يأذن به، فلا يشرع عادةً إلا بشرع، ولا يحرم عادةً إلا بتحريم الله، والعقودُ في المعاملات هي من العادات يفعلها المسلمُ والكافرُ، وإن كان فيها قربة من وجه آخر، فليست من العبادات التي يفتقر فيها إلى شرع كالعتق والصدقة ونحو ذلك.(89)

وإذا كان مطلوبُنا الأساسي في هذه الدراسة أثرُ حرية التعاقد في إحداث العقود، فإن ذلك يدعونا إلى التساؤل: هل العاقد يمتلك سلطةَ تعديل آثار العقود؟ وما مدى تلك السلطة؟

يتّضح من خلال النصوص السابقة أن إرادةَ المتعاقدين طليقةٌ من كل قيد، فهي قادرة على إنشاء أيّ عقد، وعلى اشتراط أيّ شرط تشاء، إلا ما نهى الشارعُ عنه، فنهْيُ الشارعِ وحده هو القيدُ الذي يحدّ من إرادة المتعاقدين.

يقول مصطفى الزرقا (ت:1420هـ): «فهذه النصوص وأمثالها مما ورد في السنة عن مدى اعتبار الشروط العقدية تفيد: أولًا: أن هناك شروطًا تعتبر ميدانًا لإرادة العاقدَين أطلق فيه الشرع لإرادتهم سلطانها ضمن حدود حقوقهم في أحكام والتزامات تثبت بالعقد مبدئيًا، ويعتبر العقد المسمى قائمًا بين الطرفَين على أساسها مالم يشترط خلافها. ثانيًا: أن هناك شروطًا ممنوعة شرعًا لا سلطانَ لإرادة العاقدَين فيها، لأنها تمسُّ أحكامًا أساسية تعتبر من مقاصد الشريعة الإسلاميّة ونظامها العام».(90)

ويتلخّص من ذلك أنّ المذهب الحنبلي أوسعُ المذاهب الفقهية فيما يتعلّق بمبدأ سلطان الإرادة، وهو ما أكّده الفقهاءُ والباحثون المعاصرون ومن أقوالهم قولُ مصطفى الزرقا (ت:1420هـ): «وهذا مبنى الاجتهاد الحنبلي، بحسب نصوص فقهائه المختلفة، وهو أوسع الاجتهادات الفقهية الإسلامية وأرحبها صدرًا بمبدأ

(89) ينظر، الشرقاوي، أثر الواقع في تطور العقود المالية في الفقه الإسلامي، ص71. الشاذلي، نظرية الشرط في الفقه الإسلامي، ص348. الضرير، الصديق محمد، الغرر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي (جدة: البنك الإسلامي للتنمية، ط1، 1414هـ - 1993م)، ص38. العربي، التيسير في المعاملات المالية دراسة نظرية مقارنة بين الفقه الحنفي والفقه الحنبلي، ص283.

(90) الزرقا، المدخل الفقهيّ العام، ج1، ص545.

سلطان الإرادة، ويتفق جوهر نظريته مع النظريات القانونية الحديثة في الفقه الأجنبي».[91]

وقال هشام يسري: «وعلى هذا يكون الفقه الحنبليُّ أوسعَ المذاهب في باب العقود والشروط».[92]

وأمّا الضريرُ فقال: «الأصل في العقود والشروط الجوازُ والصحةُ، ولا يحرم منها ويبطل إلا ما دلّ الشرعُ على تحريمه وإبطاله نصًّا، أو قياسًا، هكذا يقرر ابنُ تيمية هذا الاتجاه، وهو زعيمه وناصره، ولعلّه أول من اهتمَّ به، وأقام الأدلة على صحته وفنّد أدلة الاتجاه المخالف له».[93]

الفرع الرابع: مدى حرية العاقد في إحداث العقود في القانون المدني القطريّ:

ذهب المشرّعُ القطريُّ إلى أنّ الإرادة قادرةٌ على إنشاء ما تشاء من العقود والتصرّفات القانونية ما دامت تلتزم حدودَ النظام العام والآداب، وأنها قادرةٌ على إنشاء العقود والتصرّفات دونما حاجة إلى معاونة خارجيّة، وأنها كذلك حرة في تحديد نطاق العقد وآثاره، وهي وحدَها القادرة على إنهائه، أي أنّ العقدَ شريعةُ المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الإرادات التي أنشأته، فالشخصُ هو الذي يمتلكُ ما إذا كان يتعاقدُ أو لا يتعاقدُ، وإذا اختار فهو الذي يحدّد نطاقَ العقد وما يتولّد عنه من آثار.

ويُلاحظ أن المشرّعَ القطريَّ في تنظيمه للعقود المسماة قد راعى مصلحة المتعاقدين، فهي عقودٌ شائعة الاستعمال، لذلك وضع المشرّع تنظيمًا نموذجيًا لكل عقد يستطيع الأفرادُ إخضاعَ عقودهم له، وذلك بالسكوت عن وضع تنظيم مخالف، لأنَّ معظمَ النصوص المنظمة للعقود المسماة نصوصٌ مكملة يمكن استبعادُ تطبيقها بالاتفاق على ما يخالفها، أمّا العقدُ غير المسمّى، فهو عقدٌ لم يضع له المشرّعُ اسمًا معينًا أو تنظيمًا تشريعيًّا خاصًّا، وتُركت هذه العقودُ لمبدأ سلطان الإرادة لإنشاء العقود

(91) المرجع نفسه، ج1، ص553.
(92) العربي، التيسير في المعاملات المالية دراسة نظرية مقارنة بين الفقه الحنفي والفقه الحنبلي، ص281.
(93) الضرير، الغرر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي، ص30.

تلبيةً لاحتياجات المتعاقدين، كعقد الفندق، والعقد الطبّي ونحو ذلك، بشرطِ ألا تخالف النظامَ العام والآدابَ.

فالإرادةُ الحرة إذن هي التي تهيمن على جميع مصادر الالتزام، وهذه الإرادة تتجلّى قويةً في العقد، فالمتعاقدان لا يلتزمان إلا بإرادتَيهما، ولا يلتزم أحدٌ بعقد لم يكن طرفًا فيه، كما لا يكسب أحدٌ حقًا من عقد لم يشترك فيه، بل كل النّظم القانونيّة ترجعُ في مصدرها إلى الإرادة الحرة.

وليس سلطانُ الإرادة مقصورًا على توليد الالتزامات وحدَها، بل يوّلد كل الحقوق الأخرى أيضًا.

فإذا كان سلطانُ الإرادة مصدرًا عامًا ينشئ الالتزامات، فالسؤالُ الذي يطرح هنا: ما الدورُ الذي تلعبه الإرادةُ في القانون المدني القطري؟ وهل يمكن أن تنشئ أيَّ التزام؟ بالإضافة إلى مدى قدرته أن يعدل التزامًا قائمًا أو ينقله في جانبه الإيجابيّ أو جانبه السلبّي أو يزيله؟

نصّ المشرّع القطريّ في المادة (1/171) على التالي: «1. العقد شريعة المتعاقدين، فلا يجوز نقضُه ولا تعديلُه إلا باتفاق الأطراف، أو الأسباب التي يقرّرها القانون».[94]

وقولهم: «العقدُ شريعةُ المتعاقدين» أي أنه بمثابة قانون خاصّ بالمتعاقدين فيما يدخل في نطاق العقد، فيكون ملزمًا لأطراف العقد كما لو كان القانون هو الذي نصَّ عليه، فما تولّد عنه من حقوق والتزامات تلزم أطرافَه وكأن المشرّع هو الذي أنشأها، فلا يملك أيٌّ من طرفَي العقد أن يتنصل مما التزم به ولا أن يغيّر فيه بإرادته المنفردة، إلا أن هناك بعضَ الحالات يمكن فيها الخروج عن مقتضى هذه القاعدة، إما من قبل أطراف العقد أو من قبل القاضي، فالمتعاقدان لهما أن يتفقا بعد إبرام العقد على تعديل كلّ أحكامه أو بعضها أو على إنهائه كلية، ويعمل بالاتفاق الجديد احترامًا لقاعدة شريعة المتعاقدين ذاتها.

ولذا يتبين أنّ كلَّ ما سبق من حديث عن الإرادة كان المقصود منه إرادة العاقدَين،

(94) الجريدة الرسمية، العدد 11 لسنة 2004 (الدوحة: وزارة العدل، 1424هـ، 2004م)، ص418.

وهي التي يمكن أن تعدل التزامًا قائمًا أو تنقله، وهو ما يستدعي وجود مسألة أساسية لابُدّ من استحضارها هنا وهي: ما حقيقة الإرادة المنفردة؟ وهل تستطيعُ أن تنشئَ التزامًا فتكون كالعقد مصدرًا عامًا للالتزامات؟ أم أنها لا تنشئ الالتزام إلا في حالات معيّنة وبموجب خاصّ في القانون؟

ذهب المشرّعُ القطريُّ إلى أنّ الإرادة المنفردة يمكن أن ترتب آثارًا قانونية مختلفة، فهي قد تكون سببًا لكسب الحقّ العيني كما في الوصية والوقف، ويمكن أن تزيل الحقّ العيني كما في نزول صاحب حقّ الاتفاق أو الرهن عن حقه، وقد تؤدي إلى إنهاء رابطة عقدية كعزل الموكلِ الوكيلَ، أو تنحي الوكيلِ عن الوكالة بإرادتِه، أو رجوع الواهب في الهبة، ويمكن للإرادة المنفردة أن تنهي رابطةَ الالتزام بالإبراء.[95]

ومن هنا ندرك مما سبق أن الإرادة المنفردة لا تصلح مصدرًا عامًا لإنشاء الالتزام، وإنما هي مصدر استثنائيٌّ محدودٌ، فهي تنشئ الالتزام أو تعدله أو تنهيه فقط في الأحوال التي يخولها فيها القانون القدرة على ذلك. وهو ما نصّت عليه المادة (1/192) بقولها: «التصرّف القانونيّ الصادر بالإرادة المنفردة لا ينشئ التزامًا ولا يعدله ولا ينهيه إلا في الأحوال الخاصة التي ينص عليها القانونُ».[96]

الفرع الخامس: موازنة بين المذهب الحنبليّ والقانون المدني القطريّ في مدى حرية العاقد في إحداث العقود والشروط:

من خلال الشروط والأحكام التي قرّرها الفقهاءُ في صدد هذه العقود المسماة يلمح القارئ أنّ هناك أمرًا مسلّمًا به لدى الفقهاء، وهو أن إرادة المتعاقدين طليقة من كل قيد، فهي قادرة على إنشاء أيّ عقدٍ، وعلى اشتراط أيّ شرطٍ تشاء، وأن كل اتفاق تتوافر فيه الشروط التي يقرّرها الشرعُ يكون عقدًا مشروعًا إلا ما نهى الشارعُ عنه، فنهْي الشارع وحده هو القيد الذي يحد من إرادة المتعاقدين. وما

(95) نجيدة، البيات، النظرية العامة للالتزام في القانون المدني القطري مقارنًا بأحكام الشريعة الإسلامية، ج1، ص229. محجوب، النظرية العامة للالتزام، ج1، ص499، 502.

(96) السنهوري، الوسيط، ج1، ص157. نجيدة، البيات، النظرية العامة للالتزام في القانون المدني القطري مقارنًا بأحكام الشريعة الإسلامية، ج1، ص229. محجوب، النظرية العامة للالتزام، ج1، ص499، 502.

ذكره الفقهاءُ من العقود المسماة، إنما هي العقود التي غلب استعمالُها في زمنهم، فلا يمنع من استحداث عقود أخرى بما يناسب مقتضيات العصر والحاجة، وإضافة شروطٍ عليها بما يراه العاقدان من مصلحة ما دام لم تخالف الشرع، ولقد استُحدثت عقودٌ معاصرة لم تكن موجودة من قبل، كعقد الإجارة المنتهية بالتمليك، وعقد التورّق المصرفي، وغيرها، وهو الأمر الذي يتبين معه مدى حرية التعاقد في إحداث العقود في الفقه الإسلاميّ، وهي بالأخصّ في المذهب الحنبلي أوسعُ من القانون الوضعيّ عمومًا، والقانون المدني القطري خصوصًا، لأن حق الله أو الشرع في الفقه الإسلامي أوسعُ من دائرة النظام العام في القانون[97]، يقول السنهوري: «فتحريم العقود الربوية وتحريم عقود الغرر يوسّعان كثيرًا من هذه الدائرة في الفقه الإسلامي. كذلك نظرية الشرط المقترن بالعقد تزيد في توسيع الدائرة إلى حدّ بعيد، فالأصلُ إذن في الفقه الإسلامي هو حرية التعاقد في حدود النظام العام، إلا أن كثرةَ القواعد التي تعتبر من النظام العام تضيّق من هذه الحرية».[98]

وأما من ناحية الشروط فالقانونُ المدني القطريُّ يقترب كثيرًا من المذهب الحنبلي، كما يتبين من نص المادة السابقة (154) أنَّ كلّ شرط يقترن بالعقد يكون صحيحًا إلا إذا كان شرطًا خالف النظام العام والآداب، فيلغى الشرط ويصحّ العقد.

(97) السنهوري، عبد الرزاق، مصادر الحق في الفقه الإسلامي (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط2، 1418هـ1998-)، ج1، ص82.
(98) المرجع نفسه، ج1، ص81.

الخاتمة:

وفيها أهم النتائج والتوصيات:

أولًا: النتائج:

1. تحدّث الفقهاءُ عن سلطان الإرادة ضمنًا، وعبّروا عنه بالرضا والاختيار، لأن إرادة المتعاقدين من الأمور الخفية القائمة بالنفس، فلا بدّ لها من مظهر وكاشف بإحدى الوسائل المتعارفة لتأدية المعاني والوصول إلى المقصد فعبروا عنها بالأثر.
2. الإرادة المقصودة هي إرادة العاقدَين التي يمكن أن تعدل التزامًا قائمًا أو تنقله أما الإرادة المنفردة فلا تصلح مصدرًا عامًا لإنشاء الالتزام، وإنما هي مصدر استثنائيّ محدود، فهي تنشئ الالتزام أو تعدّله أو تنهيه فقط في الأحوال التي يخولها فيها القانون القدرة على ذلك.
3. سلطان الإرادة ليس مقصورًا على توليد الالتزامات وحدها، بل يوّلد أيضًا كلَّ الحقوق الأخرى.
4. الإرادة الحرة هي التي تهيمن على جميع مصادر الالتزام، وهذه الإرادة تتجلّى قويةً في العقد، فالمتعاقدان لا يلتزمان إلا بإرادتَيهما، ولا يلتزم أحد بعقد لم يكن طرفًا فيه، كما لا يكسب أحدٌ حقًا من عقد لم يشترك فيه.
5. يعد المذهب الحنبلي أوسعَ المذاهب الفقهية الإسلامية بمبدأ سلطان الإرادة، ويتفق جوهر نظريته مع النظريات القانونية الحديثة في الفقه الأجنبي.
6. نطاق العقد في الفقه الحنبلي بشكل خاص وفي الفقه الإسلامي بشكل عام أعمّ من نطاق العقد في القانون، لأنَّ نطاق العقد في الفقه يشمل المعاملات المالية وغيرها، أما نطاقُ العقد في القانون فهو مقتصرٌ على المعاملات المالية.

ثانيًا: التوصيات:

1. يوصي الباحث بالتوسّع في دراسة مبدأ سلطان الإرادة وتأثيره في المذاهب

الفقهية المختلفة مع مقارنته بالقانون، حيث لا تزال كثيرٌ من مسائله بحاجة إلى نظر وتحرير وتأصيل.

2. يوصي الباحث بتضمين القانون المدني القطري نصاً يعطي الحق بإنشاء العقد وتعديله بالإرادة المنفردة بالقيود والشروط التي تكفل استقرار المعاملات.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير (بيروت: دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ – 2002م).
- برهان الدين، إبراهيم بن مفلح، المبدع في شرح المقنع (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ – 1997م).
- البخاري، عبد العزيز بن أحمد، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، تحقيق: عبد الله محمود (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ – 1997م).
- البهوتي، منصور بن يونس، شرح منتهى الإرادات، تحقيق: عبد الله التركي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1419هـ – 1999م).
- البهوتي، منصور بن يونس، كشاف القناع عن متن الإقناع، تحقيق: لجنة في وزارة العدل السعودية (الرياض: وزارة العدل، ط1، 1421هـ – 2000م).
- الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، محمد فؤاد، إبراهيم عطوة (القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1395هـ – 1975م).
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن قاسم (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط1، 1416هـ – 1995م).
- الجصاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن، تحقيق: صدقي جميل (بيروت: دار الفكر، د.ت، د.ت).
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1422هـ – 2002م).
- جيمس، وليم، إرادة الاعتقاد، ترجمة: محمود حب الله (الكويت: آفاق للنشر، ط1،

1441هـ – 2020م).
- الجريدة الرسمية، العدد 11 لسنة 2004 (الدوحة: وزارة العدل، 1424هـ – 2004م).
- الخلوتي، محمد بن أحمد، حاشية الخلوتي على منتهى الإرادات، تحقيق: سامي الصقير (الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، 1432هـ – 2011م).
- خيال، محمود، النظرية العامة للالتزام في القانون القطري (قطر، مكتبة الثقافة، ط1، 1436هـ – 2015م).
- أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد قره بللي (بيروت: دار الرسالة العالمية، ط1، 1430هـ – 2009م).
- الرحيباني، مصطفى بن سعيد، مطالب أولي النُّهَى في شرح غاية المنتهى، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين (الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، 1440هـ – 2019م).
- أبو زهرة، محمد، الملكية ونظرية العقد (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ط، 1416هـ – 1996م).
- الزرقا، مصطفى، المدخل الفقهي العام (دمشق: دار القلم، ط2، 1425هـ – 2004 م).
- السنهوري، عبد الرزاق، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد–نظرية الالتزام (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، د.ط، 1432هـ – 2011م).
- السنهوري، عبد الرزاق، مصادر الحق في الفقه الإسلامي (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط2، 1418هـ – 1998).
- آل سيف، عبد الله مبارك، اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهية (الرياض: كنوز اشبيليا، ط1، 1430هـ – 2009م).
- سلامة، أحمد، مذكرات في نظرية الالتزام (القاهرة: مؤسسة دار التعاون، ط1، 1395هـ – 1975م).
- الشافعي، محمد بن إدريس، الأم (بيروت: دار المعرفة، د.ط، 1410هـ – 1990م).
- الشرقاوي، عبد الله، أثر الواقع في تطور العقود المالية في الفقه الإسلامي (بيروت: المكتبة العصرية، ط1، 1430هـ، 2009م).
- الشاذلي، حسن علي، نظرية الشرط في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي

مع المقابلة بالقوانين الوضعية (الرياض: دار كنوز إشبيليا، ط1، 1430هـ - 2009م).
- الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي (الهند: المجلس العلمي، ط2، 1403هـ - 1983م).
- صديق خان، محمد، فتحُ البيان في مقاصد القرآن، مراجعة: عَبد الله الأنصَاري (بيروت: المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، د.ط، 1412هـ - 1992م).
- الضرير، الصديق محمد، الغرر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي (جدة: البنك الإسلامي للتنمية، ط1، 1414هـ - 1993م).
- ابن عقيل، أبو الوفاء علي بن عقيل، الواضح في أصول الفقه، تحقيق: عبد الله التركي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ - 1999م).
- ابن العربي، محمد بن عبد الله، أحكام القرآن (القاهرة: شركة القدس للنشر والتوزيع، ط1، 1429هـ - 2008م).
- ابن عادل، عمر بن علي الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1419 هـ- 1998م).
- العربي، هشام يسري، التيسير في المعاملات المالية دراسة نظرية تطبيقية مقارنة بين الفقه الحنفي والفقه الحنبلي (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط1، 1433هـ - 2012م).
- علي، جابر محجوب، النظرية العامة للالتزام (الدوحة: كلية القانون-جامعة قطر، د.ط، 1437هـ - 2016م).
- ابن الفرس الأندلسي، عبد المنعم بن عبد الرحيم، أحكام القرآن، تحقيق: طه علي (بيروت: دار ابن حزم، ط1، 1427هـ - 2006م).
- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، الكافي، تحقيق: صدقي جميل (بيروت: دار الفكر، ط1، 1419هـ - 1998م).
- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، المغني، تحقيق: عبد الله التركي، عبد الفتاح الحلو (الرياض، عالم الكتب، ط3، 1417هـ - 1997م).
- ابن قدامة، شمس الدين عبد الرحمن بن محمد، الشرح الكبير على متن المقنع (المطبوع مع المقنع والإنصاف)، تحقيق: عبد الله التركي، عبد الفتاح الحلو (القاهرة، دار هجر، ط1، 1415هـ - 1995م).

- ابن قائد، عثمان بن أحمد النجدي، حاشية ابن قائد على منتهى الإرادات، تحقيق: عبد الله التركي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1419هـ-1999م).
- القره داغي، علي محيي الدين، حقيبة الدكتور علي القره داغي الاقتصادية (الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، 1431هـ - 2010).
- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، ط3، 1414هـ-1994م).
- المرداوي، علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (المطبوع مع المقنع والشرح الكبير)، تحقيق: عبد الله التركي، عبد الفتاح الحلو (القاهرة، دار هجر، ط1، 1415هـ - 1995م).
- المظفر، محمود، الإرادة المنفردة ودورها النظري في تكوين الالتزام دراسة مقارنة على ضوء التقنيات العربية وفقه الشريعة الإسلامية، (جدة: مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، مج12، ع2، 1418هـ - 1998م).
- ميل، جون ستيوارت، عن الحرية، ترجمة: عبد الله أمين، (عمّان: الأهلية للنشر، ط1، 1433هـ - 2013م).
- المطيري، عبد الرحمن حمود، فقه المعاملات المالية الميسَّر (الكويت: مكتبة الكويت الوطنية، ط1، 1435هـ - 2014م).
- ابن النجار، محمد أحمد الفتوحي، معونة أولي النهى شرح المنتهى، تحقيق: عبد الملك دهيش (مكة المكرمة: المكتبة الأسدية، ط5، 1429هـ - 2008م).
- نجيدة، علي، البيات، محمد حاتم، النظرية العامة للالتزام في القانون المدني القطري مقارنًا بأحكام الشريعة الإسلامية (الدوحة، كلية القانون - جامعة قطر، ط1، 1424هـ - 2004م).

الاستثمار الاجتماعي من منظور الاقتصاد الإسلامي

أويس بن بكر تيجاني

باحث اقتصادي -وزارة الاقتصاد والتخطيط- السعودية

owais199127@gmail.com

(سلّم البحث للنشر في 18/ 01/ 2024م، واعتمد للنشر في 10/ 03/ 2024م)

https://doi.org/10.33001/M0104202421/124

CC BY

الملخص:

يتناول البحث تحليل مفهوم الاستثمار الاجتماعي ومقارنته بالمفاهيم الأخرى ذات العلاقة بالأثر الاجتماعي، ومعرفة دوافع الاستثمار وغايته، وتحرير المفهوم من المنظور الاقتصادي الإسلامي، حيث تهدف الدراسة إلى إيجاد مفهوم للاستثمار الاجتماعي وفق المقاصد الشرعية المبنية على العلم بالإنسان من حيث الدوافع والغايات وإبراز الجوانب الدينية والأخلاقية والاجتماعية، وذلك وفق المنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي، حيث توصلت الدراسة إلى أن مفهوم الاستثمار الاجتماعي من المنظور الإسلامي مبني على التكافل الاجتماعي بتحقيق المنفعة الخاصة والمحافظة على المنافع العامة وفق المقاصد الشرعية، بصورة أعمق من المفهوم العام للاستثمار الربحي، لذلك تدعو الحاجة إلى توسيع مفهوم الاستثمار الاجتماعي بما يتوافق مع مقاصد الاستثمار من المنظور الإسلامي، وإظهار نماذج

لأعمال أفراد أو مؤسسات ذات طابع استثماري اجتماعي كنموذج تحفيزي وتوجيهي لتبني مفهوم الاستثمار الاجتماعي وتطبيقه على أرض الواقع.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار الاجتماعي، التكافل الاجتماعي، المقاصد الشرعية، الدوافع المقاصدية، الاقتصاد.

Social Investment from the Perspective of the Islamic Economy

Owais Bakr Ahmad Tijani

Economics Researcher, Ministry of Economy and Planning - KSA

Abstract:

The research deals with the analysis of the concept of social investment and compares it with other concepts related to the social impact, knowing the motives and purpose of investment, and the ascertaining the concept in the Islamic economic purview. The study aims to develop a concept of social investment in accordance with the Sharia objectives based on the knowledge of human motives and purposes, highlighting the religious, ethical, and social aspects, using a descriptive analytical inductive approach. The study concludes that the concept of social investment from the Islamic perspective is based on social solidarity by achieving the private benefit and preserving public benefits according to the objectives of Shariáh, in a deeper way than the general concept of profit-driven investment. So, there is a need to expand the concept of social investment to align with the purposes of investment from the Islamic perspective, and to show examples of the businesses of individuals or institutions engaged in social investment as a motivational and directive model to adopt the concept of social investment and its application in practice.

Keywords: Investment, Social Investment, Social Solidarity, Objectives of Shariah, Objective Oriented Motive, Economy

المقدمة:

أصبح مفهوم الاستثمار الاجتماعي يحتل مكانه مهمة في دول العالم الاقتصادي لما له من أثار اجتماعية وأخلاقية، حيث يتضمن على أبعاد وجوانب تُعنى بالإنسان بالدرجة الأولى، وللأثر الإيجابي الذي يُحدثه في المجتمع الساعي إلى إيجاد ترابط مجتمعي بين أفراده، بدءاً من تحفيز المستثمرين بالمشاريع الاستثمارية الاجتماعية لتحقيق العوائد ذات الأثر الاقتصادي ولخلق أثر مستدام نابع من المسؤولية الاجتماعية العائد من هذا الاستثمار. ومن المعلوم أن النظام الاقتصادي يُعنى بالطريقة أو النهج الذي يتبعه المجتمع لتوفير الاحتياجات الخاصة به، وفقا للمبادئ والقيم النابعة من عقيدة المجتمع وفلسفته في الحياة التي يؤمن بها، مما جعل الانسان يسعى إلى استغلال الموارد وتوجيهها نحو احتياجاته،

ونظراً لما طرأ على النظم الاقتصادية من تقلبات على مدار العقود الماضية نجد الأنظمة الاقتصادية تسعى جاهدة إلى إيجاد السبل التي تعينهم لتقليل مخاطر التقلبات وتقليل الانفاق من خلال حث الشركات وأصحاب الدخول المرتفعة للمساهمة في العملية الاقتصادية.

لذا نجد أن مفهوم الاستثمار الاجتماعي بدأ يمارس أدوار رئيسية في المنظومة الاقتصادية لما له من أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية لدى الدول المتقدمة اقتصاديا وتسعى الدول النامية إلى انتهاجه، وذلك لإيجاد أفضل الطرق لزيادة الانفاق الاجتماعي من قبل الأفراد أو المؤسسات سواء في القطاع الربحي أو غير الربحي والمساهمة في التنمية الاقتصادية، بهدف تنمية الاقتصاد بشكل عام، وإيجاد ترابط بين أفراد المجتمع وطبقاته، لتحقيق الرفاهية المجتمعية، حيث يُنظر إلى الاستثمار الاجتماعي كنموذج توجيهي يهدف إلى إعادة هيكلة مفهوم الانفاق الاجتماعي الموجه كعملية استثمارية تسعى إلى غايات تكاملية عبر نظام اقتصادي يهدف إلى تنظيم النشاطات الاقتصادية من خلال التكافل الاجتماعي المتوافق مع

القيم والمبادئ الاجتماعية والأخلاقية.

وبالدخول إلى عالم الاقتصاد الإسلامي نجد أن النموذج المعرفي الكامن لمفهوم الاستثمار قائم على المبادئ والقيم الأخلاقية والاجتماعية والدينية، التي حث الشارع عليها بدأ من التكافل الاجتماعي وإثمار المال حيث ينظر إلى المال كوسيلة لغايات نهائية.

وهنا نجد أن مفهوم الاستثمار الاجتماعي رغم أنه حديث العهد في النظم الغربية، ومع اختلاف جوهره في المعتقدات إلا أنه يعمل في أبعاده الكامنة بصورة موازية لمفهوم الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي من حيث مبدأ التكافل الاجتماعي، مما يستدعي إلى إيجاد أوجه الاختلاف بين المفهومين والاستفادة مما توصلت إليه الدول المتقدمة اقتصاديا في آلية التشجيع والتحفيز في المساهمة المجتمعية.

فالاستثمار من حيث مبدأ التكافل الاجتماعي يُعنى بالإنسان كمرتكز أساسي وذلك من خلال عملية إعمار الأرض، ببعده الروحي والعقلي والنفسي والمادي، فالله عز وجل خلق العباد لعبادته قال تعالى:﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[1]فهذه الغاية التي خلق الله الجن والإنس لها[2]،وحث الانسان على العمل بإعمار الأرض فقال أعز من قائل ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا...﴾[3] أي استخلفكم فيها وأنعم عليكم بالنعم الظاهرة والباطنة ومكنكم في الأرض تبنون وتغرسون وتزرعون وتحرثون ما شئتم وتنتفعون بمنافعها وتستغلون مصالحها[4] وحتى تتم عملية الاعمار في الأرض سخر الله عز وجل لعباده فيها ما يعينهم لتحقيق الغايات بتوفير الوسائل والسبل، قال تعالى ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً...﴾[5] يمتن الله على عباده بنعمه، ويدعوهم إلى شكرها ورؤيتها وعدم

(1) الذاريات: 56
(2) السعدي، عبد الرحمن، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، دمشق، دار الرسالة العلمية، الطبعة السابعة، 2015، ص813
(3) هود: 61
(4) السعدي، المرجع نفسه، ص 384
(5) لقمان:20

الغفلة عنها، وهذا ما رغب إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: (إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة، فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها، فليفعل)[6] وفي هذا حث على الاعمار باستثمار واستغلال الوسائل والأوقات للاستفادة من النعم التي أنعم الله بها على العباد من قدرات ذهنية وجسدية لنفع أنفسهم والآخرين وإن لم يَرَ ثمرة ما قُدّم من عمل.

فالنموذج المعرفي الكامن لمفهوم الاستثمار الاجتماعي نموذج توجيهي للعملية الاستثمارية يهدف إلى تحقيق جوانب عديدة من وراء هذا الاستثمار بناء على الأهداف أو الغايات النهائية وفق المقاصد الشرعية في الإسلام.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في:

1. إيضاح مفهوم الاستثمار الاجتماعي مع المنظور الاقتصادي الإسلامي.
2. الاسهام في إيجاد نموذج توجيهي للاستثمار الاجتماعي المبني على القيم والمبادئ الاجتماعية والأخلاقية.
3. إعطاء صورة تشجيعية لمدى أهمية الاستثمارات التي تجمع بين الأثر الاجتماعي والعائد المالي.
4. فهم أوجه الشبه والاختلاف بين مفهوم الاستثمار الاجتماعي في الاقتصادات الغربية والاقتصاد الاسلامي من حيث مبدأ التكافل الاجتماعي.

أهداف البحث:

1. إيجاد مفهوم عام للاستثمار الاجتماعي وفق الأسس المقاصدية الشرعية.
2. إبراز النموذج الفريد للاستثمار الاجتماعي المتضمن الجوانب الدينية والأخلاقية والاجتماعية.
3. توضيح أوجه الفرق بين المفاهيم والمصطلحات المتقاربة لمفهوم الاستثمار

(6) الأرنؤوط، شعيب، الموسوعة الحديثية لمسند الامام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، بيروت، الجزء العشرون، الطبعة الأولى، 1997م، ص296

الاجتماعي.

4. تحفيز وتشجيع المعنيين للعملية الاستثمارية الاجتماعية.

مشكلة البحث:

يرتكز البحث إلى الاهتمام بالجانب المعرفي لتوضيح مفهوم الاستثمار الاجتماعي من منظور الاقتصاد الاسلامي، ومن الملاحظ خلال إعداد هذه الدراسة أن المفهوم لم يأخذ حقه في التأصيل والدراسة، في ظل وجود تقارب لبعض المصطلحات المستخدمة من المنظور الاقتصادي، وهذا ما يجعل مشكلة البحث تتمحور في الأسئلة التالية:

1. ما أوجه الفرق بين الاستثمار الاجتماعي والمفاهيم الأخرى؟
2. ماهية الاختلاف بين المفهوم للاستثمار الربحي وبين الاستثمار الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي؟
3. ما مبررات انتهاج مفهوم الاستثمار الاجتماعي كعملية استثمارية؟

فرضيات البحث:

مصطلح الاستثمار الاجتماعي يحمل في طياته على مفهومين الأول: يكمن في الاثمار أو الإنماء، الثاني: يكمن في التكافل الاجتماعي، ومن خلال الجمع بين المفهومين يتضح أن المرتكز الأساسي والمعني بالاستثمار الاجتماعي هو الانسان من حيث الابتداء، لذا يمكن الخروج بفرضيات هي:

1. أن مفهوم الاستثمار الاجتماعي القائم على مبدأ التكافل الاجتماعي هو المقصد الأساسي للاستثمار في الاسلام، وأن هذا ما دعت إليه الشريعة وحثت عليه قبل ظهور النظم الاقتصادية الداعية إليه.
2. حرص الشريعة الإسلامية على مشاركة جميع الأطراف في النظام الاقتصادي للمساهمة في العملية الاستثمارية وفق المقاصد الشرعية.
3. أن الاستثمار الاجتماعي نابع من المفهوم العام للاستثمار في إطار محدد وموجه.

حدود البحث:

يُعنى البحث إلى معرفة النموذج المعرفي الكامن لمفهوم الاستثمار الاجتماعي، وماهيته ودوافعه الداعية لأخذ المفهوم الاستثماري كنموذج توجيهي، وتأصيل مفهومه من المنظور الاقتصادي الإسلامي.

منهج البحث:

بناء على طبيعة الموضوع تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي، وذلك بتحليل مفهوم الاستثمار الاجتماعي بالاطلاع على الدراسات المعدة مسبقا أو المقاربة لهذا الموضوع، وإلى المصادر التشريعية والكتابات الإسلامية للإجابة على أسئلة مشكلة البحث للوصول إلى الأهداف الرئيسية للدراسة.

الدراسات السابقة:

1 – عرار، حسان محمود[7] تُعنى الدراسة بالمجال الاستثماري وذلك من خلال تأصيل مفهوم الاستثمار وفق القواعد الشرعية والضوابط الفقهية، وأوجه الفرق بين مفاهيم الاستثمار لدى رجال الأعمال والمصرفيين والاقتصاديين، وبين المفهوم في ظل الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الرأسمالي، كما تتطرق الدراسة إلى أنواع الاستثمارات المباحة شرعا وأثرها في النمو الاقتصادي وفق معايير محددة.

2 – الشهري، أماني، تعني الدراسة بالاستثمار الاجتماعي وأثره في القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية، تحديدا في المؤسسات الوقفية، ومدى وضوح مفهوم الاستثمار الاجتماعي لدى القائمين (المشاركين في الدراسة) على المشاريع الاستثمارية الاجتماعية، ومدى مساهمة هذه المشاريع في تحقيق العوائد المالية والأثر الاجتماعي، وتسليط الضوء على أبرز الطرق المتبعة عالميا لقياس أثر الاستثمار الاجتماعي[8].

(7) عرار، حسان محمود، الاستثمار وضوابطه في الفقه الإسلامي، د. م، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1432هـ

(8) الشهري، أماني زهير، الاستثمار الاجتماعي في القطاع الغير ربحي، الرياض، السبيعي الخيرية، 1443هـ.

3 – سكوير، سميث[9] تناقش الورقة المقدمة من الجمعية الحكومية المحلية بالمملكة المتحدة حول دور مساهمة الاستثمار الاجتماعي في تقليل اعتماد الحكومة المحلية للمنطقة على الميزانية العامة للدولة والتي تتأثر بارتفاع أو انخفاض في بَنّد النفقات العامة مع تزايد الطلبات لسكان المنطقة حسب الحاجات المجتمعية، وذلك من خلال طرح طرق وحلول مبتكرة تساهم في إحداث تغييرات جذرية على المدى البعيد، وتنظيم عمليات التمويل للاستثمار الاجتماعي، إضافة إلى تسليط الضوء على دور الوسطاء في العملية بين المستثمرين من جهة والمنظمات الساعية إلى استقطاب رؤوس الأموال لأداء أعمالها من خلال انشاء صناديق للاستثمار الاجتماعي، حيث أن الهدف من تبني مفهوم الاستثمار الاجتماعي هو لإيجاد طريقة تخلق التركيز على الابتكار والنتائج، وإدارة الأداء في تقديم الخدمات العامة وفي إدارة الطلب المستقبلي في بعض المجالات مثل خدمات الأطفال وبرامج تكامل الرعاية الصحية.

4 – بلخضر مسعودة، وآخرون[10]، تعني الدراسة لفهم دور المسؤولية الاجتماعية ودورها الاستثماري في تعزيز التمويل الاسلامي في المؤسسات والمصارف الاسلامي

5 – براق، محمد، قمان، مصطفى[11]، تعتمد الدراسة التطبيقية على المعايير التي تؤخذ بعين الاعتبار لتحقيق التكافل الاقتصادي بين المسلمين، مثل اتباع الشريعة والمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية بدأً من توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية والأخلاقيات للمؤسسات، حيث ينصب تركيز الدراسة على المؤسسات وصناديق الاستثمار التقليدية المسؤولة اجتماعيا، والاشارة إلى صناديق الاستثمار التي تجمع بين المسؤولية الاجتماعية للاستثمارات والمسؤولية الأخلاقية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، التي استطاعت استقطاب أموال المسلمين وغير

(9) Square, Smith, An introduction to social investment, Local Government Association, June 2013, www.local.gov.uk

(10) بلخضر مسعودة، وآخرون، الاستثمار المسؤول اجتماعيا فرصة للتمويل الاسلامي في ظل تحقيق التنمية المستدامة- عرض بعض التحارب الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي- جامعة المسيلة، الجزائر، العدد1، 2017

(11) براق، محمد وآخر، دور القيم الأخلاقية والاجتماعية والدينية في رفع أداء الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا والصناديق الأخلاقية الإسلامية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 8 ، 2011م.

المسلمين، وكيف أنها استطاعت المحافظة على استمراريتها في النمو رغم أن حجم الأموال المدارة في صناديق الاستثمار الإسلامية أقل بكثير من تلك المدارة في صناديق الاستثمار التقليدية، نظير المعايير المتخذة في أداء الصناديق. وذلك بإثبات مدى فاعلية دور القيم الأخلاقية والدينية والاجتماعية في تحسين أداء صناديق الاستثمار الإسلامية مقارنة بصناديق الاستثمار التقليدية رغم قلة التنويع الناتج عن رفض عدة أنواع من الاستثمارات المخالفة للشريعة إضافة إلى الأداء الحسن أثناء الأزمات.

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الاجتماعي وخصائصه

يحتل الاستثمار الاجتماعي كمفهوم مكانة مهمة لدى الدول الغنية، كما يعتبر في القرن الواحد والعشرين حديثُ عهدٍ بين الأوساط الأكاديمية والمستثمرين، لذا سيتم تحرير مفهوم الاستثمار الاجتماعي لبيان أوجه الاختلاف بينه والمفاهيم الأخرى.

المطلب الأول: الاستثمار الاجتماعي نشأته وتعريفه:

نشأة الاستثمار الاجتماعي:

ظهرت فكرة الاستثمار الاجتماعي لحل المشكلات الاجتماعية، حيث شكلت أحيانًا فرصة لتغيير مفهوم الخدمات الاجتماعية بطرق إبداعية مبتكرة من حيث إدارتها وتقديمها ونتائجها[12]، ولإضافة قيمة اقتصادية ذات تأثير اجتماعي ومردود مادي إيجابي، ولذلك نجد العديد من الدراسات التي أُعدت كاستجابة نتيجة لإشكاليات اقتصادية أو اجتماعية؛ بهدف التقليل من حدتها أو القضاء عليها، خاصة تلك التي ظهرت نتيجة للأزمات الاقتصادية التي عصفت بالعالم بشكل متتابع؛ مما تطلب إعادة النظر في بعض المفاهيم الاقتصادية وتحديد

(12) المركز الدولي للأبحاث والدراسات وقمم المعرفة، 14 خطوة لاستثمار اجتماعي ناجح دليل إجرائي للجمعيات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، جدة، المملكة العربية السعودية، مؤسسة قمم المعرفة للتطوير والاستشارات، 2016، ص6

المسؤوليات من حيث الأثر[13]، ويعدُّ الأكاديمي الأمريكي «ميلتون فريدمان» من أبرز الشخصيات التي ناقشت فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث ذكرها في كتابه (الحرية والرأسمالية) المنشور سنة 1962م، والتي عُدت كحجر الأساس للاستثمار الاجتماعي فيما بعد[14]، إلا أن استخدام المعايير الاجتماعية أصبح واضحًا بين المنظمات الكبيرة في الستينيات خلال فترة الاضطرابات الحضرية. وقد صاحب ظهوره بداية الوعي بالأهداف الاجتماعية في الأعمال التجارية (أي تجنب الاستثمار فيما قد يضر المجتمع) كشركات التبغ والمشروعات التي تسبب التلوث البيئي وخلافه، وبدأت الأفكار حول الاستثمار الاجتماعي في الانتشار منذ منتصف التسعينات، وذلك ردًا على توجه الليبرالية الجديدة للرفاهية من ناحية، ومحاولة لتحديث المبادئ التأسيسية للديموقراطية الاجتماعية من ناحية أخرى، وبديلا عن تخفيض حالة الرفاه حيث استخدم مصطلح (الاستثمار الاجتماعي) أول مرة أنتوني غيدنس (Anthony Giddens) في كتابه «الطريق الثالث» في عام 1998م والذي تنبأ فيه بتغيير نموذجي في دولة الرفاه كما تم تصوره حتى تلك المرحلة[15].

وأصبح مفهوم الاستثمار الاجتماعي يلعب دورًا رئيسًا في المناقشات حول دور الانفاق الاجتماعي ومستقبل دول الرفاهية في البلدان الغنية، لاسيما في أوروبا حيث أصبحت لغة الاستثمار الاجتماعي جزء لا يتجزأ من خطاب الاتحاد الأوروبي منذ اعتماد جدول أعمال لشبونة في عام 2000م، وقد سلط الضوء لعدد من المساهمات الأخيرة على إمكاناته كمنظور جديد للسياسة الاجتماعية في سياق الأزمات الاقتصادية المتتالية، ومتطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة على نطاق أوسع، كبديل للاستجابات الليبرالية الجديدة التي تركز على تخفيض الانفاق الاجتماعي، ومكون رئيس في الاستجابة لأزمة أليات السياسة الاقتصادية على

(13) السبهاني، عبد الجبار، مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية الجزئية، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2018م، ص24

(14) المركز الدولي للأبحاث والدراسات وقمم المعرفة، 14 خطوة لاستثمار اجتماعي ناجح دليل إجرائي للجمعيات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، ص6

(15) الشهري، أماني، الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي، الرياض، مؤسسة عبد الله بن إبراهيم السبيعي الخيرية، 1443ه، ص1

المستوى الكلي[16].

تعريف الاستثمار الاجتماعي:

لا يوجد تعريف متفق عليه بين الأكاديميين والممارسين للاستثمار الاجتماعي لحداثته[17]. ويرجع الاختلاف إلى الزاوية التي ينظر منها للظاهرة باعتبارات عديدة إما أنها وسيلة لتحقيق عوائد مالية من خلال الاستثمار في القطاعات المجتمعية المحددة وتحقيق أثر إيجابي مستدام، أو باعتبارها وسيلة إنفاق لتمويل القطاعات المجتمعية بالاستثمار فيها ويتم تصنيفها تحت مظلة القطاع غير الربحي، أو باعتبار اتخاذ العملية للصفة الاستثمارية بناء على العوائد المكتسبة منها إما لارتفاع العوائد أو انخفاضها بالإضافة لتحملها مستويات محددة من المخاطر في بعض مجالات القطاعات المستثمر فيها، أو لتضمينها ضمن المسؤولية الاجتماعية لدى مؤسسات القطاع الخاص.

فجمعية الحكم المحلي في بريطانيا تعرف الاستثمار الاجتماعي بأنه: رأس المال المقدم لتحقيق المنفعة الاجتماعية وكذلك العائد المالي، ويشمل الاستثمار في المنظمات التي تهدف إلى إحداث تغيير إيجابي في المجتمع مثل الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية[18].بينما تعرفها الحكومة الأسترالية بكونه الاستثمارات التي تتم لتوليد نتائج اجتماعية و/ أو بيئية، قابلة للقياس بالإضافة إلى عائد مالي[19]؛ فينظر إلى الاستثمار الاجتماعي كأداة تمويلية للإنفاق وذلك من خلال استقطاب رؤوس الأموال من قبل المستثمرين وتوجيهها نحو مجالات معينة وجهات محددة من قبل الحكومة تعود بالنفع للمجتمع بالدرجة الأولى وتقلل من الانفاق الحكومي وتعود بعائد مالي محفز للمستثمرين.

في حين تعرفها الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي[20]بأنها الاستثمارات التي

(16) Brian Nolan, What use is 'social investment'? Journal of European Social Policy, 2013, 23, p. 459.

(17) الشهري، المرجع نفسه، ص 3

(18) Square, An introduction to Social investment, Local government association, London, 2013, p. 4 http://www.local.gov.uk

(19)(21) Wilson, K. E. (2014), "New Investment Approaches for Addressing Social and Economic Challenges", OECD Science, Technology and Industry Policy Papers, No. 15, OECD Publishing p.7

(20) الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي تضم مجموعة من المستثمرين على مستوى المنظمات والمؤسسات والصناديق الاستثمارية حول العالم، وتعمل على بناء البنية التحتية الحيوية للسوق وتدعم الأنشطة والتعليم والأبحاث وتساعد على تطوير قطاع الاستثمار الاجتماعي.

تولد تأثيرًا اجتماعيًا وبيئيًا إيجابيًا وقابل للقياس بالتوازي مع العائد المالي، وكذلك العالمية للاستثمار أن هذه الاستثمارات تتم في الشركات والمؤسسات والصناديق وفي كل من الأسواق الناشئة والمتقدمة وذلك من خلال استهداف العوائد المعادلة لسعر السوق أو أقل[21]، فالاستثمار الاجتماعي من وجهة نظر الشبكة العالمية ينتهج أسلوب القطاع الخاص في توظيف رؤوس الأموال بالأسواق لتحقيق تدفقات مادية مستقبلية داخل إطار المستهدفات الاجتماعية الإيجابية والبيئية، وفي هذه العملية دمج للبعدين الاجتماعي والاقتصادي بقالب واحد. ورغم وجود بعض الفروقات في وجهات النظر لمفهوم الاستثمار الاجتماعي ويرجع ذلك إلى المنظور الذي ينبثق منه مفهوم الاستثمار، إلا أنها في جوهرها تشتمل على عدد من العناصر الأساسية المشتركة في المفاهيم:

1 -المقصد أو الدافع من العملية الاستثمارية.

2 -الأثر الاجتماعي الايجابي.

3 - العائد المادي المستقبلي.

فالهدف الاستراتيجي من الاستثمار الاجتماعي هو توفير واستخدام رأس المال لتحقيق عوائد اجتماعية وبيئية ومالية بهدف استمرار تلبية الحاجات الأساسية المجتمعية لمواجهة التحديات العالمية المستقبلية وتحقيق التنمية المستدامة[22]. وبناء عليه يمكن استقراء مجموعة من الأهداف والمبررات للاستثمار الاجتماعي في النقاط التالية:

1 -تحقيق التكافل الاجتماعي بين فئات المجتمع.

2 -تضمين المبادئ والقيم الأخلاقية في العمليات الاستثمارية

3 -تمويل الحاجات المجتمعية بالاستثمار

4 -تنويع الخيارات الاستثمارية بناء على المعايير الأخلاقية والمجتمعية

5 -استدامة المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاجتماعي

(21) https://thegiin.org/impact-investing

(22) الشهري، الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير ربحي، ص4

6 -زيادة معدل مشاركة القطاع الخاص لمواجهة التحديات المجتمعية.

7 -تهيئة البنية التحتية للبيئة الاجتماعية للأجيال القادمة.

وعلى هذا الأساس يمكن التوقف عند تعريف محايد للاستثمار الاجتماعي بأنه تقديم رأس المال واستخدامه لتحقيق عوائد اجتماعية ومالية[23].

المطلب الثاني: أبرز الخصائص والتحديات للاستثمار الاجتماعي:

يعتبر الاستثمار الاجتماعي وسط بين الاستثمار التقليدي (الربحي) الذي لا يهدف لشيء إلا للربح المالي، وبين العمل الخيري الذي لا يهدف لشيء إلا لإحداث الأثر الاجتماعي الإيجابي[24]؛ مما يجعل هذا النوع من النماذج الاستثمارية تجتمع فيه خصائص تُرغب المستثمرين أو الممولين لانتهاجه كنموذج استثماري لتحقيق منافع ذاتيه وإضفاء أثر مستدام على البيئة والمجتمع، والذي يُحدّه إلى مواجهة العديد من التحديات التي قد تكون عائقة لتحقيق عوائد مالية وعوائد اجتماعية إيجابية.

أولًا: أبرز الخصائص للاستثمار الاجتماعي[25]:

1 -تحقيق أهداف اجتماعية تعمل على تنمية أفراد المجتمع في النواحي الاقتصادية والتعليمية.

2 -تحقيق الموازنة بين عائدات مالية إيجابية ومستويات منخفضة من الأضرار البيئية والاجتماعية.

3 -تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في الاستثمار.

4 -الالتزام والتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

(23) المركز الدولي للأبحاث والدراسات وقمم المعرفة، ص8

(24) هواري، غياث، قياس العائد من الاستثمار الاجتماعي (هل يرتبط العائد الاجتماعي بوجود استثمار اجتماعي)، مجلة اتجاهات الأثر، العدد 1، 2019، ص 2

(25) إيمان، ناصري، نوال، سمرد، الاستثمار المسؤول ودوره في تعزيز التنمية المستدامة – دراسة حالة مشروع AGID لولاية سيدي بلعباس (الجزائر)، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد3، العدد2، 2020م، ص73.

بلخضر مسعودة، وآخرون، الاستثمار المسؤول اجتماعيا فرصة للتمويل الاسلامي في ظل تحقيق التنمية المستدامة- عرض بعض التحارب الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي- جامعة المسيلة، الجزائر، العدد1، 2017، ص50.

هاشم، أسامة، نحو صناديق استثمار اجتماعية تخدم التنمية الاقتصادية في ضوء نظام الاستثمار الاسلامي، ورقة مقدم للمؤتمر الدولي العاشر للنظام الاقتصادي الاسلامي، 2023م، ص 997-998

5 -توفير فرص المشاركة لفقراء المجتمع وذوي الدخل المحدود.

6 -تنوع أدوات ومصادر التمويل للقطاعين العام والخاص

ثانيًا: مقومات الاستثمار الاجتماعي ومجالاته المتنوعة[26]:

يتمتع الاستثمار الاجتماعي بمجموعة من المقومات تعزز من مكانته وديمومته للأجيال القادمة من أبرزها:

1 -تتجلى في أشكال مختلفة تعني الانسان، المجتمع، البيئة.

2 -من أنجح الوسائل للاستثمار الجماعي الذي تقل فيه نسبة المخاطرة وتزيد معه المنفعة.

3 -لا تقتصر استثماراتها على المتاجرة في الأوراق المالية أو المضاربة في أسعار العملات... بل تلامس التنمية الحقيقية وتؤثر فيها.

4 -توظيف موجوداتها الهائلة في تنفيذ المشاريع الاقتصادية ذات المنافع المتعدية والمتعددة، والمساهمة الفاعلة في تحقيق التنمية الشاملة.

5 -المساهمة الفعالة في حل القضايا الاجتماعية بطرق مبتكرة واقتصادية.

ولهذا نجد أن الاستثمار الاجتماعي يحتوي على فرص عديدة ومتنوعة للاستثمارات ترتكز على ثلاث مجالات رئيسية هي البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية الهادفة.

ثالثًا: أبرز التحديات للاستثمار الاجتماعي: [27]

رغم أن الاستثمار الاجتماعي يتمتع بنمو تصاعدي في السنوات الأخيرة إلا أنه يواجه بعض التحديات الواقعية أبرزها:

1 -تحديات متعلقة بنقص رأس المال لقلة ومحدودية المعرفة والجرأة على خوض هذا النوع من الاستثمار.

2 -غياب الفهم المشترك لطبيعة وتعقيد سوق الاستثمار الاجتماعي.

(26) إيمان، ناصري، نوال، سمرد، المرجع نفسه، ص78
هاشم، أسامة، المرجع نفسه،993
(27) الشهري، المرجع نفسه، ص27
المركز الدولي للأبحاث والدراسات وقمم المعرفة، ص42

3 –قلة البيانات عن الفرص المتاحة للاستثمار والمنتجات الاستثمارية.
4 –تحديات اقتصادية مثل عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يؤدي إلى ضعف إقبال المستثمرين على الاستثمار بصورة عامة، وعلى الاستثمار الاجتماعي بصورة خاصة.
5 –ضعف الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبين القطاع الثالث في الاستثمار الاجتماعي.
6 –عدم وجود محفزات حكومية واجتماعية واضحة للمؤسسات الاجتماعية التي لديها مشروعات استثمار الاجتماعي فعّالة وغياب التقييم والدراسات المتخصصة حول الاستثمار الاجتماعي.

المطلب الثالث: الاستثمار الاجتماعي والمفاهيم الأخرى.

يكثر الخلط بين مفهوم الاستثمار الاجتماعي والمفاهيم الأخرى ذات العلاقة، لما تحويه من مدلولات اجتماعية تكافلية، وغالبية هذه المفاهيم حديثة العهد ظهرت كاستجابة مضادة للإشكاليات والأزمات النابعة من التقلبات الاقتصادية، وهي على النحو الآتي:

1 –الاستثمار الاجتماعي والاستثمار الأخلاقي أو الاستثمار المسؤول اجتماعيا هي مصطلحات لاستثمارات واستراتيجيات الاستثمارات التي تأخذ بعين الاعتبار المحاولة لبدأ التغيير الاجتماعي الإيجابي، وتقليل الضرر البيئي ودمج الاعتقادات الدينية والأخلاقية[28]. الاستثمار الأخلاقي أو الاستثمار المسؤول اجتماعيا مصطلح يرتبط مفهومه مع مفهوم ومبادئ المسؤولية الاجتماعية المعنية بمؤسسات القطاع الخاص وغالبا ما تكون المسؤولية الاجتماعية مفروضة على المؤسسات الربحية. فهي كما عرفتها الغرفة التجارية العالمية هي جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المؤسسات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية(29). فيعرف

(28) بلخضر مسعودة، وآخرون، مرجع سابق ص50
(29) بوخرص، عبدالعزيز، مكانة الاستثمار الاجتماعي في ظل تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية دراسة حالة مجموعة البركة –2015 2021، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجفلة، المجلد17، العدد 1، 2023، ص 302

الاستثمار الأخلاقي أو المسؤول اجتماعيا بأنه عملية الاستثمار التي تعتبر النتائج الاجتماعية والبيئية للاستثمارات إيجابية كانت أم سلبية ضمن التحليل المالي الصارم والدقيق[30]. أما مصطلح الاستثمار الاجتماعي أعم ويشمل جميع القطاعات التي تقوم بالعملية الاستثمارية مع اختلاف أساليبها وتوجهاتها سواء القطاع العام أو الخاص، أو القطاع الثالث.

2 -التمويل الاجتماعي هو المصطلح الشامل والمظلة الجامعة لكل المنتجات والأدوات والخدمات المالية التي تهدف إلى تحقيق أثر اجتماعي وبيئي مستدام وايجابي، حيث يستخدم التمويل الاجتماعي مفهوم (العوائد المختلطة) أي يربط العوائد الاجتماعية والبيئية والاستدامة بالعوائد المالية.. ويحقق التمويل الاجتماعي هذه الأهداف من خلال عدد من الأدوات منها: الاستثمار الاجتماعي، التمويل متناهي الصغر، الخدمات المصرفية والاجتماعية، أدوات الدين، سندات التمويل التنموي.. إذا يعتبر الاستثمار الاجتماعي أحد الأدوات التي يستخدمها التمويل الاجتماعي [31].

3 -الابتكار الاجتماعي هو الأفكار الجديدة التي تعمل على تلبية الحاجات الملحة غير الملباة، والأفكار الجديدة تعمل على حل التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية لصالح الناس والكوكب[32].

4 -ريادة الأعمال الاجتماعية هي استخدام الأساليب المبتكرة لتنمية المشروعات ذات الأهداف الاجتماعية، والتي توفر حلولا لا يتم توفيرها من خلال اقتصاد السوق التقليدي، وذلك من خلال تطبيق نموذج عمل يهدف إلى تطوير حلول مستدامة.. بمعنى أن ريادة الأعمال الاجتماعية لا ترتبط بتحقيق الربحية كما هو شائع وإنما يرتبط بحل المشكلات الاجتماعية بطرق غير تقليدية سواء من حيث

(30) إيمان، ناصري، نوال، سمرد، مرجع سابق، ص73

(31) الشهري، الاستثمار الاجتماعي في القطاع الغير ربحي، ص 8

(32) هواري، غياث، المعمار، كندة، الابتكار الاجتماعي، دليل أساسيات الابتكار الاجتماعي، مؤسسة نماء الراجحي الإنسانية، الرياض، 1440ه، ص12

الحلول أو من حيث نماذج العمل[33]. ويندرج داخل نطاق الريادة الاجتماعية التمويل الاجتماعي وأدواته والابتكار الاجتماعي بأفكاره.

المبحث الثاني: الاستثمار الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي

المطلب الأول: الفرق بين المفهوم للاستثمار الربحي والاستثمار الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي:

الاقتصاد الاسلامي: هو ذلك العلم الذي يتناول دراسة الظواهر الاقتصادية وتفسير أحداث الحياة الاقتصادية، وتفاعلاتها في الاقتصاديات الإسلامية من أجل المعرفة واكتشاف القوانين التي تحكم حركية النشاط الاقتصادي المجتمعي الفردي والجماعي، بغية ترشيد عملية التخصيص والاستخدام للموارد المتاحة في هذا الكون لتلبية الحاجات الحقيقة المتاحة لجميع أفراد المجتمع الاسلامي[34].

فالتعريف يوضح لنا أهداف الاقتصاد الاسلامي وذلك بالعناية للشؤون التي تعين العباد في حياتهم سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، في سبيل إعمار الأرض من خلال الاستفادة من الموارد والامكانيات المتاحة، وتوجيهها وفق أرشد الطرق لتحقيق الرفاهية على المستوى الكلي.

والاقتصاد الاسلامي قائم على قاعدتين أساسيتين وهما[35]:

القاعدة الأولى: مجموعة المبادئ العامة المنصوص عليها في القرآن الكريم والسنة النبوية، فهي المرجع في حكم القضايا والوقائع، فلا يجوز تقرير شيء إذا كان مخالفًا لأوامرهما، كما لا يجوز تحريم شيء لم يرد فيه نص بالتحريم. القاعدة الثانية: مجموعة التطبيقات والحلول الاقتصادية التي يتوصل إليها المجتهدون تطبيقًا للمبادئ العامة وإعمالا لها، وهذه التطبيقات قابلة للتغيير تبعا للظروف والأحوال.

(33) المعيار، كندة، هل الريادة المجتمعية تهدف أيضا إلى الربح، مجلة اتجاهات الأثر الاجتماعي، النشرة الرابعة، 2019، ص9

(34) بن ساسي، عبدالحفيظ، الرأسمال الاجتماعي ودوره في التنمية من منظور الاقتصاد الاسلامي- دراسة حالة دول منظمة التعاون الاسلامي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، 2019م، ص251

(35) شبير، محمد عثمان، المدخل إلى فقه المعاملات المالية، دار النفائس، الأردن، الطبعة الثالثة، 2018م ص -13 14

ولتوضيح الفروقات بين المفهومين (الربحي والاجتماعي) من منظور الاقتصاد الاسلامي من حيث النموذج العملي وما يميزها عن بعضها البعض بخصائص؛ الإحاطة بأن الضبط المنهجي للمفاهيم عملية نسبية تتجدد بحسب الزمان والمكان والمعطيات الاجتماعية؛ والمنهجية لا تقدم نظريات جاهزة وإنما تحفز على استكشاف طرائق لتعميق فهمنا للعوالم التي تحيط بنا لاسيما الوقائع المعيشية.[36] حيث إن الاستثمار بشكل عام له نوعان من الأهداف[37] :

1. الأهداف الخاصة: وهي الأهداف الجزئية التي تدفع المستثمر للاستثمار وتتعلق بمنفعته الخاصة ويكون بها المستفيد الأول من النشاط الاستثماري.
2. الأهداف العامة: وهي الأهداف الكلية التي تخدم الاقتصاد ككل وتعم منفعتها القطاع العريض من الناس ولا تقتصر على منفعة المستثمر الشخصية.

وعليه فإننا سنجد أن العلامة الفارقة بين المفهومين الربحي و الاجتماعي تقع في دائرة الأهداف الخاصة؛ لأنها تعبر عن رغبة المستثمرين أصحاب رؤوس الأموال أفراداً أو مؤسسات، لذلك ليس الخلاف حول أهمية الاستثمار الخاص وضرورة السعي لاستدامة استقراره والارتقاء بمستواه، إنما الخلاف في كيفية تسوية الأوضاع المؤسسية بما يؤمن ذلك، فضلا عن الاختلاف في هندسة هيكل الاستثمار وتوجيهه بما يحقق أهداف المستثمر من جهة وأهداف المجتمع من جهة ثانية[38] في واقع الاقتصاد الإسلامي.

أولًا: نموذج الاستثمار الربحي في الاقتصاد الاسلامي:

عرف الدكتور شوقي دنيا الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي بأنه: جهد وراع رشيد يبذل في الموارد المالية والقدرات البشرية بهدف تكثيرها وتنميتها والحصول على منافعها وثمارها[39].

(36) حمزة، هشام سالم وآخرون، التمويل والاستثمار في الأوقاف، جدة، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، ط1، 1440ه، ص3
(37) عرار، حسان محمود، الاستثمار وضوابطه في الفقه الإسلامي، د. م، درا ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1432ه،ص-120 129
(38) السبهاني، عبد الجبار، مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية الكلية، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2016م، ص161-162
(39) دنيا، أحمد شوقي، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1404ه، ص87

فمن التعريف السابق يتضح أن من غايات الاستثمار هو إعمال الموارد إما المالية أو البشرية بغية تحقيق النماء والمحافظة على الأصل ويندرج تحت هذا التعريف على استغلال الموارد المتاحة في الكون ورفع الكفاءة الإنتاجية لتحقيق المراد.

فاتخاذ أي قرار استثماري من حيث الأهداف الخاصة ينبثق من خلال العناصر الأساسية التي تتمثل في كلفة الاستثمار أو التمويل ودافع الربح وهذا حق يكفله المنهج الإسلامي للمسلم في رفع الكفاء الإنتاجية طالما أن نشاطه الاستثماري مباح، وذلك من خلال تعظيم حجم الاستثمار والعائد المالي وأيضا الكفاءة في تقليل الكلفة وتقليل الزمن، بمعنى أن الفرق بين عائد الاستثمار وكلفته هو الذي يحفز المستثمر، وهذا ما عليه الحال في الواقع العملي على لاتخاذ أي قرار استثماري وذلك عندما يكون العائد من الاستثمار أعلى من كلفته ويحقق أرباحا محفزة.

والأمر مطابق لمبدأ المعيار الإسلامي للعائد الخاص، وهو معيار ثنائي يضم في جانبه الأول: السعي إلى تعظيم الربح ضمن حدود القواعد الشرعية، ويضم في جانبه الثاني السعي إلى تدنية الكلفة التي يتحملها المجتمع جراء قيام المشروع الخاص بنشاطه، وقد رجحت الدكتورة الأبجي اعتماد هذا المعيار في توجيه الاستثمار الخاص مبينة بساطته وسهولته لاقتصاره على هدفين فقط، وهما في تقديرها يعبران عن واقع الأعمال في المجتمع المسلم حيث لا ينكر السعي إلى تعظيم الربح في إطار الأحكام الشرعية[40]

لذلك نجد الطابع الغالب للاستثمارات بمفهومها الربحي يتماشى عملها مع المعيار الإسلامي للعائد الخاص، مما يجعل تأثيرها المجتمعي بصورة مباشرة محدود وبدرجات متباينة وذلك بناءً على محل الاستثمار، ولعلنا ينبغي أن نُقر في أن المستثمرين من حيث العملية الاستثمارية يساهمون بشكل مباشر أو غير مباشر في تدعيم الأهداف العامة أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي اعتماداً على مجال الاستثمار وذلك بعملية ضخ الأموال أو تمويل المشروعات من ناحية وتحريك

(40) السبهاني، مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية الكلية، ص-158 159

السوق بشكل موازي مما يسهم في النمو الاقتصادي وتحسين الدخل القومي، وفي خفض معدل البطالة وتوفير دخول مادية للأفراد والذي ينعكس بدوره على معدل الطلب الاستهلاكي للسلع والمنتجات التي تعزز من رفع معدل الطلب الاستثماري؛ فتأثيرها الاجتماعي يكون بدرجات متفاوتة.

وحتى تتضح الصورة نوضح بالمثال الذي أورده الدكتور السبهاني[41]: في أهمية إنتاج القمح في إحراز الأمن الغذائي للمجتمع، لكن لو كان معدل الربح المتوقع من الاستثمار في زراعة النباتات العطرية 10% وكان معدل الربح من الاستثمار في زراعة القمح 7% فلن نتوقع من الفلاح أن يكرس حقله لإنتاج القمح (على أهميته) لأن زراعة العطور أكثر ربحية. كما أن استثماره هذا متوافق مع المعيار الإسلامي للعائد الخاص، ولأن الأهداف القومية ليست من مسؤولية المشروعات الخاصة، إلا أن المستثمر قد يرى أنه يساهم في النمو الاقتصادي وفق القواعد الشرعية.

ليس من السهل ولا بالإمكان إلزام المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري طالما أنه ملتزم في حدود الشرع بإنتاج الطيبات المباحة وفق القيم والمبادئ الأخلاقية إلا من خلال التحفيز بأن تكون كلفة الاستثمار في إنتاج القمح أقل من النباتات العطرية والعائد مساوي أو أكبر.

كما إنه من حق المسلم في مزاولة العمل الحلال (سواء كان ضروريًا كإنتاج الخبز أو كماليًا كإنتاج الأزهار) حق صريح، ولا يجوز سلبه هذا الحق إلا لسبب صريح راجح شرعاً، وربما كانت سلطة ولي الأمر في جباية المال من المسلمين إلزاما لتلبية حاجة عامة (كإنتاج الغذاء إذا تقاعس الناس عن ذلك لسبب ما) أصرح شرعًا وأقوى من حقه في منع الناس من مزاولة انتاج حلال ضئيل الأهمية شرعا[42].

ثانيًا: نموذج الاستثمار الاجتماعي في الاقتصاد الاسلامي:

ذكرنا سابقًا في مقدمة هذا المبحث أن الاختلاف بين المفهوم الربحي للاستثمار

(41) السبهاني، المرجع السابق، ص 160

(42) الزرقاء، محمد أنس، القيم والمعايير الإسلامية في تقويم المشروعات، مجلة المسلم المعاصر، مصر، عدد 31، 1982م، ص89

والاستثمار الاجتماعي يقع في إطار الأهداف الخاصة التي تدفع المستثمر للاستثمار وتتعلق بمنفعته الخاصة ويكون بها المستفيد الأول من النشاط الاستثماري من خلال هندسة الهيكل الاستثماري وتوجيهه بما يحقق أهداف المستثمر، مع العلم أن كليهما يدعمان أهداف النظام الاقتصادي الاسلامي بدرجات؛ فالابتكار الفكري والعملي للاستثمار الاجتماعي هو في الأبعاد المتعددة اجتماعيا وماليا لخدمة المجتمع، مما يميزه لتوافق خصائصه مع الأهداف العامة؛ التي تخدم الاقتصاد ككل وتعم منفعتها القطاع العريض من الناس ولا تقتصر على منفعة المستثمر الشخصية.

الاستثمار الاجتماعي يمكن تعريفه من منظور الاقتصاد الاسلامي: بأنه توظيف الأموال بدافع تحقيق عوائد مالية واجتماعية وفق القيم والمبادئ الشرعية.

فالاستثمار الاجتماعي لا يهدف إلى تعظيم الربح وفق حدود القواعد الشرعية فقط كما هو الحال الغالب في المفهوم الربحي للاستثمار إنما يسعى إلى توجيه الاستثمار نحو النشاط الحقيقي الذي يحقق عوائد ماليه واجتماعيه تتناسب مع مبادئ المجتمع مما يسهم في تنويع الأنشطة المباحة المستثمر فيها وإلى تقليل مستويات المخاطر.

وما يميز مفهوم الاستثمار الاجتماعي في اتخاذ القرار الاستثماري هو الوعي الادراكي لدى المستثمرين، وذلك لأن العملية الاستثمارية من ضمن مساعيها الأثر الاجتماعي الايجابي، وهذا يعني أن القيم المشتركة المتجذرة في المجتمع الإنساني هي الدافع والمحفز الأساسي في اتخاذ القرار، والأثر الاجتماعي لا يقتصر على البعد الاجتماعي فقط، بل يمتد إلى أبعاد أخرى بحيث لا تؤدي إلى الإخلال بالعلاقة الانسانية مع البيئة أو الاقتصاد.

كما أن في ارتباط لفظ الاجتماعي بالاستثمار يعطي انطباع إيجابي محفز في الرغبة الساعية إلى احداث أثر اجتماعي وإعطاء قيمة معنوية للمجتمع؛ أي العمل الذي يحمل قيمة تختلف عن القيمة المادية، أو الاقتصادية كإنشاء استحقاقات، أو

تخفيض تكاليف جهود المجتمع من خلال تلبية الاحتياجات الاجتماعية ويحل المشكلات التي تتجاوز المكاسب الخاصة والفوائد العامة لنشاط السوق[43]

وهنا تتحد الأبعاد الاجتماعية للعمليات الاستثمارية على النحو الآتي[44]:

1 -أولوية الاستثمار على المشاريع الإنتاجية التنموية التي تعود بالنفع على الفرد والمجتمع والدولة...

2 -الاهتمام والتركيز على الأنشطة الخدمية ذات الطابع الاستثماري التي تلامس احتياجات المجتمع، لتؤول المنفعة الخاصة الذاتية للمال إلى المنفعة العامة المتعدية لعموم الأمة.

3 -الحد من التوظيف التجاري القائم على المتاجرة في الأوراق المالية والمضاربة في أسواق السلع وأسعار العملات، وتوجيه المدخرات نحو الاستثمار الحقيقي الذي يخدم المجتمع.

4 -التحسين النوعي للقوى العاملة ومجتمعاتهم المحيطة، وتقليل الممارسات السلبية والهوية المجتمعية.

وهي متوافقة مع ما ذكره الشيخ عرار- رحمه الله- من خلال معيارين متوازيين لا تعارض بينهما[45]:

الأول: معيار الربح من وجهة نظر المستثمر وتعظيم هذا الربح ضمن الإطار الشرعي... المعيار الثاني: معيار العائد الجماعي والثواب والأجر الرباني، الذي يعتبر لدى المسلم أرفع مستوى من الربح المادي، لما يَتّركه من أثر على نفسية المنتج (المستثمر) من رضى بربح معقول.

مع الأخذ بالاعتبار بأن ثُلة قليلة من الناس ربما يمكنها تفهُّم الأبعاد القيمية لهذه الدالَّة، وثُّلة أقل يمكن أن تلتزم بها وتخلّف معيار الربحية وراءها ظهريا... لا سميا وأن المد الاجتماعي والحسابات المعبرة عنه قد تراجعت مع الخصخصة

(43) هواري، غياث، المعهار، كندة، الابتكار الاجتماعي، الراجحي الإنسانية، الرياض، 1440ه، ص109

(44) هاشم، أسامة، مرجع سابق ص 997-998

(45) عرار، مرجع سابق، ص 126

وفكرها الذي يسعى لإسقاط الحسابات الاجتماعية وإعادة تعريف الكفاءة من وجهة نظر المشروع الخاص وربحيته المالية المجردة[46].

إن انغماس الناس في عالم المال يُدخل الانسان في دوامة استعجال الرزق، فيغيب عن ذهنه استحضار مثل هذه المعاني النبيلة التي تجعل من النشاط الاقتصادي عبادة وحافزاً لمرضاة الله وخدمة المجتمع[47]. لذلك تكمن أهمية المفهوم في الأسلوب الابتكاري الموجه بمعاييره النابعة من المنهج الاسلامي لتحفيز وضبط رغبات الانسان الفطرية، وفي توجيه قدراته وإمكاناته المادية ومداركه العقلية في ترتيب الأولويات وربطها ببعضها، فالنموذج المعرفي الكامن للاستثمار الاجتماعي القائم على أساس القيم والمبادئ الأخلاقية والشرعية يسعى إلى تحقيق وظيفة الاستخلاف في الأرض بإعمارها وتوجيهها نحو جميع المسالك التي تمليها ضرورات المجتمع، فتجعل الانسان منسجم مع الحياة في أبعاده الروحية والعقلية والجسدية، فالإنسان في هذا النموذج بين العقل والمشاعر العاطفية المرتبطة بالدين. فالأثر الاجتماعي للعملية الاستثمارية تكون في استدامتها، تبدأ من الإنسان وتنتهي بالإنسان في حلقة دائرية تنتقل للأجيال وفق مقتضيات الحاجات المجتمعية؛ وحتى تتضح الصورة نقيس على المثال السابق الذي ذكره الدكتور السبهاني في أهمية إنتاج القمح في إحراز الأمن الغذائي للمجتمع.

لو كان معدل الربح المتوقع من الاستثمار في زراعة النباتات العطرية 10% وكان معدل الربح من الاستثمار في زراعة القمح 7% فمن وجهة نظر المستثمر بالمفهوم الاجتماعي فإن القرار الأنسب سينصب على اختيار العملية التي تحقق من خلالها عوائد مالية واجتماعية متوافقة مع القيم والمبادئ الشخصية والمجتمعية. بناء على ما سبق عرضه نخلص أبرز الفروقات بين الاستثمار الربحي والاستثمار الاجتماعي في الاقتصاد الاسلامي من خلال الجدول الآتي:

(46) السبهاني، مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية الكلية، ص158

(47) بلعباس، عبد الرزاق سعيد، الأبعاد المقاصدية للتمويل في عالم مركب: مقارنة منهجية بين الأدبيات الاقتصادية الإسلامية والتقليدية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الاسلامي، جدة، العدد 3، ص69-70

م	المحاور	الاستثمار الربحي	الاستثمار الاجتماعي
1	التعريف	جهد وراع رشيد يبذل في الموارد المالية والقدرات البشرية بهدف تكثيرها وتنميتها والحصول على منافعها وثمارها	بأنه توظيف الأموال بدافع تحقيق عوائد مالية واجتماعية وفق القيم والمبادئ الشرعية
2	الدوافع	ربحية	ربحية وغير ربحية
3	الأهداف	في إطار الهدف العام قدم للأفراد أهدافا خاصة ترجع إلى تحقيق الأرباح وتنمية الأموال[48]	تحقيق عوائد تتماشى مع قيم السوق، وتقديم تأثير اجتماعي إيجابي على المجتمع[49]
4	العوائد	مالية بالدرجة الأولى	مالية واجتماعية وبيئية
5	مستوى المخاطرة	متوسطة	متوسطة
6	الاستدامة	مرتفعة بناء على العائد المادي	مرتفعة بناء على العوائد الاجتماعية والبيئية
7	التمويل	إن معظم الأدوات المالية المستخدمة في التمويل التقليدي مستخدمة في الغالب في الاستثمار الاجتماعي، والاختلافات في هذه الأدوات المستخدمة ترجع لطبيعة السوق وظروفه ورسالة المؤسسات الاجتماعية وأصحاب المصلحة[50].	

(48) دنيا، أحمد شوقي، مرجع سابق، ص93
(49) إيمان، ناصري، نوال، سمرد، مرجع سابق، ص73
(50) الشهري، مرجع سابق، 21

المطلب الثاني: معالم الاستثمار الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي، إحصائية ونماذج واقعية.

أولًا: معالم الاستثمار الاجتماعي في الاقتصاد الاسلامي:

للاستثمار الاجتماعي في الاقتصاد الاسلامي معالم في مكنونها تسعى لتوطيد العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع وتحسين جودة الحياة البشرية وفق مقتضيات الحاجات المجتمعية وذلك بضبط المنهج المحدد لها والمتبع في توجيه المسارات الفكرية والروحية والعقدية وتنويع النشاطات النافعة والبناءة في سبيل تجاوز التحديات والعقبات، من خلال رؤية شاملة ترتقي بالإنسان إلى ما هو أعظم من الاكتفاء بتحقيق الأرباح المادية، وذلك بالكيفية التي تنظم العملية الاستثمارية من خلال معالم نوجزها في الفقرات التالية بناء على ما تم استقرائه في الفقرات السابقة:

1 – القواعد الأساسية: ويقصد بها القواعد الشرعية[51] التي يرتكز عليها الاستثمار الاجتماعي النابعة من المبادئ والقيم الإسلامية والاجتماعية لإضفاء الطابع التعبدي في العملية الاستثمارية.

2 – العوائد الاجتماعية: وهي من المعالم الأساسية التي توجه في اتخاذ القرار الاستثماري في ظل الاقتصاد الاسلامي بهدف تقدير العملية الاستثمارية من حيث الأثر الاجتماعي الذي تتركه في مناحي الحياة الروحية والثقافية وفي أبعادها الأخرى البيئية والاقتصادية.

3 – العوائد المالية: من الممكنات التي ترغب المستثمرين وتوازي القيمة الاجتماعية من خلال الحفاظ على المال وإنمائها وفق الضوابط الشرعية من خلال العملية الاستثمارية.

4 – الاستدامة: نجاح المشاريع المستثمرة اجتماعيا بالمنهج الاسلامي تسهم في استدامتها وتنوعها، بناء على التجارب المشاهدة ووفقا للقواعد الشرعية وللقيمة

(51) القاعدتين الأساسيتين التي يقوم عليها الاقتصاد الاسلامي انظر ص12

التي تضيفها للمستفيد، مما تشجعهم على العمل ورفع الإنتاجية وتنويعها، من خلال الاستفادة من الأدوات والوسائل التنظيمية كالتخطيط.

ثانيًا: سوق الاستثمار الاجتماعي ونماذجها التطبيقية الواقعية:

أ- سوق الاستثمار الاجتماعي العالمي: من الملاحظ أن سوق الاستثمار الاجتماعي يشهد إقبال متصاعد خلال الفترات الماضية، ولكن لا يوجد أرقام وإحصائيات دقيقة لحجم السوق الفعلي. إلا أن الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي أعدت أول تقرير لتحليل وتقدير صارم لتحديد حجم سوق الاستثمار الاجتماعي في العالم، بمشاركة 1.340 مؤسسة متمركزة في مناطق متفرقة حول العالم تدير ما مجموعه 502 مليار دولار أمريكي من أصول الاستثمار الاجتماعي ويستثمرون في جميع أنحاء العالم وكان هذا التقدير حتى نهاية عام 2018م(52).

أما التقرير الثاني الذي أعدته الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي يقوم على تحديث التقرير السابق للفترة الممتدة من عام 2016م وحتى نهاية عام 2018، ليكون هذا التقرير إلحاقا ومكملا لما صدر قبله، حيث بلغ عدد المشاركين في الدراسة 1.720 مشارك، بزيادة مقداره 380 مشارك، وبلغ حجم السوق حتى إصدار التقرير الأولي في عام 2019م بـ 715 مليار دولار أمريكي، بزيادة تقدر 213 مليار دولار أمريكي في 46 دولة حول العالم(53).

ب-سوق الاستثمار الاجتماعي بالشرق الأوسط: أما على مستوى منطقة الشرق الأوسط فقد أعدت شركة سبر لتصميم الأعمال بالتعاون مع الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي دراسة بحثية ميدانية أجرتها على هامش المؤتمر الأول للاستثمار الاجتماعي بعنوان (الاستثمار الاجتماعي في العالم العربي2020)(54)ومقارنتها بالواقع العالمي للاستثمار الاجتماعي الوارد في تقرير الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي لعام 2019م، وذلك بمشاركة 8 دول موزعة جغرافيا هي (المملكة

(52) Mudaliar, Abhilash. Sizing the Impact Investing Market, Global Impact Investing Networ,2019, P 6- 7

(53) دراسة الاستثمار الاجتماعي في العالم 2020، شركة سبر تصميم الأعمال، الإصدار العربي للنسخة الأصلية المقدمة من الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي، ص6.

(54) مجلة اتجاهات الأثر، بعنوان البيانات المرنة في الاستثمار لاجتماعي، صادرة عن شركة سبر تصميم الأعمال، العدد الرابع عشر، 2021م،ص21-26

العربية السعودية، تركيا، قطر، الأردن، سوريا، فلسطين، اليمن، لبنان)، وذلك باستهدافها 100 مؤسسة ذات خبر الاستثمارات موزعة بين ثلاثة قطاعات

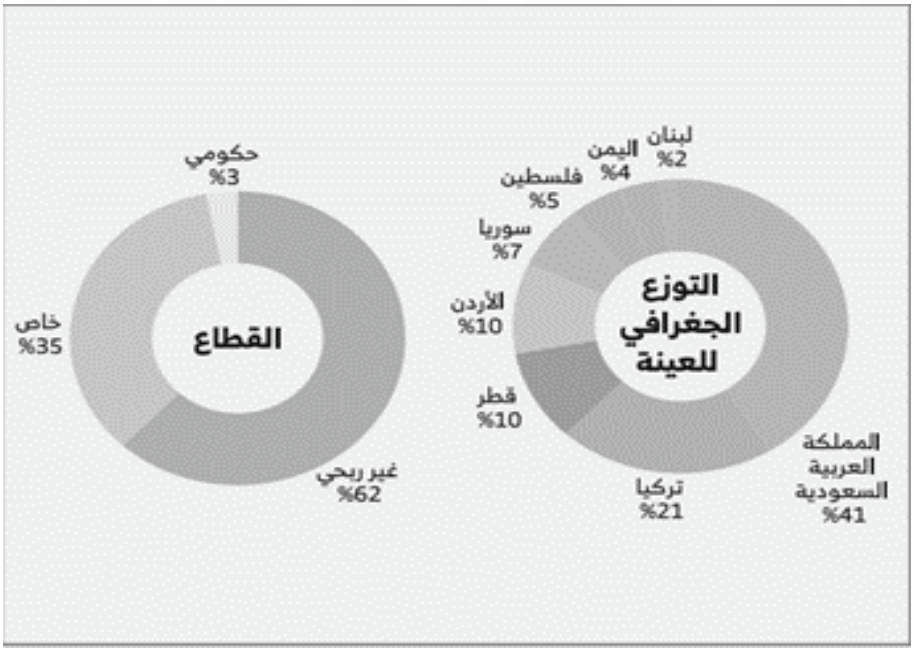

شكل (أ) دراسة الاستثمار الاجتماعي في العالم العربي 2020، للمؤتمر الأول للاستثمار الاجتماعي في العالم العربي، شركة سبر، 2020م، ص21

وأما عن أبرز الأسباب التي ترشح أن الاستثمار الاجتماعي مقبل على النمو في المنطقة فقد تحددت في عدة نقاط هي:

أ- أن 51% وجود فرص استثمار جديدة من أبرز العوامل التي تدعم توجهات الاستثمار الاجتماعي، وذلك لأن المنطقة العربية تتمتع بتوفر موارد التمويل والمجتمعات مثقلة بالتحديات التي يسعى استثمار الأثر إلى تقليصها.

ب- 48% توفر المواهب المتخصصة من أهم العوامل التي تؤدي إلى نمو سوق الاستثمار الاجتماعي.

ج- توفر البيانات حول فرص الاستثمار الاجتماعي.

د- تطور طرق وممارسات قياس وإدارة الأثر.

وبمقارنة نمو الاستثمار الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط مع النمو العالمي للاستثمار، توصلت إلى أن سوق الاستثمار الاجتماعي في المنطقة ينمو بمعدل أكبر ومتسارع مقارنة بدول العالم أجمع، ويرجع ذلك إلى وصول سوق الاستثمار العالمي إلى مرحلة الاستقرار بعد أن قطع شوطا متقدما في المنهجيات والأدوات بالإضافة إلى سن القوانين والتشريعات.

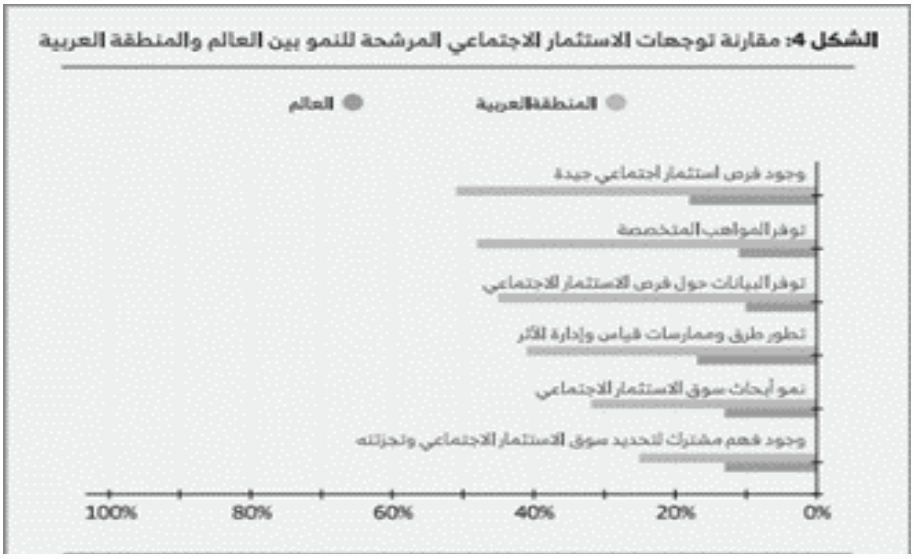

شكل (ب) دراسة الاستثمار الاجتماعي في العالم العربي 2020، للمؤتمر الأول للاستثمار الاجتماعي في العالم العربي، شركة سبر، 2020م، ص24

ويأتي التساؤل عن معدلات ربحية الاستثمار الاجتماعي والتي تعتبر من العناصر الأساسية للاستثمار، حيث إن 24 % من قيموا العائد المالي من الاستثمار الاجتماعي وكان ضمن معدلات السوق بمعنى لا يوجد ربح ولا خسارة، بينما 35 % قيموا أنها دون معدلات السوق وبالكاد يحافظ على رأس المال أي أن احتمال الخسارة أكبر بكثير من احتمال الربح.

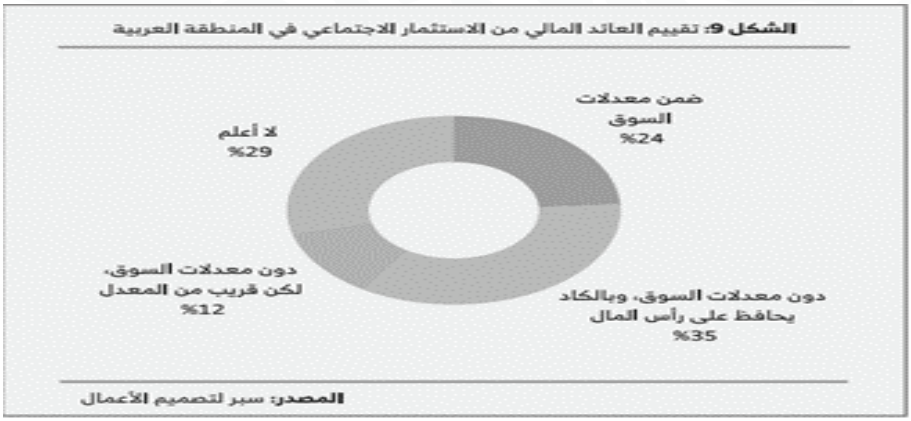

شكل (ج) دراسة الاستثمار الاجتماعي في العالم العربي 2020، للمؤتمر الأول للاستثمار الاجتماعي في العالم العربي، شركة سبر، 2020م، ص26

ويعود ذلك لتحديات عديدة تواجهه أصحاب المصلحة بشكل عام كندرة أو انعدام التشريعات والسياسات الحكومية التي تدعم وتشجع على الاستثمار الاجتماعي ووجود رأس مال يكفي لتحقيق العائد المطلوب على المجتمعات المضيفة بهامش مخاطرة مقبول، والوعي حول الخيارات المتاحة في سوق الاستثمار الاجتماعي بحيث يمكن تجزئته أو تخصيص قطاعات بعينها يمكن الاستثمار الاجتماعي فيها[55].

وحتى لحظة إعداد الدراسة لا توجد أرقام تفصيلية توضح حجم الاستثمار الاجتماعي لمنطقة الشرق الأوسط، إلا أن الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي في تقريرها المشار إليه سابقا أجرت استطلاع لقياس معدل النمو في الأسواق الخاصة وذلك على عدد من المشاركين المتكررين في الاستطلاع الصادر عام 2016م وعام 2019م، مقسمة إلى مجموعة مناطق ومنها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجتمعة، للفترة الممتدة من عام 2015 إلى 2019، حيث نمت الأصول الخاضعة للإدارة من 1.447 إلى 2.881 مليار دولار أمريكي بمعدل نمو سـنوي مركب 19%، ويعود ذلك لزيادة رأس المال المخصص للاستثمار[56].

(55) مجلة اتجاهات الأثر، بعنوان البيانات المرنة في الاستثمار لاجتماعي، مرجع سابق، ص24
(56) دراسة الاستثمار الاجتماعي في العالم 2020، مرجع سابق، ص 9

المنطقة:	2015	2019	معدل النمو السنوي المركب
أوروبا الغربية والشمالية والجنوبية	6,365	15,318	25%
شرق وجنوب شرق آسيا	4,080	9,385	23%
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	6,216	13,167	21%
الولايات المتحدة وكندا	10,036	20,625	20%
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	1,447	2,881	19%
أوقيانوسيا	1,915	3,419	16%
جنوب آسيا	4,535	7,822	15%
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	5,997	9,264	11%
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	9,602	12,808	7%
مناطق أخرى	1,625	2,793	15%
الإجمالي	51,817	97,483	17%

ملاحظة: تم دمج شرق وجنوب شرق آسيا في استطلاع عام 2016 وفصلهما في استطلاع عام 2020، لذلك تم دمجهما في هذا التّحليل.

شكل (د) دراسة الاستثمار الاجتماعي في العالم 2020، للشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي، الإصدار العاشر، ص9

ثانيًا: نماذج تطبيقية للاستثمار الاجتماعي:

خلال السطور التالية يسعى الباحث إلى استعراض أبرز الاستثمارات الاجتماعية الواقعية ذات المجالات المتنوعة في مواقع جغرافية مختلفة، ذات الاختلاف من حيث أحجام الاستثمارات سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات، ومتوافقة مع المبادئ والقيم للمجتمعات التي تم بها عملية الاستثمار الاجتماعي، لتكون نماذج محفزة ومشجعة وفق ضوابط ومعايير فعلية وواقعية تساعد في اتخاذ القرار الاستثماري.

أولًا: مشروع الريادة الاجتماعية أوبونتو (UBUNTU)[57]: أنشئ مشروع أوبونتو في ناميبيا في عام 2000م كمشروع اجتماعي لتسويق العسل العضوي وتوفير فرص لتدريب وتوظيف النساء والفتيات المراهقات من خلال تربية النحل وإنتاج العسل، يسوق أوبونتو العسل محليا وفي أنحاء أفريقيا، عمل المشروع مع أكثر من 1500 امرأة منذ نشأته فقام بتحسين الدخل وسبل العيش للأسر من خلال الأجور المعتدلة وتحسين مستويات التعليم من خلال التدريب، إضافة لذلك المشروع لديه تأثير بيئي بالحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة تمتد على مساحة

(57) شورتال، جسيكا وأخر، مقدمة لفهم الاستثمار الاجتماعي والولوج إليه- دليل موجز لرواد مشاريع الريادة الاجتماعية والممارسين في مجال التنمية، مؤسسة وقف أحمد حمدان العرادي البلوي الخيرية، الرياض، 1439ه، ص29

7000 هكتار، ومن منطلق الاستدامة يصدر المشروع برنامج ترخيص الأعمال الصغير الذي بدوره يتيح للعمال إنهاء عملهم مع أوبونتو وإقامة أعمالهم الخاصة لبيع العسل تحت العلامة التجارية أوبونتو، كما أن الشركة أقامت شراكات مع مؤسسات التمويل المحلية لتوفير رأس المال التأسيسي لرواد المشاريع الصغيرة المرخصة ووضع برنامجا تدريبيا لتزويد أصحاب التراخيص بالمهارات اللازمة لتشغيل المشاريع الصغيرة، والمشروع يعتمد على مجالين رئيسين من الدخل مبيعات الجملة ومبيعات التجزئة من جهة ورسوم التراخيص لرواد المشاريع الصغيرة.

ثانيًا: مشاريع شركة أوكيو العالمية[58]: تستهدف الشركة المجتمع المحلي (سلطنة عمان) لبناء علاقة قوية وخلق فرص للنمو والشراكة في الجوانب الاجتماعية والبيئة والاقتصادية من خلال المزايا العديد التي تتحقق للشركات والمجتمع المحلي من الاستثمار الاجتماعي وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية لدعم المشاريع والمبادرات التي لها تأثير إيجابي طويل الأجل ومستدام على المجتمع ومن أمثلة المشاريع:

1. منصة OM.HUB: وهو مركز مجهز بالكامل يساعد في إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة الجديدة بداء من مرحلة الأفكار حتى مرحلة اكتمال المشروع بالكامل وهي موجه إلى رواد الأعمال.
2. مشروع الغاز النفطي المسال: تقوم فكرة المشروع بالتنسيق والشراكة مع شركة بخا للغاز في إنشاء محطة للغاز في محافظة مسندم[59] والحصول على الغاز النفطي المسال من محطتي مسندم لمعالجة الغاز ومسندم للطاقة، وذلك وفق احتياجات المجتمع المحلي[60]

(58) شركة عمانية عالمية تعمل في مجال الطاقة من خلال الاستكشاف والإنتاج تركز الشركة على مجموعة محددة من الاهتمامات منها المساهمة في تمكين بيئة اقتصادية تثري منظومة ريادة الأعمال وتساهم الشركات والمشاريع الجديد بشكل كبير في خلق فرص عمل مستدامة وتحسين الإنتاجية والنوعية للمنتجين والموردين ضمن منظومة الاقتصاد المحلي على نحو شامل.

(59) تقع محافظة مسندم في أقصى شمال سلطنة عمان وتطل على مضيق هرمز وهو بمثابة البوابة التي تربط بين الخليج وبين البحار المفتوحة في بحر عمان والمحيط الهندي، ويعد ممرها المائي أكثر الممرات المائية الدولية أهمية بالنسبة لصادرات النفط والتجارة سواء على مستوى المنطقة او على المستوى الدولي، إذ يمر من خلاله نحو 90٪ من صادرات دول الخليج من النفط إلى العالم الخارجي كم أنه يعد البوابة الشرقية لحركة التجارة والملاحة من وإلى الدول المطلة على الخليج. https: / /www.moi.gov.om /ar-om/ https: / /web.archive.org /web /20201113171753/ governorates /msndmgo (موقع وزارة الداخلية بسلطنة عمان)

(60) تقرير المبادرات والاستثمار الاجتماعي 2019، https: / /oq.com /ar /about-oq /company

ثالثًا: مشروع مؤسسة جسور[61]: مشروع البيوت المحمية لبرنامج البراءة الصحية للحمضيات، يهدف المشروع لتحقيق الأمن الغذائي المحلي من أشجار الحمضيات لتسهم في الامداد المستمر بمحاصيل صحية خالية من الآفات والأمراض وليستفيد المزارعون في شمال الباطنة (تقع بمحافظة صحار بسلطنة عمان) من زراعة شتلات بجودة عالية، بتكلفة تقدر بـ(50.000) ريال عماني ما يقارب 129.000 دولار وذلك للمرحلة الأولى حيث تم إنجازه في عام 2021م، ومن الشركات المستثمرة في المشروع الاجتماعي شركة أوكيو العالمية لإنتاج الطاقة.

رابعًا: مشروع منصة تك[62]: منصة تقدم خدماتها بالشراكة بين مؤسسة التقنية المباركة (التحول التقني)[63] وأوقاف نورة الملاحي، تسعى المنصة تحقيق عائد اجتماعي ومالي وذلك من خلال الرفع من الكفاءة التقنية للمنظمات غير الربحية مما يوفر لها توجيه الأموال أكثر للجانب الأهم في عمل المنظمة وعملائها، وتعمل المنصة على انشاء موقع إلكتروني خاص وبهوية مستقلة ومختلفة عن المواقع الأخرى للنشاطات غير الربحية فقط، ويتم تقديم الخدمة بمقابل مالي أقل تكلفة من المنصات التقليدية على هيئة باقات يتم الاختيار منها بناء على المميزات الخدمية المرغوبة ، إضافة إلى ذلك يتم إعادة استثمار العوائد في تطوير النظام الذي يقوم بتزويد الخدمات وبإمكانيات جديدة تواكب التطور، وذلك بالتمتع بمميزات عديدة من حيث سهولة الاستخدام والتوافق بين الأجهزة وباللغتين العربية والإنجليزية إضافة للدعم الفني[64]: ويأتي هذا التعاون لما تمتلكه شركة التحول التقني من إمكانيات وخبرات في إنشاء المنصات التي تستهدف المنظمات الغير

(61) مؤسسة غير ربحية تعنى بمجال المسؤولية الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة وتطوير المجتمع في شمال الباطنة، تأسست في عام 2012م وتمثل الذراع الاستثماري لشركة صحار ألمونيوم وفالي وأوكيو، وتواصل في إحداث تغييرات إيجابية من خلال تنفيذ مشاريع اجتماعية مستدامة في مجالات الصحة والبيئة وريادة الأعمال والرياضة والثقافة والتعليم من أجل العمل. https: / /jusoor.om /ar

(62) https: / /minasatech.com /sroi/ موقع منصة تك

(63) تقدم «التقنية المباركة» (تم تدشين هويتها وشعارها الجديد عام 2018م بمسمى التحول التقني) للمنظمات غير الربحية عدداً من الخدمات التقنية التي تساعدها في تحقيق أهدافها، وتتنوع هذه الخدمات بحسب حاجة كل منظمة، حيث يقوم فريق العمل في البداية بتحليل كامل للمنظمة التي تحتاج الى الدعم وأهدافها وطريقة عملها، ثم تتم دراسة حاجاتها التقنية الحالية والمستقبلية، ومن ثم تصميم أو تطبيق الحلول لديها بناءً على ذلك، ثم يتم التأكد من تطبيق الحلول المطروحة لديها بشكل صحيح ضمن منظومة العمل، وتعتمد في تمويلها على عائدات الخدمات التقنية المقدمة للجهات غير الربحية.

(64) https: / /tts.sa /news /view /41 موقع شركة التحول التقني

الربحية مثل منصة سديم الإلكترونية، منصة مزن المعرفية، منصة استشارة تك للاستشارات التقنية، نظام نماء الإلكتروني[65]، أيضا برنامج تيسكوب للدعم التقني؛ وتعتمد الشركة على عوائد المالية في الخدمات المقدمة للجهات غير الربحية.

المبحث الثالث: المقاصد الشرعية للاستثمار الاجتماعي

الاستثمار الاجتماعي في مقصده يسعى إلى دمج مصالح البشر وجعلهم منسجمين مع الحياة الطبيعية بأبعادهم الدينية والروحية والعقلية والثقافية وذلك بتحقيق غايات اجتماعية ومالية مستدامة للأفراد وللجماعات من خلال العملية الاستثمارية، وفي هذا توجيه لتصرف الإنسان وإعماله لوظيفة الاستخلاف في الأرض وإعمارها وفق مقاصد الشريعة الخاصة التعبدية؛ فضبط المقاصد الشرعية لسلوك الإنسان المالية ليس في الحدود المادية، بل يتعداها إلى جعلها منطلق ووسيلة لتحقيق غايات تعبدية نابعة من قيم ومبادئ الشريعة ومتوافقة مع المجتمعات البشرية.

ومفهوم الاستثمار الاجتماعي من حيث المعايير الإسلامية والمتوافقة مع القيم والمبادئ في العملية الاستثمارية الاجتماعية لهي متوافقة مع المقاصد الشرعية العامة في التعاملات المالية، تلك التي تطرق لها العلامة بن بيه[66]، من حيث المقاصد الآتية بإيجاز:

أولًا: مقصد العبادة: قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[67]، فالعبادة حاصلها امتثال الأوامر واجتناب النواهي.

ثانيًا: مقصد الابتلاء: قال تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾[68]، والبتلاء

(65) نظام نماء الإلكتروني نما هي بوابة الخدمات الالكترونية الموحدة لمنظومة وزارة البيئة والمياه والزراعة في المملكة العربية السعودية وهي توفر للمستفيدين جميع الخدمات الالكترونية في مختلف قطاعات الوزارة (البيئة، المياه، الزراعة، الثروة حيوانية، الأراضي، الثروة سمكية.. // :https naama.sa /Home /About

(66) بن بيه، المرجع نفسه، ص 73-74-75

(67) الذاريات: 58

(68) هود: 7

مقصد كبير يترجح بين القدري والتشريعي.

ثالثًا: مقصد العمارة: قال عز وجل: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾[69]، أي طلب منكم عمارتها، فعمارة الأرض تكون بطرق شتى، منها التناسل، ومنها إيجاد الوسائل الضرورية للحياة بالتعامل مع الأرض وما ذرأ الباري جل وعلا فيها.

رابعًا: مقصد الاستخلاف: فالاستخلاف هو أن يقوم النائب عمن أنابه بتنفيذ أمره في هذا الكون، وقد قدمناه، ونضيف هنا أن مقصد الاستخلاف يحمل الانسان واجبا للقيام بعمارة الأرض قياما بمهمة الخلاف من جهة، ويجعله من جهة أخرى مقيدا بأوامر وتعاليم من استخلفه كما قدمنا... إن الظروف التي نعيشها في العالم الاسلامي من انتشار الفقر وعدم الإنتاجية في الأمة وتعطل القوى العاملة وندرة أدوات الإنتاج الكبيرة كالمصانع إن لم يكن انعدامها في بعض الأقطار، تجعل العودة إلى مفهوم الاستخلاف لرسم سياسة مالية جديدة في صياغتها.. تضمن توظيف المال في المشاريع المنتجة التي تنفع جماهير الأمة من عمال، ومستخدمين، وتجار صغار، وغيرهم.

الدوافع المقاصدية الخاصة للاستثمار الاجتماعي:

العملية الاستثمارية لا تكون ذات صبغة استثمارية اجتماعية إلا إذا كانت غاية ثمرتها الأثر الاجتماعي والعائد المالي معا، والذي يحدد توجه العملية هي الرغبة أو الدافع وهذا ما يميزها عن الاستثمار الربحي؛ فعن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الأعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها، فهجرته إلى ما هاجر إليه)[70]، هذا الحديث العظيم قاعدة من قواعد الإسلام، وأصل من أصول الشريعة... فلا تصح جميع العبادات

(69) هود: 61

(70) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، مؤسسة دار السلام، الرياض، الطبعة الثانية، باب ما جاء: أن الأعمال بالنية والحسبة، 1419ه، ص54

الشرعية إلا بوجود النية فيها، «ولكل امرئ ما نوى» فإنما يعود على المسلم من عمله ما قصده منه، وهذا الحكم عام في جميع الأعمال من العبادات والمعاملات والأعمال العادية [71]، فالدافع أو الرغبة هي بوصلة العملية الاستثمارية والموجهة لها من البذرة وحتى الثمرة، فالاستثمار الاجتماعي بمفهومه لا يكون ذو طابع اجتماعي إلا إذا كان واضح المعالم، محدد الأهداف والغايات. وأي نشاط إنساني يسير دون هدف محدد فهو ضرب من التخبط والعمل غير المنتج، لذا كان لزاما للنشاط الاستثماري أن تحدد له أهداف واضحة، وأن ينطلق نحو غاية مبينة، لتتحقق بالتالي الثمرة المقصودة منه، ويجني خيرها الناس أفراداً وأمما في الدنيا والآخرة... ويرسي الإسلام أهدافا معينة للحياة البشرية، ومن الأهمية بمكان ليس فقط معرفة هذه الأهداف، ولكن إدراكها وترجمتها إلى واقع وسلوك [72].

إن الدافع عامل أو استعداد داخلي يثير السلوك ويوصله ويسهم في توجيهه إلى غايات أو أهداف معينة.. وبعبارة أخرى فالدافع قوة محركة وموجهة في آن واحد[73].

فالدوافع المقاصدية هي الأعمال المقصودة بذاتها وتَرَغب النفس فيها وتسعى إليها لتحقيق المقاصد الإنسانية النافعة الخاصة المتوافقة مع المقاصد الشرعية العامة.

فكلما كانت الدوافع المقاصدية للاستثمار الاجتماعي واضحة ومتسقة مع المقاصد الشرعية كانت معينة على وضوح الغايات والدوافع من العملية الاستثمارية وموجهة الأفراد والجماعات للسعي إلى تحقيق الأثر الاجتماعي والعوائد المالية، فهي الوسيلة المشجعة لتحقيق الغايات المرجوة المبنية على العلم بالإنسان، المستخلف في الأرض المأمور بعمارتها، عبودية لله تعالى، وإحسان العباد للعباد.

وأبلغ من ذلك في التوضيح ما أمر به أمير المؤمنين سيدنا علي بن أبي طالب –رضي الله عنه– مالك بن الحارث الأشتر حين ولاه مصر في عهده: (وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بعمارة،

(71) https://dorar.net/hadith/sharh/3430

(72) عرار، الاستثمار وضوابطه في الفقه الإسلامي، ص118

(73) عبده، عيسى، الاقتصاد الاسلامي مدخل ومنهاج، د.ن، الطبعة الأولى، 1974م، ص61

ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد..)[74] ،فمقاصد أمير المؤمنين منسجمة مع مقاصد الشريعة العامة في نظرتها للأبعاد الشاملة للحياة البشرية في عمارة الأرض وفي تحقيق التكليف الرباني للاستخلاف، فالدوافع المقاصدية في أمر الخليفة تعنى بالجوانب البيئية في استصلاح الأرض والاجتماعية بأحوال الناس من حيث الأثر الاجتماعي في حياتهم والعوائد المادية للعائد على الدولة والأفراد مما يجعل العملية مستمرة على الاستدامة للأجيال المتعاقبة، وفي هذا توجيه معين للبشر للعمل على النمو والتطور لمواجهة العقبات والتحديات وفي توسيع وتنويع الاستثمارات التي تخدم المجتمع البشري.

فالعمران من المنظور المقاصدي لابن خلدون يقوم على ركنين أساسيين: يتمثل الأول منهما في عملية معرفية، قائمة على التحليل والتعليل والمقارنة التاريخية والمعيشية، تسعى إلى إبراز المقاصد الكفيلة بتوطيد التلاحم الاجتماعي؛ والثاني في حركة بشرية قائمة على الوعي بضرورة الاجتماع باعتبار أن الانسان مدني بطبعه، فلا تستقيم أحواله إلا بالعيش مع غيره من بني جنسه[75].

لذلك فالدوافع المقاصدية تعمل على تحفيز وتحريك العقل البشري ورفع مستويات الوعي لدى البشر بصورة هندسية متوالية ومتراكبة بناء على التجارب والتحديات، وكلما كانت الدوافع تلامس الحاجات البشرية كلما كانت أقدر في ابتكار نماذج عملية منسجمة مع القيم والمبادئ الإنسانية نابعة من التلاحم بين البشر واضحة المعالم، أخذتاً بقلوب السامعين، تسير في طريقها المألوف ليأخذ كل شيء مجراه في الحياة، فتعين الأفراد في إيجاد فرص الاستثمار النافعة، وتتيح للمؤسسات تنويع الفرص الاستثمارية ذات الطابع الاجتماعي، مما يعظم من العوائد الاجتماعية والمالية بصورة مستدامة طويلة الأجل، ولا تكتمل الصورة إلا بوجود التسهيلات المعينة لذلك، مما تُوجب على الحكومات في تسنين التشريعات وتذييل العقبات لفتح المجال أمام رؤوس الأموال على مستوى الأفراد

(74) ابن حمدون، محمد بن الحسن بن محمد بن علي، التذكرة الحمدونية، بيروت، دار صادر، الطبعة الأولى، المجلد الأول، 1996م، ص 322

(75) بلعباس، عبد الرزاق، ما سر اهتمام الغرب الإسلامي بالمقاصد، مجلة الحجاز العالمية المحكمة للدراسات الإسلامية والعربية، جدة، العدد 8، 1435ه، ص22

والمؤسسات الخاصة والعامة، وتكوين دليل إرشادي موجه، والعمل على خلق نماذج استثمارية واقعية مساهمة في تنشيط الاقتصاد، ورافعة لمعدل نمو الدخل القومي، حتى تكون دافع ومحفز في توجيه الاستثمارات وخلق أسواق متنوعة.

فالمراد الشرعي من الاستثمار الاجتماعي يكون متحقق في العملية الاستثمارية إن كانت دوافعه المقصودة نابعة من المقاصد الشرعية ومتألفة على النحو الآتي:

1. أن تكون النية تعبدية لله وحده في السرائر والعلن.
2. متبعة لمنهج الرسول صلى الله عليه وسلم في التعاملات البشرية والمالية.
3. أن يكون المقصد منها التفضيل والإيثار في تقديم المنفعة العامة الاجتماعية والبيئية على الخاصة، وفي هذا تأكيد على عدم إهمال المنافع الخاصة.
4. السعي لإرضاء الله عز وجل بتحقيق وظيفة الاستخلاف في الأرض وإعمارها.

الخاتمة:

في ظل وجود التحديات الاجتماعية والأزمات الاقتصادية المتعاقبة خلال العقود الماضية، ظهر مفهوم الاستثمار الاجتماعي كوسيلة لتحقيق الأهداف المجتمعية والاقتصادية، من خلال العديد من الفرص المتنوعة الاقتصادية في مجالات عديدة منها البيئية والاجتماعية، وفي هذا تحقيق لأهداف الاقتصاد الاسلامي العامة النابعة من القواعد الشرعية، والأهداف الخاصة المتوافقة مع المقاصد الشرعية، وذلك بتوجيه الاستثمارات نحو النشاطات الاقتصادية التي تحقق عوائد مالية واجتماعية وفق المعايير الإسلامية.

أولًا: النتائج:

1. الاستثمار الاجتماعي رغم حداثته إلا أن جُل مبادئه المأخوذة والمفروضة في التعاملات لا تتعارض مع المفهوم العام للاستثمار في الشريعة الإسلامية.
2. يلتقي الاستثمار الاجتماعي والاستثمار الربحي من منظور الاقتصاد الاسلامي في القواعد الشرعية والأهداف العامة للنظام الاقتصادي.
3. اختلاف مفهوم الاستثمار الاجتماعي والاستثمار الربحي من منظور الاقتصاد الاسلامي في المعايير المتبعة بالعملية الاستثمارية، وذلك بناء على الأهداف الخاصة.
4. الأهداف الخاصة للاستثمار الاجتماعي ودوافعه المقاصدية أقرب توافقا مع المقاصد الشرعية في إعمار الأرض من حيث المبادئ والدوافع.
5. سوق الاستثمار الاجتماعي في الشرق الأوسط سوق واعد وفي حاجة إلى وجود أنظمة وسياسات تشريعية محفزة وبيئة جاذبة.

ثانيًا: التوصيات

1. السعي لاعتبار الاستثمار الاجتماعي بأنه إحدى الوسائل المحققة للعوائد المادية إضافة للعائد الاجتماعي.

2. إيجاد أنظمة وتشريعات قانونية ونظامية تحفز وتعيين المستثمرين لتحقيق الأهداف العامة الاجتماعية والبيئية وانتهاج مبادئ الاستثمار الاجتماعي في عملياتهم الاستثمارية.
3. تصنيف مفهوم الاستثمار الاجتماعي كذراع للاستثمار الربحي وضرورة عدم تشريعه أنه تابع للقطاع غير الربحي لأن ذلك لا يحفز على استقطاب رؤوس الأموال أو اتاحة فرص استثمارية عددية أو متنوعة.
4. إيجاد مراكز أو هيئات تخصصية لدراسة أوضاع السوق الاستثمارية الاجتماعية على مستوى الشرق الأوسط.

والله ولي التوفيق،،

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- هواري، غياث، قياس العائد من الاستثمار الاجتماعي (هل يرتبط العائد الاجتماعي بوجود استثمار اجتماعي)، مجلة اتجاهات الأثر، د. ن، العدد 1، 2019
- هواري، غياث، المعمار، كندة، الابتكار الاجتماعي، دليل أساسيات الابتكار الاجتماعي، مؤسسة نماء الراجحي الإنسانية، الرياض، 1440هـ
- هاشم، أسامة، نحو صناديق استثمار اجتماعية تخدم التنمية الاقتصادية في ضوء نظام الاستثمار الاسلامي، ورقة مقدم للمؤتمر الدولي العاشر للنظام الاقتصادي الاسلامي، 2023م
- المعمار، كندة، هل الريادة المجتمعية تهدف أيضا إلى الربح، مجلة اتجاهات الأثر الاجتماعي، النشرة الرابعة، 2019
- المركز الدولي للأبحاث والدراسات وقمم المعرفة، 14 خطوة لاستثمار اجتماعي ناجح دليل إجرائي للجمعيات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، جدة، المملكة العربية السعودية، مؤسسة قمم المعرفة للتطوير والاستشارات، 2016
- مجلة اتجاهات الأثر، بعنوان البيانات المرنة في الاستثمار لاجتماعي، صادرة عن شركة سبر تصميم الأعمال، العدد الرابع عشر، 2021م
- عرار، حسان محمود، الاستثمار وضوابطه في الفقه الإسلامي، د. م، درا ابن الجوزي، الطبعة الأولى
- عبده، عيسى، الاقتصاد الاسلامي مدخل ومنهاج، د.ن، الطبعة الأولى، 1974م
- شورتال، جسيكا وأخر، مقدمة لفهم الاستثمار الاجتماعي والولوج إليه- دليل موجز لرواد مشاريع الريادة الاجتماعية والممارسين في مجال التنمية، مؤسسة وقف أحمد حمدان العرادي البلوي الخيرية، الرياض، 1439هـ
- الشهري، أماني زهير، الاستثمار الاجتماعي في القطاع الغير ربحي، الرياض، السبيعي الخيرية، 1443هـ
- شبير، محمد عثمان، المدخل إلى فقه المعاملات المالية، دار النفائس، الأردن، الطبعة الثالثة،

2018م

- السعدي، عبد الرحمن، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، دمشق، دار الرسالة العلمية، الطبعة السابعة، 2015
- السبهاني، عبد الجبار، مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية الكلية، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2016م
- السبهاني، عبد الجبار، مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية الجزئية، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2018م
- الزرقاء، محمد أنس، القيم والمعايير الإسلامية في تقويم المشروعات، مجلة المسلم المعاصر، مصر، عدد 31، 1982م
- دنيا، أحمد شوقي، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ
- دراسة الاستثمار الاجتماعي في العالم 2020 ، شركة سبر تصميم الأعمال، الإصدار العربي للنسخة الأصلية المقدمة من الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي
- حمزة، هشام سالم وآخرون، التمويل والاستثمار في الأوقاف، جدة، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، الطبعة الأولى
- بوخرص، عبد العزيز، مكانة الاستثمار الاجتماعي في ظل تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية دراسة حالة مجموعة البركة 2015 - 2021، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجفلة، المجلد17، العدد 1، 2023
- بن ساسي، عبدالحفيظ، الرأسمال الاجتماعي ودوره في التنمية من منظور الاقتصاد الاسلامي- دراسة حالة دول منظمة التعاون الاسلامي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، 2019م
- بلعباس، عبد الرزاق، ما سر اهتمام الغرب الإسلامي بالمقاصد، مجلة الحجاز العالمية المحكمة للدراسات الإسلامية والعربية، جدة، العدد 8، 1435هـ
- بلعباس، عبد الرزاق سعيد، الأبعاد المقاصدية للتمويل في عالم مركب: مقارنة منهجية بين الأدبيات الاقتصادية الإسلامية والتقليدية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الاسلامي، جدة، العدد 3

- بلخضر مسعودة، وآخرون، الاستثمار المسؤول اجتماعيا فرصة للتمويل الاسلامي في ظل تحقيق التنمية المستدامة- عرض بعض التحارب الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي- جامعة المسيلة، الجزائر، العدد1، 2017
- براق، محمد وآخر، دور القيم الأخلاقية والاجتماعية والدينية في رفع أداء الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا والصناديق الأخلاقية الإسلامية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 8 ، 2011م
- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، مؤسسة دار السلام، الرياض، الطبعة الثانية، باب ما جاء: أن الأعمال بالنية والحسبة، 1419هـ
- إيمان، ناصري، نوال، سمرد، الاستثمار المسؤول ودوره في تعزيز التنمية المستدامة - دراسة حالة مشروع AGID لولاية سيدي بلعباس (الجزائر)، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد3، العدد2، 2020م
- الأرنؤوط، شعيب، الموسوعة الحديثية لمسند الامام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، بيروت، الجزء العشرون، الطبعة الأولى
- ابن حمدون، محمد بن الحسن بن محمد بن علي، التذكرة الحمدونية، بيروت، دار صادر، الطبعة الأولى، المجلد الأول، 1996م
- هواري، غياث، المعمار، كندة، الابتكار الاجتماعي، الراجحي الإنسانية، الرياض، 1440هـ

English Research and References:

- Wilson, K. E. (2014), "New Investment Approaches for Addressing Social and Economic Challenges", OECD Science, Technology and Industry Policy Papers, No. 15, OECD Publishing
- Square, Smith, An introduction to social investment, Local Government Association, June 2013, www.local.gov.uk
- Mudaliar, Abhilash. Sizing the Impact Investing Market, Global Impact Investing Networ,2019
- Brian Nolan, What use is 'social investment'? Journal of European Social Policy, 2013

Researches in Arabic Language

Management Review, 17(1), 9-17.
- Scherer, R., Siddiqui, A., & Tondeur, J. (2019). "The adoption of chatbots in banking." Computers in Human Behavior, 101, 204-213.
- Shiyyab, F. S., Alzoubi, A. B., Obidat, Q. M., & Alshurafat, H. (2023). The Impact of Artificial Intelligence Disclosure on Financial Performance. International Journal of Financial Studies, 11(3), 115.
- Smith, J. (2018). "Inflation and Financial Institutions: Trends and Challenges." Financial Review, 12(3), 167-180.
- Statista (2023). Total Value of Islamic Finance Assets Value Worldwide 2012-2021. Retrieved from https://www.statista.com/statistics/1090815/worldwide-value-of-islamic-finance-assets/#:~:text=In%202021%2C%20the%20total%20assets,trillion%20U.S.%20dollars%20by%202026.
- Statista. (2023). Chatbot Market Worldwide 2016-2025. Retrieved from https://www.statista.com/statistics/656596/worldwide-chatbot-market/.
- Sumra, S. H., Manzoor, M. K., Sumra, H. H., & Abbas, M. (2011). The impact of e-banking on the profitability of banks: A study of Pakistani banks. Journal of Public Administration and Governance, 1(1), 31-38.
- Ullah, S., Akhtar, P., & Zaefarian, G. (2018). Dealing with endogeneity bias: The generalized method of moments (GMM) for panel data. Industrial Marketing Management, 71, 69-78.
- Waddock, S. A., & Graves, S. B. (1997). The corporate social performance–financial performance link. Strategic management journal, 18(4), 303-319.
- Wamba-Taguimdje, S. L., Fosso Wamba, S., Kala Kamdjoug, J. R., & Tchatchouang Wanko, C. E. (2020). Influence of artificial intelligence (AI) on firm performance: the business value of AI-based transformation projects. Business Process Management Journal, 26(7), 1893-1924.
- Weizenbaum, J. (1983). ELIZA – A Computer Program For theStudy of Natural Language Communication Between ManAnd Machine. Communications of the ACM, 26(1), 23-28.
- Xie, M. (2019). Development of Artificial Intelligence and Effects on Financial System. Journal of Physics, 1187.
- Zhou, G., Liu, L., & Luo, S. (2022). Sustainable development, ESG performance and company market value: Mediating effect of financial performance. Business Strategy and the Environment, 31(7), 3371 -3387.

Services, 72.
- Li, F. (2016). Endogeneity in CEO power: A survey and experiment. Investment Analysts Journal, 45(3), 149-162.
- Mahmuda, N. A., & Muktadir-Al-Mukit, D. (2023). Corporate Social Responsibility Disclosures and Profitability of Islamic Banks: An Empirical Study. Social Responsibility Journal, 19(6), 1142-1160.
- Mauldin, M. L. (1994). ChatterBots, tinyMuds, and the turing testentering the loebner prize competition. Proceedings of the AAAI Conference on Artificial Intelligence, 1, 16-21.
- Mehrolia, S., Alagarsamy, S., Moorthy, V., & Jeevananda S. (2023). Will Users Continue Using Banking Chatbots? The Moderating Role of Perceived Risk. FIIB Business Review.
- Michelon, G. (2011). Sustainability disclosure and reputation: A comparative study. Corporate reputation review, 14, 79-96.
- Misischia, C. V., Poecze, F., & Strauss, C. (2022). Chatbots in Customer Service: Their Relevance and Impact on Service Quality. Procedia Computer Science, 201, 421-428.
- Mitsuru, I., Fujimoto, M., & Inoue, S. (2020). "Impact of chatbots on labor market and consumer prices." Journal of Economic Dynamics and Control, 121, 103962.
- Mor, S., & Gupta, G. (2021). Artificial Intelligence and Technical Efficiency: The Case of Indian commercial banks. Strategic Change, 30(3), 235 -245.
- Mulyono, J. A., & Sfenrianto. (2022). Evaluation of Customer Satisfaction on Indonesian Banking Chatbot Services During the COVID-19 Pandemic. Commit Journal, 16(1).
- OECD (2021). Artificial Intelligence, Machine Learning and Big Data in Finance: Opportunities, Challenges, and Implications for Policy Makers. Retrieved from https://www.oecd.org/finance/artificial-intelligence-machine-learning-big-data-in-finance.htm.
- Peters, R., & Mullen, M. R. (2009). Some Evidence of the Cumulative Effects of Corporate Social Responsibility on Financial Performance. Journal of Global Business Issues, 3(1).
- Ris, K., Stankovic, Z., & Avramovic, Z. (2020). Implications of Implementation of Artificial Intelligence in the Banking Business with Correlation to the Human Factor. Journal of Computer and Communications, 8(11), 1-15.
- Satheesh, M. K., & Nagaraj, S. (2021). Applications of Artificial Intelligence on Customer Experience and Service Quality of the Banking Sector. International

- Financial Stability Board. (2017). Artificial Intelligence and Machine Learning in Financial Services. FSB. Retrieved from https://www.fsb.org/wp-content/uploads/P011117.pdf.
- Gartner. (2022). Gartner Predicts Chatbots Will Become a Primary Customer Service Channel Within Five Years. Retrieved from https://www.gartner.com/en/newsroom/press-releases/2022-07-27-gartner-predicts-chatbots-will-become-a-primary-customer-service-channel-within-five-years.
- Hill, A. D., Johnson, S. G., Greco, L. M., O'Boyle, E. H., & Walter, S. L. (2021). Endogeneity: A Review and Agenda for the Methodology-Practice Divide Affecting Micro and Macro Research. Journal of Management, 47(1), 105-143.
- Hwang, S., & Kim, J. (2021). Toward a chatbot for financial sustainability. Sustainability, 13(6), 3173.
- Johnson, R. (2019). Impact of Inflation on Financial Institutions. Journal of Financial Economics, 25(4), 112-125.
- Jones, S., Smith, T., & Lee, J. (2020). Inflationary Pressures and Financial Institutions: A Comprehensive Analysis. Economic Journal, 30(2), 211-228.
- Juniper Research. (2017). Chatbots, a Game Changer for Banking & Healthcare, Saving $8 billion Annually by 2022. Retrieved from https://www.juniperresearch.com/press/chatbots-a-game-changer-for-banking-healthcare.
- Khan, S., & Rabbani, M. R. (2021). Artificial Intelligence and NLP -Based Chatbot for Islamic Banking and Finance. International Journal of Information Retrieval Research, 11(3).
- Khatab, J. J. (2020). The Role of Artificial Intelligence in Improving Banking Performance: Empirical Evidence from Erbil. Journal of Critical Reviews, 7(11), 2523-2529.
- Kimbro, M. B., & Melendy, S. R. (2010). Financial performance and voluntary environmental disclosures during the Asian Financial Crisis: the case of Hong Kong. International Journal of Business Performance Management, 12(1), 72-85.
- Kumar, V., Acharya, S., & Ho, L. T. (2020). Does monetary policy influence the profitability of banks in New Zealand?. International Journal of Financial Studies, 8(2), 35.
- Lee, H., & Kim, S. (2021). "Monetary Policy Responses to Inflation." Journal of Monetary Economics, 35(1), 78-91.
- Li, C., & Zhang, J. (2023). Chatbots or Me? Consumers' Switching Between Human Agents and Conversational Agents. Journal of Retailing and Consumer

- Brown, A. (2016). Understanding Inflation. Economic Review, 2(3), 45-57.
- Bulla, C., Paushetti, C., Teli, A., Aski, S., & Koppad, S. (2020). A Review of AI Based Medical Assistant Chatbot. Research and Applications of Web Development and Design, 3(2), 1-14.
- Caliskan, M. T., & Lecuna, H. S., (2020). The Determinants of Banking Sector Profitability in Turkey. Business and Economics Research Journal, 11, 161-167.
- Chui, M., Manyika, J., & Miremadi, M. (2018). "Where machines could replace humans—and where they can't (yet)." McKinsey Global Institute.
- Clarkson, P. M., Overell, M. B., & Chapple, L. (2011). Environmental reporting and its relation to corporate environmental performance. Abacus, 47(1), 27-60.
- Coad, A., Cowling, M., & Nightingale, P. (2019). "Age, resistance and innovation: Understanding the sources of innovation in established organizations." Organization Science, 30(2), 382-399.
- Consumer Financial Protection Bureau. (2023). Chatbots in Consumer Finance. CFPB. Retrieved from https://www.consumerfinance.gov/data-research/research-reports/chatbots-in-consumer-finance/chatbots-in-consumer-finance/#note15.
- Dawood, A. (2022). Digital Finance and Artificial Intelligence: Islamic Finance Challenges and Prospects. Working Paper.
- Demirgüç-Kunt, A., & Huizinga, H. (2010). "Bank activity and funding strategies: The impact on risk and returns." Journal of Financial Economics, 98(3), 626-650.
- Ekpa, M., Onuora, J. K., & David, S. (2023). Artificial Brain Power and Corporate Performance of Listed Deposit Money Banks in Nigeria. International Journal of Economics and Financial Management (IJEFM), 8(2), 97-111
- Elshamly, A., Rehman, S. U., Rahman, M. M., Hameed, R., & Jameel, Z. (2023). AI-Based-Green Banking Technologies And Bank Stability–Moderating Role Of Climate Change. Journal of Namibian Studies: History Politics Culture, 35, 217-228.
- Fares, O. H., Butt, I. & Lee, S. H. M. (2022). Utilization of Artificial Intelligence in the Banking Sector: a Systematic Literature Review. Journal of Financial Services Marketing.
- Fernandez, A. (2019). Artificial Intelligence in Financial Services. Banco de Espana Article, 3(19).

References

- Abdulquadri, A., Mogaji, E., Kieu, T.A., & Nguyen, N.P. (2021). Digital Transformation in Financial Services Provision: a Nigerian Perspective to the Adoption of Chatbot. Journal of Enterprising Communities: People and Places in the Global Economy, 15(2), 258-281.
- Adamopoulou, E., & Moussiades, L. (2020). Chatbots: History, Technology, and Applications. Machine Learning with Applications, 2(15).
- Al-Araj, R., Haddad, H., Shehadeh, M., Hasan, E., & Waiseh, M. Y. (2022). The Effect of Artificial Intelligence on Service Quality and Customer Satisfaction in Jordanian Banking Sector. Wseas Transactions on Business and Economics, 19, 1929-1947.
- Alyousef, H., Saffouri, R. O., & Alqassar, A. F. (2019). Bank-Specific and Macroeconomic Determinants of Bank Profitability: Evidence from Kuwaiti Banks. International Research Journal of Finance and Economics, 176, 167-181.
- Andrade, I. M. D., & Tumelero, C. (2022). Increasing Customer Service Efficiency through Artificial Intelligence Chatbot. Revista de Gestao, 29(3), 238-251.
- Ang, J., Cole, R. A., & Lin, C. (2020). "Size and profitability in banking: A meta-regression analysis." Journal of Money, Credit and Banking, 52(6), 1321-1356.
- Bakkouri, B., Raki, S., & Belgnaoui, T. (2022). The Role of Chatbots in Enhancing Customer Experience: Literature Review. Procedia Computer Science, 203, 432-437.
- Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2013). "Banking Services for Everyone? Barriers to Bank Access and Use around the World." World Bank Economic Review, 27(2), 383-415.
- Berger, A. N., Clarke, G. R., Cull, R., Klapper, L., & Udell, G. F. (2008). "Corporate governance and bank performance: A joint analysis of the static, selection, and dynamic effects of domestic, foreign, and state ownership." Journal of Banking & Finance, 32(12), 2670-2685.
- Blundell, R., & Bond, S. (1998). Initial conditions and moment restrictions in dynamic panel data models. Journal of Econometrics, 87(1), 115-143.
- Boukherouaa, E. B., Al-Ajmi, K., Deodoro, J., Farias, A., & Ravikumar, R. (2021). Powering the Digital Economy: Opportunities and Risks of Artificial Intelligence in Finance, Departmental Papers, 2021(24), A001.

could also investigate the specific attributes of industries where technology adoption has a significant impact on market value. This could involve a sector-specific analysis to identify the key variables and conditions that contribute to higher market value in technology-intensive industries. Developing analytical tools and frameworks that assist industries in leveraging historical performance data and market conditions for investment decisions could be another potential avenue for future investigation. This could involve the creation of industry-specific decision support systems that incorporate both quantitative and qualitative factors to guide investment choices.

This study is limited to the 104 IFIs across OIC countries, and the proxy of profitability and market value used are ROA, ROE, and TBQ, and the data is used from the years 2020–2022. The result may differ from conventional financial institutions if we analyse the effect of Chatbot on longer time periods and a larger sample size using more profitability proxies such as gross profit margin ratio, return on sales (ROS), and net profit margin (NPM).

appropriate regulatory mechanisms that effectively meet the dual objectives of minimizing risks associated with AI while harnessing its substantial potential to enhance overall welfare, not only for IFIs but also for the broader economy and society.

7. Conclusion, Recommendation for Future Research, and Limitation

The study has analysed the effect of AI-based Chatbot on the value and profitability of 104 IFIs in OIC member countries from 2020 to 2022. Using a dynamic GMM analysis, the results show Chatbot has a significant relationship with ROA, ROE, and TBQ, furthermore, GDP, SIZE and AGE have a positive effect on value and profitability of IFIs, however, CPI shows a negative effect on financial performance of IFIs. One policy implication of these findings is the encouragement for IFIs to prioritize the adoption and optimization of AI-based Chatbot technologies. Given the significant relationships observed between Chatbot usage and key financial performance indicators ROA, ROE, and TBQ, IFIs should consider investing in the development and integration of Chatbots within their operations. By leveraging Chatbots effectively, IFIs can streamline processes, enhance customer experiences, and potentially improve financial performance metrics. Additionally, policymakers may need to address the negative impact of CPI on IFIs' financial performance by implementing measures to mitigate inflationary pressures, such as implementing monetary policies aimed at controlling inflation rates or offering incentives for IFIs to hedge against inflation risks. Overall, these policy implications highlight the importance of technological innovation and economic stability in fostering the growth and sustainability of IFIs.

Future research could investigate industry-specific factors, such as customer preferences and market dynamics, to provide a more granular understanding of when and where AI-based Chatbots have the most substantial impact on financial performance. Further research could focus on developing industry-specific guidelines or best practices for integrating Chatbots effectively into businesses. This could involve examining case studies of successful Chatbot implementation in various sectors and identifying common strategies that lead to improved financial outcomes. Researchers could also assess how policy interventions, such as access to funding or innovation support, influence the financial performance of firms based on their size and age. Further research

substantial advantages that contribute to their maximising profitability and value.

Nevertheless, it is important to acknowledge that although the utilisation of Chatbot has the potential to maximise profitability and value of IFIs through increased efficiency, it is not without accompanying challenges. The transition from human-centred banking to algorithmic banking will have certain long-term implications that policymakers must actively monitor. Financial institutions that prioritise enhancing customer support through investments seeking to grow their revenue may encounter challenges when relying on automated Chatbot responses. The reliability of these automated systems is contingent upon the prioritisation of features and the allocation of development resources as determined by an IFI. Chatbots are limited in their ability to reply to requests that fall beyond the boundaries of the data inputs they have been programmed with. In such cases, customers may find themselves trapped in repetitive and unhelpful interactions as the Chatbot fails to address their specific concerns due to an inability to activate the appropriate response rules. Consequently, customers may lose confidence and trust in these institutions, particularly if they are unable to get timely access to human customer service. Moreover, a Chatbot with limited syntax might resemble a command-line interface, necessitating customers to possess knowledge of the precise phrases required to get the desired information. This constraint may provide significant challenges for those with a weak command of the English language. Chatbots are often used to carry out phishing attacks on individuals that use popular messaging platforms. These attacks aim to deceive users into divulging their personal or financial details, then coercing them into making fraudulent payments through money transfer applications. The extensive nature of security testing required for Artificial intelligence (AI) systems like Chatbot, necessitates the implementation of stringent testing protocols and the meticulous auditing of any third-party service providers engaged in operational activities.

Therefore, it is imperative for policymakers to have a robust cohort of knowledgeable and skilled practitioners adept at addressing these issues, so they can assist in informed decision-making. They should embrace AI by developing a governance framework that prioritizes human-centred principles. Policymakers need to use industry-specific expertise to advocate for

Based on the results, it can be seen that in terms of profitability, there is a consistent positive relationship between Chatbot and ROA. Furthermore, the role of a firm's age in predicting its ROA becomes more pronounced when taking into account the distinct differences across individual firms, as seen by the results obtained from the analysis. With regard to the association between utilisation of Chatbot and ROE, the analysis highlights that the presence and extent of Chatbot usage can serve as a meaningful predictor of ROE within the context of this specific analysis. As for value creation, the analysis highlights a significant and positive association between Chatbot and TBQ and this suggests that harnessing Chatbot technology can potentially boost market value.

6. Policy Implications

From an industrial perspective, the findings of this study can be used as a platform for policymakers to evaluate the importance of utilising AI-based Chatbot to maximise the profitability and value of IFIs. It is essential for policymakers to recognise that the effect of Chatbot on ROA and ROE may vary across different IFIs contexts. They should deliberate the promotion and facilitation of Chatbot adoption in IFIs where ROA and ROE are critical performance metrics, realising the potential benefits it may bring to maximise profitability. In sectors characterised by significant firm-specific influences, it is necessary that policymakers prioritise the promotion of competitiveness and innovation among firms of different sizes and foster an environment conducive to business growth and scalability, particularly in sectors where economies of scale are pivotal. They should also acknowledge that the age of a firm can be a meaningful factor in financial performance. Policymakers should explore strategies to support older IFIs in adapting to changing market conditions to remain relevant. In addition, considering the robust influence of historical data on current market valuation, policymakers should prioritise data-driven decision-making processes, empowering IFIs with tools and resources to analyse past performance and market conditions when making investment decisions. This requires the development of industry-specific tailored policies, specialised strategies, targeted initiatives, and support mechanisms for the effective utilisation of Chatbot warranted in sectors to cater to the specific needs of IFIs of varying sizes and establishments, yielding

Table 6. Impact of Chatbot on TBQ

TBQ	Coef.	St. Err.	t-stat	p-value	95% Conf	Interval	Sig
TBQ_{t-1}	1.009	.003	333.72	0	1.003	1.015	***
CHATBOT	2.807	.531	5.29	0.000	3.847	1.767	***
GDP	.307	.06	5.11	0	.425	.189	***
CPI	-.116	.039	-2.99	.003	-.192	-.04	***
LSIZE	.025	.003	7.18	0	.018	.032	***
AGE	.012	.001	11.54	0	.014	.01	***
Mean dependent var		1.291	SD dependent var			1.429	
Number of obs.		312	Chi-square			161777.595	
Number of Instrument		39					
Sargan Test		0.1226					
AR (1)		0.3030					
Number of IFIs		104					
*** p<.01, ** p<.05, * p<.1							

The finding that CPI has a negative impact on TBQ within IFIs aligns with existing literature on the effects of inflation on financial institutions[69][70]. Inflation, as measured by the CPI, erodes the purchasing power of money over time, leading to higher costs of goods and services[71]. This inflationary pressure can constrain the profitability and operational efficiency of IFIs, ultimately impacting their market value[72]. The negative relationship between CPI and TBQ suggests that as consumer prices rise, the purchasing power of assets held by IFIs may decline, leading to a reduction in their TBQ. Moreover, inflationary pressures often prompt adjustments in monetary policy, including increases in interest rates, which can elevate borrowing costs for IFIs and their clients, reducing demand for financial products and services and further reducing IFIs' market value[73] [74].

(69) Smith, J. (2018). "Inflation and Financial Institutions: Trends and Challenges." Financial Review, 12(3), 167-180.
(70) Jones, S., Smith, T., & Lee, J. (2020). Inflationary Pressures and Financial Institutions: A Comprehensive Analysis. Economic Journal, 30(2), 211-228.
(71) Brown, A. (2016). Understanding Inflation. Economic Review, 2(3), 45-57.
(72) Johnson, R. (2019). Impact of Inflation on Financial Institutions. Journal of Financial Economics, 25(4), 112-125.
(73) Smith, J. (2018). "Inflation and Financial Institutions: Trends and Challenges." Financial Review, 12(3), 167-180.
(74) Lee, H., & Kim, S. (2021). "Monetary Policy Responses to Inflation." Journal of Monetary Economics, 35(1), 78-91.

Table 6 indicates that the lagged variable TBQ is positively significant. This significant relationship underscores the robust influence of past values of TBQ on its current value, suggesting a strong temporal dependency. CHATBOT is associated with a positive coefficient of 1.009, indicating a positive relationship with TBQ. This implies that an increase in the usage or adoption of chatbots corresponds to a proportional increase in the TBQ ratio. In other words, as the utilization of chatbots increases, there is a tendency for the TBQ ratio to rise as well. The result aligns with the study of Wamba-Taguimdje et al. [(66)]where it shows that AI benefits in organizations, and more specifically, its ability to improve on performance at both the organizational (financial, market value and administrative) and process levels. The finding indicates a positive relationship between GDP, SIZE, and AGE with TBQ within IFIs is in line with existing literature on financial performance determinants. Research suggests that economic growth, as reflected by GDP, positively influences the financial performance metrics of banks, including TBQ[(67).] A growing economy provides banks with more lending opportunities, increased investment returns, and higher business activity, all of which contribute to a higher TBQ. Studies have found a positive association between institutional size and financial performance metrics such as TBQ in the banking sector[(68).] Larger institutions benefit from economies of scale, greater market power, and diversified revenue streams, leading to a higher TBQ. Older institutions typically have established customer relationships, deeper market knowledge, and greater financial stability, all of which contribute to a higher TBQ. These findings emphasize the importance of economic conditions, institutional size, and maturity in influencing the TBQ of IFIs, highlighting the need for strategic planning and adaptation to maximize financial performance in dynamic market environments.

(66) Wamba-Taguimdje, S. L., Fosso Wamba, S., Kala Kamdjoug, J. R., & Tchatchouang Wanko, C. E. (2020). Influence of artificial intelligence (AI) on firm performance: the business value of AI-based transformation projects. Business Process Management Journal, 26(7), 1893-1924.

(67) Demirgüç-Kunt, A., & Huizinga, H. (2010). "Bank activity and funding strategies: The impact on risk and returns." Journal of Financial Economics, 98(3), 626-650.

(68) Berger, A. N., Clarke, G. R., Cull, R., Klapper, L., & Udell, G. F. (2008). "Corporate governance and bank performance: A joint analysis of the static, selection, and dynamic effects of domestic, foreign, and state ownership." Journal of Banking & Finance, 32(12), 2670-2685.

in the banking sector [64]. Larger institutions, as measured by their size or total assets, often benefit from economies of scale, greater market power, and diversified revenue streams, leading to higher ROE. The positive relationship between institutional age and ROE suggests that older IFIs tend to have higher profitability[65]. Older institutions typically have established customer relationships, deeper market knowledge, and greater financial stability, which can contribute to higher ROE. However, CPI has a negative impact on ROE of IFIs. Such a relationship suggests that inflationary pressures, as reflected by the CPI, can hinder the ability of IFIs to generate favorable returns from their equity investments. Consequently, IFIs may face challenges in maintaining profitability or efficiency amid periods of rising consumer prices.

Table 5. Impact of Chatbot on ROE

ROE	Coef.	St. Err.	t-stat	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
ROE_{t-1}	.094	.002	38.39	0	.089	.099	***
CHATBOT	3.341	.461	7.25	0	4.244	2.438	***
GDP	12.421	1.665	7.46	0	15.684	9.157	***
CPI	-3.311	.662	-5.00	0	-4.608	-2.014	***
LSIZE	1.066	.086	12.34	0	.897	1.235	***
AGE	.494	.042	11.74	0	.576	.411	***
Mean dependent var		7.442	SD dependent var			22.505	
Number of obs.		312	Chi-square			4937.862	
Number of Instrument		39					
Sargan Test		0.1046					
AR (1)		0.7748					
Number of IFIs		104					
*** p<.01, ** p<.05, * p<.1							

(64) Berger, A. N., Clarke, G. R., Cull, R., Klapper, L., & Udell, G. F. (2008). "Corporate governance and bank performance: A joint analysis of the static, selection, and dynamic effects of domestic, foreign, and state ownership." Journal of Banking & Finance, 32(12), 2670-2685.
(65) Demirgüç-Kunt, A., & Huizinga, H. (2010). "Bank activity and funding strategies: The impact on risk and returns." Journal of Financial Economics, 98(3), 626-650.

Table 4. Impact of Chatbot on ROA

ROA	Coef.	St. Err.	t-stat	p-value	95% Conf	Interval]	Sig
ROA_{t-1}	.187	.005	39.56	0	.178	.196	***
CHATBOT	2.258	.432	5.23	0	3.105	1.412	***
GDP	12.436	1.114	11.16	0	14.62	10.252	***
CPI	-4.362	.527	-8.28	0	-5.394	-3.329	***
LSIZE	1.561	.074	21.17	0	1.416	1.705	***
AGE	.477	.029	16.16	0	.534	.419	***
Mean dependent var		4.351		SD dependent var		10.912	
Number of obs.		312		Chi-square		3164.969	
Number of Instrument		39					
Sargan Test		0.0810					
AR (1)		0.2400					
Number of IFIs		104					
*** p<.01, ** p<.05, * p<.1							

Table 5 shows that the lagged value of ROE is found to have a statistically significant relationship, suggesting that the past performance of ROE can influence the present ROE. The results shows that CHATBOT has a positive impact on ROE, and it implies that incorporating chatbots into business operations has led to increased profitability. The finding is similar to the study of Shiyyab et al.(62) where he found that AI has a positive effect on accounting performance in terms of ROA and ROE. Our regression result shows that GDP, SIZE and AGE have a positive relationship with ROE of IFIs. Research has shown that economic growth, as measured by GDP, positively influences the profitability of financial institutions, including IFIs(63). A growing economy typically provides IFIs with more lending opportunities, higher investment returns, and increased business activity, which can lead to higher ROE. Studies have found a positive association between institutional size and profitability

(62) Shiyyab, F. S., Alzoubi, A. B., Obidat, Q. M., & Alshurafat, H. (2023). The Impact of Artificial Intelligence Disclosure on Financial Performance. International Journal of Financial Studies, 11(3), 115.

(63) Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2013). "Banking Services for Everyone? Barriers to Bank Access and Use around the World." World Bank Economic Review, 27(2), 383-415.

Table 4 presents the regression results of GMM analysis, revealing a statistically significant relationship between the lagged value of ROA, suggesting the influence of past performance on current outcomes. Additionally, CHATBOT usage demonstrates a significant positive association with ROA, corroborated by the findings of Elshamly et al. (57) and Ekpa et al. (58). Furthermore, GDP, SIZE, and AGE exhibit positive significance with ROA. A positive correlation with GDP implies increased ROA during economic growth, reflecting enhanced asset utilization efficiency by IFIs. The positive significance of SIZE suggests that larger IFIs achieve higher returns, likely due to economies of scale. Similarly, older IFIs demonstrate higher ROA, indicating increased efficiency or profitability with maturity. Conversely, CPI negatively impacts ROA, suggesting decreased profitability within Islamic Financial Institutions during periods of rising consumer prices. Moreover, research indicates that integrating chatbots in financial institutions leads to efficiency gains, cost reductions, and improved customer experiences, thereby enhancing ROA(59). This aligns with the notion that technological innovation can drive profitability(60). Additionally, larger entities tend to have higher ROA, reflecting potential economies of scale, while older entities exhibit greater stability and profitability, possibly due to accumulated experience and refined business strategies (61).

(57) Elshamly, A., Rehman, S. U., Rahman, M. M., Hameed, R., & Jameel, Z. (2023). AI-Based-Green Banking Technologies And Bank Stability–Moderating Role Of Climate Change. Journal of Namibian Studies: History Politics Culture, 35, 217-228.

(58) Ekpa, M., Onuora, J. K., & David, S. (2023). Artificial Brain Power and Corporate Performance of Listed Deposit Money Banks in Nigeria. International Journal of Economics and Financial Management (IJEFM), 8(2), 97-111

(59) Scherer, R., Siddiqui, A., & Tondeur, J. (2019). "The adoption of chatbots in banking." Computers in Human Behavior, 101, 204-213.

(60) Ang, J., Cole, R. A., & Lin, C. (2020). "Size and profitability in banking: A meta-regression analysis." Journal of Money, Credit and Banking, 52(6), 1321-1356.

(61) Coad, A., Cowling, M., & Nightingale, P. (2019). "Age, resistance and innovation: Understanding the sources of innovation in established organizations." Organization Science, 30(2), 382-399.

Table 2. Descriptive Statistics

Variable	Obs.	Mean	Std. Dev.	Min	Max
ROA	312	4.841	13.228	-104.43	212.22
ROE	312	8.253	26.961	-125.97	431.17
TBQ	312	1.289	1.415	.193	12.977
CHATBOT	312	.246	.225	-.276	.666
GDP	312	.453	.144	.112	.822
CPI	312	.452	.153	.056	.823
LSIZE	312	13.395	1.472	9.016	17.209
AGE	312	6	5.103	4	22

Table 3 presents the correlation analysis, it shows a positive correlation of 0.332 between ROA and ROE, suggesting that companies with higher returns on assets tend to also exhibit higher returns on equity. Additionally, TBQ shows a moderate positive correlation of 0.522 with ROE and 0.355 with ROA, indicating a connection between value and profitability. Company SIZE demonstrates weak positive correlations, with coefficients ranging from 0.104 to 0.152, implying that larger companies may tend to achieve higher returns and value. Conversely, economic indicators such as GDP and CPI exhibit weak negative correlations, with coefficients ranging from -0.148 to 0.161, suggesting a potential inverse relationship between economic performance and company profitability. The presence of a CHATBOT does not appear to have strong correlations with financial proxies, with coefficients ranging from -0.096 to 0.122.

Table 3. Matrix of correlations

Variables	ROA	ROE	TBQ	CHATBOT	GDP	CPI	LSIZE	AGE
ROA	1.000							
ROE	0.332	1.000						
TBQ	0.355	0.522	1.000					
CHATBOT	-0.082	-0.096	-0.073	1.000				
GDP	-0.102	-0.134	-0.137	0.115	1.000			
CPI	-0.065	-0.066	-0.050	-0.118	0.161	1.000		
LSIZE	0.116	0.104	0.122	0.107	-0.148	-0.098	1.000	
AGE	0.006	0.058	0.124	0.122	-0.118	0.028	0.152	1.000

for three sources of endogeneity to arise. These sources include simultaneity, which occurs when the independent variables serve as a function or as the expected values of the dependent variable. Unobservable heterogeneity is another source, which develops when the dependent and explanatory variables both have an impact on the unobservable factors. Lastly, the current values of Chatbot, which are derived from past financial performance, can be a cause of endogeneity, which is often ignored by researchers(53). The GMM estimator was used in past research to eliminate endogeneity (54) (55). Li, who asserted that GMM has the highest coefficient correction effect, supported this. In addition, if the time "t" is short, it effectively corrects a downward bias in the mean difference estimation of a dynamic model(56).

5. Results and Discussion

For empirical analysis, the study applied a two-step system GMM method to investigate the effect of an AI-based Chatbot on the value and profitability of IFIs in OIC member countries. Descriptive statistics result is shown in Table 2, where the ROA averages at 4.841, with notable variability indicated by a standard deviation of 13.228, suggesting differing levels of asset utilization efficiency. Similarly, ROE shows an average of 8.253, with a substantial standard deviation of 26.961, indicating varying profitability levels across equity investments. TBQ exhibits an average ratio of 1.289, accompanied by a standard deviation of 1.415, signifying variability in market valuation. Chatbot usage, with an average proportion of 0.246 and a standard deviation of 0.225, demonstrates diverse adoption levels across the dataset. Economic indicators such as GDP growth (average: 0.453, std. dev.: 0.144) and Consumer Price Index (average: 0.452, std. dev.: 0.153) exhibit variability, reflecting differing levels of economic performance and inflation. Additionally, the size (average: 13.395, std. dev.: 1.472) and the age (average: 6 years, std. dev.: 5.103 years) of entities within the dataset show variability in size distribution and entity ages, respectively.

(53) Hill, A. D., Johnson, S. G., Greco, L. M., O'Boyle, E. H., & Walter, S. L. (2021). Endogeneity: A Review and Agenda for the Methodology-Practice Divide Affecting Micro and Macro Research. Journal of Management, 47(1), 105-143.

(54) Ullah, S., Akhtar, P., & Zaefarian, G. (2018). Dealing with endogeneity bias: The generalized method of moments (GMM) for panel data. Industrial Marketing Management, 71, 69-78.

(55) Blundell, R., & Bond, S. (1998). Initial conditions and moment restrictions in dynamic panel data models. Journal of Econometrics, 87(1), 115-143.

(56) Li, F. (2016). Endogeneity in CEO power: A survey and experiment. Investment Analysts Journal, 45(3), 149-162.

Table1. Variable description

Category	Variable	Measurement	Expected Result
Dependent variables	ROA	Return on Assets = net profit after tax/total assets	?
	ROE	Return on equity = net profit after tax/equity capital	?
	TBQ	Tobin's Q = market value of assets/ replacement cost of capital	?
Independent variable	CHAT-BOT	Chatbot = The number of total customers in each year who availed of the services of the institution or purchased the product using Chatbot	-/+
Control Variables	GDP	GDP = Gross domestic product per capita, constant prices	-/+
	CPI	CPI = Consumer price index	-/+
	LSIZE	Size = Log (Total Assets)	-/+
	AGE	Age = The number of years of the IFIs	-/+

Notes: + means positive effect; - means negative effect; +/- either positive or negative effect;? means no indication

4.3. Model Specification

A two-step system GMM model was employed to perform an econometric analysis of the panel data to assess the effect of AI-based Chatbot on the profitability and value of IFIs. The performance metrics used to measure profitability and value were ROA, ROE, and TBQ. Accordingly, the following equation is formulated for this study:

$$ROA_{it} = \alpha_0 + \beta_1 ROA_{it-1} + \beta_2 CHATBOT_{it} + \beta_3 GDP_{it} + \beta_4 CPI_{it} + \beta_5 LSIZE_{it} + \beta_6 AGE_{it} + \mu_{it} \quad (1)$$

$$ROE_{it} = \alpha_0 + \beta_1 ROE_{it-1} + \beta_2 CHATBOT_{it} + \beta_3 GDP_{it} + \beta_4 CPI_{it} + \beta_5 LSIZE_{it} + \beta_6 AGE_{it} + \mu_{it} \quad (2)$$

$$TBQ_{it} = \alpha_0 + \beta_1 TBQ_{it-1} + \beta_2 CHATBOT_{it} + \beta_3 GDP_{it} + \beta_4 CPI_{it} + \beta_5 LSIZE_{it} + \beta_6 AGE_{it} + \mu_{it} \quad (3)$$

Where:

"i" is used to denote the firm, "t" represents the time, "ROA" stands for return on assets, "ROE" signifies return on equity, "TBQ" represents Tobin's Q, "LSIZE" represents log size, and "μ" represents the error term which varies across time and cross-sections. During the process of estimation, it is possible

and AI-based technology, many financial performance indicators have been employed. This study uses ROA, ROE, and TBQ as proxies for analysing the value and profitability of Islamic financial institutions across OIC countries based on the study of Zhou et al. [45] and Kumar et al.[46] . Several studies have suggested that the relationship between a company's financial performance and its technology is impacted by a variety of aspects, including the size of the business (in terms of value), its age, and the company to which it belongs[47][48]. Previous research has found a link between technology and the size, industry, and age of an organization. Kimbro and Melendy[49], Peters and Mullen[50], and Michelon[51] claimed that technology is proportional to the size of a corporation. The utilization of chatbots can positively impact Gross Domestic Product (GDP) by enhancing efficiency, productivity, and customer satisfaction, ultimately stimulating economic growth[52]. Chatbots streamline processes, reduce costs, and promote innovation, leading to increased economic activity and higher GDP. However, the impact on Consumer Price Index (CPI) is nuanced. While chatbots can improve efficiency and lower prices, they may also contribute to job displacement, potentially affecting wages and inflation (Mitsuru et al., 2020). This study has used the GDP, CPI, firm's size and age as a control variable that may affect the association between AI-based chatbots and the profitability and value of the institution. Table 1 shows the variables description.

(45) Zhou, G., Liu, L., & Luo, S. (2022). Sustainable development, ESG performance and company market value: Mediating effect of financial performance. Business Strategy and the Environment, 31(7), 3371-3387.

(46) Kumar, V., Acharya, S., & Ho, L. T. (2020). Does monetary policy influence the profitability of banks in New Zealand?. International Journal of Financial Studies, 8(2), 35.

(47) Clarkson, P. M., Overell, M. B., & Chapple, L. (2011). Environmental reporting and its relation to corporate environmental performance. Abacus, 47(1), 27-60.

(48) Waddock, S. A., & Graves, S. B. (1997). The corporate social performance–financial performance link. Strategic management journal, 18(4), 303-319.

(49) Kimbro, M. B., & Melendy, S. R. (2010). Financial performance and voluntary environmental disclosures during the Asian Financial Crisis: the case of Hong Kong. International Journal of Business Performance Management, 12(1), 72-85.

(50) Peters, R., & Mullen, M. R. (2009). Some Evidence of the Cumulative Effects of Corporate Social Responsibility on Financial Performance. Journal of Global Business Issues, 3(1).

(51) Michelon, G. (2011). Sustainability disclosure and reputation: A comparative study. Corporate reputation review, 14, 79-96.

(52) Chui, M., Manyika, J., & Miremadi, M. (2018). "Where machines could replace humans—and where they can't (yet)." McKinsey Global Institute.

were developed for this study:

Hypothesis 1: *There is a significant positive effect of Chatbot on ROA of IFIs in OIC countries*.

Hypothesis 2: *There is a significant positive effect of Chatbot on ROE of IFIs in OIC countries*.

Hypothesis 3: *There is a significant positive effect of Chatbot on TBQ of IFIs in OIC countries*.

Methodology

4. 1. Sample Data

In order to conduct this study, the data was gathered from a comprehensive sample of 419 IFIs that are currently active in 44 OIC member countries. Out of the total sample, it was observed that only 104 IFIs have successfully implemented Chatbot technology. These IFIs were selected to form a panel dataset to achieve the objective of the current research. The data pertaining to the ROA, ROE, and TBQ was collected from the Bloomberg and Thompson Reuters DataStream databases, as well as the annual reports of the selected IFIs and the data pertaining to GDP and CPI was collected from WDI data bank. Additionally, data relating to the usage of Chatbot was obtained from the websites of the IFIs, along with their annual reports, covering the period from 2020 to 2022. The number of total customers in each year who availed of the services of the institution or purchased the product using Chatbot is considered a proxy of Chatbot based on the study of Hwang and Kim [43]. The rationale behind considering this specific timeframe for this study is the expedited digitalization of the financial industry during the COVID-19 pandemic in 2020, which resulted in the accelerated adoption of innovative, highly networked, and adaptive operational models, such as Chatbots [44]. This led to a significant surge in the deployment of Chatbots by companies and financial institutions that they may not have otherwise pursued. Hence, it is only logical to analyse data from that time period to fulfil the purpose of the present study.

4.2. Variables

In empirical studies evaluating the relationships between financial performance

(43) Hwang, S., & Kim, J. (2021). Toward a chatbot for financial sustainability. Sustainability, 13(6), 3173.

(44) Dawood, A. (2022). Digital Finance and Artificial Intelligence: Islamic Finance Challenges and Prospects. Working Paper.

ROE, earnings per share (EPS), and TBQ to assess the financial performance of seven prominent Islamic banks in Bangladesh. The researchers analysed the annual reports of these banks for the period spanning from 2009 to 2018. In their study, Alyousef et al.[41] conducted an analysis of the factors influencing bank profitability in Kuwait. They gathered data from a total of ten banks, consisting of five Islamic banks and five conventional banks. The data covered the period from 2009 to 2016. The authors assessed profitability by utilising ROA, ROE, and TBQ ratios as functions of bank-specific and macroeconomic factors[42].

The above review of past literature suggests that ROA, ROE, and TBQ are the most commonly suggested tools to evaluate the profitability and value of financial institutions. Hence, this study employs ROA, ROE, and TBQ as profitability and value indicators to measure the performance of IFIs in relation to Chatbots.

2. **Hypothesis Development**

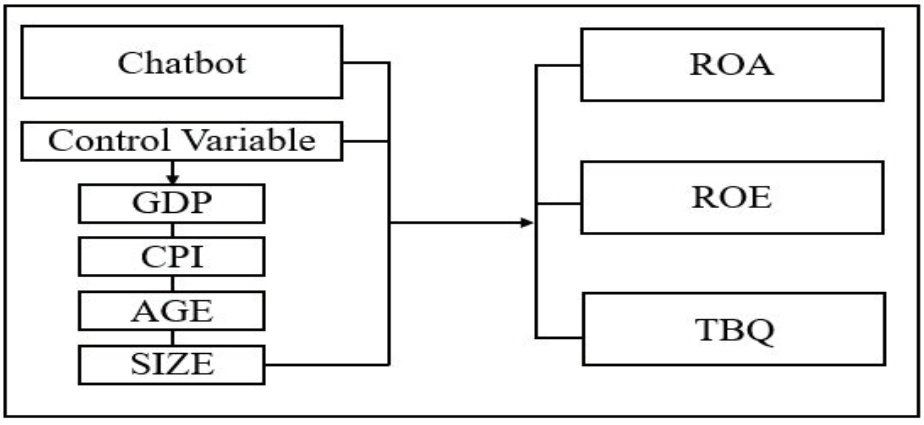

Figure 1. Research Framework

The objective of this study is to investigate the effect of AI-based Chatbots on the value and profitability of IFIs in Organisation of Islamic Cooperation (OIC) countries. The proxies used to measure the value and profitability of the IFIs are ROA, ROE, and TBQ. The hypotheses are developed based on the study framework, as seen in Figure 1. Accordingly, the following hypothesis

(41) Alyousef, H., Saffouri, R. O., & Alqassar, A. F. (2019). Bank-Specific and Macroeconomic Determinants of Bank Profitability: Evidence from Kuwaiti Banks. International Research Journal of Finance and Economics, 176, 167-181.
(42) Ibid

several tasks, including resolving queries with consistent answers, facilitating updates to customer KYC (Know Your Customer) information, and offering information on new schemes and services at any time of the day. They are designed to efficiently address customer inquiries within a minimal timeframe while also striving to provide an experience that does not make customers perceive their interaction as being with an automated system[37].

Delivering personalised marketing through cross-selling

Chatbots can provide personalised offers to customers by using their profile data or life events. Financial institutions offer a diverse range of services and products, including insurance, loans, mortgages, investment advisory services, wealth management, and other related offerings. Advancements in intent recognition have facilitated the ability of Chatbots to comprehend the needs of customers, assess their behaviour during customer care or onboarding conversations, and recommend supplementary products or offer promotions that are relevant to the customer's current situation. During the process of client onboarding, a Chatbot may use inquiries such as "What was the location of your previous work or residence?" to ascertain if a customer has recently relocated. Subsequently, the Chatbot can provide tailored recommendations for renters insurance that align with the customer's specific needs[38].

Preventing fraud

Chatbots can keep records of conversations with users and use Natural Language Understanding (NLU) to identify fraudulent conduct or suspicious activities, therefore notifying human agents to intervene. In addition, the extraction of data from Chatbots may serve the purpose of identifying fraudulent patterns and facilitating the training of Chatbots with up-to-date data[39].

2.4 Performance Indicators of Financial Institutions

In the Islamic finance literature, several studies employed TBQ in addition to other performance indicators to measure the value of a financial institution. Mahmuda and Muktadir-Al-Mukit [40] used financial indicators such as ROA,

(37) Juniper Research. (2017). Chatbots, a Game Changer for Banking & Healthcare, Saving $8 billion Annually by 2022. Retrieved from https://www.juniperresearch.com/press/chatbots-a-game-changer-for-banking-healthcare.

(38) Consumer Financial Protection Bureau. (2023). Chatbots in Consumer Finance. CFPB. Retrieved from https://www.consumerfinance.gov/data-research/research-reports/chatbots-in-consumer-finance/chatbots-in-consumer-finance/#note15.

(39) Adamopoulou, E., & Moussiades, L. (2020). Chatbots: History, Technology, and Applications. Machine Learning with Applications, 2(15).

(40) Mahmuda, N. A., & Muktadir-Al-Mukit, D. (2023). Corporate Social Responsibility Disclosures and Profitability of Islamic Banks: An Empirical Study. Social Responsibility Journal, 19(6), 1142-1160.

users' mobile devices. Chatbots are capable of gathering feedback from new clients on their customer journey and offering services during the onboarding chats for the purpose of doing comprehensive analysis(34).

Performing transactions

Chatbots can assist customers in performing financial transactions and transfers between accounts. The Chatbot can inquire about the intended recipient of the monetary transaction, posing a query along the lines of "To whom do you wish to allocate the funds?" Once the Chatbot has the recipient's name, it might proceed to get the recipient's account in order to finalise the transaction. This feature is particularly beneficial for those who have visual impairments or limited mobility. Additional instances of transactions include submitting a formal report on the loss of a credit card or any unauthorised transaction; resetting one's account passwords or security questions; changing account holds or financial limits; and applying for a private loan(35).

Providing financial advice

Chatbots can function as personal money management assistants or financial coaches. They possess the ability to advise and respond to inquiries pertaining to: expenditure patterns observed on a monthly and quarterly basis; budget establishment and management; credit score information; suggested savings strategies; financial statements indicating the amount of funds held by an individual or organisation in a bank account; and guidelines for insurance and taxation. In addition to engaging in conversation, users can request Chatbots to send them transaction alerts or notifications when a certain budget threshold is met or when a promotion is available(36).

Uninterrupted customer support

In the financial industry, the provision of round-the-clock customer care is seen as essential. Customers have ever-higher expectations for the services they use. Insurance and banking consumers sometimes have a need for immediate assistance and accurate solutions to their inquiries. Chatbots can assist with

(34) Adamopoulou, E., & Moussiades, L. (2020). Chatbots: History, Technology, and Applications. Machine Learning with Applications, 2(15).
(35) Consumer Financial Protection Bureau. (2023). Chatbots in Consumer Finance. CFPB. Retrieved from https://www.consumerfinance.gov/data-research/research-reports/chatbots-in-consumer-finance/chatbots-in-consumer-finance/#note15.

(36) Gartner. (2022). Gartner Predicts Chatbots Will Become a Primary Customer Service Channel Within Five Years. Retrieved from https://www.gartner.com/en/newsroom/press-releases/2022-07-27-gartner-predicts-chatbots-will-become-a-primary-customer-service-channel-within-five-years.

thereafter continue and provide guidance to the client in accordance with the provided textual instructions. In an alternative scenario, the Chatbot will direct the customer towards an appropriate authority in order to facilitate the resolution of the issue(30).

One advantage of a Chatbot is its ability to efficiently obtain information from a data warehouse at a much quicker rate compared to its human counterparts. This enhanced speed ultimately leads to improved overall performance. Performance is a crucial factor in the effectiveness of a data warehouse since it relies on a well-designed structure and efficient query engines that are optimised for reading and capable of accommodating incremental changes in the data(31). Another key feature to consider is usability, since it is possible that users may lack familiarity with the process of extracting information from source data. However, users are able to manipulate the data using the data warehouse's analytical methodology by transforming, filtering, or slicing it in order to find the desired information. In this manner, customers are provided with a consolidated data source that is subject to AI processing, as opposed to the conventional approach of seeking and comparing information from several sources (32). The predominant use of Chatbots has been observed in the role of customer care support agents(33). Numerous studies on Chatbots have been conducted in different areas, including healthcare, education, and banking. The current research focuses on the effect of utilising Chatbots as service agents in the financial industry.

2.3 Common Chatbot Use-Cases in the Financial Industry

Onboarding customers

Chatbots may be used by new customers to facilitate onboarding processes, including ensuring the successful uploading and subsequent accessibility of all necessary financial records; requesting the recipient to reread the contract and providing a gentle reminder to affix their signature; setting up and exploring a new account; and downloading and engaging with a financial application on

(30) Misischia, C. V., Poecze, F., & Strauss, C. (2022). Chatbots in Customer Service: Their Relevance and Impact on Service Quality. Procedia Computer Science, 201, 421-428.

(31) Bakkouri, B., Raki, S., & Belgnaoui, T. (2022). The Role of Chatbots in Enhancing Customer Experience: Literature Review. Procedia Computer Science, 203, 432-437.

(32) Ris, K., Stankovic, Z., & Avramovic, Z. (2020). Implications of Implementation of Artificial Intelligence in the Banking Business with Correlation to the Human Factor. Journal of Computer and Communications, 8(11), 1-15.

(33) Abdulquadri, A., Mogaji, E., Kieu, T.A., & Nguyen, N.P. (2021). Digital Transformation in Financial Services Provision: a Nigerian Perspective to the Adoption of Chatbot. Journal of Enterprising Communities: People and Places in the Global Economy, 15(2), 258-281.

a controlled environment through self-learning processes. This programme uses Natural Language Processing (NLP), a subfield of AI, that applies mathematical algorithms to comprehend the semantics of human language. By doing so, the programme is able to simulate human-like interactions with users, encompassing both voice recognition and text input in accordance with its officially approved configuration, with the purpose of creating the illusion that the user is momentarily conversing with another individual(24). The inception of the Chatbot known as ELIZA took place during the mid-1960s at the MIT Artificial Intelligence Laboratory under the guidance of Joseph Weizenbaum(25). However, the term "chatterbot" was first coined by Mauldin in 1994(26). The deployment of Chatbots has seen significant momentum over the last decade, particularly in the wake of the COVID-19 pandemic(27)(28).

The Chatbot platform is created via the development of a user interface that enables users to submit feedback and receive corresponding responses. The application establishes communication with the user by keeping track of the status of the interaction and retrieving past commands to include additional functionality. Artificial algorithms have the capability to construct Chatbots that analyse and categorise customer inquiries, then offer targeted responses to certain queries. The programme employs a dynamic Graphical User Interface (GUI) to provide explanations in real-time, effectively communicating with the user throughout their interactions(29).

In the presence of a Chatbot, it may not be necessary for a customer to visit a physical location. Instead, they may simply access the website, where a pre-defined Chatbot will begin the process of gathering the necessary data. Once the primary data has been collected, the Chatbot initiates a series of inquiries to ascertain if the individual fits the necessary eligibility requirements and to determine whether it should proceed with further dialogue or cease interaction. If the issue statement is addressed by the Chatbot algorithm, the Chatbot will

(24) Adamopoulou, E., & Moussiades, L. (2020). Chatbots: History, Technology, and Applications. Machine Learning with Applications, 2(15).

(25) Weizenbaum, J. (1983). ELIZA – A Computer Program For theStudy of Natural Language Communication Between ManAnd Machine. Communications of the ACM, 26(1), 23-28.

(26) Mauldin, M. L. (1994). ChatterBots, tinyMuds, and the turing testentering the loebner prize competition. Proceedings of the AAAI Conference on Artificial Intelligence, 1, 16-21.

(27) Andrade, I. M. D., & Tumelero, C. (2022). Increasing Customer Service Efficiency through Artificial Intelligence Chatbot. Revista de Gestao, 29(3), 238-251.

(28) Mulyono, J. A., & Sfenrianto. (2022). Evaluation of Customer Satisfaction on Indonesian Banking Chatbot Services During the COVID-19 Pandemic. Commit Journal, 16(1).

(29) Bulla, C., Paushetti, C., Teli, A., Aski, S., & Koppad, S. (2020). A Review of AI Based Medical Assistant Chatbot. Research and Applications of Web Development and Design, 3(2), 1-14.

of financial inclusion[15][16]. As such, AI is being extensively employed within the financial industry to automate processes, conduct analysis, and facilitate decision-making across a range of domains, including cybersecurity, risk management, fraud detection, sales, internal auditing, financial assistance, asset management, loan administration, and customer relations[17]. These applications aim to improve financial performance and foster the development of innovative business models[18].

The management of customer data is a notable area that is witnessing continual improvements in the use of AI. The majority of present-day AI applications are classified under the umbrella of machine learning (ML). This procedure entails the use of a computer to derive inferences from a statistical analysis of data, whereby the algorithm's performance progressively improves as more information is incorporated[19]. It is strengthening the ability of the financial industry to provide superior customer service, thus leading to improved financial performance[20][21]. AI-enabled technologies, including Chatbots, Voice systems, and Text chats, are progressively supplanting traditional customer support services[22]. There has been a significant increase in the mainstream adoption of Chatbots in particular. This may be driven by their ability to effectively manage basic inquiries and requests, surpassing the efficiency of human agents. Consequently, this enables human agents to allocate their time towards more intricate jobs[23].

2.2 Functionalities of Chatbots

A Chatbot is an AI-based computer programme designed to imitate human interactions and engage in real-time spontaneous conversations with users in

(15) OECD (2021). Artificial Intelligence, Machine Learning and Big Data in Finance: Opportunities, Challenges, and Implications for Policy Makers. Retrieved from https://www.oecd.org/finance/artificial-intelligence-machine-learning-big-data-in-finance.htm.

(16) Khatab, J. J. (2020). The Role of Artificial Intelligence in Improving Banking Performance: Empirical Evidence from Erbil. Journal of Critical Reviews, 7(11), 2523-2529.

(17) Ris, K., Stankovic, Z., & Avramovic, Z. (2020). Implications of Implementation of Artificial Intelligence in the Banking Business with Correlation to the Human Factor. Journal of Computer and Communications, 8(11), 1-15.

(18) Fernandez, A. (2019). Artificial Intelligence in Financial Services. Banco de Espana Article, 3(19).

(19) Financial Stability Board. (2017). Artificial Intelligence and Machine Learning in Financial Services. FSB. Retrieved from https://www.fsb.org/wp-content/uploads/P011117.pdf.

(20) Al-Araj, R., Haddad, H., Shehadeh, M., Hasan, E., & Waiseh, M. Y. (2022). The Effect of Artificial Intelligence on Service Quality and Customer Satisfaction in Jordanian Banking Sector. Wseas Transactions on Business and Economics, 19, 1929-1947.

(21) Mor, S., & Gupta, G. (2021). Artificial Intelligence and Technical Efficiency: The Case of Indian commercial banks. Strategic Change, 30(3), 235-245.

(22) Fares, O. H., Butt, I. & Lee, S. H. M. (2022). Utilization of Artificial Intelligence in the Banking Sector: a Systematic Literature Review. Journal of Financial Services Marketing.

(23) Li, C., & Zhang, J. (2023). Chatbots or Me? Consumers' Switching Between Human Agents and Conversational Agents. Journal of Retailing and Consumer Services, 72.

research, and limitation of the study, respectively.

Literature Review

2.1 Artificial Intelligence in the Financial Industry

Artificial intelligence (AI), as defined by the Financial Stability Board[9], is a collection of theories and algorithms that enable computer systems to complete tasks that conventionally require human intelligence. The emergence of AI may be traced back to the seminal paper "Computing Machinery and Intelligence," authored by Allan Turing in 1950, indicating that the concept of AI is not a new phenomenon. However, recent breakthroughs in technology have sparked a renewed interest in exploring its potential uses. AI has seen a substantial surge in popularity, particularly within the financial industry, where it is revolutionising the market for consumer financial services and redefining the way customers engage with the broader financial services ecosystem[10][11]. This transition can be attributed to multiple factors. Firstly, the growing amount of digital data available and the investments made in AI have played a significant role. Additionally, the advancements in data storage and computational processing capacity, coupled with their reduced costs, have contributed to this shift. Furthermore, the progress achieved in the algorithms employed has also been a contributing factor[12]. Lastly, the rapid changes observed in consumers' preferences for digital financial products, which have been facilitated by the integration of AI, have further propelled this shift[13]. The utilisation of AI in the provision of financial services can yield major benefits not only for financial institutions but also for society at large[14]. These benefits include enhanced operational efficiency, reduced costs, improved service quality, greater customer satisfaction and retention, and the promotion

(9) Financial Stability Board. (2017). Artificial Intelligence and Machine Learning in Financial Services. FSB. Retrieved from https://www.fsb.org/wp-content/uploads/P011117.pdf.

(10) Mehrolia, S., Alagarsamy, S., Moorthy, V., & Jeevananda S. (2023). Will Users Continue Using Banking Chatbots? The Moderating Role of Perceived Risk. FIIB Business Review.

(11) Xie, M. (2019). Development of Artificial Intelligence and Effects on Financial System. Journal of Physics, 1187.

(12) Satheesh, M. K., & Nagaraj, S. (2021). Applications of Artificial Intelligence on Customer Experience and Service Quality of the Banking Sector. International Management Review, 17(1), 9-17.

(13) Boukherouaa, E. B., Al-Ajmi, K., Deodoro, J., Farias, A., & Ravikumar, R. (2021). Powering the Digital Economy: Opportunities and Risks of Artificial Intelligence in Finance, Departmental Papers, 2021(24), A001.

(14) Fernandez, A. (2019). Artificial Intelligence in Financial Services. Banco de Espana Article, 3(19).

Chatbots on the value and profitability of IFIs, addressing a critical gap in the existing literature. As technological advancements continue to reshape the financial services industry, understanding the implications of AI adoption, particularly in the context of IFIs, is essential. By investigating the relationship between Chatbot utilization and key performance indicators such as Return on Assets (ROA), Return on Equity (ROE), and Toobin's Q (TBQ) within IFIs, this study contributes to our understanding of how emerging technologies influence financial institutions' operations and financial performance.

Moreover, the research problem holds significant relevance due to its potential to inform strategic decision-making processes within IFIs and guide policymakers in crafting regulatory frameworks conducive to technological innovation. As IFIs navigate the increasingly competitive environment and strive to meet the evolving needs of their customers, insights gained from this study can aid in the development of adapted strategies for implementing AI-based solutions effectively. Furthermore, by identifying the positive impact of variables such as Gross Domestic Product (GDP), institutional size (SIZE), and age (AGE) on IFIs' value and profitability, the research highlights the broader economic and institutional factors shaping the performance of Islamic financial institutions.

The primary objective of this study is to examine the effect of AI-based Chatbots on the value and profitability of IFIs. To achieve this objective, a two-step system Generalised Method of Moments (GMM) will be employed to analyse large datasets retrieved from the Bloomberg database, Thomson Reuters DataStream, World Development Indicators (WDI) and annual reports of the relevant IFIs in the OIC countries to measure their performance using ROA, ROE, and TBQ as key financial indicators. This data-driven analysis may provide empirically supported insights that can guide the strategic decision-making process for financial institutions seeking to make investments in Chatbot technology.

The subsequent sections of the paper are organised as follows: Section 2 provides a review of the literature on the uses of AI-based Chatbots in the financial industry. Section 3 discusses the hypothesis's development. Section 4 presents the methodology employed to analyse the effect of AI-based Chatbot applications on IFIs. Sections 5, 6, and 7 delineate the elucidation of results and discussion, policy implications, conclusion, recommendation for future

Artificial intelligence (AI) is one of the main underlying technologies within the realm of financial technology (fintech) innovations. The introduction of AI in the financial industry has garnered significant interest in recent times, particularly following the outbreak of the COVID-19 pandemic [5]. In the financial industry, the use of AI has yielded several applications. Notably, AI-powered Chatbots have been implemented to automate business operations for increased operational efficiency. The term "Chatbot" is a portmanteau of the words "chatting" and "robot," and it is mostly used in the sphere of text messaging or messaging platforms with diverse functionalities [6]. Major financial institutions are now recognising the potential of Chatbots to significantly enhance their performance in terms of value and profitability. Consequently, these institutions are actively involved in initiatives aimed at improving the capabilities of Chatbots. They are allocating substantial financial resources to ensure that Chatbots possess a high level of intelligence in their interactions with users [7]. Remarkably, the global market for Chatbots is projected to achieve a value of USD1.25 billion by the year 2025 [8] . However, the integration of AI into Islamic finance has received relatively little attention in the literature.

The motivation for this study is to fill the gap in the literature by conducting an extensive literature review on AI-based Chatbots. The study aims to evaluate and identify significant developments, emerging trends, and major players in the implementation of AI-based Chatbots, including their prominent use cases in enhancing the performance of financial institutions (FIs), with a particular emphasis on their applicability to IFIs. The findings and analysis presented in this study serve as a roadmap for future academics and professionals to develop theoretical frameworks and practical applications for the integration of AI in the Islamic financial industry. This study seeks to provide a scholarly contribution to the advancement and expansion of Islamic finance in the digital era by offering evidence-based insights on the current state of research and suggesting potential avenues for future investigation.

The significance of this study lies in its exploration of the impact of AI-based

(5) Dawood, A. (2022). Digital Finance and Artificial Intelligence: Islamic Finance Challenges and Prospects. Working Paper.

(6) Hwang, S., & Kim, J. (2021). Toward a chatbot for financial sustainability. Sustainability, 13(6), 3173.

(7) Khatab, J. J. (2020). The Role of Artificial Intelligence in Improving Banking Performance: Empirical Evidence from Erbil. Journal of Critical Reviews, 7(11), 2523-2529.

(8) Statista. (2023). Chatbot Market Worldwide 2016-2025. Retrieved from https://www.statista.com/statistics/656596/worldwide-chatbot-market/.

1. Introduction

Over the course of the past decade, there has been a notable expansion in the Islamic finance sector, mostly attributed to a rise in the demand for Shariah-compliant financial offerings, expanding from a market of USD 200 billion in 2003 to USD 3.95 trillion in 2021. Projections confirm that the global Islamic finance markets will reach a total asset value of USD 5.9 trillion by 2026(1). This massive growth has not only strengthened the position of Islamic financial institutions (IFIs) as significant participants in the global financial arena, but it has also fueled ingenuity and collaboration within the sector. According to Khan and Rabbani (2021), Islamic finance is important because it offers a morally sound and socially aware alternative to traditional finance. It also supports economic stability, financial inclusion, and fair wealth distribution in a way that is in line with the principles of Shariah (Islamic Law).

In an era of constantly shifting financial landscapes marked by volatile market dynamics, changing consumer preferences, and technological advancements, it is essential for IFIs to remain agile and adaptive in order to ensure their long-term sustainability. Innovation plays a fundamental role in this endeavour, as it enables IFIs to develop novel financial solutions that cater to the ever-evolving needs of both Muslim and non-Muslim customers on a global scale while adhering to Shariah principles. The adoption of innovative practices within IFIs can lead to maximising the overall performance of IFIs, which is integral to their continued success and growth in the contemporary financial landscape(2) . Enhancing performance is contingent upon increased efficiency, which may be realised by leveraging advanced technology or using a judicious allocation of available resources within the organisation(3). Technical efficiency refers to the inherent capacity of an organisation to produce the highest achievable level of output with a certain combination of inputs(4). In order to optimise the value, profitability, and overall performance of IFIs, it is essential to strive towards a higher level of technological efficiency.

(1) Statista (2023). Total Value of Islamic Finance Assets Value Worldwide 2012-2021. Retrieved from https://www.statista.com/statistics/1090815/worldwide-value-of-islamic-finance-assets/#:~:text=In%202021%2C%20the%20total%20assets,trillion%20U.S.%20dollars%20by%202026.

(2) Khan, S., & Rabbani, M. R. (2021). Artificial Intelligence and NLP -Based Chatbot for Islamic Banking and Finance. International Journal of Information Retrieval Research, 11(3).

(3) Bulla, C., Paushetti, C., Teli, A., Aski, S., & Koppad, S. (2020). A Review of AI Based Medical Assistant Chatbot. Research and Applications of Web Development and Design, 3(2), 1-14.

(4) Mor, S., & Gupta, G. (2021). Artificial Intelligence and Technical Efficiency: The Case of Indian commercial banks. Strategic Change, 30(3), 235-245.

(ROE), and Tobin's Q (TBQ). Furthermore, the analysis reveals that variables such as Gross Domestic Product (GDP), institutional size (SIZE), and age (AGE) exhibit positive associations with the value and profitability of IFIs. Conversely, the study identifies Consumer Price Index (CPI) as exerting a negative influence on the value and profitability of IFIs, indicating potential challenges posed by inflationary pressures. IFIs may consider investing in the development and deployment of advanced AI technologies to enhance overall profitability.

Keywords: AI-based Chatbot; Profitability; Islamic financial institutions (IFIs); OIC Countries; Dynamic GMM

Utilising AI-based Chatbot for Maximising Value and Profitability of Islamic Financial Institutions

Zaki Ahmad*

School of Economics, Finance and Banking, Universiti Utara Malaysia

Ikhlas al-Amatullah

INCEIF, The Global University of Islamic Finance, Kuala Lumpur, Malaysia

Mohamed Nafeel Mahboob

Academy of Islamic Studies, University of Malaya, Kuala Lumpur, Malaysia

* Corresponding Author: 94zakiahmad@gmail.com

Abstract

The global Islamic finance industry has experienced significant growth in recent years, establishing Islamic financial institutions (IFIs) as prominent players in the international financial landscape. To maintain competitiveness and sustainability, IFIs must embrace innovation and explore avenues for maximising their performance. This research aims to investigate the effect of AI-based Chatbots on the value and profitability of IFIs in Organisation of Islamic Cooperation (OIC) countries. The study has employed quantitative methodology, and the data was collected from the Bloomberg database, Thomson Reuters DataStream, World Development Indicators and annual reports of 104 IFIs across 44 OIC countries from 2020 to 2022. Employing the Generalised Method of Moments (GMM), this study investigates the impact of AI-based Chatbots on the value and profitability of IFIs. The findings show a positive impact of Chatbot on Return on Assets (ROA), Return on Equity

للحفاظ على التنافسية والاستدامة، يجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تتبنى الابتكار وتستكشف سبل تعزيز أدائها. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الروبوتات الدردشة القائمة على الذكاء الاصطناعي على إضافة القيمة وزيادة الربحية للمؤسسات المالية الإسلامية في دول منظمة التعاون الإسلامي. اعتمدت الدراسة منهجية كمية، وجُمعت البيانات للفترة (2020 - 2022) من قاعدة بيانات بلومبرج، ومنصة ثومسون رويترز داتاستريم، ومؤشرات التنمية العالمية، بالإضافة إلى التقارير السنوية لـ 104 مؤسسة مالية إسلامية في 44 دولة عضوا في منظمة التعاون الإسلامي. تحلل هذه الدراسة تأثير الروبوتات الدردشة القائمة على الذكاء الاصطناعي على إضافة القيمة وزيادة الربحية للمؤسسات المالية الإسلامية باستخدام أسلوب اللحظات المعمم (GMM) ، تشير النتائج إلى تأثير إيجابي للروبوتات على عائد الأصول (ROA) وعائد حقوق المساهمين (ROE) ومؤشر توبين (TBQ)، وبالإضافة إلى ذلك، تكشف التحليلات أن المتغيرات مثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وحجم المؤسسة (SIZE) والعمر (AGE) تظهر علاقات إيجابية مع القيمة والربحية للمؤسسات المالية الإسلامية. على الجانب الآخر، تحدد الدراسة مؤشر أسعار المستهلك (CPI) كعامل يؤثر سلبًا على القيمة والربحية للمؤسسات المالية الإسلامية، مما يشير إلى التحديات التي قد تواجهها تلك المؤسسات نتيجة لضغوط التضخم. وبالتالي، يُمكن للمؤسسات المالية الإسلامية النظر في الاستثمار لتطوير واستخدام التقنيات الذكية المتقدمة لتعزيز الربحية عمومًا.

الكلمات المفتاحية: روبوتات الدردشة، الربحية، المؤسسات المالية الإسلامية، دول منظمة التعاون الإسلامي، أسلوب اللحظات المعمم الديناميكي

توظيف روبوتات الدردشة القائمة على الذكاء الاصطناعي لتعظيم قيمة وربحية المؤسسات المالية الإسلامية

ذكي أحمد(*)

كلية الاقتصاد والتمويل والمصرفية بجامعة أوتارا - ماليزيا

إخلاص آل أمة الله

جامعة إنسيف - كولالمبور، ماليزيا

محمد نفيل محبوب

أكاديمية الدراسات الإسلامية بجامعة ملايا - كولالمبور، ماليزيا

(*) الباحث المراسل 94zakiahmad@gmail.com

(سلّم البحث للنشر في 18/ 02/ 2024م، واعتمد للنشر في 20/ 03/ 2024م)

https://doi.org/10.33001/M0104202421/125

CC BY

Check for updates

الملخص:

شهدت الصناعة المالية الإسلامية العالمية نموًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، مما جعل المؤسسات المالية الإسلامية تبرز كلاعبة رئيسية في المشهد المالي الدولي.

Studies and Researches

headings.

d. Conclusion should summarize the research and give a comprehensive outlook including the most important (results) and (recommendations).

e. List of sources, references و and annexes.

7. The MLA citation method should be applied as follows:

a. The sources and references in the footnote for the first time are mentioned as follows: (Author's nickname, first name, source material, place of publication, publisher, edition number, publication date, volume, and page)

b. when recurred in the next foot note directly (ibid., volume and page) and when mentioned in another place of the research (the author's nickname, name of the source, the volume and the page).

c. If the reference is lacking some data, the abbreviations shall be as follows:

- Without the place of publication: (N.P). Without the name of the publisher (N.p)
- Without edition number: (n.e) Without publication date: (n.d)

d. The Qur'anic aayath should be written with complete diphthongs as per the format of Mus-haf. They shall be placed between flower brackets and not to be copied from some electronic source, while the name of the Surah and number of the Aayath shall be mentioned in footnote.

e. While quoting the source of Hadith of messenger peace be upon him, the complete description of Hadith verification, in terms of the chapter, section and the number of Hadith shall be mentioned.

f. While quoting something from internet, the last retrieval date shall be mentioned.

g. Footnotes are placed at the bottom of each page with sequential numbering from the beginning of the research to the end.

h. Graphics, data, tables, etc., to be placed as follows:

- Graphs and illustrations are included in the text, in black and white colors, numbered sequentially, and their titles and annotations are written at the bottom.
- The tables are listed in the text, given serial numbers and their titles written on the top while explanatory notes written below the table.

i. The sources and references of the research shall be indexed at the end of the research as per the alphabetic order with a distinction between Arabic and English resources.

j. Upon the acceptance of research, the researcher shall translate the Arabic resources at the end of the research in English language (Roman Script)

Third: Research Submission Procedures

- Research papers shall be sent electronically via email to the journal's email address at: editor@mashurajournal.com
- The editorial board of the journal shall conduct the initial examination of the research as well as plagiarism check, and then decide whether it is competent for review or rejection.
- The research and studies submitted for publication in the Journal shall be reviewed by at least two reviewers.
- The research shall be returned to the researchers after review for the purpose of amendment, if necessary.
- If the research is accepted for publication, all the copyrights shall be reserved by the journal and may not be published by any means of paper or electronic publishing, except with the written permission by the editor in chief of the journal.
- The accepted research shall be published as per the policies mentioned on the official website of the journal.
- Once the research is published, the researcher will be provided with a letter of gratitude along with an electronic copy of the journal in which the research has been published.

First: General Publishing Conditions:

1. The Journal shall publish the articles related to Islamic economics and finance in both Arabic and English, whether original research papers, reports and proceedings of conferences, seminars, workshops, or thesis proposals related to the field of specialization.
2. The journal shall publish research papers that have never been published before, by any means of publication, not been submitted for publication in another journal. The researcher shall confirm the same in a written undertaking.
3. The research submitted to the journal cannot be recalled whether published or not published.
4. The research shall not be published elsewhere after it has been approved for publication/published in the journal, except after obtaining a written permission from the editor in chief.
5. In the event, the researcher is found to be in breach of academic integrity, the journal reserves the right to take necessary action and notify the same to the co-journals.
6. The journal shall not be required to detail the reasons in case the research was not published.
7. The editorial board reserves the right to undertake structural changes on the research in line with the publication policy of the journal.
8. The journal does not charge any fee for publishing, nor does it pay any monetary gratuity for the papers selected for publication except in case of the papers written on a special request by the journal.

Second: Specific Publishing Conditions:

1. The researcher should adhere to the objectives and ethical values of scientific research, including but not limited to:
    a. The originality and integrity of the research paper, both scientifically and intellectually.
    b. Refraining from offending individuals and institutions while undertaking scientific criticism in research.
    c. Addressing contemporary issues and that are in need for human realism in theoretical and applied spectrums.
    d. Ensuring the adherence to the objectivity without influence of any personal tendencies and trends.
2. The manuscript should meet the following scientific standards for presenting research:
    a. The linguistic accuracy is free from linguistic and grammatical errors.
    b. Proper application of the punctuation and spelling rules.
    c. Accuracy in editing and citing the texts and references.
3. The number of pages of the research paper should not exceed (30) pages of normal (A4) size, including the summaries: Arabic and English, as well as the references and annexure.
4. Font size and type:
    a. Research submitted in Arabic should be submitted in Traditional Arabic font: size (16), with margin line (12).
    b. Research written in English should be submitted in (Times New Roman) font and size of (14), with the margin of (10).
5. The research should be accompanied by an abstract in both Arabic and English, in no more than 300 words in a clear language. The abstract should include Topic of the research, its objectives, significant findings, additional recommendations, and the keywords.
6. The research should be divided and organized according to the requirements of the research method in order to maintain the styles of the research and reports published in the journal as following:
    a. The introduction which shall include: the research's subject, significance, problem, limitations, objectives, methodology, literature review (if any), and research structure.
    b. The research contents should be divided into subtopics systematically and coherently.
    c. Ensure that a specific idea is presented in each section to avoid prolonged paragraphs and sub-

Publishing Standards

Advisory Board

Dr. Ibrahim Abdullah Al-Ansari
Dean, College of Shariaa and Islamic Studies, Qatar University – Qatar

Prof. Dr. Abdullah Az-Zubair Abdurrahman
Chairperson, Higher Authority for Shari'ah Supervision of Banks & Financial Institutions & Professor at Al-Qur'an and Islamic Studies University– Sudan

Prof. Dr. Abdul Rahman Yousri Ahmad
Faculty of Economic Studies & Political Science - Alexandria University - Egypt

Prof. Dr. Saleh Qadir Kareem Azzanki
Head of Islamic Studies, College of Shariaa and Islamic Studies, Qatar University – Qatar

Prof. Dr. Essam Khalaf Alenazi
College of Shari'ah and Islamic Studies, Kuwait University – Kuwait

Dr. Alayyashi Al-Sadiq Faddad
Islamic Research & Training Institute (IRTI) KSA

Prof. Dr. Aisha Yousef Al-Mannai
Director, Muhammad Bin Hamad Al-Thani Center for Muslim Contribution to Civilization, Hamad Bin Khalifa University – Qatar

Dr. Khalid Al-Abdul Qadir
College of Business & Economics Qatar University – Qatar

Prof. Dr. Ali Muhammad Alsawa
Member, Fatwa & Shari'ah Supervisory Board of Safwa Islamic Bank, Jordan University- Jordan

Prof. Dr. Mohd. Akram Laal din
Executive Director, International Shari'ah Research Academy (ISRA) – Malaysia

Prof. Dr. Abdel Wadood Al-Saudi
Sultan Sherrif Ali Islamic University Brunei

Dr. Mourad Boudaia
College of Shari'ah and Islamic Studies, Qatar University – Qatar

Editor in Chief

Prof. Dr. Khaled bin Ibrahim Al-Sulaiti

General Manager of Cultural Village (Katara) – Qatar

Deputy Editor in Chief

Dr. Osama Qais Al-Dereai'

MD-CEO Bait Al-Mashura Finance Consultations – Qatar

Managing Editor

Dr. Fuaad Hameed Al-Dulaimi

Bait Al-Mashura Finance Consultations – Qatar

Editorial Team

Dr. Ebrahim Hasan Gamal

Bait Al-Mashura Finance Consultations – Qatar

Dr. Omar Yousef Ababneh

Bait Al-Mashura Finance Consultations – Qatar

Mr. Mohammed Muslehuddin Musab

Bait Al-Mashura Finance Consultations – Qatar

Mr. Mohamed Nafeel Mahboob

Bait Al-Mashura Finance Consultations – Qatar

Editorial Board

Prof. Dr. Habeeb Ahmed

Drham University - UK

Prof. Dr. Ibrahim Mohammad Khrais

Zarqa University – Jordan

Prof. Dr. Ahmad Belouafi

King Abdul Aziz University – KSA

Dr. Mohieddin Al-Hajjar

University of Paris VIII & University of Paris I (Pontion _Sorbonne) – France

Prof. Dr. Mohammed Al-Afandi

Sana'a University – Yemen

Prof. Dr. Usama Abdul Majid Alani

Al-Farabi University College – Iraq

Prof. Dr. Mohamed Qirat

Al Qaraouyine University – Morocco

Dr. Mohamed El Sherif El Omary

Istanbul Sabahattin Zaim University Turkiye

جميع الحقوق محفوظة لبيت المشورة للاستشارات المالية ©

In the Name of Allah the Most Gracious the Most Merciful

Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

International Academic Refereed Journal On Islamic Economics and Finance

Issue (21) State of Qatar - April 2024

ISSN : 2409-0867 إلكتروني
ISSN : 2410-6836 ورقـــي
https://doi.org/10.33001/M01042024issue/21
mashurajournal.com

Published by
Bait Al-Mashura Finance Consultations